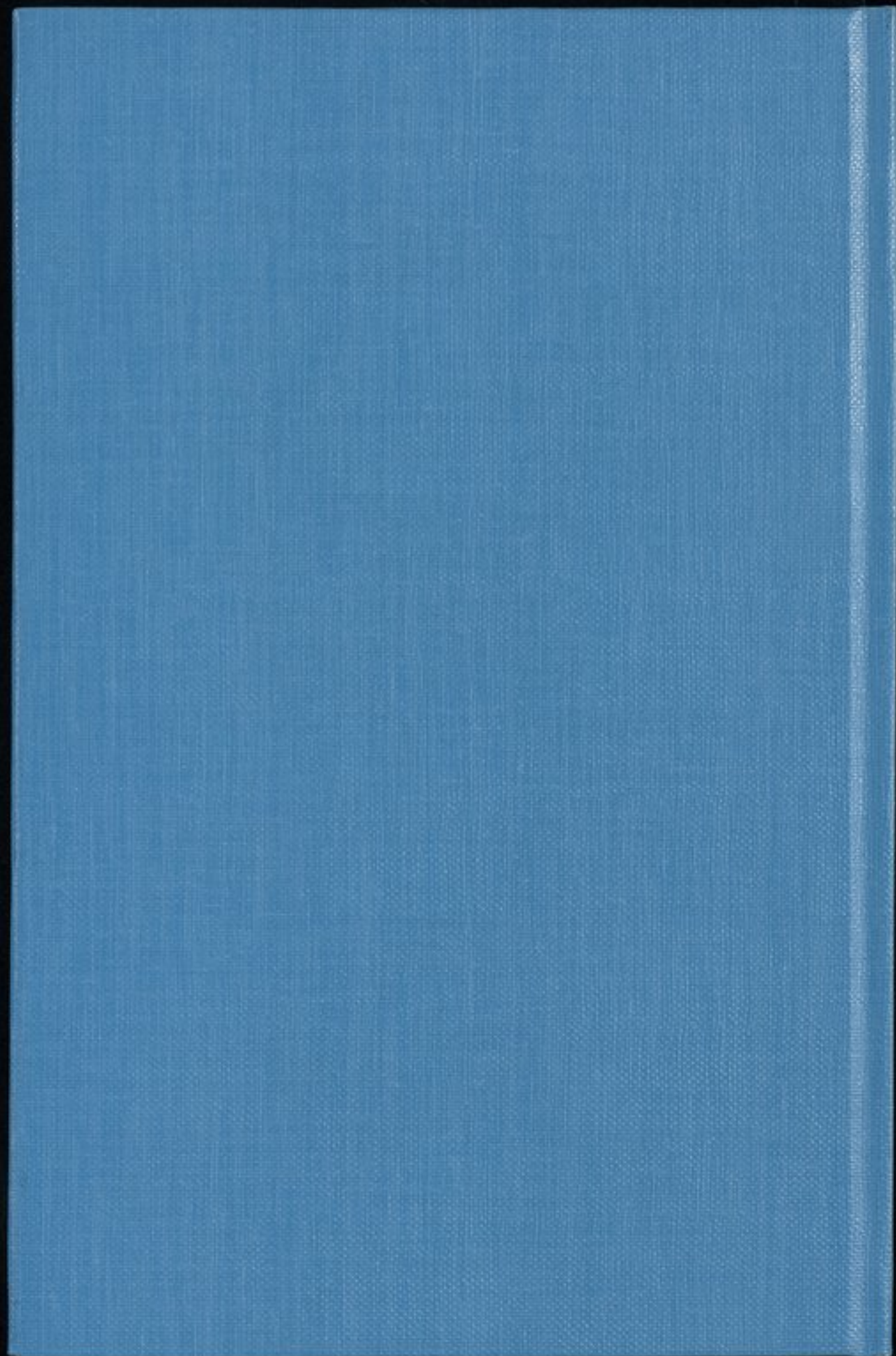
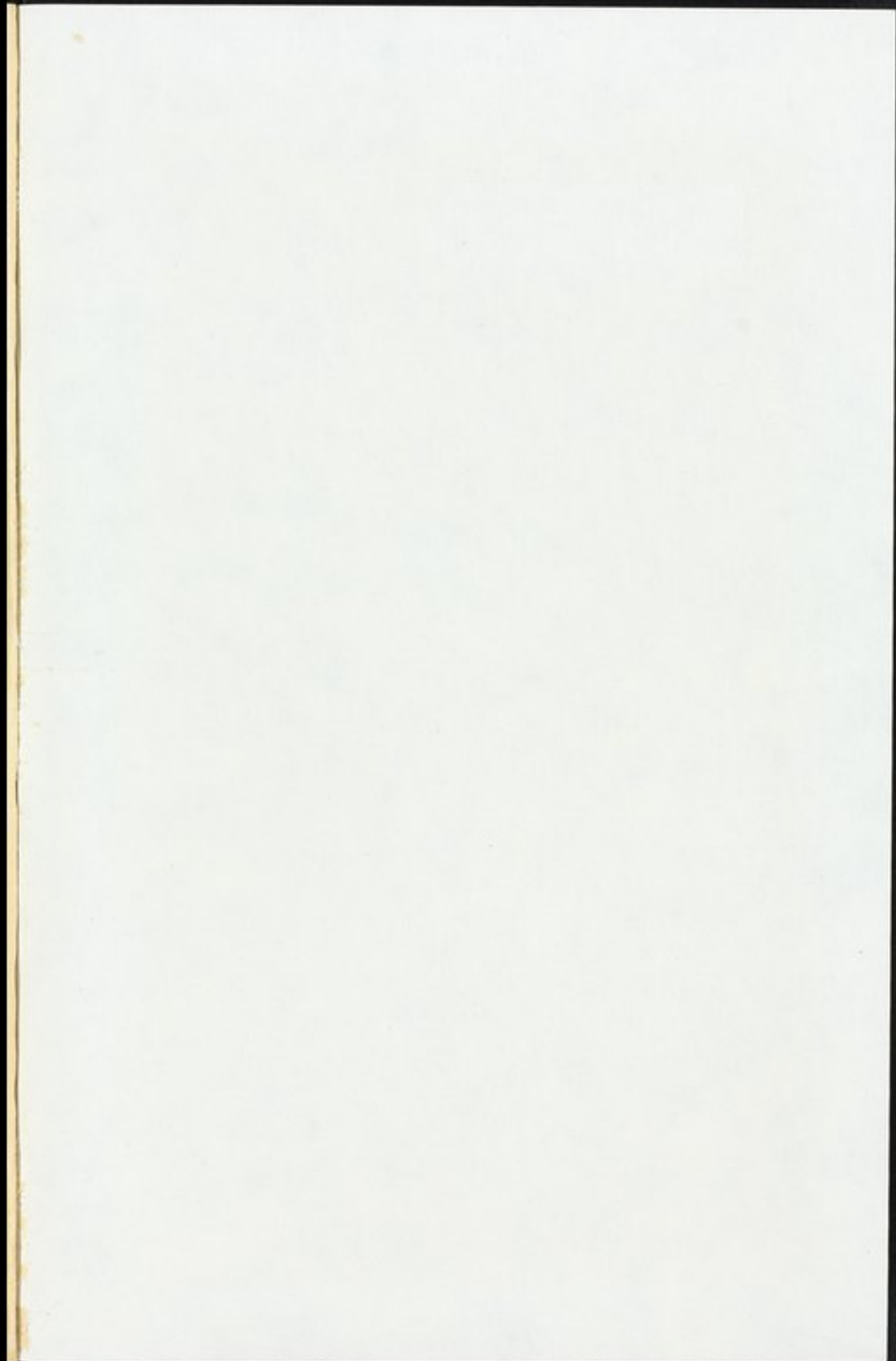










دكتور حافظ عفيفي باشا



3 1924 068 871 551

على هامش السياسة

بعض مسائلنا القومية

(حقوق الطبع محفوظة لل المؤلف)

مكتبة العرب

مديرها : صلاح الدين البستاني

٢٨ ش. كامل حداد (القجالة) القاهرة

الطبعة
مطبعة دار الكتب المصرية
١٩٣٨

OLIN

DT

107

.8

A25

الصحة العامة في مصر

التعليم

مسائلنا المالية

مسائلنا الاقتصادية



TITLE ALA Hamish AL-Siyash

(١)

مقدمة

لقد أحرزت مصر في السنتين الماضيتين نصرا مبينا في ميدان السياسة الخارجية، كان من نتائجه أن استقلت البلاد بشؤونها، وآل إلى أبنائها تولى مستقبل بلادهم بأيديهم، والعمل على النهوض بها في مختلف المرافق دون منازع أو معارض. ولكن هذا الانتصار الباهر الذي نالته مصر بفضل مجهودات حكومة النحاس باشا ومعاونة زعماء الأحزاب لها، وبفضل تضامن الأمة جمعاء والتفافها حول راية الوطن هو في الحقيقة أول الجهاد لا آخره. فهذا الاستقلال الذي نلناه هو وسيلة الإصلاح الذي تنشده البلاد لا غاية، وقد حملنا تبعات إن أغفلناها سيجلنا على أنفسنا أننا أمة هائلة تفرح بالاستقلال ولا تفهم معناه، وتلوك الألسن فيها كلمات الإصلاح ولا تعمل ما يعمل غيرها لتصل إليه.

إننا نملك كل وسائل الإصلاح وأسبابه، فقد وهبنا الله أرضا هي مضرب الأمثال في خصبها، وجو معتدلا لا يتمتع به بلد آخر. وبلادنا غنية بموادها الأولية وخيراتها المختلفة، ونحن أمة مؤتلفة، أصلنا واحد، نتكلم لغة واحدة، وتجيئ في قلوبنا عاطفة واحدة هي حب مصر، ونحيا جميعا لأمل واحد هو العمل على رفعتها وإعلاء شأنها. فلم نصب بما أصيبت به بلاد أخرى من تعدد الأجناس وكثرة اللغات واختلاف المشارب والغايات. ولا تزال بلادنا بكرا، فباب الاستثمار فيها لا يزال مفتوحا على مصراعيه، وهي تبتوأ مكانا جغرافيا من العالم لا يانيه في أهميته مكان آخر.

(١) فرغت من تحرير أكثر مواد هذا الكتاب قبل شهر ديسمبر سنة ١٩٣٧ وكتبت مقدمة في أوائل هذا الشهر، وقد طلبت من مجلة المصور في هذا التاريخ موضوعا لعددتها الخاص بمناسبة زفاف جلالة الملك، واختارت أن يكون هذا الموضوع «عهد الملك فاروق الأول وما نرجوه فيه من إصلاح» فرأيت أن أقتطف لها نبذة من هذه المقدمة وأرسلتها للجنة قبل قياى من لندن ونشرتها بالعدد الذى ظهر

يوم ١٩ يناير سنة ١٩٣٨ .

والمصريّ معروف بالصبر والجلد والاحتمال ، وهو ذكيّ سريع الخاطر حسن التصرف ليّن العريكة . وهذه صفات متى اجتمعت لشعب مهّدت له سبيل النجاح في كل ما يقصد إذا اتخذ للنجاح وسائله ، وإذا أحسن ولاة أمره رسم الخطط والبرامج له . نحن نطلب التقدّم لأنه علامة الحياة . نحن نطلبه لأن شعبنا لا يقلّ ذكاء ونشاطا عن شعوب كثيرة أخرى تقدّمته ، وقد كان في وقت من الأوقات مصدر النور والعرفان للعالم أجمع . نحن نطلب الإصلاح لأن مصر تملك كل أدواته ووسائله ، وهي بتاريخها المجيد وبفنها الخالد وبشعبها الذكيّ تستحق تحت الشمس مكانا أليق بها من المكان الذي نبتوءه الآن .

نريد الإصلاح لأن بلادا كثيرة سبقتنا في جميع الميادين ، وهي دائبة في الجرى أمامنا بخطى أسرع من خطانا ، وبلادا أخرى كانت من عهد غير بعيد وراءنا فصارت أمامنا الآن وسبقتنا بمراحل بعيدة حتى أصبح من الصعب أن نلحقها . فالعالم كله يجري في طريق الإصلاح والتقدّم بخطى واسعة ، والويل كل الويل لكل أمة تقف مكانها ، أو تتناقل في خطاها فتسير بخطى أبطأ من غيرها .

لا يزال مبدأ تنازع البقاء يسود العالم ، وسيظل كذلك ما بقي الانسان . فان لم نستفد من دروس الماضي البعيد ، فلتتخذ من الحوادث الجسام التي حصلت في الماضي القريب ، أو التي تقع أمام أعيننا الآن عبرة وموعظة . ولا شك عندي أن الأمم الهزيلة المتأخرة في مضمار العلم الحديث مقضى عليها بالموت عاجلا أو آجلا . إنى لا أريد أن أكون نذير سوء ولكنها الحقيقة الناصعة يجب أن نراها ، فالمستقبل للأمم التي تسبق غيرها في ميدان القوة والعلم والمال .



لقد حاولت أن أشرح في هذا الكتاب باختصار طائفة من مسائلنا التي لم تحل بعد ، وحاولت أن أصف ما أعتقد حلا معقولا لهذه المسائل ، فتعرضت للكثير من مشاكلنا الصحية والتعليمية والمالية والاقتصادية ، وأجتهدت أن أجدها

طريقا يوصل إلى إصلاحها . وإني لا أدعى الكمال فيما عرضت من حلول ، فقد يصل غيرى إلى ما هو أحسن منها وأفضل ، كما لا أدعى أن الطرق التي أشرت بالسير فيها هي أقرب طرق الإصلاح وأمنها ، فقد يجد غيرى ما هو أسهل منها وأقرب ، ولكنى أدعى أنى فكرت طويلا فيما كتبت ، وأستشرت الكثيرين من العارفين فيما اقترحت ، ودرست جميع المسائل التي تعرضت لها دراسة مستفيضة بقدر ما وصل إليه جهدى . وإنى أريد قبل كل شئ بما كتبت أن أوجه النظر إلى مسائل تحتاج إلى حل سريع ، آملا أن يفكر فيها كل مصرى ، وأن أشير إلى نقاط الضعف في أمهات مصالحتنا ومرافقتنا وأنظمتنا ، راجيا أن يتدبرها أولو الراى فينا .

لقد توجهنا إلى المسائل السياسية البحتة وحدها زمنا طويلا ، فاستولت على جميع مشاعرنا وقوى التفكير فينا ، وشغلتنا عن غيرها من مسائل الإصلاح الخطيرة . وقد آن الأوان أن نوجه أقصى مجهوداتنا لإصلاح أمورنا وتدير شؤوننا وتحسين أحوالنا ، لنؤدى الأمانة لبلادنا ولنوفى بالعهد لأمتنا .

لم أقصد بما كتبت مصلحة سياسية شخصية ، فليست من المشتغلين الآن بالسياسة الحزبية ، ولا أنوى الاشتغال بها ، ولهذا أيضا لم أقصد دعوة لطائفة سياسية معينة أو انتقادا لجماعة بالذات ، بل أزيد على ذلك أنى مقتنع بأن طبيعة المسائل التي تعرضت لها هي من نوع المسائل العامة ذات الصبغة الأهلية التي يجب ألا تختلف في أسسها الجماعات السياسية ، لأنها لا تصلح بطبيعتها لتكون ميدانا للمنافسة الحزبية ، ويجب أن يتعاون الجميع على إبعادها عن هذا الميدان ، وأعتبرها مسائل قومية لا تحل إلا بسياسة قومية يرضاها الجميع ويؤيدها الجميع ، فان جميع الحلول الممكنة والمعقولة تحتاج في تنفيذها إلى زمن طويل وسياسة مستمرة . وسيتداول الحكم في هذا الزمن وزارات مختلفة ، ولا تزال هذه المسائل في دور التنفيذ ، فإذا لم يتفق ساستنا عليها هدمت كل وزارة ما بنت غيرها ، وأقامت على الانقاض بناء جديدا

ستهدمه الوزارة التالية، وهكذا يمر الوقت في هدم الشيء الواحد وبنائه، ويدور الزمن دورته وتتقدم الأمم، ونحن إما وقوف مكاننا أو ندور حول دائرة ليس لها نهاية ولا توصلنا إلى غاية .

كذلك قد تحتاج الحلول التي أقترحها إلى زيادة في البحث والروية، وتستدعي الأناة والتفكير، ولكنني أعتقد مع ذلك أن من واجبنا ألا نضيع دقيقة واحدة أكثر مما يلزم لاتمام هذا البحث، وألا نتوانى دقيقة واحدة بعد اتمامه في البدء بالتنفيذ، فأننا أضعنا وقتنا نفيسا في الماضي والعالم، كما قدمت، يجري أمامنا في طريق الإصلاح، وهو لن ينتظرونا حتى نستعد للجري معه في هذا الطريق .



أول خطوات الإصلاح هو الاقتناع بضرورته، ثم التفكير في أشكاله ومناحيه، وآمل أن نكون قد فرغنا من دور الاقتناع بضرورته، فعلينا بعد ذلك أن نخطو الخطوة الثانية، وهي المناقشة والمشاورة في أنواعه ونواحيه . ويجب أن يشترك جميع المفكرين في هذه المشاورة، وأن يدلى كل برأيه فيها لنصل بهذا إلى النتيجة التي ترضاها الكثرة من أهل البلاد .

لقد اختارت مصر الديمقراطية أساسا للحكم فيها والدستور نظاما لها . والأساس الذي يستند إليه هذا الحكم هو الأحزاب المنظمة، ولا أحزاب منظمة بغير برامج واضحة لتتناول بالتفصيل التام جميع الشؤون وطرق إصلاحها، وتعالج بالدقة والعناية جميع المشاكل وتجد الحل الملائم لها . وتتقدم إلى الأمة في الانتخابات وقبلها ببيان واضح شامل واف بما تعتقد أن فيه صلاحها وسعادتها، وما تراه موصلا لتقدمها وارتقاها . وعلى ضوء هذا البرنامج يستشير الناخبون في إعطاء أصواتهم . فإذا فاز حزب بالكثرة كان مرتبطا ببرنامج مفصل واضح، وكان مفوضا من الأمة في تنفيذ هذا البرنامج متى تولى الحكم، وهو يحسن أو يسيء في حكمه بمقدار نجاحه أو إخفاقه في هذا التنفيذ .

قد يقال إن الأحزاب والجماعات السياسية في مصر برامج تظهر في خطب الزعماء والوزراء داخل البرلمان وخارجه ، وفي خطابات العرش المختلفة . وليس من الصعب على من اطلع على أكثر هذه الخطب وهذه الخطابات أن يحكم عليها أنها أشبه بمواضيع الإنشاء ، تعدد أنواع الاصلاح ولا تتعرض لأشكالها وتفصيلها ووسائلها وطرق تنفيذها ، وتعنى بالاكتثار من الألفاظ الضخمة والجمال الزانة المهمة التي تثير اهتمام الجماهير أكثر مما تعنى بالمبادئ الواضحة التي لا لبس فيها ولا إبهام ، والتي تنوى الوزارة السير عليها .

الواقع أن أحزابنا قد شغلت في الماضي بالمسألة السياسية الكبرى ، وهي علاقتنا بالانجليز ، وعلاقتنا بالأجانب في مصر ، فلم يبق من عذر وقد سويت هذه المسألة في تأخير وضع البرامج السياسية التفصيلية ، فنقيم الحكم النيابي على أساس متين ، لأن تنظيم الأحزاب ووضع البرامج الواضحة لها هو حجر الزاوية في أساس النظام الدستوري . وكما أن الأحزاب المنظمة هي عامل أساسي في نجاح الحكم النيابي ، كما قدمت ، فإن كثرتها في بلد من البلاد قد يفسد هذا الحكم ، لأن هذه الكثرة تقف عقبة في سبيل تكوين الحكومات القوية المتجانسة ، ونحن نرى هذا الضعف في جميع البلاد الدستورية التي كثرت فيها الأحزاب ، فانه يصعب في هذه البلاد تأليف الحكومات المتجانسة القوية الثابتة ، فهي تتألف عادة من أحزاب و فرق مختلفة لا اتفاق في المبادئ بينها ، لأنه يصعب دائما في هذه البلاد ذات الأحزاب الكثيرة أن تتفق الكثرة المطلقة لحزب واحد .

ومن الأسباب الرئيسية التي كفلت لانجلترا استتباب الحكم البرلماني ونجاحه فيها قيام حزين اثنين فيها متكافئين في القوة والنفوذ ، يتولى حزب الحكم ويبقى الآخر في المعارضة . ولهذا فالحكومات فيها متجانسة ، وهي آمنة في كل حال أن تعيش مدة دورة برلمانية على الأقل ، لأنها بتجانسها لا تخشى خلافا في داخلها ، كما لا تخشى دائما انتقاضا من الكثرة التي تؤيدها ، لأنها تسير دائما على برنامج سياسي واضح ارتبطت

به أمام أعضاء حزبها وأمام الأمة جمعاء . كذلك يضمن هذا النظام معارضة قوية في البرلمان من شأنها أن ترد الحكومة النيابية عن مواضع الزلل ، وتقفها عن تجاوز حدود الاعتدال في تشريعها وجميع تصرفاتها . ولهذا فقد عاشت إنجلترا دائماً في حياتها النيابية بحزبي المحافظين والأحرار ، فلما ظهر في الوجود حزب العمال منذ بدء هذا القرن ، وقويت شوكته في السنوات الأخيرة مات حزب الأحرار موتة لا حياة بعدها . فالحكومة القوية المؤلفة من حزب واحد هي الحكومة الطبيعية في إنجلترا ، فاذا ما واجهت البلاد أزمة داخلية أو خارجية خطيرة تألفت فيها جميع الأحزاب ، وتكونت حكومة ائتلافية من جميع الزعماء لحل هذه الأزمة وعاشت هذه الحكومة حتى تزول الأزمة بجميع آثارها . وهذا ما حصل في زمن الحرب ، وفي الأزمة الاقتصادية العالمية منذ سنة ١٩٣٠^(١) .



ويجب أن يفهم أنصار الحكم الدستوري في هذه البلاد أن هذا الحكم بما يقرر للجميع من حرية تامة في إبداء الرأي ، وبما يستند إليه من حق الجميع في الانتقاد داخل المجالس وخارجها ، وبما يفرضه على الوزراء من ضرورة الحضور إلى المجالس ، والاشتراك في مناقشتها ، والرد على ما يوجه إليهم فيها من أسئلة ، وتقديم ما يطلب منهم من بيانات ، يقلل كثيراً من الوقت الذي يستطيع الوزراء صرفه في عمل وزاراتهم ، وهو العمل الأساسي الذي جاءت الوزارة للاضطلاع به ، وهو القيام بتنفيذ البرنامج المفصل الذي عرض على البلاد أثناء الانتخابات وأيدته ، وهو

(١) لقد نشأ عن تكوين الوزارة الائتلافية في إنجلترا سنة ١٩٣٠ أن حصل انشقاق في حزب العمال فأنضمت فرقة صغيرة منه إلى المستر مكدونالد ، وكان إذ ذاك رئيساً لحزب العمال ، وأيدت الحكومة الائتلافية التي تكونت في هذا العهد برياسة . كذلك حصل انشقاق آخر لهذا السبب نفسه في حزب الأحرار فزادته ضعفاً على ضعفه ، وأيدت فرقة منه الحكومة الائتلافية وانضمت فرقة أخرى إلى تحلة حزب العمال في المعارضة . كذلك انشقت فرقة صغيرة من العمال قبل هذا التاريخ وأنشأت ما سمته حزب العمال المستقل ، وكل هذه فرق صغيرة لا يحسب لها حساب في السياسة الإنجليزية التي لا يلعب الآن فيها دوراً مهماً إلا حزب المحافظين وحزب العمال .

العمل الذى ينتظر الجميع أن تقوم الوزارة بتنفيذه فوراً ، والذى يعتبر تنفيذه وحده خطوة أو خطوات فى سبيل التقدم الحقيقى ، بل هو الثمرة الوحيدة التى تجنبها الأمة فى النهاية من الاستقلال السياسى ومن الحكم النيابى ، أو من أى حكم آخر . لهذا يجب أن يتعاون أنصار الدستور ، إن أرادوا له نجاحاً وتأيداً ، على أن يمكنوا الوزراء من التفرد لأعمالهم ليستطيعوا القيام بما تعهدوا به للبلاد ، وألا يشغلهم بغير ذلك . وإلا إذا صرف الوزراء صباحهم فى مقابلات الراجين والشاكين والمحتجين والمتمسكين من النواب والشيوخ والأصدقاء والناخبين ، وما بعد ظهرهم داخل المجالس النيابية للاشتراك فى مداولاتها ومناقشاتهما ، وليلهم فى حضور اللوائح وتحضير الخطب والردود على الأسئلة والاستجوابات البرلمانية ، فمضى يتفردون للعمل الأساسى الذى جاءت الوزارة للقيام به ، وانتخب لآتمامه وهى ستسأل عنه فى النهاية؟ يجب أن نقضى نهائياً على تلك التقاليد المضیعة لوقت الوزراء فيما لا يفيد وقد يضر ، ويجب أن يتحرك الوزراء أنفسهم لوضع حد لهذه الفوضى التى لا تمت إلى الحكم النيابى الصحيح بأية صلة ، بل لقد أساءت إلى هذا الحكم أكبر إساءة ، ومهدت السبيل لخصومه فى جميع البلاد الدستورية لينتقضوا عليه ، ويسعوا لأن يستبدل به نوع من أنواع الدكتاتوريات المختلفة التى نراها الآن .

إنى أدعو مخلصاً أنصار الدستور لتدبر هذه الحالة ووضع حد لها ، وإلا أساءوا إلى هذا الحكم أكبر إساءة ، فلم يبق الحكم النيابى عقيدة دينية لا تحتل تغييراً ولا تبديلاً ، بل أصبح نوعاً من الحكم تقاس قيمته بمقدار ما يدر على كثرة أهل البلاد من فائدة ، وما يؤتى من ثمار الإصلاح . لا جدال أن الحكم النيابى مهتد الآن فى جميع البلاد . واعتقادى أن أكبر الخطر الذى يتهده لا يصيبه من ناحية أعدائه الظاهرين أو المستترين أكثر مما يخنى عليه أنصاره ومؤيدوه الذين يحولون مراميه الحقيقية ومقاصده الأساسية ولا يقدرون تبعاته ، فهم وحدهم الذين يضعفون بتصرفهم ثقة الأمة فى هذا الحكم ، فيفسحون بذلك مجال العمل لأعدائه لينالوا بذلك مأربهم من القضاء عليه .

كذلك يحسن أن يعمل الوزراء من جهة أخرى على تخصيص وقتهم في وزاراتهم لا للاشتغال بمسائل الموظفين وتعيينهم وترقيتهم ونقلهم ، فإن هذه مسائل يجب أن تترك كلها لغيرهم من رؤساء المصالح ، أو للجان من الموظفين تؤلف لهذا الغرض ، وإنما يجب عليهم أن يخصصوا هذا الوقت لتصميم مسائل الإصلاح الخطيرة الموضوعة في عنقهم ، ويجب أن يتركوا ما عداها من الأعمال العادية لغيرهم من الموظفين ، فيتفرغوا لدراسة هذه المسائل المعقدة ، وإيجاد الحل لها والعمل على تنفيذها متى وجد الحل المقبول .

ويجب ألا ينسى ساستنا وأهل بلادنا أن مصر بمركزها وثروتها استهدفت في جميع أدوار تاريخها المعروف ، وهي لا تزال مستهدفة الآن وفي المستقبل لأطماع الطامعين من المستعمرين والفاثحين ، ولا أمل لها للوقاية من هذا الخطر إلا بإصلاح جميع شؤونها وتحسين جميع مرافقها ، وتجديد نشاطها وقوتها ، وتقوية جميع معدات الدفاع الجسمية والعقلية والمادية فيها .

وقد شرحت في هذا الكتاب ما أرى الأخذ به من المبادئ والنظريات لإصلاح الصحة العامة ، والتعليم العام ، ومسائلنا المالية والاقتصادية المختلفة ، آملاً أن أوفق قريباً لبحث مسائلنا الاجتماعية ، ومسائل الدفاع الوطني والأمن العام ، وما يتفرع عنها من بحوث هامة وخطيرة .

والله نسأل أن يلهمنا طريق السداد ، وأن يرشدنا جميعاً إلى ما فيه خير بلادنا العزيزة ، وأن يجعل عهد مليكتنا المحبوب "فاروق الأول" عهد إصلاح وتقدم ويسر ما

حافظ عفيفي

لندن في ديسمبر سنة ١٩٣٧

الصحة العامة في مصر

عمل الحكومة الأساسي في تحسين الصحة العامة هو تمكين
الناس جميعا من الحصول على ماء صالح للشرب، وغذاء
صالح للأكل، ومنزل صالح للسكن، في بلد صالح للإقامة

تمهيد — الحالة الصحية في مصر — أوجه الإصلاح — مياه الشرب — المجارى
العامة — إصلاح تخطيط المدن والقرى — تحسين المساكن في المدن والقرى —
إبادة الحشرات النافلة للأمراض — البلهارسيا وخطرها — الذباب والناموس
والفيران والأمراض التي تسببها — تحسين غذاء الشعب — زيادة مناعة السكان
ضد الأمراض — المستشفيات — التفشي الصحي — اختصاصات وزارة الصحة

أول واجب على كل حكومة رشيدة العناية بالصحة العامة وتوفير أسبابها لجميع
أفراد الشعب، ومحاربة الأمراض التي تهدد حياتهم أو تضعف صحتهم. ليس
هذا واجبا إنسانيا فحسب، بل هو أول الواجبات الوطنية؛ فقد صارت قيمة كل
إنسان تقاس بمقدار قوة جسمه وتحمله لمتاعب الحياة المستمرة، كما صارت تقاس
قيمة كل شعب بدرجة صحة أبنائه وقدرتهم على الكفاح، حماية لأنفسهم ودفاعا
عن بلادهم.

إنك إذا سألت رجال الاقتصاد في هذا الشأن أجابوك مجمعين بأن الرجل العليل
هو دائما خسارة مادية على بلاده؛ فانه لا ينتج الانتاج المثمر لنفسه ولا لوطنه بمقدار
ما أنفق عليه في مختلف شؤونته. وهم في هذا الرأي لا يبعدون كثيرا عما كان يراه أهل
إسبارطة القديمة الذين كانوا يقتلون كل طفل مريض لأنه لا فائدة لأحد في حياته.
ومهما تناقض هذا الرأي مع الشعور والاحساس فانه لا يبعد كثيرا عن الحقيقة
في هذا العالم الذي يحتاج فيه كل إنسان إلى أن يكافح ويجاهد طول حياته ليستطيع
أن يعيش عيشة راضية أو محتملة، والذي يخسر فيه العليل المعركة منذ بدائها.



إن نسبة الوفيات عندنا، وهي المقياس المعتمد للدلالة على حالة الصحة العامة، تصل إلى ٢٥ في الألف من عدد السكان، وهي في الأطفال الذين تقل سنهم عن الستين تصل إلى ١٦١ في الألف^(١). ولأجل معرفة الحالة الصحية التي تترجم عنها هذه الأرقام يجب علينا أن نوازنها بما يماثلها في البلاد الأخرى؛ فهي في إنجلترا ١١,٧ في الألف من عدد السكان، ولا تزيد في الأطفال عن ٥٧ في الألف، وهي لا تزيد في البلاد الأوروبية أو الأمريكية كثيرا عنها في إنجلترا. وإن ارتفاع هذه النسبة في مصر إلى ضعف النسبة في إنجلترا وأوربا هو في ذاته إنذار خطير لنا، وإعلان سيء عن حالتنا الصحية. وأخطر من هذا أن هذه النسبة كانت في مصر في سنة ١٩٠١ : ٢٣ في الألف^(٢). وعلى هذا فقد زادت هذه النسبة بعد مجهودات أربعين سنة ظن الكثيرون معها أن الصحة العامة تحسنت تحسنا يبتنا.

ويظهر من هذا البيان بكل وضوح أن الحالة الصحية في مصر ليست مرضية من وجوه كثيرة، بل لا يزال الطريق أمامنا طويلا فيما بدأنا فيه من الإصلاح. كما لا يزال أمامنا برنامج طويل يحتاج إلى مجهودات مستمرة في إصلاحات ضرورية لم نبدأ فيها بل لم نرسم للآن خطتها. على أن زيادة نسبة الوفيات عندنا في الكبار كانت أو في الأطفال ليست وحدها الدليل على سوء الحالة الصحية؛ لأن حالة الذين يعيشون من أهل البلاد وتأخر صحة نسبة كبيرة منهم هي أبلغ دليل على سوء هذه الحالة من نسبة الوفيات نفسها. إن الكثرة العظمى من أهل القرى تشكو فقر الدم وقلة الغذاء، ولا يكاد ينجو منهم من أعراض البلهارسيا إلا التتر القليل، وكل هذه أمراض تنهك القوى وتقلل من مقدرة كثرة سكان البلاد على الإنتاج، وهم مصدر ثروتها وعماد حياتها الاقتصادية، ويتوقف على مقدار إنتاجهم تقدم البلاد أو تأخرها في جميع المرافق.

(١ و ٢) من تقارير مصلحة الصحة.

لقد أنشئت في مصر مصلحة للعناية بالصحة العامة منذ سنة ١٨٨٦ وقد أدت خدمات مجودة للبلاد في أدوار حياتها المختلفة، وقد اتجهت دائماً في طريق الإصلاح الى غرضين أساسيين :

الغرض الأول هو السعى في معالجة كل من تستطيع معالجتهم من الفقراء الذين تصيبهم الأمراض المختلفة، وقد وصلنا في هذا السبيل بما أنشأنا من المستشفيات ومعاهد العلاج المختلفة في أنحاء القطر إلى نتائج موفقة ولو أنها لا تدعو إلى الرضا التام .

والغرض الثاني هو العمل على وقاية أهل البلاد من الإصابة بالأمراض المختلفة، وذلك بالسعى في معالجة من يصابون منهم بالأمراض المعدية وفصلهم عن غيرهم لمنع عدواهم، وبإصدار بعض القوانين الصحية كقانون الإخطار عن الأمراض المعدية وقانون التطعيم الإجباري وبعض القوانين الأخرى . وإذا كان عمل هذه المصلحة الصحية يدعو إلى بعض الرضا في الغرض الأول فإنى لا أبالغ إذا قلت إنها أخفقت في الغرض الثاني . فاذا أضفت إلى هذا أن الغرض الأول هو أسهل الأغراض تنفيذاً وأقلها فائدة، وأن الغرض الثاني هو في الواقع الغرض الأساسى لكل إدارة صحية، إذ يتوقف على بلوغه وحده تحسين الصحة العامة بشكل واضح، بأن يجلاء أن المجهود الذى بذلناه في تحسين الصحة العامة لا يزال ضئيلاً وغير مثمر . فإنه لا يكفى أن نعالج من يمرضون حتى إذا خرجوا من المستشفى أصيبوا في اليوم التالى بالمرض الذى عالجناه منه، ولا يكفى أن نطعم الطفل بالمادة الجدرية مرة في بداءة عمره لنضمن بعد ذلك سلامته من الإصابة بالجدرى طول حياته ، ولا يكفى أن تعزل مصلحة الصحة من يصل إليها خبر إصابتهم ببعض الأمراض المعدية — وقبلها وصلتها الحقيقة كاملة في هذا الشأن — فنرتاح إلى أننا أدت الواجب وأن البلاد في سلام . إنى أؤكد أن هذه الآلاف من الفلاحين الذين يعالجون في مستشفيات البلهارسيا يصابون بهذا المرض من جديد على أثر خروجهم من المستشفيات ، وأؤكد أن ما يصل الى مصلحة الصحة من أخبار الأمراض المعدية وانتشارها لا يعبر

إلا عن جزء ضئيل من حقيقة الواقع، وأؤكد أيضا أن طريقة مصلحة الصحة في علاج المصابين بأمراض معدية في مستشفيات العزل المؤقتة "الكوردونات" التي لا تقي المرضى حر الصيف المهلك ولا برد الشتاء القارس والتي لا استعداد فيها لعلاج هذه الأمراض هي طريقة لا تليق بأمة متمدنة؛ ولذلك كان الطبيعي والمعقول أن يهرب المصابون بهذه الأمراض من هذه العشش التي تسميها مصلحة الصحة مستشفيات، ومن الطبيعي ألا يبلغ أهل القرى عن أنباء هذه الأمراض التي تقع في قريتهم . وأؤكد أخيرا أن هذه الحالة المخزنة ستزداد سوءا في المستقبل مع ازدياد السكان وما يتبعه من اكتظاظ في المدن وفي القرى .



من أسباب انتشار عدوى الأمراض في مصر مياه الشرب في المدن والقرى . فكلنا يعلم أن كثرة القرى تشرب مياهها غير صالحة، وبعضها يشربها طول السنة آسنة . وبعضها يشرب المياه الراكدة من البرك والمستنقعات في فصل الشتاء أى في زمن تطهير الترع . وقد كثر الجدل والمناقشة في هذا الموضوع منذ زمن طويل ولم تبت حكومة لأن رأى قاطع في هذا الموضوع الخطير الذي قتل بحثا ودرسا واستحضرا لإرشادنا فيه الخبراء الأجانب . فقد استدعت وزارة محمد باشا محمود في سنة ١٩٢٨ خبيرا ذا شهرة عالمية في هذا الموضوع ، وتقريره الآن في إحدى إدارات الحكومة .

ومن أسباب تأخر الصحة العامة رداءة مساكن الفقراء في المدن والقرى وعدم وصول الشمس والهواء لها . وقد طال الجدل في هذا الموضوع أيضا، وهو كسابقه لم يقرر بشأنه قرار نهائى للآن .

كذلك طال الجدل حول ضرورة تصريف مياه المنازل إلى المجارى العامة . وقد أجمع الخبراء الصحيون على أن تنفيذ هذه العملية من ألزم الواجبات لما يترتب على ذلك من تحسين الصحة العامة؛ فلم نعمل في هذا السبيل إلا مجارى العاصمة وقليل من المدن الأخرى . على أن إيصال المنازل بالمجارى في العاصمة لا يزال متروكا

لاختيار السكان، ولذلك لاتزال كثرة المنازل غيرمتصلة^(١) بها بعد أن كلفتنا هذه المجارى فى العاصمة وحدها ما لا يقل عن أربعة ملايين جنيه .

ولقد طال الجدل أيضا حول السعى فى تطهير البلاد من الحشرات الناقلة للأمراض فلم نعمل فى هذا السبيل شيئا؛ فالذباب والناموس والفيضان والبق والبراغيث وغيرها تفتك بالمنازل فى المدن والقرى، ولا يكاد يخلو من شرها بيت حتى فى القاهرة والإسكندرية، وهى أكبر مصدر لنقل الأمراض المعدية وتعرض البلاد لفتكها، وهى آفات تعكر صفو الساكنين وراحتهم، وهى بعد ذلك إعلان سيئ عن البلد أمام الأجانب من سكانه ومن زائريه .

هل رأيت بيتا حتى فى أجمل أحياء العاصمة أو الإسكندرية إلا تغزوه جيوش الذباب والناموس صيفا وشتاء ! وهل هذه حالة يصح السكوت عليها ! . إننا لم تفعل شيئا للآن فى استئصال هذه الآفات مع أن باب العمل سهل وطرق إبادة هذه الحشرات كثيرة وناجحة . بل أخشى أن يكون ما تفعله الإدارة الصحية والإدارات الأخرى المنوط بها تنظيف المدينة لا يؤدى إلى إبادة هذه الحشرات فحسب، بل هو يؤدى أيضا فى أكثر الأحيان إلى زيادة انتشارها كما سأفصل بعد .

نحن إذا أردنا أن نتجه الاتجاه المفيد فى تحسين الصحة العامة وجب علينا أن نهتم فى المستقبل أكثر الاهتمام بوقاية أهل البلاد من الإصابة بالأمراض . ولهذا الغرض يجب أن يتجه الإصلاح فى المستقبل إلى المسائل الآتية :

(أولا) تحسين مياه الشرب .

(ثانيا) إنشاء المجارى العامة لتصريف مياه المدن والقرى .

(ثالثا) إصلاح تخطيط المدن والقرى وتحسين مساكن الفقراء .

(رابعا) القضاء على الحشرات الناقلة للأمراض .

(خامسا) تحسين الغذاء الذى يتناوله كثرة السكان .

(١) إن منازل العاصمة المتصلة بالمجارى لا تزيد عن ٢٨ فى المائة من عدد المنازل .

(سادسا) استعمال ما استكشفه العلم الحديث لزيادة مناعة السكان ضد الأمراض المعدية .

وإني أخلص هنا ما أرى أن في تنفيذه من وجوه الإصلاح في هذه المسائل المختلفة ما يساعد على تحسين حالتنا الصحية :

(أولا) تحسين مياه الشرب

يشرب الآن من أهل القطر ما لا يزيد عن الثلاثة الملايين ونصف مليون من السكان ماء صالحا ، ويشرب الباقون من أهله مياهها مجملية بالطين والأوساخ في فصل الصيف ، ويشرب أكثرهم في فصل الشتاء مياهها راكدة آسنة من الترع والبرك والمستنقعات . هذا هو وصف حالة مياه الشرب في بلادنا في كلبات قليلة ، وهي حالة مخزنة ، ولا أشك في أن مصر تضرب في رداءتها الرقم القياسي إذا قورنت بجميع البلاد المتقدمة . ومياه الشرب واسطة العدوى والإصابة بالأمراض الآتية : الكوليرا — التيفود — الباراتفويد — الدسنتاريا — التزلات المعوية — البلهارسيا — أمراض طفيلية أخرى .

وقد طال الجدل في هذا الموضوع منذ سنين عدة كما أشرت آنفا ، وقدمت الاقتراحات المختلفة في هذا الشأن بعد استشارة الخبراء . وقد دارت هذه المناقشات حول النقاط الآتية :

(١) أتقوم بعمليات مياه صغيرة مستقلة لكل قرية أو لكل مجموعة من قرى متلاصقة ، أم تقوم بعمل محطات كبيرة تغذى مناطق واسعة ، فنوفر بذلك من نفقات سحب المياه وتطهيرها لأن هذه النفقات تزيد أو تقل بحسب صغر العملية الواحدة أو كبرها ؟ .

(ب) أيصح أن تغذى بعض القرى بماء الآبار الذي يرفض شربه كثرة أهل القرى ، أم يجب أن نسقيهم من ماء النيل المرشح ؟ .

ويحيل الى أن الفصل في هذه المسائل ليس من الصعب ولا يحتاج لى تقطع فيه الحكومة برأى إلى هذه السنين الطويلة التي صرفناها في هذا الجدل . فإنه من السهل أن تقطع برأى في مسألة استعمال مياه الآبار ، وألا نقتر استعمالها إلا في القرى المنعزلة البعيدة عن النيل لصعوبة إيصال مياهها إليها ، ولكثرة النفقات التي يستلزمها هذا العمل ، بشرط أن يثبت بالبحث العلمى صلاحية مياه هذه الآبار للشرب . ومن الخطأ تعميم هذه الآبار في القرى التي لا يصعب إيصال مياه النيل إليها ، وذلك لأن فلاحينا يكرهون شرب هذه المياه ، فهذه الآبار موجودة فعلا في كثير من القرى ، وقد أثبتت التجربة أن أهل القرى يستعملون مياهها لجميع الأغراض ماعدا الشرب ، وقد يكون من السهل أن يتعودوا شربها في المستقبل . ولكن المسألة الخطيرة التي يجب التفكير فيها هي أن مياه هذه الآبار قابلة للتلوث بسهولة ، ويشترط لمنع هذا الخطر أن يعمل حرم لهذه الآبار هو عبارة عن دائرة لا يقل نصف قطرها عن ٣٠ مترا أى يحجز حول كل بئر منها نحو نصف فدان ، وتحاط هذه المساحة بسور لمنع دخول الناس والحيوان إليها ، ثم يفتح منه باب يوصل إلى البئر وآخر للخروج منه ، وأن يعين في كل حال حارس لمنع الناس من اقتحام هذا السور للدخول الى هذا الحرم .

وعلى ذلك فستكون نفقات إنشاء هذه الآبار ونفقات صيانتها مرتفعة ، وهي في كل حال أكبر مما نقدر الآن ، ويبقى بعد ذلك إمكان صيانتها المستمرة من التلوث محل شك كبير ، كما أنه ثابت علميا أنه لا مفر في النهاية إذا أردنا ألا نعرض أهل بلادنا لخطر الأمراض أن نسقيهم ماء مرشحا ومطهرا "بالكلورين" على أحدث الطرق العلمية ، ولن نستطيع ذلك إلا بالقيام بإنشاء المحطات الكبيرة على نهر النيل وفروعه الكبرى . لذلك يجب أن تراعى الحكومة أن كل عمل آخر تقوم به في هذا الشأن هو عمل مؤقت ولا يخلو من خطر ، فعلينا ألا تنفق عليه إلا في حدود ضيقة وبقدر الحاجة . وعندى أن الحكمة تقضى كما قدمت بإنشاء هذه الآبار في المناطق

البعيدة عن النيل وحدها . ويجب على الحكومة قبل إنشاء هذه الآبار في قرية من القرى أن تتأكد من خلو منازل القرية منها وإلا كان عملها إسرافا .

ويحسن بهذه المناسبة أن أذكر أن اللجنة التي ألفتها وزارة محمد محمود باشا في سنة ١٩٢٨ لبحث مسألة مياه الشرب جاء في قرارها في هذا الشأن ما يأتي :

”وقد تبين للجنة أن تجارب العشرين عاما الماضية أثبتت عدم نجاح مياه الآبار الارتوازية، وأنه لا يحسن الالتجاء إليها إلا في ظروف استثنائية خاصة كبعد المدن والقرى عن مورد طبيعي كالنيل والترع . وكثيرا ما نتج عن استمرار سحب المياه من الآبار الارتوازية عددا من السنين أن زادت الأملاح الذائبة بها، وأصبحت غير صالحة للشرب . وهذا هو أهم الأسباب التي أدت إلى امتناع الأهالي عن شرب مياه الآبار الارتوازية في كثير من الأحيان مع صلاحيتها من الوجهة الطبية ، وذلك للفارق الكبير بين طعمها وبين طعم مياه النيل . وفوق ذلك فهما اتخذ من الاحتياجات بانتخاب موقع الآبار بعيدا عن المساكن وتعميقها العمق الكافي فقد ثبت بالتجارب أن هذه الآبار تلوث في كثير من الأحيان عن طريق تسرب مياه المجارى إلى طبقات الأرض التي تستمد منها الآبار الارتوازية مياهها وذلك بعد مضي عدد من السنين . لذلك رأت اللجنة أنه لا يمكن الاعتماد عند تعميم مشاريع المياه بالقطر على إنشاء الآبار الارتوازية مع ما قد يمكن اقتصاده من الأموال في إنشائها إلا إذا كانت الظروف الطبيعية نفسها (كبعد المدن والقرى عن موارد النيل) تقضى بذلك “ .

هذا هو قرار اللجنة في سنة ١٩٢٨ وكانت مؤلفة من عبد الحميد سليمان باشا وعلى ماهر باشا والدكتور محمد شاهين باشا وحافظ عفيفي باشا ومحمود فهمى بك ومحمد عرفان بك ومحمد رياض بك .

ويلاحظ أن هذه الاعتراضات الخاصة بمياه ”الآبار الارتوازية“ وهي مياه الآبار العميقة تصبح أكثر خطرا بشأن الآبار غير العميقة (الحبشية) التي تستمد في الواقع مورها من مياه الرشح السطحية والتي يزيد فيها خطر التلوث .

فلم يبق بعد هذا لتصفية هذه المسألة إلا أن نبحث أيهما نختار؟ المحطات الصغيرة، وما تستدعيه في البداية من قلة النفقات وفي النهاية من كثرتها، أم المحطات الكبيرة وما تستدعيه من نفقات كبيرة في البداية ومن نفقات قليلة في النهاية ووفر حقيقى مع سهولة المراقبة المستمرة في آخر الأمر؟ ولا شك عندى أنه ليس من الصعب أن نفضل الطريقة الثانية على الطريقة الأولى، فنبدأ بما أشار به الخبير الذى استقدم فى سنة ١٩٢٨ من ضرورة البدء من الاستفادة بجميع المحطات المائية الموجودة الآن فى المدن الكبيرة، وتوسيع نطاق عملها إلى آخر استطاعتها بمد الأنابيب التى تغذيها الآن إلى جميع القرى الملاصقة لها. وأذكر أن هذا الخبير قد رأى أن محطة مياه الفيوم تصلح لتوفير مياه الشرب لجميع أهالى هذه المديرية، وقد أشار بعد ذلك أننا متى أتممنا ذلك فعلىنا أن نبدأ بإنشاء محطات كبيرة فى الأماكن المناسبة على النيل وتوزيع مياهها على أكثر عدد من القرى التى حولها. وأذكر أنه أشار مثلاً بإنشاء محطة كبيرة عند القناطر الخيرية تصلح لتوزيع المياه فى منطقة واسعة من مديريات البحيزة والبحيرة والمنوفية والقليوبية.

إن نفقات تغذية أهل القطر جميعاً بمياه صالحة للشرب تتراوح بين عشرة وخمسة عشر مليوناً من الجنيهات؛ ولذلك لا نستطيع أن ننفذ هذا البرنامج إلا على عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، فنحتاج فى إتمامه إلى أن نصرف نحو مليون جنيه سنوياً؛ فكل وقت نضيقه لا يسهل من مصاعب هذه المسألة ولا يوفر من نفقاتها، إنما يعطل إصلاحاً ضرورياً يتعلق بصحة كثرة سكان البلاد.

(ثانياً) المجارى العامة

وهو إصلاح يجب أن يسير جنباً لجنب مع مشروع المياه الصالحة للشرب. فإنه يجب علينا عند ما نقرر توفير المياه الصالحة للندن والقرى أن نفكر فى ضرورة صرفها. فإن مستوى المياه الأرضية فى بلادنا مرتفع؛ فهو لا يبعد عن سطح الأرض فى كثير من قرانا أكثر من المتر، وهو أحياناً يصل إلى أقل من نصف متر. ولا شك فى أن

المياه التي تتسرب الآن إلى الأرض في القرى قليلة، ولكنها ستزيد كثيرا إذا ما أدخلنا هذه المياه إلى القرية . فإنه من الطبيعي ألا تسرف ربة البيت الآن في مياه تقضى الساعات في استحضار قدر منها تحمله على رأسها، ولكنها ستسرف حتما إذا ما أمكنها استحضارها من وسط القرية دون عناء كبير . ونحن نريد بمشروع المياه أن نمكنها من الإسراف، وأن نوفر لها المياه لتستعملها في نظافة نفسها وفي نظافة أولادها وفي نظافة بيتها، وهذا ما تقصده . ولكن يجب أن نفكر بعد ذلك أن نتيجة هذا الإسراف الحتمية هو ارتفاع مستوى المياه الأرضية، وما يترتب على هذا الارتفاع من زيادة الرطوبة وتكوين البرك والمستنقعات في الأماكن المنخفضة من القرية . وهذا شر آخر يجب علينا تلافيه .

إننا سنتكلم في مكان آخر عن ضرورة ردم البرك والمستنقعات في أقرب وقت ؛ ولهذا يجب أن نفكر في ألا نزيد هذا الشر بخلق برك جديدة نتيجة لمد أنابيب المياه إلى القرية، ولذلك يتعين قبل أن نبدأ في إيصال المياه إليها بأية طريقة من الطرق أن نجث في مختلف الوسائل لتصرفها، ووقاية البلاد من خطر تجمعها حولها، وإلا عملنا الخير من جهة وأتينا بالشر من جهة أخرى . وإني أسلم بأن هذه مشكلة عسيرة الحل ؛ فإن مالية البلاد ومقدرة أهلها في الوقت الحاضر لا تحمل أن تنفذ في كل قرية مشروعا لتصرف المياه على أحدث أساليب الفن ؛ ولذلك فعلى مهندسينا وخبرائنا أن يبحثوا هذه المسألة إن لم يكونوا قد بحثوها قبل الآن مستعينين في هذا الموضوع بتجارب البلاد التي تماثلنا في حالتنا المالية، أو في ارتفاع منسوب المياه فيها . وإني أعلم أن تجارب كثيرة عملت في هذا الموضوع في الهند وفي البلقان وفي القرى الزراعية في جنوب الولايات المتحدة ، ولن يصعب على مهندسينا وخبرائنا إيجاد الحل الملائم لهذه المسألة الخطيرة . ويخيل إلى أنه من السهل على كل حال أن ينشأ مصرف مفتوح حول كل قرية يتصل بأقرب مصرف زراعي عام ، وقد يكون ذلك حلا مؤقتا قليل النفقات، وهو في الوقت ذاته كاف لمنع تراكم مياه الرشح حول القرية، وكاف لتلافي كثير من أضرارها .

أما ضرورة إنشاء المجارى الحديثة فى المدن الكبيرة فظاهرة . فإنه أتى الوقت الذى يجب أن تفكر فيه الحكومة والمجالس البلدية فى إنشاء المجارى العامة فى عواصم المديريات والمحافظات على الأقل ، ويجب أن يجبر جميع سكان المدن التى بها مجار عامة على إيصال منازلهم بهذه المجارى .

إن المدن التى تتمتع بمجار عامة فى الوقت الحاضر هى : القاهرة — الإسكندرية — بورسعيد — السويس — طنطا — المنصورة — دمنهور — كفر الزيات . وعلى هذا فأكثريّة البنادر الآهلة بالسكان خلو منها ، ومن واجبنا أن نعملها فى أسرع وقت وبقدر استطاعتنا المالية .

(ثالثاً) إصلاح تخطيط المدن والقرى وتحسين مساكن الفقراء

وهذه أيضاً مسألة أساسية فى تحسين الصحة العامة . فليس الغرض المقصود من تخطيط المدن هو تجميلها فحسب ، بل هو أيضاً يرمى قبل كل شئ إلى توفير النور والهواء وضوء الشمس ، وهى جميعاً من ضرورات الحياة للذين لا يتمتعون بها الآن من كثرة السكان ، ويتوقف على توفيرها تقدم صحتهم وزيادة المناعة ضد الأمراض فى أجسامهم .

وقد ينحيل لكثير من المؤسرين أن مدناً كبيرة كالقاهرة أو الإسكندرية لا تحتاج لشمس ولا لهواء ، فهم يعيشون فى منازل فسيحة تحيط بها الحدائق الغناء ، ولا يمشون إلا فى شوارع واسعة جميلة ، فيظنون أن جميع بيوت القاهرة والإسكندرية كبيوتهم أو تقل عنها قليلاً . كذلك قد يتوهمون أن شوارعها جميعاً تحاكي ما يسرون فيه بعرباتهم من الشوارع الواسعة ، وأخشى أن يكون أكثر حكامنا وأولى الأمر فينا من بين هؤلاء . والحقيقة أن المنازل الصالحة لسكنى الآدميين فى القاهرة والإسكندرية هى جزء صغير من منازل هاتين المدينتين . أما كثرة منازل المدن الصغيرة ، أو منازل القرى والعزب فهى غير صالحة لسكنى الحيوان فضلاً عن الإنسان .

لقد أشتغلت بالطب عشرين سنة في مدينة القاهرة، ولا أظن أن هناك ركناً من أركان العاصمة المجهولة لم تطأه قدماى، ولا يوجد شارع أو حارة أو زقاق في مدينة القاهرة إلا دخلت بيتاً فيه لمعالجة طفل مريض. ولذلك رأيت مالم يرغبى فرأيت عجباً : رأيت الأزقة التى لا تتسع لأكثر من شخص واحد يسير فيها ، والتى يمكن الساكنين على جانبيها أن يقفزوا من بيت إلى بيت بكل سهولة . دخلت بيوتا تنبعث منها الروائح الكريهة المهلكة، وتعلو جدرانها الرطوبة صيفا وشتاء، ولا شمس ولا هواء ولا نور ينفذ إليها . دخلت منازل جدرانها وسقوفها من صفائح البترول القديمة، يسكن الحجرة الواحدة أسرة مكونة من الأب والأم والأولاد، ويعيش معهم أحيانا بعض الحيوان أو الطيور المتزلية . ولست أبالغ فى هذا الوصف فليس من الصعب على كل من يريد التأكد من حقيقة الأمر أن يذهب إلى عرب اليسار أو عشش الترجمان ليرى بعينه ما أصف الآن، بل أستطيع أن أدله على حى من أحياء القاهرة لا يبعد إلا بضعة أمتار عن شارع قصر العبنى ؛ فإنه يوجد فى هذا الحى منطقة يصعب أن ترى مثيلها فى بلاد الكنفو أو فى أقاصى السودان، يوجد "تل زينهم" بمناظره المدهشة، وحرارته التى لا يزيد عرضها عن المتر، ومنازله المتداعية للسقوط والمبنية بالطين والصفىح ونحو ذلك .

وإذا أراد أحد زيادة البيان فى هذا الموضوع فإنى أخبره أن أرض هذه المنطقة بأكملها هى ملك للحكومة المصرية، تؤجر أرضها للسكان على طريقة الحكر، فيبنون عليها ما وصفت لك من العشش التى لا يدخلها نور ولا ينفذ إليها ضوء . والحكومة تجدد أمد هذا الحكر كلما آتتهى . ولا بد أن يكون موظفو المالية قد رأوا بأعينهم كيف تساعد الحكومة على إقامة أمثال هذه المناطق الموبوءة فى حى من أحياء القاهرة . وليست هذه المنطقة هى الوحيدة فى القاهرة ؛ فإن حى بولاق والدرب الأحمر والسيدة زينب والجمالية وعابدين ومصر القديمة ، وجميع أحياء العاصمة ملاءى بمثل ما وصفت . أما القرى المصرية بحاراتها وبيوتها فأظنها معروفة للجميع فلا حاجة إلى بيان وصفها .

هذه هي باختصار حالة المدن والبيوت التي يسكنها الآن كثرة أهل البلاد، وهذه هي الحالة التي وعدتنا الحكومات المتتالية في العهد الأخير بإصلاحها . فإذا تم من هذا الإصلاح إلى الآن ؟ شيء قليل أو لا شيء ، بالمرّة . لقد وسّعت بعض الشوارع في عدد قليل من المدن ، وأنشئت شوارع جديدة قليلة في بعضها ، ولكن هذا الإصلاح الذي كلف البلاد المبالغ الضخمة لم يؤثر أى تأثير في تحسين هذه الحالة ، ولم يقدمنا إلى الأمام خطوة واحدة . لقد صرفنا مثلاً على توسيع شارع الخليج بالقاهرة ما يقرب من ثلث مليون جنيه ، وسيكلفنا توسيع هذا الشارع متى تم نهائياً أكثر من مليون ونصف مليون من الجنيهات . وأية فائدة كسبناها ! لا يزال شارع الخليج الذي اتسع إلى ضعف اتساعه الأول شارعاً متعرجاً ملتوياً لم يفد توسيعه سهولة الانتقال ؛ فإن من يعيشون فيه يشتغلون غالباً بالقرب من منازلهم ؛ فلم يكن في توسيعه أية فائدة من جهة تحسين المواصلات ، ولم يستفد من هذا التوسيع إلا أصحاب المنازل التي على جانبيه ، وهم قليلون بالنسبة لما كابدته الخزانة العامة من النفقات ، وهم في أكثر الأحوال فقراء فلم يستفيدوا من تحسين منازلهم بعد أن أطلت هذه المنازل على هذا الشارع الحديد الواسع . ولذلك فمع التسليم بارتفاع أثمان الأرض فيه لم يتغير قيمة المنازل من الجهة الصحية ، فهي لا تزال منازل عتيقة ليس فيها شيء من أسباب الراحة ولا من معدّات الصحة ، ولم تنفذ الشمس فيها إلا للحجرات المطلة على الشارع نفسه . أما أكبر جزء من المنزل فلا يزال محروماً من الشمس والهواء .

والغريب في أمر المصلحة المختصة بشؤون القاهرة وهي مصلحة التنظيم أنها تصرف سنوياً المبالغ الطائلة على توسيع شوارع الأحياء القديمة ، وهي تسمح في الوقت نفسه بتقسيم الأراضي الجديدة المعدة للبناء تقسيماً ينتهى بإنشاء شوارع جديدة في أحياء القاهرة الجديدة تقلّ في عرضها عن الشوارع التي توسعها الآن في الأحياء القديمة . إن أحياء الحامية الجديدة وجنينة البابل وجنينة لاذ وهي أحياء تعتبر جديدة نسبياً لا تقل رداءة عن أقدم أحياء القاهرة القديمة . فإذا

اعتبرت هذه الأحياء قديمة أيضا فإنه يبنى الآن في المنيل وفي شبرا وفي مصر القديمة وفي بولاق وفي العباسية منازل جديدة في أحياء جديدة خططت شوارعها بحيث لا يزيد عرضها عن ستة أمتار، وتبنى عليها الآن بيوت لم يراع فيها أى شرط من الشروط الصحية التى تشترطها الآن كل حكومة على وجه البسيطة . وسنضطر الى توسيعها في المستقبل بانفاق المبالغ الباهظة كما فعل الآن في الأحياء القديمة ، في حين أننا كنا نستطيع الآن بجرة قلم أن نوسعها بلا نفقة . وماذا تستطيع هذه المصلحة والقوانين المصرية الخاصة بتنظيم المدن لا تمكنها من إصلاح هذه الحال ؟ .

إنه لا مثيل لما يحصل في الإسكندرية صيفا مما نراه جميعا في أحسن شوارعها وهو الكورنيش . فقد اعتاد الكثيرون من أهل هذه المدينة الفقراء أن يؤجروا بيوتهم للصيفيين سنويا ، ثم ينتقلون لتمضية هذا الفصل في عشة يقيمونها في الأرض الفضاء الواقعة على هذا الشارع ، وهم يسكنون في هذه العشش التى لا ماء ولا مجارى فيها مزدحمين بشكل مزيج ومثير فى آن واحد . وهذا يحصل تحت نظر وعلم المجلس البلدى ووزارة الصحة والحكومة المصرية بأكملها . وقد دام هذا الحال سنوات عدة وانتشر الذباب وانتشرت الحميات المختلفة في الإسكندرية ولم يتحرك أحد طول هذه المدة ! فهل أنشأنا شارع الكورنيش وأنفقنا عليه المبالغ الطائلة لتقام عليه هذه العشش التى هى أكبر مصدر لهذا الشر الكبير ! . حقا أن هذه أمثلة بالغة تدل على عدم أكثرات هيئاتنا الرسمية بالصحة العامة .

لقد اعتذرنا طويلا بأن الامتيازات الأجنبية عطلت كل إصلاح . ومع أنى اعتقد أنها كانت حقيقة عقبة في سبيل الإصلاح السريع اعتقد في الوقت نفسه أن الحكومات المصرية المتعاقبة لم تكن لتعدم السبيل حتى مع وجود هذه العقبة إلى ما تريد من الإصلاح . وعلى كل حال قد زالت الامتيازات الأجنبية بحمد الله فزال معها هذا العذر الذى طالما اعتذرنا به . وأرجو أن تسير في إصلاح المدن سராعا بعد هذا .

ويجب في نظري أن يتجه الإصلاح المنشود في هذا الباب الى الأغراض الآتية:

(١) إصلاح قوانين تخطيط المدن والقرى .

(٢) إصلاح المساكن نفسها سواء أكانت في المدن الكبيرة أو الصغيرة أم في القرى والعزب .

أما الغرض الأول فيقتضى أن تعدل جميع القوانين الحالية الخاصة بتخطيط المدن أو بترع الملكية بحيث تتسع القوانين الجديدة لتطبيق جميع الأساليب والمبادئ الحديثة التي تأخذ بها جميع البلاد المتقدمة في هذا الشأن سواء أكانت خاصة بعرض الشوارع تسهيلا للرور أو توفيراً للضوء والشمس أم كانت خاصة بالحد الأقصى لارتفاع المنازل التي تبني عليها ، مع ضرورة إشراف مصلحة حكومية مختصة على رسوم هذه المباني للتأكد من استيفائها لجميع الشرائط الصحية إلى غير ذلك مما تشترطه الآن جميع البلاد في مثل هذه الحالة من الشروط . كذلك يجب أن يشمل هذا القانون القيود اللازمة لأشترط طراز معين لواجهة المنازل التي تبني في ميدان أو شارع بالذات . والغرض من هذا هو ضرورة الاحتفاظ بشخصية مدننا وعدم تحولها بسرعة إلى قرى أجنبية فقيرة في ذوقها وفي طراز مبانيها ، وأن تحتفظ إدارة المدينة بحقها في تخصيص بعض الأماكن للبيوت الصغيرة " فيلات " والبعض الآخر للبيوت العالية المكونة من الشقق الكثيرة مع تحديد الحد الأقصى لارتفاعها . كذلك يجب أن تحتفظ بحقها في تخصيص مناطق السكن الهادئ الذي يحزم فيه بناء الأسواق والدكاكين ، والمناطق الأخرى التي تخصص للتجارة والتي يصرح فيها بفتح المحلات التجارية . كذلك يجب أن تشترط نسبة معينة لما يجب أن يبني من الأرض وما يجب أن يترك فيها فضاء لإدخال الهواء والشمس . وهذا شرط أساسي يجب أن يراعى في مناطق المنازل الصغيرة (الفيلات) وفي مناطق المباني العالية ذات الشقق الكثيرة التي يجب أن تكون لها منافذ على واجهات أربع وهو ما لا يراعى الآن . هذه هي الشروط الأساسية التي يجب أن يتضمنها القانون الجديد المقترح لتخطيط المدن ، والذي يصح أن يطبق من بادئ

الأمر على جميع عواصم المحافظات والمديريات لا على القاهرة والإسكندرية وحدهما .

أما قانون نزع الملكية ، وهو متم لقانون تخطيط المدن ، بل يحسن أن يكون جزءا منه ، فهو الذى يميز للحكومة أن تنزع من الملكية الخاصة المساحة التى تحتاج إليها لتوسيع شارع قديم أو فتح شارع جديد . ويجب أن يتضمن هذا القانون مبدأ جديدا ، ذلك هو إمكان نزع ما لا يقل عن ثلاثة أمثال المساحة اللازمة لتوسيع الشوارع وإنشائها ، يخصص ثلثها لهذه العملية وتصرف الحكومة ببيع الثلثين على جانبي الشارع الموسع أو الجديد . ويرمى هذا المبدأ الى الأغراض الآتية :

(١) أن يسمح للحكومة بأن تنفع بهذه الوسيلة من ارتفاع أثمان الأرض نتيجة لإصلاح قامت به وحدها وأنفقت عليه من الخزانة العامة . وما تربحه بهذه الطريقة يساعدها على التوسع فى إصلاح المدن .

(ب) ويترتب على هذا المبدأ أن تقام دائما بيوت حديثة على جانبي الشوارع الموسعة أو الجديدة ، وهو يساعد فى الوقت نفسه الحكومة على أن تشترط على الشارين بأن يتبعوا نظاما معيناً فى شكل واجهات البناء وفى تطبيق القواعد الصحية التى تشترطها عليهم .

وهذه شروط أساسية لا مكان الوصول الى تحسين المدن تحسيناً بيئياً فى أقل زمن ممكن وبأقل النفقات . وقد أخذت ألمانيا وغيرها من البلاد بهذا المبدأ من زمن بعيد . كذلك يجب أن يتضمن هذا القانون مبدأ جديدا هو حق الحكومة فى نزع ملكية جميع المناطق التى يحكم المختصون على منازلها بعدم صلاحيتها للسكن ، وذلك لتحويل أرضها الى حدائق عامة أو لبناء المساكن الصحية أو للأميرين جميعا . وهذه هى الطريقة الوحيدة للقضاء على هذه المناطق الموبوءة التى تختلل جميع المدن المصرية .

هذه هى الأسس التى يجب أن يتضمنها مشروع القانون الخاص بتخطيط المدن . وهذه هى سياسة الإصلاح التى أقترحها فى هذا الشأن . أما إذا سرنا على

السياسة الحالية التي تجرى عليها مصلحة التنظيم والمجالس البلدية الأخرى الآن، فإننا نصرف المبالغ الطائلة دون أن نستفيد شيئاً من ورائها، فلم نتحسن حالة المدن الصحية التحسن المرغوب، بل ولم تؤد سياسة توسيع الشوارع القديمة ولا فتح الشوارع الجديدة في الأحياء القديمة إلى تسهيل كبير في المواصلات. وإذا أخذنا القاهرة مثلاً نرى أن هذه السياسة قد أدت إلى تقبيح المدينة لا إلى تجميلها. أيسطيع أحد أن يطبق شكل ميدان باب الحديد أو ميدان السيدة زينب أو ميدان العتبة الخضراء على أى شكل هندسى معروف؟ لقد خسرت المدينة عدة بيوت أثرية جميلة في سبيل توسيع شارع الأزهر بُنى مكانها بيوت ليست بالمصرية ولا الشرقية ولا الغربية بل هى خليط قبيح من أحط أنواع البناء. ولذلك أرى من العبث، إلا في أحوال خاصة محدودة، أن نستمر على سياسة توسيع الشوارع في الأحياء القديمة؛ فهى لا تفيد في أغلب الأحوال في تسهيل المواصلات، وهى لا تفيد في كل الأحوال في إدخال الشمس والهواء إلا لفئة قليلة لا يكفى عددها لتسوية نفقاتها الجسيمة. وأعتقد أن الإصلاح الوحيد الذى يفيد هذه الأحياء هو إنشاء حديقة عامة صغيرة لا تقل مساحتها عن الفدان ولا تزيد عن الفدانين في كل حي من أحياء القاهرة المكتظة، تفرش أرضها ببساط أخضر من "النجيل"، وترفع في أطرافها بعض الأشجار المظلة، وتسور بسور من المتسلقات. بذلك ندخل النور والشمس والهواء إلى عدد كبير من المنازل، ونعطى الفرصة لجميع أطفال الحي وأمهاتهم سواء منهم من كان يسكن حول الحديقة ومن كان بعيداً عنها ليتمتعوا بها كلما أرادوا، بدلاً من أن يترك جميع الأولاد يلعبون في الشوارع والحارات يستنشقون التراب طول النهار، ويتعرضون لأخطار حوادث المرور، واسعة كانت الشوارع أو ضيقة. ويمكننا أن نشجع الأمهات اللاتي لا يستطعن البقاء مع أولادهن في الحديقة بتخصيص سيدة لمراقبة هؤلاء الأطفال، ولرعايتهم في غيبة أمهاتهم وتسليمهم لهم متى أستطعن الحضور لأخذهم.

أما الأراضي الصالحة لإقامة هذه الحدائق فهي :

- (١) خرائب الأوقاف التي تُتخلل جميع أنحاء العاصمة والمدن الأخرى .
- (٢) المناطق التي تهدم منازلها لعدم صلاحيتها للسكن .
- (٣) الأراضي التي تملكها الحكومة في بعض الأحياء .

أما خرائب الأوقاف فيجب نزع ملكيتها وأستعمالها لهذا الغرض ؛ لأنها في الوقت الحاضر مصدر شرعظيم ، وقد تركت على هذه الصورة مدة طويلة قد تزيد على مائة سنة في بعض الأحياء . وهذا دليل على أن المستحقين فيها لا يستطيعون بناءها أو الانتفاع بها أو استثمارها بأية صورة أخرى ، وهي الآن مأوى للجرمين والمتشردين ، ومكان لتكديس الأقدار والأوساخ ؛ وبالأختصار هي مكان خصص لنشر الأمراض المختلفة .

أما مناطق المنازل غير الصحية فقد ذكرت شيئا عنها وعن انتشارها في أنحاء العاصمة والمدن الأخرى ، وأرى الخير كل الخير في هدمها وتحويل أرضها كلها أو جزء منها إلى حدائق . ولكن يجب في هذه الحالة ألا نهدم منزلا قبل أن نبني المكان اللازم لاسكان من هدمنا منزله بأجر لا يزيد كثيرا عما كان يدفعه . إن هدم المنازل غير الصحية دون بناء غيرها قبل الهدم يحول دائما سكان المنازل التي هدمت إلى المنازل المجاورة لها ، ويشجع أصحاب هذه المنازل الأخيرة طمعا في الكسب وفي آتهاز الفرص على إسكان عدد أكثر مما يستطيعه المنزل ، فنساعد على زيادة الاكتظاظ ، ونسيء بذلك إلى الصحة العامة . ولذلك يجب إذا ما قررنا إنشاء حديقة في أرض كانت تقام عليها منازل غير صحية ألا ننشئ هذه الحديقة إلا على ثلث الأرض المتروكة ، وننشأ على الثلثين شارع يحيط بالحديقة ومساكن جديدة حول هذا الشارع ومطلية على هذه الحديقة لتسع السكان الذين هدمت منازلهم . ويمكن أن يناط مثل هذا العمل بشركات وطنية تشرف الحكومة عليها وتساعد ، أو أن تقوم الحكومة نفسها أو المجالس البلدية بذلك .

وإني أعتقد أن الحديقة الصغيرة الواحدة لن تكلفنا أكثر من ستة آلاف جنيه، وأن الحديقة الكبيرة لن تكلفنا ضعف هذا المبلغ، ولن تحتاج كل حديقة لأكثر من بستانى واحد. ويمكننا بهذا المبلغ الضئيل أن نحصل لأطفال الأحياء الوطنية الفقراء على أكبر قسط من أسباب الصحة والراحة.

هذا فيما يتعلق بإصلاح الأحياء في المدن القديمة الإصلاح الممكن والمعقول. والمجال أوسع في تخطيط الأحياء المستحدثة؛ فإن إصدار قانون شامل للبادئ الحديثة في هذا الباب يكفل وحده إصلاح المدن إصلاحا يظهر أثره بارزا في قليل من الزمن. فجميع مدننا الكبرى تتسع اتساعا كبيرا متواصلا، ولكنها تتسع الآن على غير قاعدة وبغير نظام. ومهمتنا أن نوفر لهذه الأحياء الجديدة جميع أسباب الصحة والراحة، فنضع بذلك حدا لهذه السياسة السيئة التي نتبعها الآن والتي تسمح بإنشاء أحياء جديدة في القاهرة وغيرها أردأ وأبعد عن أبسط قواعد الصحة العامة من الأحياء التي بنيت منذ خمسين سنة. يجب أن تحتم الحكومة على الشركات أو الأفراد الذين يتجرون في أراضى البناء عرض مشاريع تقسيم هذه الأراضى على الإدارات الحكومية المختصة، ويجب أن تراعى هذه الإدارات تطبيق القانون الذى أشرت إليه. هذا فى رأى هو الاتجاه الذى يجب أن نسير عليه فى إصلاح المدن وتخطيطها.

أما ما يتعلق بإصلاح تخطيط القرية فإني أعتقد أنه من العبث أن نحاول الإصلاح فى القرية الحالية بفتح الشوارع أو توسيعها؛ فإنها لا تحتل بشكلها الحالى أى إصلاح. ويخيل إلى أن الإصلاح الممكن هو :

(١) أن نخصص بجانب كل قرية منطقة محدودة لا تقل مساحتها عن نصف مساحة القرية الحالية، ونخطط تخطيطا حديثا بقدر ما تسمح به حالتنا الاجتماعية وقدرتنا على الانفاق وحاجة أهل القرى أنفسهم، ويقدر ثمن معقول لكل قطعة من هذه الأرض الجديدة بحسب ثمنها كأرض زراعية وما يضاف على هذا الثمن مما ستكلفنا إياه نفقات الشوارع والميادين التي ستنشأ فيها.

(٢) متى تم ذلك يمنع نهائيا البناء في القرية القديمة، ويلزم جميع الذين يريدون بناء منازلهم بشراء الأرض اللازمة لهم في المنطقة الجديدة، وأن يبنوا هذه البيوت على طريقة تراعى فيها الشروط الصحية الضرورية الممكنة .

بهذه الطريقة يمكننا أن ننقل القرية القديمة من مكان الى مكان في وقت لا يزيد عن الثلاثين سنة، ونحوها بذلك من قرية بنيت على غير نظام تخطيطي إلى قرية حديثة دون أن تقوم الحكومة أو الهيئات النيابية المركزية إلا بالنفقات اللازمة للموظفين والعمال الذين يقومون بتخطيط هذه المناطق الحديثة وبالإشراف على بنائها .



أما إصلاح المنازل نفسها فهو يختلف في المدينة عنه في القرية .

إصلاح منازل المدن

في المدينة يجب أولا وقبل كل شيء أن نمنع بناء المساكن غير الصحية في المستقبل، بأن يعتد التشريع الخاص بالتصريح بالبناء تعديلا يشمل جميع الاشتراطات الصحية التي يجب أن تتوفر في المنازل الجديدة من حيث ارتفاعها أو عدد واجهاتها أو ضمان نفاذ الشمس والنور والهواء لجميع أجزائها أو قيام أصحابها بتوفير معسّات الراحة والنظافة فيها . ويجب أن ينص هذا القانون على ضرورة إيصال جميع المنازل الى المجارى العامة في المدن التي بها مجار، كما يجب أن تطلّ جميع المنازل الكبيرة ذات الطبقات المتعددة على أكثر من شارعين، وأن يترك فيها من الأرض الفضاء ما يسمح بادخال النور والشمس الى جميع شققها . وبالاختصار يجب أن ينص القانون على جميع الشروط التي تضمن لنا ألا يبنى من الآن في المدن منزل غير مستوف للشروط الكفيلة بصلاحيته للسكن، فيكون شأننا في ذلك شأن سائر البلاد المتقدمة .

أما المنازل القديمة فيحسن أن تؤلف في كل مدينة هيئة فنية من مهندسين صحيين تقوم بفحص كل منزل في المدينة . وتقسم منازل المدينة بعد هذا الفحص الى ثلاث طبقات :

الطبقة الأولى وهي المنازل المستوفية لجميع الشرائط الصحية .
والطبقة الثانية وهي المنازل غير المستوفية للشرائط الصحية ولكن إصلاحها ممكن ومستطاع .
والطبقة الثالثة هي المنازل غير الصالحة للسكن والتي لا يمكن إصلاحها بأى حال .

أما منازل الطبقة الأولى فلا كلام عليها .
وأما منازل الطبقة الثانية فيجب أن يطلب الى أصحابها أن يقوموا فى مدة معقولة كسنة أو سنتين أو ثلاث بإصلاحها طبقا للبيان الشامل لوجوه الإصلاح التى تقررها اللجنة الفنية التى تكلمت عنها .

وأما منازل الطبقة الثالثة فهى التى يتعين إزالتها بحسب قانون نزع الملكية الذى أشرت إليه ، ولكن يجب أن يتم ذلك تدريجيا وبحسب استطاعة الحكومة أو المجالس البلدية وقدرتها المالية . فإن هذا النوع من الإصلاح يحتاج الى أموال طائلة ، خصوصا إذا لاحظنا - وقد بينت ضرورة ذلك آنفا - أنه يتعين علينا فى هذه الحالة قبل هدم تلك المنازل أن نعد الأماكن الصالحة لإسكان أهلها وإلا ضاعت الفائدة ، بل نكون قد زدنا الحالة الصحية سوءا . على أنه يجب فى هذا الموضوع أيضا أن نتفق على الأسس التى تبنى عليها اللجان المكلفة بفحص المنازل نتائج بحوثها . وفى هذا يجب أن يراعى مستوى الحياة فى بلادنا وحالتنا المالية وأحتياجات أهل بلادنا ومستوى معيشتهم ، فلا نذهب فى هذا الإصلاح من طرف الى طرف ، بل يجب أن يكون تدريجيا وبطيئا . ولكن يجب أيضا أن نبدأ بالعمل مهما كانت طبيعة الصعوبات التى نواجهها وضخامة النفقات التى يستلزمها هذا الإصلاح . على أن هناك إصلاحات ضرورية عاجلة يجب القيام بها على وجه السرعة ، فيجب مثلا

إصدار تشريع يجعل إيصال المنازل الى المجرى العامة إجباريا . فإنه غير معقول أن تقوم البلاد بهذه النفقات الضخمة على بناء المجرى ثم لا يستفيد منها إلا التزر القليل من أصحاب المنازل ؛ لأننا أهملنا الآن إفهامهم أهمية هذه العملية الخطيرة وأثرها في تحسين الصحة العامة ، وأخرنا إصدار التشريع الذى يحتم عليهم ذلك .

إصلاح منازل القرى

وهذه أيضا مسألة خطيرة ؛ لأننا نعلم جميعا حالة هذه المنازل . بل هى مسألة معقدة لأن حالتها هى نتيجة حتمية لحالة فلاحنا المادية والمعنوية ونتيجة لحالة البلاد الطبيعية . فالفلاح فقير لا يستطيع أن يبنى بيته إلا بالطين ، وهو حريص على دابته فلا يقبل إلا أن تكون تحت نظره فى النهار والليل . والبلاد فقيرة فى مواد الحريق لأنها خالية من الفحم والخشب ؛ فلا بد للفلاح من أن يحتفظ بحطب القطن وسيقان الذرة ، وأن يستعمل أيضا روث البهائم كمادة للحريق . وهو محتاج للتدفئة فى الشتاء ، فلا بد له من استعمال هذه المواد التى لا تنتج إلا حرارة ضعيفة الأثر ، فهو مضطر لسد جميع منافذ البيت بل هو لا يشعر بحاجة لها ما دام يمضى أغلب أيام الصيف فى الحقل نهارا وليلا ؛ ولذلك فهو عدو الشبائيك . فأى إصلاح لا تراعى فيه هذه الاعتبارات مقضى عليه بالاختفاق . فإذا فرضنا جدلا وخيل لأية حكومة أنها تستطيع بناء جميع القرى المصرية الآن بناء عصريا وأنها نفذت ذلك فعلا ، كانت النتيجة أن تتحول جميع هذه المنازل الحديثة الى نوع يحاكي المنازل الحالية فى مدة لا تزيد عن شهر واحد . ذلك لأن العوامل التى ذكرتها تفعل فعلها الطبيعى ، ولا تستطيع أقوى حكومات العالم وأغناها أن تقف فعلها . لذلك كان الإصلاح متوقفا على حل هذه المسائل التى بيئتها . لقد تناقشنا كثيرا فى مسألة تكديس حطب القطن والذرة على سطوح المنازل وما يسببه ذلك من كثرة الحرائق ، وكثيرا ما نصحت الحكومات أهل القرى بالاقلاع عن ذلك . ولكن لم تغير الحرائق المتعددة من هذه الحال ، ولم تغد نصائح الحكومة المتكررة ولا مقالات الجرائد ولا أوامر

رجال الادارة شيئا . وماذا يستطيع الفلاح أن يفعل ؟ إن هذا الحطب هو المادة الوحيدة التي يستعملها في الحريق لصنع غذائه ولتدفئته ؛ ونظرا لأنها مادة هشة فهي تحتاج الى حيز كبير لحفظها ، وهو لا يستطيع أن يخصص لها في بيته مكانا خاصا ، لأن حالته المالية لا تسمح بذلك ، فهو يضعها في مكان من البيت لا يستعمله وهو سطح المنزل . فاذا أردنا اصلاحا في هذا الباب وجب أن يتجه اصلاحنا الى حل هذه المسائل :

(١) هل نستطيع أن نوجد مادة حريق جديدة بزرع الغابات مثلا في مريوط وشمال الدلتا وغرس الأشجار على ضفاف النيل والترع الكبيرة بكثرة تسمح بتوفير مقدار كبير من الخشب يباع بأثمان زهيدة ؟ .

(٢) هل نستطيع أن نحول حطب القطن وسيقان الذرة الى مادة أصغر حجما ولا تقل في قوة الحرارة التي تولدها عن كمية الحطب التي صنعت منها ؟ .

(٣) هل هناك مواد أخرى للحريق رخيصة الثمن يمكن الفلاح أن يستعملها بدل روث البهائم وهو مصدر قذارة المنزل ، وعمله هو أقدر مهمة لربة البيت القروية ، وكثيرا ما يسبب صنعه أمراضا قاتلة ، على أن استعماله كمادة للحريق يفقد الفلاح مادة أساسية لتسميد أرضه ؟ .

هذه هي المسائل التي يجب أن نفحصها وندرسها ؛ لأنه يتوقف على حلها ركن مهم في اصلاح منزل القرية المصرية . ولست أدعى أنني حللت هذه المسائل المعقدة ، ولكنني أعلم أن جميع هذه المسائل قد درست في زمن الحرب دراسة أولية أدت الى بعض النتائج المفيدة ؛ فقد ثبت وقتئذ إمكان زراعة فصائل كثيرة من أشجار الحريق التي يكفيها قليل من الماء ، ويكفيها ماء المطر شتاء في الأراضي غير المزروعة في شمال الدلتا ومريوط . كما ثبت أيضا إمكان زيادة قوة الحرارة التي ينتجها حطب القطن والذرة بضغطه ضغطا شديدا بالآلات بسيطة رخيصة الثمن يمكن استعمالها في القرية . كذلك ثبتت فائدة استعمال الحلفاء المضغوطة وحشائش زراعية أخرى كثيرة كمادة للحريق . وهذه بحوث قيمة يجب الرجوع اليها ومتابعة دراستها . فقد نجد الحلول لهذه المشاكل من نتائج هذا الدرس . وكذلك يجب

بذل أقصى مجهود في البحث والاستقصاء عن موارد جديدة للبترول . فانه ينبغي الى اننا لم نستثمر الى أقصى حد مواردنا في هذا الباب . ومن المحتمل اذا نجحنا في استخراج كمية وفيرة من هذه المادة أن نجد الحل لمشكلة الوقود في مصر . إن مسألة توفير مواد الحريق في البلاد مسألة خطيرة في زمن السلم ، وهي أكثر خطرا في زمن الحرب ، أى في الوقت الذى قد تضطر فيه البلاد الى الاستغناء عن كل ما يرد لها من مواد الحريق من خارج القطر ، وهي لذلك تستحق كل عناية .

أما مسألة تمسك الفلاح بضرورة اسكان دوابه معه فترجع من جهة الى اضطراب الأمن العام في الريف وخوفه من ضياع دابته ، ورغبته من جهة أخرى في أن يطمئن على أن غذاءها الذى يعطيه لها والسماد الذى يتخلف عنها لا يسرق منه شيء . وهذه مسألة مرتبطة بمشكلة الأمن العام التى سنعرض لها في المستقبل . ولا سبيل لأى اصلاح في هذا الباب الا اذا استقر في ذهن فلاحنا أنه لا خطر على دابته من أن تسكن في مكان مخصص لهذا الغرض لجميع دواب القرية ومواشيها . فاذا نجحنا في حل مسألة الوقود ومسألة تخصيص مكان عام لاسكان دواب القرية ومواشيها ، واذا استطعنا بعد ذلك أن ندخل الى القرى المياه الصالحة للشرب ، ووفقنا لحل مرضى لتصريف ماء الرش فيها ، وردمنا البرك المحيطة بها ، اذا فعلنا كل ذلك تحولت القرية الحالية الى حالة مرضية من وجوه كثيرة ، واستطعنا أن نزيد تدريجيا على هذا الاصلاح اصلاحات أخرى متتابعة ، خصوصا اذا أخذنا بفكرة تخصيص مكان جديد بجانب كل قرية للمنازل المستحدثة كما فصلت ذلك آنفا . ولكن التغاضى عن هذه المسائل الأساسية التى لم نحلها بعد ، واكتفاء الحكومات ببناء المنازل القروية النموذجية ، أو بناء قرى بأكملها ، بمجهود ضائع وأموال ترمى بها في قاع البحر وتعطيل للاصلاح الحقيقى المنشود .

وانى أريد قبل أن أختم موضوع الكلام على تحسين المنازل الفقيرة في المدن والقرى أن أشير الى موضوع أساسى أهملناه للآن وهو الدعاية الصحية المستمرة المنظمة لاقناع سكان هذه المنازل بضرورة العناية بنظافتها وتحسينها . وقد لا يكلفهم

ذلك شيئا أو قد يكلفهم شيئا قليلا ومحملا ، ولكنهم لم يقتنعوا للآن بضرورته . فلا يكفى في هذا أن ترسل لهم نشرات لا يقرءونها ، بل يلزم لهذا الغرض أن تخصص فرق متطوعة من شبان وشابات يرون في هذا العمل الانساني خيرا لأهل بلادهم ، فيذهبون الى القرية أو الأحياء الفقيرة في العواصم ، ويقابلون ربات الديار أو أربابها ويرشدونهم الى ما يمكن عمله لتحسين بيتهم ، ويرغبونهم في نظافته ونظافتهم ونظافة أولادهم ، ويفرسون فيهم فضيلة حب المنزل النظيف ، ويحفزونهم الى الطمع في الحصول على منزل أحسن منه . فلا فائدة تجنى من تحسين المنزل اذا لم يشعر ساكنوه بضرورة هذا التحسين . وإني أعتقد أن هذه المهمة يجب أن تناط بتلميذات وتلاميذ المدارس الثانوية والعالية الذين يجب أن يشعروا بأن عليهم واجبا لوطنهم هو ارشاد مواطنيهم الفقراء الى وجوب العناية بصحتهم والى وجوب العناية بمنزلهم وقريتهم وتنمية فضيلة حب النظافة فيهم .

إن كثرة التلاميذ هم من أهل القرى ، وهم يقضون إجازاتهم السنوية في قراهم فلن يكلفهم هذا العمل مشقة كبيرة . ومن واجبا أيضا أن نبث فيهم روح الخدمة العامة وارشاد مواطنيهم الى كل ما يكفل راحتهم . واذا أردنا أن تؤتى هذه الدعوة كل ثمراتها يجب أن تقوم وزارة الصحة بتحضير هؤلاء الدعاة من التلاميذ لهذه المهمة الخطيرة ، وذلك باعطائهم بعض الدروس والارشادات التي تسهل لهم مهمتهم وتبهي لهم أسباب النجاح فيها .



(رابعاً) إبادة الحشرات الناقلة للأمراض

وأكثرها انتشارا وخطرا في مصر ديدان البلهارسيا والذباب والناموس والفيضان والبراغيث والبق .

أما ديدان البلهارسيا فهي تصيب ما يقرب من ال ٧٥ ٪ من سكان القطر أجمع ، وتصيب ما لا يقل عن ٩٥ ٪ من سكان بعض المناطق الريفية

في الوجه البحرى . ولذلك يمكننا أن نضعها على رأس قائمة الأمراض الطفيلية المضعفة والقتالة التي تصيب سكان مصر . وهى من أشد الأمراض خطرا ، فان أعراضها تبقى مدة طويلة في الجسم دون أن يشعر بها المريض أو يتألم منها ، ثم تنتهى بالفتك بأغلب أعضائه الحيوية ، فهى تفتك بالمشانة والكبد والكلى والأمعاء وترك - إن أهمل علاجها من بادئ الأمر - آثارا تبقى في جسم المريض الى آخر حياته . ورغمنا من جميع المحاولات والمجهودات التي بذلت للآن في وقف خطرها أو تخفيف أثرها فان شرها لا يزال مستمرا ، بل أخشى أن يكون آخذا في الازدياد مع سهولة الرى وزيادة مساحة الأراضي المزروعة ، وأخشى أن يصاب كل من يعالجون الآن في المستشفيات المخصصة لعلاجها بهذا المرض مرة أخرى في اليوم الذي يخرجون فيه من المستشفى .

إن للطفيليات التي تسبب البلهارسيا دورة معينة يجب أن تتمها قبل أن تصيب

الانسان :

- (١) تبدأ هذه الدورة بفقس ديدان البلهارسيا داخل جسم المصاب بها .
- (٢) تخرج البيوضات في بول المصاب وبرازه .
- (٣) ثم تتحول الى ما يسمى " ما راسيديوم " في المياه الراكدة .
- (٤) تأوى الماراسيديوم الى قواقع معينة في هذه المياه وتتحول فيها الى ما يسمى " السركاريا " .
- (٥) تخرج السركاريا من قواقعها فتنتقل الى جسم الانسان وتدخل اليه من طريق الجلد .

وعلى ذلك فمقاومة البلهارسيا تقضى بقطع حلقة من سلسلة هذه الدورة ، فلا يمكن حماية الانسان منها الا بطريقة من الطرق الآتية :

- (١) اباددة الديدان في جسم الإنسان بعلاج جميع المصابين بالبلهارسيا علاجا شافيا وتاما في وقت واحد بحيث تنقطع نهائيا هذه الديدان فينقطع بذلك مصدر العدوى وأول سلسلة هذه الدورة .

(٢) منع وصول هذه البيضات الى المياه بمنع تبؤل المصاين بها أو تبرزهم بجانب الترع الصغيرة ومسالك المياه القروية ، وبذلك تنقطع الحلقة الثانية وهي تكوين الماراسيديوم .

(٣) إبادة القواقع في المياه التي تعيش فيها ، وبذلك نقضى على حلقة تكوين السركاريا .

(٤) منع الإصابة بهذه السركاريا بمنع الفلاحين من لمسها بأيديهم وخصوصا بأرجلهم ، بتغطية هذه الأجزاء بقفاز وطويلين من الجلد .

وظاهر بعد هذا البيان أن العلاج القاطع الشافي لهذه الآفة القتالة ليس سهلا ولا هينا ، ولكنه مع ذلك ليس من المستحيلات لو صممنا تصميميا أكيدا ووجهنا المجهودات الصادقة الى حماية البلاد من هذا الشر الوبيل ، ولم نبخل في هذا السبيل بالقيام بأية تضحية ممكنة . وإني أعتقد أن بدءا هذه الحرب ضد البلهارسيا يجب أن تكون دعاية صحيحة واسعة النطاق يستعمل فيها اللسان والقلم والسينما والراديو لإفهام الناس بأبسط الطرق وأسهل الكلام وبالدليل المقنع ضرر هذا المرض الوبيل وطريقة عدواه ، وأن نبين لهم صورا فتوغرافية لأشكاله وآثاره في جميع أعضاء الجسم . نعم يجب أن يروا بأعينهم كيف يصل اليهم هذا المرض وكيف يفتك بهم ، ليمكننا بعد ذلك أن نرشدهم الى طرق الوقاية منه ، ونقنعهم بأن ما يطلب منهم أن يعملوه بعد ذلك إنما هو لحماية أنفسهم ووقاية اخوانهم ومواطنيهم شر هذا المرض القتال . إن أساس نجاح كل دعوة هو الاقناع . ولا فائدة من اصدار القوانين اذا لم يقتنع من ستطبق عليهم بفائدتها وضرورتها . أعتقد أننا اذا قمنا بهذه الدعوة بطريقة مستمرة واسعة النطاق ومقنعة في الوقت نفسه ، أمكننا بعد ذلك أن نشرع في وضع التشريع اللازم لمنع التبؤل أو التبرز بجانب الترع والمساقى ، بشرط أن نقوم في الوقت نفسه بإنشاء المراحيض القروية .

إنه من العار والفضيحة أن تستمر هذه العادة القبيحة القذرة عادة التبؤل والتبرز بجانب الترع ومسالك المياه ونحن سكوت لا نفعل شيئا ولا نحرك ساكنا . رأينا

جميعا هذا المنظر القبيح المؤلم منظر رجال القرى وفيهم الشيوخ المسنون ذوو الخي البيضاء لا ينجلون من الوقوف أو القعود مكشوفاً منهم ما يجب ستره على جميع الآدميين يقضون بجانب هذه الترع والطرق العامة حاجات يجب أن تقضى وراء ستار أو بعيدة عن الأنظار، ولكنهم يفعلون ذلك دون حياء وعلى مرأى من الماشين والراكبين والمتقلين بالسيارات والقطارات ! رأينا جميعا هذا المنظر المؤلم ورآه غيرنا من الأجانب المقيمين ببلادنا أو القادمين إليها من السائحات والسائحين الذين يقصدونها للتمتع بمناظرها . وهذا أول منظر يرونه في طريقهم من الاسكندرية الى القاهرة، أى فى أول ساعة تطل أقدامهم هذا القطر . حقا أنه يجب وضع حد لهذه الفضيحة التى بلّنا ضررها الكبير فى نشر الأمراض الفتالة، فضلا عن أنها عادة قذرة قبيحة .

إن البحوث التى عملت عن البلهارسيا كثيرة ومتعددة، وللاستاذين ليبر وعبد الخالق تقارير قيمة وآراء سديدة وارشادات مفيدة فى هذا الموضوع ، وعلى وزارة الصحة أن تعيد بحث هذه التقارير، كما عليها وعلى الجامعة المصرية أن تقوموا بدعوة الاختصاصيين لمتابعة هذه البحوث؛ لأنه يجب علينا أن نجد الحل العملى الشافى لهذا المرض العضال . إن على مصر واجبا عظيم الخطر تجاه أهلها بل تجاه العالم أجمع، عليها أن تحل مشكلة هذا المرض المصرى من جهاته العلمية والعملية مهما كلفها هذا البحث من نفقات ومجهودات، كما يجب عليها أن تستفيد من التجارب المفيدة القيمة التى تقوم بها مؤسسة "روكفلر" فى مصر، وأن تنفذ من نتائج بحوثها ما ثبتت فائدته . وقد قامت هذه المؤسسة ببحوث كثيرة فى موضوع المراحىض القروية . وأشعر أنه قد أتى الوقت لأن نقوم الآن بتنفيذ مقترحاتها ولو على سبيل التجربة العملية .

يجب ألا نكتفى بما نفعل الآن من علاج آلاف المرضى علاجا هو فى أغلب الأحيان غير تام، اذ هو لا يضمن عدم إصابة المريض الذى شفيناه، ولا هو يضمن ألا يعدى هذا المريض اخوانه فى اليوم التالى لنهاية علاجه ، فهو يخرج من

المستشفى غير عالم بسبب مرضه ولا كيف أصابه ولا ما يجب عليه عمله حتى لا يصيبه مرة أخرى أو حتى لا يصيب غيره من أهل قريته .

إنه يجب أن تتحول هذه العيادات الخارجية المتنقلة التي تعالج فيها البلهارسيا الآن الى مستشفيات متنقلة داخلية ليقم بها المرضى مدة علاجهم ، كما يجب ألا يخرجوا منها الا بعد الشفاء التام الذى يثبت فيه البحث الميكروسكوبى خلؤ بول المريض و برازه من كل أثر من بيضات البلهارسيا ، كما يجب أن تتحول هذه المستشفيات الى مدارس عملية يتعلم فيها المرضى شيئا عن هذا المرض وعن طرق انتقال عدواه .

قد أبدى العلماء الاخصائيون الذين تعرضوا لدراسة هذا الموضوع كثيرا من الاقتراحات التى تبدو غير عملية للآن ، كتجفيف الترع والمساقى فى فترات من الزمن كل سنة ، وكوجوب تحويل الترع من داخل المدن والقرى على أن تخطط تخطيطا جديدا يقلل من تعاريجها ليسير الماء فيها بسرعة وتنظف شواطئها من الحشائش والأعشاب التى تعطل جرى الماء فيها فتساعد على نمو القواقع . كما نصحوا باستعمال سائل سلفات النحاس المخفف لقتل القواقع فى شواطئ الترع الصغيرة أو المساقى عند ما يقل الماء فيها . كل هذه مسائل يجب دراستها وتجربتها ولو فى دائرة محدودة لتبين مدى ما فيها من نفع . وبالاختصار يجب أن نعمل كل مستطاع لتطهير البلاد من هذا الداء الويل بتقليل شره وأذاه .



أما الذباب فهو يغزو جميع مدن القطر وخصوصا فى فصل الصيف ، وهو ينمو بنوع خاص فى الأقدار من متخلفات المنازل وكثافة الشوارع فى المدن ، ومن زرائب المواشى وأكوام السباح فى القرى . والذباب آفة شديدة لأنه أكبر واسطة لنقل الحمى التيفودية والرمم الصديدى ، فهو وحده يحدث فى الواقع آلاف الوفيات ، ويعمى آلاف الأطفال فى كل سنة . ونحن نلاحظ جميعا أنه برغم التقدم والتحسين فى الصحة العامة الذى حصل فى العشرين سنة الماضية فإن الذباب لم يقل حتى

في العاصمة والمدن الكبيرة الأخرى . وأكبر السبب في ذلك هو طريقة تنظيف المدن المتبعة الآن ، فانها طريقة أولية قديمة لم يطرأ عليها أى تغيير أو تحسين ؛ فلا تزال فضلات المنازل في الشوارع الكبيرة والصغيرة والحارات والأزقة تلقى أمام المنازل وتبقى مدة طويلة مرتعا خصبا للذباب يتولد فيها بالملايين الى أن يأتى الكئاس فيأخذ جزءا منها ويترك الجزء الآخر في مكانه ، ثم يرمى الجزء الذى يأخذه في عربة بجانبه ، فيتطير أثناء هذه العملية جزء آخر مما أخذه من الشارع ، ويلقى الهواء بهذا الجزء في وجوه الناس وأنوفهم وحلوقهم ويهبط على المواد الغذائية التى تعرض في الأسواق ، ثم تذهب العربة التى جمعت فيها هذه المخلفات — وهى عادة غير مغطاة — الى مكان تكديسها في العباسية ، والهواء يفعل فعله طول الطريق ، فلا تصل العربة الى آخره الا بنصف ما جمع فيها في أوله . ثم تكس هذه الكئاسات في مكان منخفض وراء العباسية ، وهذا المكان في الواقع أكبر مصنع لتفريخ وتربية الذباب في مدينة القاهرة . فهو يعم العباسية أولا ، ثم يسير منها آمنا الى جميع أحياء العاصمة الأخرى . هذه هى طريقة تنظيف مدينة العاصمة . وهذه الطريقة نفسها هى التى تولد الذباب ، وقد بقيت معمولاً بها من عشرات السنين ولم يطرأ عليها أى تغيير ، ولم يوفق طوال هذه المدة ولم يوفق أحد من المسؤولين عن صحة المدينة ونظافتها حتى الآن لتغييرها بعد أن رأى بعينه ما تحدثه من الشر الكبير .

لقد أخذت جميع مدن العالم بنظام يقضى على كل ما كن في منزل أو شقة من منزل أن يحصل على صندوقين مقفلين ، يضع في أحدهما كئاسة منزله وجميع الأقدار المتخلفة منه ، على أن يوضع في نقطة من الشارع أمام المنزل بعد الساعة الثانية عشرة مساء ، وتأتى عربات التنظيف فتأخذ جميع هذه الصناديق قبل الساعة السادسة صباحا وتذهب بها الى مكان أو أمكنة من المدينة حيث تحرق فيها هذه المواد في افران خاصة ، ثم تطهر هذه الصناديق بماء الجير وتوزع على أصحابها في مساء اليوم . ويستعمل أصحاب البيوت الصندوق الآخر طول النهار الذى غاب فيه الصندوق الأول ، ثم يضعونه في الشارع في الوقت المعين وهم جرا . وتصنع

جميع هذه الصناديق على شكل واحد ليسهل وضعها في العربات ويسهل تنظيفها ميكانيكياً، وهى فى بعض البلاد تقدمها المجالس البلدية بثمن معلوم . وتضمن هذه الطريقة ألا يضيع شئ من هذه الأقدار باهمال الكاس أو بفعل الهواء ، ثم هى تضمن أيضاً بحرق الكاسات عدم تولد الذباب فيها ، كما تضمن ذلك بعدم تركها فى الشوارع مكشوفة مدة طويلة . وهى مع كل ذلك سهلة مريحة تقلل من عدد العمال ولا تضايق أحداً ، ومع ذلك لم نأخذ بها الآن بعد أن أخذت بها جميع البلاد الأخرى .

أما كدس الشوارع فقد بحت أصوات الناس منذ أكثر من عشرين سنة بالآ تكنس الا بعد رشها بالماء منعا لطيار الكاسة . ويجب أن ترش وتكنس فى ساعة متأخرة من الليل لعدم مضايقة الناس أثناء هذه العملية . وتجرى مصلحة التنظيم الآن على هذا فى عدد قليل من شوارع العاصمة . فلماذا لا يعم هذا النظام فى العاصمة وفى العواصم الأخرى؟ أظنهم يعتذرون بقلو أثمان المياه، ولهذا يجب أن يتلع الناس التراب، ويجب أن يتنفس الناس هواء مشبعاً بالميكروبات، ولهذا يجب أن يصاب الناس بالسل حتى لا تتحمل المدينة بضعة آلاف من الجنيات ثمن المياه الرش !!! .

ويجب بهذه المناسبة أن تفكر مصلحة تنظيم القاهرة فى طريقة لتخفيف وطأة التراب الذى يهب على العاصمة طول السنة وخاصة فى فصل الصيف وعند اشتداد الرياح . أهم مصدر لهذا التراب هو التلال الكثيرة المحيطة بمدينة القاهرة من مصر العتيقة الى آخر العباسية والصحراء الشرقية . وقد يبدو لى أن انشاء سور من الأشجار حول المدينة من الجهة الغربية والشرقية ليس من الأمور المستعصية أو المستحيلة، بل لقد فكر فيه من وقت طويل وثبت امكان تنفيذه عملياً، كما ثبتت فائدته فى منع التراب الى حد كبير . والتراب مضر بالصحة العامة ضرراً بليغاً . ويظهر لى أن نفقات هذا المشروع الذى لا يمكن تنفيذه الا تدريجاً وفى مدة لا تقل عن عشر سنوات مثلاً ليست بالكبيرة للحد الذى تجعلنا نحجم عن تنفيذه، وهى سهلة جداً فى الصحراء

الشرقية حيث الماء موجود والأرض صالحة للزراعة . وليست صعوبة زرع الأشجار في المنطقة الغربية بمانة على كل حال من تنفيذ هذا المشروع بأكمله . كما يجب على مصلحة التنظيم أن تقوم بلا إبطاء برصف شوارع القاهرة التي لم ترصف بعد ، وبمعالجة مسألة أرصفة الشوارع التي لم تفكر المصلحة للآن في اصلاحها ، وهي مصدر كبير للأتربة التي ابتليت بها العاصمة .

سبب آخر من أسباب انتشار الذباب في العاصمة وفي المدن الكبيرة هو كثرة زرائب الحيوانات فيها ، وهي زرائب ينذر أن تتوافر فيها الشروط الصحية ، وهي معدة للبقر والجاموس اللازمين لتجارة الألبان في القاهرة ، كما هي معدة لقطعان الماعز والخرفان التي يربها سكان القاهرة والمدن الأخرى . وقد ظهرت جميع عواصم العالم من زرائب الحيوان الا مصر ، فقد خرجت عن هذه القاعدة الصحية وسمحت لأهل مدنها الكبرى بتربية المواشى واقامة الزرائب فيها .

ماذا يحتم علينا بقاء هذه الحال ؟ ولماذا لا يمنع فوراً سكان العاصمة من حق تربية المواشى فتقل زرائب العاصمة بين عشية وضحاها ؟ وأي مانع يمنع تجار اللبن من تربية مواشيهم وإعداد زرائبهم في أمكنة خارج المدينة ، فان ذلك قد يقلل من نفقاتهم ولا يضرهم في شيء ؟ وما هي الضرورة التي تلزم هؤلاء الناس بقيادة حيواناتهم في شوارع القاهرة المكتظة يحلبون لبنها أمام البيوت وفي الشوارع المشبع هواؤها بالتراب ؟ وأي ضمانة يقدمونها للمشترين الذين لا يستطيعون أن يحكموا على صحة الحيوان ، ولا يعرفون أهو مريض بالسل فيكون لبنه موبوءاً ، أم هو سليم معافٍ فلا ضرر من شرب لبنه ؟ إنها تضمن شيئاً واحداً هو أن تاجر اللبن لم يضيف عليه ماء ، ولكنه يزيد بطريقة أخرى كمية الماء في هذا اللبن بتحايله بجميع الوسائل على حيوانه اذ يسقيه من الماء أكثر مما يستطيع قبل أن يجزه الى الأسواق . وطريقة احداث العطش في الحيوان واضطراره لكثرة شرب الماء سهلة ، فهي لا تكلف صاحب الحيوان الا أن يضع حفنة من ملح الطعام في غذائه فيشرب من الماء كل ما يقدمه له ويخرج جزء من هذا الماء مع اللبن الذي يدره . الواقع أن هذه

الطريقة وهى السير بالحيوانات فى الشوارع لحلب لبنها أمام البيوت ، وما استدعت من اقامة الزرائب داخل المدن طريقة سخيقة خادعة ، وهى فى الوقت نفسه تسبب أضرارا شتى ؛ فيجب منعها اكتفاء بما يجب أن تقوم به ادارة الصحة العامة من وجوب الكشف على جميع الألبان فى العاصمة وفى المدن الأخرى .

إن القاهرة ملائمة بهذه الزرائب التى هى منبع خصب لتوليد الذباب والناموس فى العاصمة ، وهى فى الوقت نفسه مصدر أقدار للنطقة التى هى فيها ، ولجميع الشوارع التى تسير فيها هذه الحيوانات .

ونحن إذا فهمنا علة التصريح باقامة زرائب الحيوانات المدرة للبل — وهى فى ذاتها علة سخيقة كما قدمنا — فنحن لا نفهم معنى للتصريح بتربية الحيوانات الأخرى كالحرفان وغيرها التى تترك طول النهار فى حارات المدينة وبعض شوارعها ، فتعطل المرور وتساعد على زيادة أوساخ المدينة وتضعب مهمة تنظيفها . ولذلك لا أرى ما يمنع الحكومة من أن تقرر بدون بحث أو تفكير طويل منع اقامة الزرائب فى داخل المدن الكبيرة منعاً باتاً . فلن يترتب على هذا المنع أى ضرر لأصحاب هذه الحيوانات ، بل ينتج عنه تحسن ظاهر وسريع فى نظافة المدينة ، وفى تقليل الذباب والناموس فيها .



أما الناموس وهو مصدر انتشار حمى الملاريا فيتولد داخل المدن من زرائب الحيوانات ، وإصطبلات الخيول ومحلات الراحة فى البيوت غير المتصلة بالمجارى العامة ، وقد تكلمنا عن كل ذلك . وهو يتولد خارج المدن فى المياه الراكدة من شواطئ الترع والمساقى ، وبنوع خاص فى البرك والمستنقعات التى تحيط بأغلب القرى . ولذلك فالطريقة الوحيدة الناجعة فى تقليله ودفع خطره هى ردم هذه البرك والمستنقعات .

ولقد طال الجدل منذ زمن طويل حول مسألة البرك والمستنقعات التى تحيط بأغلب القرى وكثير من المدن ، ووعدتنا حكومات متعددة وعودا قاطعة متكررة

بالعمل على ردمها وتنظيف البلاد منها . وقد نفذت بعض الحكومات فعلا شطرا من هذه الوعود، ولكن البرك مازالت موجودة في كل مكان، بل لا يبعد أن يكون قد زاد عددها في السنوات الأخيرة . والسبب في ذلك أن الفلاح يبنى منزله بالطوب الأخضر المصنوع من معجون الطين والتبن، وهو يصنع هذا الطوب في مكان بجانب القرية حتى لا يكلفه نقله الى مكان البناء مشقة، ويأخذ ترابه من أقل مساحة ممكنة من الأرض؛ لأنه يضنّ بالطبقة السطحية من أرضه لكونها غنية بالسماد . ولذلك هو يحفر في باطن الأرض ليحصل على التراب اللازم له . ونظرا لانخفاض منسوب المياه في الأرض الزراعية، كما قدمنا، تكون نتيجة عمله هذا اذا أضيف اليه عمل الآخرين من أهل قريته تكوين بركة بجانب القرية . ومتى تكونت بركة بهذه الطريقة، واحتاج الفلاحون لطوب جديد لبناء جديد حفروا بجانبها فوسّعوا بذلك مساحتها، أو حفروا في مكان آخر بجانب القرية أيضا فأحدثوا بركة أخرى . وبهذه الطريقة تكونت البرك بجانب جميع القرى، وبهذه الطريقة أيضا يزيد عدد هذه البرك أو تنسج مساحتها في كل عام . ولذلك لا يكفي أن تدم البرك الحالية حتى يقضى عليها نهائيا، بل لابد أن نتأكد قبل ردم هذه البرك من سبب الطريق على الفلاح حتى لا نمكّن من تكوين برك أخرى، وإلا كان عملنا في هذا السبيل كعمل جمح وساقيته ! . فاذا لم نقتنع الفلاح أو نضطره الى عمل الطوب اللازم لبنائه إما من ردم الترع القريبة منه، أو من الردم الذي يجب أن يجمعه من الطبقة السطحية من أرضه، فلن ننجح في ردم البرك تماما . فاذا نجحنا في ردم الموجود منها الآن، وهو لا يقل عن أربعة آلاف بركة، وتبلغ نفقات ردمها نحو ثلاثة ملايين جنيه^(١) دون أن نسدّ عليه الطريق، كما قدمنا، فستكون برك أخرى في مدّة لا تزيد عن سنتين، وقد لا تمضي خمس سنوات حتى يتكوّن من البرك الجديدة ما يساوي مقدار ما ردمنا .

(١) تقدّر مصلحة المرافق القروية عدد البرك التي تملكها الحكومة بـ ١١٦٠ بركة وما يملكه الأفراد بـ ٢٥٨٠ بركة، فيكون المجموع ٣٧٤٠ بركة تقدّر مساحتها بعشرة آلاف فدان، وتقدّر مصاريف ردم الفدان بـ ٣٥٠ جنيه، فتقدّر مصاريف ردمها جميعا بنحو ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه .

على أنى اذا رأيت صعوبة فى اقناع الفلاح بضرر ما يعمل الآن فلا أرى ضررا ولا صعوبة فى أن تمنعه الحكومة من ذلك . ويحسن على كل حال أن تتصح الحكومة أولا ثم تمنع بعد ذلك اذا لم يفد النصيح . وقد أعدت لجنة سنة ١٩٢٨ التى أشرت إليها فى موضوع مياه الشرب مشروعات قوانين خاصة بدم البرك وكافلة اذا نفذت بمنع تكوين برك جديدة . وقد تضمنت مشروعات هذه القوانين بين ما تضمنت تكليف أصحاب الأرض التى عليها البرك بدمها فى مدة معينة ، وإلا تردمها الحكومة وتؤول أرضها لها فى نظير نفقات الردم . وكانت تحصل الحكومة بهذه الطريقة على مساحة من الأرض بجانب أكثر القرى تصلح لتستعمل فى امتداد القرية على الطريقة التى وصفناها . كذلك عملت بحوث كثيرة فى هذا الموضوع فى سنة ١٩٢٨ تضمنت عدد البرك الكبيرة فى القطر ومساحتها ، وأسهل الطرق لردمها ، وأقرب مكان يؤتى منه بالردم اللازم لها ، وتقديرا أوليا للنفقات اللازمة لهذا العمل . وكلها بحوث يصح أن نتخذ أساسا للإصلاح فى هذا الشأن .

ويحسن أن أشير هنا قبل أن أختم هذا الموضوع الى خطر المستنقع الكبير المسمى بالملاحة ، والذى يحيط بمساحة كبيرة من مدينة الاسكندرية ، والذى هو أكبر مصدر للناموس فيها ، وأكبر خطر يهدد صحة سكانها . يجب أن يردم هذا المستنقع تدريجيا كله أو جزء منه محافظة على صحة هذه المدينة الكبيرة التى هى عاصمة القطر الثانية .

وقد حصل أخيرا أن صرحت الحكومة لوفرة مياه الرى بأن تريد فى مساحة الأراضى المزروعة أرزا ، وقد نتج عن هذا أن انتشرت الملاريا فى السنين الأخيرة انتشارا مخيفا لم نسمع بمثله من قبل . وهذا خطر شديد يحسن أن تفكر فيه وزارة الصحة لتقى الناس شر هذا المرض القاتل .



اما الفيضان فهى واسطة عدوى الادميين بالطاعون . وقد استوطن هذا المرض القاتل أرض مصر من زمن طويل ، ولم تتجح بالآن جميع الوسائل التى استعملت لتطهير

البلاد منه . وتعتبر مدينة الاسكندرية في نظر جميع البلاد الأجنبية موطنًا للطاعون . وهذا يسبب كثيرا الى سمعتنا ويعطل تجارتنا لما يتخذ أحيانا من الاحتياطات الخاصة في جميع الموانئ بشأن البواخر المسافرة من ميناء الاسكندرية . ولا شك أنه من العار الكبير أن تكون جميع موانئ فلسطين وسوريا وتركيا ، وهي جاراتنا من الشرق ، وجميع موانئ طرابلس الغرب وتونس والجزائر ، وهي جاراتنا من الغرب ، خالية من هذا المرض الذي استوطن مصر وحدها دون سائر موانئ البحر الأبيض المتوسط .

ولابادة الفيران طرق عملية كثيرة معمول بها في كل مكان ، وتستعملها في مصر مصلحة الكورنتينات لتنظيف البواخر من هذه الآفة ، وهي قليلة النفقة ولا يترتب عليها ضرر ، ولا أعرف سببا يمنع من نشر استعمالها لابادة الفيران من المنازل ، أو لاستعمال أية طريقة أخرى من الطرق المجربة في هذا الموضوع .

أما الحشرات الأخرى فهي التي تنقل الحمى الراجعة والمنقطعة ، وهي أيضا من السهل تخليص البيوت منها إذا اتخذت وزارة الصحة التدابير المحكمة اللازمة لهذا الغرض .



(خامسا) تحسين غذاء الشعب

ولا أريد هنا أن أتعرض لغذاء الأغنياء فهو غذاء غني كثير الخيرات بسمته ولحمه وفطائره لا عيب فيه الا أنه صعب الهضم يجهد المعدة والأمعاء والكلى والكبد ، ويعرض آكله للسمنة وما تسببه من الأمراض ، ويضعف عضلات البطن فتدلى وتظهر بارزة دليلا على الثروة والوجاهة . انما أردت أن أتكلم على غذاء ما يزيد عن العشرة الملايين من سكان القطر الذين يقتاتون طول السنة بنخب الذرة ويتحايلون على بلعه بقليل من الملح أو الجبن ، أو مع شيء من الخضراوات كالفجل والكراث . هذا هو الغذاء الذي أريد أن أتكلم عنه ، والذي لا أتردد في أن أقول عنه إنه غذاء غير كاف لتوليد الحرارة اللازمة التي يستنفدها جسم الفلاح في القيام

بجميع ما يطلب منه من الأعمال . وسوء تغذية الفلاح هو السبب في تعرضه لكثير من الأمراض لما يسببه من قلة المناعة في جسمه . وما انتشار السل الرئوى الآن بين طبقات الفلاحين والعمال إلا نتيجة سوء التغذية وسوء المسكن . ولولا أن فلاحنا يعيش أكثر الوقت في حقله فيستنشق هواء صالحا ، ويتمتع بشمس في أشعتها الصحة والعافية ، ولولا أنه معتدل في حياته بعيد عن الاسراف في أى شئ ، ولولا أن وهبنا الله بلادا معتدلة في جوها ، لما استطاع أن يعيش على هذا الغذاء الفقير في جميع المواد الأساسية المغذية .

قد يبدو للبعض أنى أبالغ فيما أقول، ولكن الواقع لمن يريد الوصول الى الحقيقة في هذا الشأن أن الفلاح المصرى ينوء كاهله بالأمراض . ولو عمل بحث واستقصاء — ويجب أن يعمل هذا البحث — بأن أخذ اتفاقا وبدون اختيار عدد من الفلاحين نساء ورجالا وأطفالا من بعض قرى الوجه البحرى أو القبلى ، وخصوا خصا طبيا دقيقا، لتبين أن أكثر من ٩٠٪ منهم مصابون بمرض أو مرضين أو أكثر . ولو فحص غذاء الفلاح فحسا علميا — ويجب أن يعمل هذا أيضا — لتبين أنه غذاء غير كاف وغير صالح . وهذه مشكلة عويصة لأننا لا نستطيع إلزام الفلاح بأن يحسن غذاءه، فإن هذا الإلزام غير ممكن عمليا من جهة، والفلاح لا يستطيع أن يأكل غير ما يأكل الآن نظرا لقلة إرادته من جهة أخرى، ولا تستطيع أية حكومة أن تقدم غذاء لثلاثة أرباع سكانها . والعمل المستطاع في هذا الشأن هو: (أولا) يجب على وزارة الصحة أن تفحص قيم المواد الغذائية في جميع الأصناف التى يأكلها الفلاحون أو الطبقات الفقيرة من سكان المدن لمعرفة القيمة الغذائية الحقيقية لهذه الأصناف .

(ثانيا) يجب أن تفحص قيم المواد الغذائية الأخرى الرخيصة الثمن والتي يمكن الفلاح أن يزرعها أو أن يقتنيها بئس رخيص .

(ثالثا) يمكن أن نصل بهذه البحوث الى نتائج عملية يكون من أثرها أن نعود الفلاح تدريجا غذاء آخر تكون مادته الغذائية أكثر مما يتناوله الآن، ولا يقف

ثمنه عقبة في سبيل تناوله . مثال ذلك أننا لو عوّدنا الفلاح أكل الجزر والخس والطماطم والبقول السوداني والحمص الأخضر والجاف ، وكلها أصناف رخيصة الثمن غنية بمادتها الغذائية ، وكل فلاح يستطيع أن يزرع قليلا منها في إحدى زوايا حقله أو في فضاء الحقل بين مزروعاته العادية ، لتحسّن غذاؤه بعد زمن إذا نحن سلّكنا سبيل الدعاية والإرشاد بطريقة مستمرة وفعالة . كذلك لو أمكننا أن نقنعه باستعمال الزيوت المختلفة كزيت القطن وزيت السمسم في طبخ أغذيته ، وهي أصناف أرخص من السمن الذي لا يستطيع الحصول عليه لزدنا قيمة المادة الغذائية فيما يطبخ .

هذا هو واجبنا في هذا الشأن ، ولا بد من عمل هذه البحوث التي أشرت إليها . فان هذه مسألة خطيرة تستحق عناية وزارة الصحة .

كذلك يجب أن تفكر وزارة المعارف في تقديم شيء من الغذاء لأطفال القرى الذين يتعلمون في المدارس الإلزامية ، فانها لو أعطت كل طفل كوبا من اللبن وقطعة من "البقسماط" في يوم ، وبرتقالة أو يوسفية وخمس بلحات طرية أو مجففة في اليوم الثاني ، وحفنة من البقول السوداني في اليوم الثالث وهكذا ساعدت على تحسين صحة هؤلاء الأطفال الذين لا يتناولون في بيوتهم غذاء كافيا تحسّينا بيّنا . ووزارة المعارف ، التي تستطيع الآن أن تقدم غذاء كاملا لأولاد الأغنياء والمتوسّطى الحال من تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية بلا ثمن أو بنصف ثمنه ، تستطيع أن تقدم أمثال هذه الأغذية الرخيصة لهؤلاء المساكين مجانا . فان لم تستطع ذلك فعليها أن توفر من نفقاتها على الأولين ، وهم غير محتاجين لغذائها ، لتغذي به الآخرين وهم في أشد الحاجة لهذا الغذاء . كذلك يمكن أن تفكر الحكومة في الزام صغار عمالها الذين يشتغلون طول النهار في مصانعها المختلفة بأن يتناولوا غذاء الظهر في هذه المصانع من مطاعم تنشئها الحكومة لهذه الغاية ، أو من مطاعم الشعب المنشأة الآن في العاصمة والتي يمكن توسيعها لتسع هؤلاء العمال ، وتقتطع ثمن هذا الغذاء من أجورهم . فان من عادة عمالنا أن يسرفوا في كل شيء ، وأن يخلوا على أنفسهم وعلى أهلهم بالضرورة

من الغذاء . ولذلك يتعين في هذه الحالة أن تسعى الحكومة لعمل كل ما من شأنه أن يحفظ صحتهم ولو عن طريق الإلزام . فإذا نجحت هذه التجربة فقد تسعى الحكومة بعد ذلك مع جميع المصالح الأهلية والشركات الكبرى التي يشتغل فيها عدد كبير من العمال إلى اتباع مثل هذه الطريقة .

وإني بهذه المناسبة آسف كل الأسف للأزمة الشديدة التي تمر بها مطاعم الشعب . فانه لا تزال جميع أعمالنا حتى الخيرية منها تعيش أو تموت بمقدار عناية المؤسسين لها ، لا بحسب ما يثبت من فائدها أو عدم فائدها . فلقد أنشأت وزارة اسماعيل صدقي باشا هذه المطاعم كما أنشأت مصايف الأطفال الفقراء . فلما تركت هذه الوزارة الحكم ضعف حماس المحسنين لها وأخذت إيرادات هذه المشروعات تتضاءل تدريجاً . وهي الآن تعالج سكرات الموت .

ومطاعم الشعب ومصايف الأطفال الفقراء مشروعات نافعة في تحسين الصحة العامة ، وكان يجب على المحسنين والمحسنات وعلى جميع الجمعيات الخيرية أن تمتد لها يد المساعدة نظراً لما تؤديه من خير كثير .

ولا كلام لي بعد ذلك على غذاء جنود الجيش فانه كاف وصالح ، وهو بذلك يساعد على تحسين صحة عدد كبير من الفلاحين الذين قد يتعودون أثناء الجندية هذا الغذاء الصالح فيدركون بعد عودتهم الى قراهم أهمية اختيار الغذاء ، وقد يصلحون بعد ذلك للقيام بدعاية صحية بين أهل قراهم .

هذا هو ما يمكن عمله الآن وهو عمل محدود ضيق ضعيف الأثر ولكنه ضروري في الوقت الحاضر . والحقيقة المرة هي أنه لن تتحسن في الواقع مسألة الغذاء بوجه عام إلا اذا ارتفع مستوى المعيشة . ولن يرتفع هذا المستوى الا بتدريج بطيء .



فاذا كان عمل الحكومة فيما قدمنا محدوداً فإن باب التحسين واسع أمامها في وجوب حماية الأغذية المعرضة للبيع في الأسواق من التلوث بمختلف الحشرات

والميكروبات . نحن نرى جميعا كيف تلتوث هذه الأغذية التي تباع في المدن الكبيرة وعليها التراب والذباب وأنواع كثيرة من الحشرات الأخرى قبل بيعها، ونرى الباعة يعرضون أصناف الأغذية في الدكاكين وعلى عربات تسير في الشوارع وهي مغطاة بطبقة من التراب تعلوها طبقة أخرى من الذباب، ونرى الناس يشترونها على هذه الحال ويأكلونها بشهية أمام الناظرين . بل نحن نرى تجار الفاكهة حتى في الأحياء الغنية من القاهرة والاسكندرية يعرضون فاكهتهم خارج دكاكينهم غير مغطاة ينتشر عليها الذباب ، ولم يفكر مجلس بلدى الاسكندرية ولا الادارة المشرفة على صحة القاهرة في أن تمنع هذا الشر الكبير . نرى الباعة في مدينتى القاهرة والاسكندرية يقطعون البطيخ قطعاً صغيرة ويعرضونها على الطبالى للبيع في الطرقات، ونرى باعة الحلوى وباعة الأرز المطبوخ والطعمية والحلم يتجولون في شوارع القاهرة بعرباتهم التي تحمل من التراب ومن الذباب أكثر مما تحمل من مواد غذائية . تباع هذه الأغذية للناس فيأكلونها ويرمون بفضلاتها في الشوارع فتريد من وساخة المدينة وقذارتها . نرى باعة اللبن يأتون أفواجا في الصباح من جميع القرى الملاصقة للقاهرة حاملين لبنهم في صفايح قذرة، ويخلطون هذا اللبن من ماء المستنقع أو البركة المحيطة بقرتهم، ثم يغطون «قسط اللبن» بالبرسيم أو الحشيش، ويأتون إلى القاهرة فيسببون لكل من يشربه من الأطفال التزلات المعوية المختلفة التي تنتهى في أشهر الصيف دائماً بموتهم . كل هذا يقع الآن كما كان يقع في الماضى رغم المجهودات الصادقة التي يبذلها الآن مفتش صحة القاهرة . وذلك لأن هذه المجهودات تبذل، كمادتنا في كل شيء، لا في منع الشر من أساسه ولكن في تخفيف آثاره وتقليل بلواه . ولذلك يكون أثرها ضعيفا . ولا يدوم هذا الأثر الضعيف الا باستمرار المراقبة الشديدة الكثيرة النفقات، فننفق في النهاية النفقات الباهظة للوصول الى أقل النتائج ثمرة .

إننا اذا أردنا أن نعالج هذا الشر من أساسه فعلينا أن نحتم بيع جميع المواد الغذائية في أماكن معلومة ثابتة، أى في الدكاكين، لنتمكن من فحصها والتأكد من

صلاحيتها ، ولنستطيع الزام أصحابها بعد ذلك باتباع شروط معينة لحفظها ومنع تلوثها ، وإلا يمكن مراقبتهم باستمرار ليعرف أهم ينفذون هذه الشروط أم لا ينفذونها . أما هذا البائع المتجول فلا يمكن مراقبته بأي حال لأنه إذا وقع مرة تحت هذه المراقبة أفلت منها عشرين مرة فلا سبيل لمنع شره . أضرب لذلك مثلا اللبن . كيف يمكن مراقبة باعته المتجولين وهم يأتون العاصمة من جميع الطرق المعروفة وغير المعروفة ، والشرط الأساسي في فحص اللبن هو فحص جميع مصادره ، وابتداء هذا الفحص يجب أن يكون بالبقرة أو الجاموسة التي يحلب منها . فهل هذا ممكن في هذه الحالة ؟ وهل نستطيع بعد ذلك أن نحلل كيميائيا كل يوم آلاف العينات من اللبن التي يأتى بها الباعة المتجولون الى العاصمة ؟ هذا غير ممكن . والقول بإمكانه غير معقول . وإذا أمكن تحليل هذا اللبن وتأكدنا صلاحيته فأجزنا لهذا التاجر المتجول بيعه فماذا يمنعه من غش لبنه باضافة الماء اليه بعد انتهاء هذا الامتحان . والسبيل الذي سلكته جميع بلاد العالم يجب أن نسلكه إذا أردنا أن نراقب اللبن الذي يباع في العاصمة أو في المدن الكبيرة المراقبة التي تطمئننا على جودة نوعه ، وهو أن نحرم بيعه في الطرقات ونحتم على تجاره الثابتين شروطا معينة تضمن لنا مراقبة مصادره وتوافر الاحتياطات اللازمة لحفظه طاهرا وبيعه صالحا للشرب .

لقد وصل التحسن في بعض البلاد في هذا الشأن الى حد وجوب فحص جميع الأبقار التي يباع لبنها في الأسواق ، لا مرة واحدة بل في فترات محدّدة من الزمن ، واشترط تعقيمه وبيعه في زجاجات مختومة ومكتوب عليها تاريخ فحصه والتاريخ الذي يجب ألا يستعمل بعده .

واللبن غذاء قيم ومرغوب فيه ، وهو غذاء الأطفال الأساسي في فترة من حياتهم ، وهو وسط صالح لنمو الميكروبات وقابل للفساد في ساعات قليلة وخاصة في فصل الصيف ، وهو يسبب أمراضا كثيرة متى فسد . لذلك فاهمية فحصه ومراقبته ظاهرة لا تحتاج الى شرح أو إيضاح . وكذلك الحال في المواد الغذائية الأخرى . فلا يكفي مثلا أن يلزم باعة هذه المواد ، كما يحصل الآن ، بوجوب تغطيتها بقطعة

من الشاش للاطمئنان بعد ذلك على صلاحيتها؛ اذ لا تمنع قطعة الشاش هذه تفاد تراب الشوارع الناعم الى الغذاء، ولا تمنع عدوى الذباب الذى تنفذ أرجله من ثناياها، وليس من المؤكد أيضا أنها ستتنظف باستمرار، ولا أن يستعملها البائع دائما، ونحن نعلم أن البائع سيرفعها عن الغذاء كلما تقدم اليه مشتر. وقد يبقى غذاءه مكشوبا مدة طويلة من الزمن لحين انتهاء المساومة على الثمن. الواقع أنه لا حل لهذه المسألة الا ما ذكرت آنفا وهو تحريم بيع الماكولات الا فى دكاكين مغطاة واجهاتها بالزجاج وأبوابها بالشبك أو بالسلك الرفيع، ويحرم عرض الماكولات خارجها، كما يحصل الآن من اباحة عرض الفاكهة خارج الدكاكين المخصصة لبيعها، وبذلك تسهل مراقبتها المراقبة المشتجة. وما عدا ذلك فهو اضاءة للجهودات، واسراف فى الأموال بدون أية نتيجة الا اضرار عدد الموظفين.

إن الاعتراض الوحيد على امكان تنفيذ هذا الموضوع، وهو منع الباعة المتجولين، هو : ماذا يفعل الآلاف من هؤلاء الذين يعيشون من هذه التجارة الان اذا حرمتها عليهم؟ وجوابى على هذا هو أن هؤلاء الآلاف يقتلون سنويا آلافا من الأطفال، ويتسببون فى مرض آلاف من الناس، وهذا وحده مسوغ كاف لهذا المنع. ولكنى أضيف الى هذا أنه سيقرب حتما على هذا المنع زيادة كبيرة فى عدد الدكاكين المعدة للتجارة فى المدن، فلم لا يشتغل هؤلاء فى هذه الدكاكين التى لا تحتاج الى رأس مال كبير؟ على أنه اذا أعوزهم هذا المال القليل فلماذا لا يشتغلون بها كصبية أو كمساعدين؟ أضيف الى ذلك أيضا أن اغلب هؤلاء الباعة هم من فلاحى المناطق القريبة من القاهرة، فهم يشتغلون بهذه التجارة كعمل ثانوى لا عمل أساسى.

فهؤلاء الذين يبيعون اللبن الآن هم من هؤلاء الفلاحين، وهم لن يخسروا لبنهم فسيشتريه منهم تجار الدكاكين اذا ثبت أن أبقارهم سليمة من المرض، وهم يستطيعون أن يصنعوا منه الزبد والجبن اللذين يباعان بسهولة فى جميع القرى، كما يفعل اخوانهم يسكنون قرى بعيدة عن المدن. ولهذا أرى أن هذا الحل هو فى مصلحة الجميع ولا يضر أحدا.

كذلك واجب على الحكومة أن تشرف على بيع المواد الغذائية في أسواق الأرياف وفي الموالد، ومراقبتها مراقبة شديدة بأن تمنع مثلاً بيع اللحم الذي لا يخرج من سلخانة معينة . ويجب بهذه المناسبة أن تزيد من عدد السلخانات التي يجب أن تكون جميعها تحت مراقبة الأطباء البيطريين، لكي يتمكن في مدة قريبة من أن نضمن أنه لا يباع اللحم في أية جهة من القطر، قرية كانت أو مدينة، إلا إذا كان الحيوان مذبوحاً في سلخانة معتمدة .

(سادساً) استعمال ما استكشفه العلم الحديث لزيادة مناعة السكان

ضد الأمراض

من النابت الآن نجاح أمصال كثيرة في زيادة مناعة جسم الإنسان ووقايتهم من الإصابة بكثير من الأمراض المعدية . فقد نجح مثلاً كثير من الأمصال المانعة للحمى التيفودية، والأمصال الواقية من الدفتريا . فلماذا لا يعم استعمال هذه الأمصال ؟ والحمى التيفودية والدفتريا يسببان في كل عام وفاة عشرات الآلاف من الناس في مستقبل عمرهم . ولن تحتاج هذه العملية إلى نفقات أو مجهودات كبيرة . ولذلك أرى أن من واجبات وزارة الصحة أن تسعى بكل الوسائل إلى تجهيز هذه الأمصال بمصر وصنعها بكميات وافرة لتستطيع بعد ذلك أن تنفذ الحقن الإلزامي بها وبغيرها مما ثبتت فائدته وانتفى ضرره .

المستشفيات

أما الشطر الآخر من عمل وزارة الصحة، وهو إنشاء المستشفيات لتسهيل علاج المرضى، وهو العمل الذي اهتمت به مصلحة الصحة في العهد الماضي أكثر من اهتمامها بالأعمال الأخرى التي تقع على عاتقها، فلن أتكلم عنه طويلاً، فقد صار عدد المستشفيات في المدن الكبيرة وافياً بالغرض . ففي القاهرة والاسكندرية مستشفيات تعدّ من

الطبقة الأولى بين مستشفيات العالم في بنائها واستعدادها وتجهيزها بكل أدوات التشخيص والعلاج وفي فضل أطبائها. وفي عواصم المديرية والمحافظات مستشفيات لا بأس بها ولا ينقصها الا القليل لإكمال معدّاتها. وفي الأرياف عدد من المستشفيات تصلح على قلتها لأن تؤدّي خدمات جليّ لعدد كبير من مرضى القرى الريفية . ولكن مع هذا ألاحظ بكل صراحة، وأرجو أن يصل صوتي هذا الى المسؤولين عن نظام هذه المستشفيات ، أن الخدمة فيها ناقصة يعوزها الاصلاح والتحسين .

إن وظيفة الممرض أو الممرضة وهي أصغر وظائف المستشفيات هي في الواقع أهم وظيفة فيها؛ لأنه يترتب عليها أكبر الأثر في نتيجة عمل الطبيب، فهم الذين يترك اليهم تنفيذ أوامره، وهم الذين يوكل إليهم جمع المعلومات اللازمة له ليستعين بها على فهم حالة المريض، كتنقيد الحرارة وكمية البول ومزاج التبرز، وهم المسئولون عن تقديم الغذاء المخصص لكل مريض وتقديم الأدوية الموصوفة لكل منهم بالمقدار المعين . وكل هذه مسائل متروكة تنفيذها بالدقة والأمانة الى ذمهم وتقديرهم للواجب الانساني الخطير الملقى على عاتقهم . ومن هذا تظهر أهمية هذه الوظيفة ، وتظهر في الوقت نفسه الصفات اللازمة التي يجب أن تتوافر فيمن تناط بهم . وإني أقول بلا تردد إن كثرة الممرضين والممرضات في أكثر المستشفيات لا يتحلّون بكل أسف بهذه الصفات اللازمة .

فاذا ما أردنا اصلاحاً بشأن هذه المستشفيات فلنصلح شأن هذه الطائفة، ولنعتمد كغيرنا في المستقبل على طائفة من السيدات المتعلّقات اللاتي يقدرن هذا الواجب الانساني قدره ليتولين وظائف التمريض في جميع المستشفيات . كذلك أقول بصراحة أيضاً إن بعض الأطباء في هذه المستشفيات يعنون بعملهم الشخصي وبياداتهم وبالمرضى الذين يتناولون منهم أجراً أكثر مما يعنون بالعمل في مستشفياتهم . وهذا خطر أخلاقي أشد من خطر الطائفة الأولى التي لم تتعلم التعلم الكافي ، ولا هي من

وسط يقدر تبعته كوسط الأطباء . ويكفى في اقناع من يهملون شؤون مستشفياتهم من هؤلاء الأطباء أنهم مدينون أولا بأكثر نفقات تعليمهم هؤلاء البؤساء الذين يأتون الى المستشفيات رغبة في تخفيف آلامهم وطمعا في شفقة المتولين شؤونها وإنسانياتهم ، وثانيا أنهم مدينون بعلمهم وتجربتهم وكفائتهم في فهم هؤلاء المرضى الذين يقصدونهم في المستشفيات . كما يجب أن يعرفوا من جهة أخرى أن زملاءهم في إنجلترا وفي غيرها لا يتناولون أجرا على عملهم في المستشفيات ، ومع ذلك يقدمون واجبهم فيها على كل واجب آخر .

أريد بعد ذلك أن أوجه النظر لضرورة القيام باصلاح جوهرى في المستشفيات الوقتية "الكوردونات" التى تقام فى القرى لعلاج الأمراض المعدية ، فانها فى حالة سيئة وينقصها ألزم معدات العلاج ولا يتمتع فيها المريض براحة .

والآن وقد تقدمت صناعة منازل الخشب التى تفك وتنقل الى أى مكان ، صار من الممكن أن تقام هذه المستشفيات على هذه الصورة ، وأن تجهز بكل أدوات العلاج الضرورية ، وأن يناط العمل فيها بأطباء متميزين على علاج هذه الأمراض . كما يجب أن ينشأ من مستشفيات الحميات الثابتة أكثر عدد ممكن فى جميع المدن الكبيرة .



بقى على أن أوجه نظر وزارة الصحة الى التفكير فى وجوب تخصيص جميع مفتشيها الصحيين لأعمالهم الصحية . فليس معقولا أن يستمر العمل بالنظام الحالى الذى يقضى بالتصريح لمفتش الصحة فى المدن والمراكز بحرية فتح عيادات يزاولون فيها الأعمال الطبية . فان عمل هؤلاء الموظفين بطبيعته يجب أن يستغرق كل وقتهم اذا ما أردنا أن يؤدوا كل واجباتهم على الوجه الأكمل . ونحن بالسماح بفتح هذه العيادات وبالتصريح لهم بالمعالجة نشجعهم على الاهتمام بزيادة إيراداتهم من هذا الباب على حساب عملهم الأساسى وهو التفتيش الصحى . ولست أريد التطويل فى هذا الموضوع أيضا ، فهو موضوع دقيق وليس من الصعب على وزير الصحة إذا

فتح بابہ للشكوى أو اذا راجع بعض ملفات الشكاوى القديمة التي في وزارته أن يلم بالكثير من هذا الموضوع ويعلم أكثر مما أعلم وما يعلم غيرى في هذا الشأن . على أن طبيعة الأعمال التي سردها تستدعى هذا التخصيص بدون مناقشة كبيرة . فإذا كانت هنالك ضرورات في الماضي تدعو الى التريث في هذا الأمر لقلة المستشفيات وقلة عدد الأطباء المشتغلين لحساب أنفسهم فقد زالت هذه الموانع الآن . ولو وجد بعضها في الجهات النائية التي لا مستشفيات فيها ولا أطباء فانها غير موجودة البتة في المدن الكبرى وفي عواصم المديریات وفي أمهات المراكز . وقد يترتب على الأخذ بهذا المبدأ أن يقبل كثير من الأطباء المصريين الذين يشتغلون الآن في المدن الكبيرة فلا يجدون عملا على هذه البلاد التي يشتغل فيها الآن مفتشو الصحة ، فنكون قد أحسنّا بتغيير هذا النظام من وجوه كثيرة . على أن تخصيص كل وقت المفتشين الصحيين للعمل في وظائفهم قد يترتب عليه اصلاح كبير آخر هو الاستغناء عن الحلاقين الصحيين الذين يؤدون الآن أعمالا صحية خطيرة وهم يجهلون أصول الصحة الأولية ولا يصلحون بأى حال من الأحوال لأن ينأط بهم أى عمل مما يعملون الآن ، كما قد يفيد في الاستغناء عن تعيين الموظفين من غير الأطباء للقيام بأعمال صحية .

كذلك يجب التفكير في عدم تعيين الأطباء الصحيين في المستقبل الا من بين الحاصلين على شهادات التخصص في علم قانون الصحة .



الآن وقد فصلت الأعمال التي يجب أن تعنى بها وزارة الصحة أريد أن أختم هذا الموضوع بكلمات قليلة في تكوين هذه الوزارة التي هي أحدث وزاراتنا سنا ، وهي في الوقت نفسه تتولى أجل الأعمال شأنا وأكثرها خطرا .

أنشأت وزارة على ماهر باشا في سنة ١٩٣٦ هذه الوزارة الجديدة ، فضمت الى مصلحة الصحة القديمة مصلحة تنظيم القاهرة ومصلحة البلديات وكونت منها جميعا وزارة الصحة . وقد كان من الطبيعى والمعقول أن تضم هاتان المصلحتان الى

وزارة الصحة، لأن هذه المصالح تشتغل، كما بينت آنفا، بمسائل ترتبط جميعها ارتباطاً وثيقاً بالصحة العامة، ولذلك لم أفهم الحكمة التي قضت بإعادة مصلحة البلديات الى الداخلية، ومصلحة التنظيم الى الأشغال، ولا علاقة أصلاً للأشغال والداخلية بمسائل الصحة العامة. فإذا كان هناك مسوغ لإلحاق هذه المصالح بوزارة الداخلية أو الأشغال أو غيرها قبل انشاء وزارة الصحة، فلا معنى لهذا الضم بعد انشاء هذه الوزارة، ولا معنى لإنشاء هذه الوزارة الجديدة ما دامت لا تقوم الآن إلا بما كانت تقوم به مصلحة متواضعة هي مصلحة الصحة قبل ذلك.

كيف تنفذ هذه الوزارة ما ذكرت من وجوه الإصلاح الضرورية إذا كانت المصالح المسئولة عن تنفيذها تابعة لوزارات أخرى وموظفوها مسئولين أمام وزراء آخرين؟ وهل ضاق ميدان العمل في وزارة الأشغال وفي وزارة الداخلية حتى تلحق بهما هذه المصالح التي لا شأن لهما بها.

وقد كان من الضروري أن تفكر الحكومة في أن تحوّل مصلحة التنظيم بعد أن تضم اليها جميع الإدارات المسئولة عن المدينة الى مجلس بلدى للقاهرة يعنى بجميع شؤونها بدلاً من جعلها ذيلاً لوزارة مثقلة بالأعمال كوزارة الأشغال. أيعقل أن تبقى مدينة القاهرة وهي عاصمة القطر بلا مجلس يراقب شؤونها، في حين تتمتع جميع المدن الأخرى الصغيرة والكبيرة بهذا الحق الطبيعي؟

التعليم

الفصل الأول

سياسته وأغراضه

إن نشر التعليم هو أول واجبات الحكومة، على أن يكون تعليمًا صحيحًا يرمي إلى ترقية الشعب ونشر الثقافة بين أفرادهِ ورفع مستواه العلمي والخلق إلى أرقى درجة ممكنة، ويث في الشباب روح الكرامة والاستقلال والاعتماد على النفس والمغامرة والقدرة على تولي أي عمل مع الثقة بالنجاح فيه

تمهيد — سياسة التعليم — المناهج الدراسية — مسألة المدرسين — تعلم اللغة العربية —
أجور التعليم — العناية بصحة التلاميذ — الرياضة البدنية — ضرورة بناء
المدارس — استخدام الراديو والسينما في التعليم — التعليم الحر — المدارس الأجنبية

كان لسياسة التعليم في عهد الاحتلال غرض صريح هو تخريج عدد من الشباب لتغذية مصالح الحكومة بموظفين صالحين لتولي وظائفها . ولم يخف القائمون بالأمر في مصر في هذه الفترة غرضهم هذا من التعليم ؛ فقد كانت تقارير المستر دانلوب وتقارير المعتمد البريطاني صريحة في بيان هذا الغرض .

ولقد كان من نتائج هذه السياسة أن خصص القائمون بأمر التعليم ميزانية ضئيلة لوزارة المعارف تزيد كل سنة بنسبة ضئيلة، وكانت تنفق هذه المبالغ على عدد من المدارس الابتدائية والثانوية والعالية، يزيد عددها في كل سنة بنسبة صغيرة طبقا للزيادة في الميزانية . أما برامج التعليم في هذه المدارس فكانت توضع لا لنشر الثقافة في البلاد، ولا لتحويل أمة يسود فيها الجهل إلى درجة كبيرة إلى أمة متعلمة، وإنما كان لهذا الغرض المحدود المتواضع، وهو تخريج عدد من الشباب ليتولوا أعمال الحكومة المختلفة في دواوينها كما قدمنا . ولذلك كانت هذه البرامج خلوا

لدرجة كبيرة من العلوم التثقيفية، وكان المدرسون لا يصلحون الا لتدريس البرنامج المحدود المعين لكل مدرسة . ومع هذا الضعف الذى لازم التعليم طول الاحتلال فانه يجب أن نعترف أن النظام التام كان يسود المدارس فى ذلك الوقت؛ فقد كانت رقابة وزارة المعارف على نظار المدارس ومدرسيها شديدة، كما كانت رقابة النظار والمدرسين على التلاميذ أشد . ولم تكن هذه الرقابة مع شدتها رقابة استبدادية غير منظمة، بل كانت رقابة حكيمة محدودة بقوانين ولوائح، غرضها حفظ النظام فى المدارس بما يضمن مصالحة المعلمين والمتعلمين . فلم يحصل فى هذه الفترة الطويلة ما نراه الآن من توالى الاضراب فى المدارس لسبب ولغير سبب، ولم نسمع فى هذه الفترة الطويلة أيضا بأن أسئلة الامتحانات المدرسية أو العامة قد تسربت الى بعض التلاميذ، كما سمعنا فى فترات متعددة فى هذا الوقت الأخير، بل كان النظام المحكم والمراقبة الشديدة يسودان جميع هذه الامتحانات فى كل الأدوار التى تمر بها من وضع الأسئلة ثم طبعها الى توزيعها ساعة الامتحان . وكانت علاقات التلاميذ بمدرسيهم علاقات مودة يسودها الاحترام والاحلال .

وقد بنى فى هذا العهد عدد من المدارس الابتدائية والثانوية والعالية، فكانت فى بنائها مستوفية لجميع شروط الصحة والراحة، وهى لا تزال للآن تقارن بأحسن المدارس التى من نوعها .

وقد كانت حجة الانجليز اذ ذاك لتسوية هذه السياسة ضعف ميزانية البلاد على أثر الثورة العربية، ورغبتهم أولا فى البدء بمشروعات اصلاحات اقتصادية مثمرة رغبة فى ايجاد الرخاء وموازنة الميزانية المصرية، كما كان همهم الأول تنظيم الادارات المصرية المختلفة، وتخرج الموظفين اللازمين لتولى العمل فيها . وهم يقدمون دليلا على ذلك ما بدا من معتمدتهم فى آخر عهده، أى بعد أن توازنت الميزانية وزاد الرخاء فى مصر ونظمت الى حد ما ادارتها، من اهتمامه بأمر التعليم الأسمى وتشجيعه على فتح المدارس الأولية فى المدن والقرى فى أنحاء البلاد . كذلك يعتبرون أن تعيين سعد زغلول باشا وزيرا للمعارف فى سنة ١٩٠٨ بنصيحة اللورد كرومر دليل على بدء رغبتهم فى الاهتمام

بجميع أنواع التعليم في مصر، وإعلانهم على أنه قد آن الأوان لمعالجة مسائل التعليم بجميع أنواعه فيها. وسواء أضحّت هذه الدعوى وأقنعت أم لم تصح ولم تقنع أحدا، فإنه يصح أن يقال إن الاحتلال الإنجليزي لم يترك أثرا كبيرا في مهمة تثقيف البلاد وتعليمها. لقد انتهت هيمنة الانجليز على التعليم في مصر منذ نهاية الحرب؛ فقد تركوا أمره للمصريين فعلا قبل ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فماذا فعلنا ؟

حاولنا البدء في تنفيذ مشروع لنشر التعليم الإلزامي منذ سنة ١٩١٧ حيث صدر قرار وزاري بتشكيل لجنة لهذا الغرض. وتألفت بعد ذلك في سنة ١٩٢٥ لجنة أخرى بحثت هذا الموضوع بحثا مستفيضا ووضعت مشروعا يقضى بتنفيذ التعليم الإلزامي في مدى عشر سنوات. وزاد عدد المدارس الابتدائية والثانوية إلى درجة كبيرة، كما زاد عدد التلاميذ في المدارس العالية إلى حد كبير، وتضخمت بذلك ميزانية وزارة المعارف فصارت في سنة ١٩٣٨ أربعة ملايين جنيه ونصف مليون تقريبا، وكانت في سنة ١٩١٤ تزيد قليلا عن نصف مليون جنيه^(١). ويبين الجدول الآتي عدد المدارس الخصوصية والفنية والابتدائية والثانوية والعالية، وعدد التلاميذ في هذه المدارس في هذه السنة وفي أول سني الحرب :

أنواع المدارس	سنة ١٩١٤			سنة ١٩٣٧		
	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد التلميذات	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد التلميذات
الخصوصية والفنية ...	٧	١٣٣٣	١٠٢	٣٩	١٥٦٠٠	٣٩٤
الابتدائية ...	٣٢	٦٤٠٧	٤٣٨	١٦٥	٢٥٩٢٠	٤٤٠٥
الثانوية ...	٦	٢٦٣٧	—	٤١	١٧١٧٠	١٤٢٦
العالية ...	٦	١٠٩١	—	١٧	٨٠٨١	٧٨٠

(١) كانت ميزانية وزارة المعارف في سنة ١٩١٤ (٥٢٥٢٢٤ جنيه) فصارت في سنة ١٩٣٨

(٤,٣٥٥,٩٨٠ جنيها) .

ويتضح من هذا البيان أن المدارس بجميع أنواعها قد زادت زيادة كبيرة في عددها ، وفي عدد تلاميذها ، وبالتالي في عدد مدرسيها ، وزادت بجانب هذا المنشآت والمعاهد العلمية المختلفة . ولكن أتمت هذه الزيادة في المدارس وفي عدد التلاميذ طبقا لبرنامج معين قضت به سياسة معينة رسمت لنشر التعليم والتثقيف والتربية في جميع أنحاء القطر ، أم هي تمت عفوا وبدون حساب ؟

وثانيا أعدلت برامج التعليم التي وضعت في عهد الاحتلال لتخريج الموظفين ، فصارت الآن وافية بالغرض الأسمى الذي تقصده بلاد العالم كلها من نشر التعليم ، وهو ترقية الشعب ونشر الثقافة بين أفرادها ، ورفع مستواهم العلمي والخلق إلى أرقى درجة ممكنة ، أم بقيت هذه البرامج كما كانت مع تعديلها التعديل الطفيف الذي لا يمكن أن يؤدي إلى ما قدمنا من الغايات ؟

وأخيرا أضحى من حال المدرس فأصبح الآن قادرا على تحويل الأطفال الذين يعهد بهم إليه إلى شبان قادرين على تحمل تبعات المستقبل ، وعلى خدمة أنفسهم وخدمة بلادهم في جميع نواحي النشاط العقلي ، أم بقي كما كان مهمته تعليم تلاميذه المواد التي حددتها له وزارة المعارف دون تصرف أو استنباط ؟

وبالاختصار نريد الآن أن نعرف أقننا باصلاح سياسة التعليم القديمة التي كنا ننتقدها جميعا ، أم بقيت هذه السياسة سياسة تخريج موظفين كما هي الآن دون تعديل أو بتعديل طفيف ؟

نريد أن نعرف هل شغلت مسائل التعليم ما يستدعيه موضوعها الخطير من تفكير رجال السياسة أفرادا وجماعات ، في الحكم كانوا أو في خارج الحكم .



أما أن وزارة المعارف قد سارت في الخمس عشرة سنة الماضية على غير سياسة قومية مرسومة ، فهذا أمر واضح يؤيده تاريخ التعليم في هذه الفترة وتؤيده النتائج

التي حصلنا عليها . فقد سعى كل وزير تولى أمرها في أن يعمل شيئا ، بل قد ترك بعض هؤلاء الوزراء آثارا محمودة في الإصلاح . لكن هذه الإصلاحات كانت جميعها نتيجة مجهودات فردية قام بها وزير معين . ويندر أن يكون قد بدأ وزير فيما ينويه من الإصلاح بالنقطة التي انتهت إليها مجهودات سلفه ، بل كثيرا ما حصل أن اهتم وزير بمسألة معينة من مسائل التعليم وانتهى من درسها الى برنامج اصلاح معين ، ثم ترك الوزارة قبل أن يبدأ في تنفيذ هذا الإصلاح أو بعد أن بدأه ولم يتمه ، ثم جاء خلفه فوضع هذه المسألة على رف في ركن من أركان الوزارة ، أو رمى بها في سلة المهملات ، ثم أخذ يدرس مسألة أخرى من مسائل التعليم ، وتكون نتيجة عمله فيها نفس النتيجة التي وصل إليها سلفه في المسألة التي عني بها . وهذا لا يحصل في وزارة المعارف وحدها ، بل كثيرا ما يحصل في الوزارات والمصالح الأخرى . ولكن هذه السياسة في مسائل التعليم أكثر ضررا منها في المسائل الأخرى . ذلك لأن هذه المسائل تحتاج في بحثها وفي إيجاد الحلول لها الى دراسة عميقة وتفكير طويل واستعانة بذوى الخبرة الطويلة فيها . فاذا ما استقر الرأي في مسألة من مسائل التعليم على تنفيذ نوع من الإصلاح كان لا بد من ضياع وقت طويل لتحضير الوسائل وإعدادها لتنفيذ هذا الإصلاح . ويندر في هذا الوقت الذي طغت فيه السياسة الحزبية على كل شيء أن يبقى وزير المعارف المدة الكافية لينفذ بنفسه ما يختطه من طرق الإصلاح ، فكانت تضيع كل هذه البحوث هباء . وكما من وقت ضاع في هذا الدرس والبحث ولم تحصل البلاد منه على نتيجة واضحة في اصلاح أمر التعليم .

والنتيجة أن السياسة التي سارت عليها وزارة المعارف لم تكن سياسة مرسومة يسير عليها جميع الوزراء ، بل كانت في طول المدة التي استقر فيها المصريون بأمر التعليم سياسة فردية ، كما قدمنا ، لأكثر الوزراء الذين تولوا وزارة المعارف في هذه الفترة . فقد كان لكل وزير منهم سياسة معينة مختلفة في أكثر الأحيان عن سياسة سلفه .

وإذا قسمنا مستوى التعليم ودرجة رقيه بالتأنيج التي يصل اليها المتعلمون فليس من الصعب أن نحكم بأن التعليم في مصر لم يتقدم كثيرا في السنوات الأخيرة . ولمن يشك فيما أقتر الآن أن يسأل نظار المدارس ورجال وزارة المعارف ورؤساء المصالح التي توظف هؤلاء المتعلمين ورجال الأعمال الذين يقصدهم هؤلاء بعد اتمام دراستهم . ولن يخرج من هذا البحث الا بما يقنعه بذلك .

ولمى أقرب بعد هذا أيضا أن المدارس المصرية بجميع أنواعها لا تزال كما كانت في عهد الاحتلال غير صالحة لتخريج غير الموظفين . وما إقبال المتخرجين من مدارسنا العالية أو الفنية على وظائف الحكومة دون غيرها الا نتيجة سياسة التعليم الحالية التي أخفقت كل الاخفاق في تنمية الروح الاستقلالية في شبابنا ، والتي قتلت فيهم صفات المغامرة والاعتماد على النفس . وهذه الصفات بالذات هي أسمى أغراض التعليم ، وهي الميزان الحق لقياس رقي التعليم وانحطاطه في أى بلد من البلاد .

إن نشر التعليم هو أول واجب تعنى به الحكومات الرشيدة ، على أن يكون تعليميا صحيحا يفتح أمام المتعلم بابا واسعا يدخل منه الى حياة سعيدة حسا ومعنى ، وعلى أن يث فيه روح الكرامة والاستقلال ، وينمى فيه غريزة الثقة بنفسه والقدرة على تولى أى عمل مع ثقته بالنجاح فيه . أما هذا التعليم الذى يحول جميع شبان البلاد الى موظفين ، يعملون دائما ساعات محدودة في النهار تحت اشراف رؤسائهم ، ويتناولون أجرا محدودا يزيد في فترات معينة بقدر معلوم ، ويمضون حياتهم على هذا النظام الميكانيكى الذى لا أثر فيه للجهود الشخصى ولا يفتح بابا للمجازفة أو المغامرة أو تحمل التبعات ، فهو تعليم محدود الغرض لا يفيد الا في تخريج العدد اللازم من الشبان لملء وظائف الحكومة ، ولكنه مضر من جهات أخرى ؛ لأنه يفسد الغرائز الطبيعية في جميع الشبان الذين يزدون عن هذه الحاجة . ولو بقى الغرض من التعليم كما هو الآن ، أى تخريج الموظفين ، فان النتيجة الطبيعية لهذه السياسة اذا اتبعنا العقل والمنطق هي احدى اثنتين :

الأولى إما ان نستمر على نشر هذا التعليم، وبذلك نحول جميع التلاميذ الى شبان لا يصلحون الا لتقليد الوظائف، فنحكم على جميع من لا يستطيعون الحصول عليها بالتعطيل المستمر وما ينتج عنه من الأضرار .

والنتيجة الثانية أن نكف عن زيادة المدارس ونكتفى بالعدد اللازم منها لتخريج العدد الذي نحتاج اليه من الموظفين . ولا أظن أحدا من المسؤولين في البلاد يوافق على أن تنتهى سياسة التعليم الى إحدى هاتين النتيجتين، ولو أن السياسة التي نجرى عليها الآن تؤدي حتما الى إحداهما .

فاذا أردنا ألا نصل الى إحدى هاتين النتيجتين وجب علينا أن نفكر في تغيير السياسة المتبعة الان في التعليم، إن كان للتعليم في مصر سياسة، وأن نضع سياسة جديدة تمنع شر الحالة الحاضرة، وتصل بنا الى الغاية التي يجب أن نشدها في هذا السبيل .

لقد اهتممنا للآن بالكثير من اهتمامنا بالكيف؛ فلقد انصرفت أكثر بمجهودات الماضي لزيادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية والاكتفى من عدد التلاميذ في جميع المدارس المختلفة . ويعتقد الكثيرون أن هذه الزيادة المستمرة في عدد المدارس، وفي عدد التلاميذ في كل مدرسة، كانت في أغلب الأحوال مدعاة لضعف التعليم لا لترقيته . ذلك لأن هذه الزيادة حصلت على غير قاعدة مرسومة؛ فقد تنشأ مدرسة في مدينة أو إقليم دون حاجة ماسة اليها، ويحرم منها إقليم آخر هو في أشد الحاجة اليها، وقد يزداد في عدد المدارس الابتدائية دون حساب المستقبل بتقرير زيادة في عدد المدارس الثانوية أو المدارس الفنية التي تكفي لقبول من يتمون من الدراسة الابتدائية . وقد تنشأ المدارس الثانوية دون حساب لايحاد الأماكن اللازمة لمخرجيها في المدارس العالية المختلفة . ونحن نشاهد أثر هذه الفوضى في كل عام عند بدء الدراسة . فكثير من آلاف التلاميذ الذين حصلوا على شهادة الدراسة الابتدائية لا يجدون المدارس الثانوية التي تقبلهم . وكثير من الشبان الذين حصلوا على شهادة الدراسة الثانوية لا يجدون مكانا لهم

في مدرسة عالية . والنتيجة الطبيعية لهذه الفوضى أننا نكون جيشا من المتعطلين في كل عام مؤلفا من جميع هؤلاء الشبان الذين لم يستطيعوا إتمام دراستهم فيصبحوا غير صالحين لتولى أى عمل . وقد سرنا في هذه السياسة مجازاة لأطماع بعض الوزراء الذين يعتبرون مفخرة لهم أن يزداد عدد المدارس في عهدهم ولا يهمهم ارتفاع مستوى التعليم أو انحطاطه . وساعد على ذلك سهولة إيجاد المدرسين الصالحين للتدريس في المدارس الابتدائية، وقلة النفقات اللازمة لهذه المدارس، وصعوبة الحصول على مدرسين صالحين للمدارس العالية ، وكثرة الأموال اللازمة لإنشاء هذا النوع من المدارس . فمن السهل أن تكثر المدارس الابتدائية . وليس من العسير أن تكثر عدد المدارس الثانوية ، ولكن المسألة الصعبة التي تحتاج إلى تفكير طويل هي إنشاء المدارس العالية التي تتسع لهؤلاء المتعلمين ، وإيجاد المدرسين الصالحين للتدريس في هذه المدارس ، وتخصيص المال الكبير اللازم لامكان القيام بحاجة هذه المعاهد العالية . وقد ترتب على هذه الكثرة العاجلة في عدد المدارس الابتدائية والثانوية أن عين فيها عدد كبير من المدرسين الذين تنقصهم التجربة الكافية للتدريس ، كما نشأ عن كثرة عدد التلاميذ في كل فرقة وفي جميع المدارس على اختلاف أنواعها أن انحط التعليم نتيجة لضعف الصلة بين المعلم والمتعلم . فان هذه الصلة تزيد أو تقل حسب عدد التلاميذ الذين يعهد بهم إليه . فإذا كان في استطاعته أن يتعهد عشرين تلميذا، بعناية مستمرة، ويراقب تقدمهم، فهو لا يستطيع أن يراقب أربعين أو خمسين أو أكثر كما يحصل اليوم . كذلك ترتب على كثرة إنشاء المدارس الابتدائية والثانوية دون حساب وبهذه السرعة الكبيرة أن الوزارة لم تستطع القيام ببناء هذه المدارس، بل كانت تضطر رغبة في الإسراع في فتحها إلى أن تستأجر لهذا الغرض ما تستطيع الحصول عليه من المنازل الكبيرة التي تتسع لعدد التلاميذ، وهي في أغلب الأحيان منازل عتيقة بعضها آثل للسقوط، وليس فيها شيء من معدات الراحة، فكانت تنفق عليها الآلاف من الجنيهات، وكانت تستأجرها بأضعاف قيمتها وتعدها لهذا الغرض في أسرع وقت،

ثم تحشر التلاميذ فيها حشرا . ولا تنقضى الشهور أو الأسابيع حتى يظهر للوزارة أن هذا المكان غير صالح فتبحث عن غيره وتقوم باصلاحه ، وهو غالبا ليس أصح من الأول . وهكذا تضيع أموال الحكومة هباء . كل ذلك يقع رغبة في السرعة .

منهج التعاليم

أما ما يتعلق ببرامج التعليم فلقد حاول أكثر من تولى وزارة المعارف من الوزراء اصلاحها . وقد ألقت لجان مختلفة في عهود مختلفة لهذا الغرض ، وعملت بحوث كثيرة انتهت بتعديلات فيها ، ثم لم يمض على هذه البرامج المعلقة الوقت الكافي لاختبار أثرها في نتائج التعليم حتى أصابها تعديل جديد عاد بها في بعض الأحيان الى البرامج القديمة ، ثم أصابها بعد ذلك التغيير والتبديل ، وهي لا تزال الآن معرضة لهذه التجارب السريعة المستمرة .

إنه من السهل تغيير هذه البرامج ، ومن السهل اضافة المواد الكثيرة التي تنقصها ، بل من السهل نقل برامج أرقى المدارس الغربية لتكون برنامجا للمدارس المصرية ، ولكن المسألة الصعبة هي إيجاد المدرس الصالح لتدريس هذه المواد ، وأصعب من هذا تحديد القدر من المادة العلمية الذي يستطيع كل تلميذ في سن معينة أن يستوعبه ، ثم تقسيم هذا القدر من العلم على جميع المواد التي يجب أن يدرسها التلميذ . فيجب ألا يترتب على اضافة مادة من المواد على برنامج من برامج التعليم أن تكون هذه الاضافة على حساب مادة أخرى ربما كانت أكثر فائدة وألزم لتثقيف التلميذ من المادة الجديدة . كما يجب أن نفكر طويلا عند ما نتوسع في تعليم مادة معينة من ألا تكون نتيجة هذا التوسع إضعاف مادة أخرى . إن استطاعة ذاكرة التلميذ وقوة ادراكه وقدرته الفكرية محدودة ، فاذا ما أردنا تثقيفه وجب ألا نحمله أكثر مما يستطيع ، وأن نقسم ما يستطيع أن يهضمه على جميع المواد التي يجب أن يتعلمها ، وإلا أفسدنا تعليمه وأفسدنا صحته وأضررنا بمستقبله .

أما من جهة المدرس فيجب دائماً قبل تقرير إضافة مادة أو أكثر على برامج التعليم أن نطمئن كل الاطمئنان الى وجود المدرسين القادرين على تدريس هذه المادة في جميع المدارس التي أدخلت على برنامجها . ويجب أن نطمئن كذلك الى ألا تؤثر إضافة هذه المادة عليهم في عملهم الأصلي وفي المواد الأخرى التي يدرسونها ، وإلا أجهدنا المدرسين أكثر من استطاعتهم ، وحمّلناهم تبعات لا قبل لهم بها ، وأضررنا بالتعليم إضراراً بليغاً .

وقد حصل كثيراً أن أضيفت مواد على برامج التعليم بدون حساب لهذه الاعتبارات . ولا شك أن الاخفاق الذي صاحب دائماً تعديل البرامج في المدارس المصرية يرجع الى هذه الأسباب التي بيّنتها .

هذه هي مشكلة المشاكل في أمر برامج التعليم . وهي ليست مشكلة مصر وحدها بل هي مشكلة التعليم في جميع البلاد ، فان مسألة تقرير عدد المواد وكمية ما يدرس منها في دور معين من أدوار التعليم مسألة خلافية تباينت فيها آراء علماء التربية ، وكان من نتيجة هذا الخلاف أن تنوعت طرق التعليم في البلاد المختلفة . فبينما نرى الفرنسيين وسائر الأمم اللاتينية لا يألون جهداً في شحن أذهان النشء بمختلف الحقائق العلمية وفي ترويح المعلومات وتكوين المذاهب ، نرى الانجليز وبلاد الشمال يكدّون ويكدّون ، لا في شحن الأذهان بكثرة المواد العلمية ، بل في تربية العادات في أبنائهم ، وأخذهم بالآداب العامة ، وغرس غريزة الشعور بالواجب فيهم ، وتكوين النظريات والمبادئ الحية في سلوك الأطفال الشخصي . وبالاختصار يساعدون النشء على أن يشقوا طريقهم في الحياة ، مستعينين في ذلك بتنمية مواهبهم الفطرية جسمية كانت أو أخلاقية أو علمية . ويعتقد الانجليز أن المدرسة وسيلة لا غاية ، فيجب ألا يعلم النشء في المدرسة من مبادئ العلوم إلا ما يساعده على الاطلاع والبحث الشخصي بعد المدرسة ، وهم يرون أنه خير لهذا الناشئ أن يعلم قليلاً من العلم تستطيع ذاكرته الضعيفة وعيه وتقديره خلايا مخه الآخذة في النمو على فهمه وهضمه من أن يعلم الكثير الذي لا يستطيع ادراكه واستيعابه . وقد لا يختلف الانجليز كثيراً عن غيرهم من

الأهم الأخرى في هذه النظرية الأساسية، وهي أن المدرسة وسيلة التعليم لا غاية . ولكن لا شك أنهم يختلفون في كمية ما يجب تدريسه من العلوم فيها ليستطيع الشاب مواصلة الدرس بعد المدرسة. والدليل على ذلك أن ما يتعلمه الآن الشاب الانجليزي في أية مدرسة هو في الواقع أقل مما يتعلمه مثيله الفرنسي في المدرسة الفرنسية التي تماثلها، ويعرف الانجليزي ذلك ويقرّونه، بل يعتبرونه مزية من مزايا طريقتهم التي يفخرون بها، ويرونها سببا من أسباب مجدهم . لأنهم يعتقدون أن المحصول العلمي القليل الذي يصل اليه الشاب الانجليزي عند نهاية دراسته يصبح أكثر من محصول زميله في البلاد الأخرى بعد مضي بضع سنوات بعد المدرسة . ويقولون إن السبب في ذلك أن طريقتهم التعليمية تدفع أكثر من غيرها الى حب القراءة والاطلاع طول الحياة بتعويد الناشئين ذلك منذ الطفولة، وبما يفرس في نفوسهم من الاستقلال والكرامة والطموح . هذا عدا ما يستفيده الناشئ في كل مدرسة من مزايا الهواء الطلق والرياضة البدنية وما تؤثره في نشاطه الفكري وقوته الجسمية . ولولا قلة المواد الدراسية لما استطاع أن يجد الوقت لهذه الرياضة . وعلق الانجليز أهمية كبرى على حسن اختيار المدرس والتأكد من صلاحيته للهمة الكبرى التي يعهد بها اليه، وهم لا يهتمون في هذه المسألة بدرجة المدرس العلمية وكفايته في مهنته فحسب، بل يعلقون الى جانب ذلك أهمية كبرى على سلوكه الشخصي ومتانة أخلاقه ؛ لأنهم يعتقدون أن المثل الصالح يؤثر في أخلاق النشء أكبر من أي شيء آخر . فان الأخلاق لا تدرس كمادة خاصة في المدارس الانجليزية، وإنما يكسبها التلاميذ عمليا باقتداء مدرسيهم .

وقد اختطّ الألمان خطة هي وسط بين الطريقتين اللاتينية والانجليزية . فبرامجهم التعليمية مزيج من النظريتين .

أما نحن في مصر فلم نقطع للآن أيّ الطريقتين أمثل، وأيّ النظريتين أجدر بالأخذ أو الاقتباس . ولكن المحقق أننا اختلفنا عن الجميع — أردنا أو لم نرد — في اعتبار أن المدرسة غاية التعليم لا وسيلته . وهانحن نشاهد كل يوم أن كثرة

المتعلمين ينقطعون عن الدرس والتعلم على أثر انقطاعهم عن المدرسة، وأن معلوماتهم ومعارفهم تبدأ في النقصان لا في الزيادة بعد نيلهم الشهادة التي أرادوها . ويرجع هذا الضعف الأساسي في طرقنا التعليمية الى إخفاق المدرسين عامة في تكوين رغبة القراءة وحب الاطلاع في التلاميذ أثناء دراستهم، وانتشار فكرة خاطئة بين التلاميذ هي أن الشهادة النهائية التي ينالونها علامة على أنهم وصلوا في طريق العلم الى نهايته، وأنه لم يبق في أسرارهِ ونواحيهِ وفروعه ما يجهلون .

وأريد قبل الانتهاء من موضوع برامج التعليم أن أشير الى نظام اتبعناه من زمان بعيد بشأن هذه البرامج وهو "النظام الموحد" بمعنى أن برامج التعليم لكل نوع من أنواع مدارسنا واحدة . فجميع مدارس التعليم الإلزامي تسير على برنامج واحد، وجميع مدارسنا الابتدائية والثانوية تتبع برنامجا واحدا . وقد قلدنا في هذا الشأن النظام الفرنسي الذي أخذت فرنسا الآن تعمل على الخروج منه . إنه لا يعقل أن ما يحتاج اليه طفل أسيوط أو قنا أو أسوان من مواد التعليم هو ما يحتاج اليه تلميذ القاهرة أو الاسكندرية ، وأن ما يفيد أطفال القرى الزراعية هو ما يفيد أطفال المدن الصناعية . وهذا موضوع يحتاج الى البحث وإمعان النظر . ويخيل الى أنه يجب أن توضع في البرامج مواد ثابتة لجميع المدارس، ومواد أخرى تتغير بتغير مكان المدرسة الجغرافي واحتياجات المنطقة التي بها . فقد تحتاج منطقة معينة تهتم بصناعة خاصة أن يعلم أطفالها بعض المواد التي تساعد على ترقية هذه الصناعة . فيحسن مثلا أن تكون مبادئ الفلاحة العملية والعلمية مادة من مواد المدارس في البلاد الزراعية ، كما يحسن أن يدرس الرسم ومختصر من مبادئ الميكانيكا العملية في بعض مدارس المناطق الصناعية .

مسألة المدرسين

أما مسألة المدرسين وإعدادهم للهمة الخطيرة التي يتولونها فيظهر لي أنها لم تلق من عناية القائمين بأمر التعليم الاهتمام الذي هي جديرة به . وإني أرى أن المعلم

الصالح هو حجر الزاوية في أساس التعليم . ولذلك أعتقد اعتقاداً راسخاً أننا إذا أردنا إصلاح التعليم في مصر ، وتحويله من الاتجاه الذي يجرى فيه الآن الى اتجاه أقرب الى مصلحة البلاد ، فواجبنا الأول أن نوجه عنايتنا الى المدرسين وحدهم . لقد علقنا أهمية كبرى على البرامج وتعديلها ، وعلى سنوات الدراسة في المدارس المختلفة ، وزيادتها أو تقليلها ، وفكرنا في انشاء أنواع جديدة من المدارس ظننا أنها ستؤدي وظيفة كانت الحاجة ماسة اليها . فكرنا في كل هذا وشغلنا به ، ولكننا لم نفكر طويلاً في أمر هؤلاء الذين يقع على عاتقهم وحدهم مهمة تحويل هؤلاء الأطفال والشبان الذين يؤمّنون المدارس الى رجال قادرين على خدمة بلادهم في المستقبل في جميع نواحي النشاط العقلي . أكثر من هذا أننا نسينا أن قيمة المعلم لا تقاس بدرجة علمه ، ولا بطريقته التعليمية ، ولا بدرجة نجاحه في تلقين تلاميذه ما يدرسه لهم من المواد فحسب ، بل قيمته تقاس أيضاً قبل كل شيء بالمثل الصالح الحي الذي يضربه لتلاميذه ، وبجبه قبل كل شيء لمهنته ، وشعوره بقداستها وأثرها في ترقية بلاده . نريد ألا يكون المدرّس موظفاً عادياً ككل الموظفين ، بل نريده يشعر بأنه قائم بمهمة قدسية ، ولذلك يهون عليه تحمل المتاعب والمشاق والأخطار في سبيل أداها . نريد من المدرّس أن يشعر بأنه قائم بعمل هو في نظره أسمى ما يطمع فيه مصري ؛ إذ هو وحده الذي تسند اليه مهمة تعليم هذا الشعب وترقية أخلاقه وإعداده لأن يتبوأ مكاناً لا تقا بين الأمم الحية الراقية . وأى مهمة أشرف من هذه المهمة ! نريد أن يدرك أن كل كلمة يقولها وكل حركة تبدو منه إنما تترك أثراً عميقاً في أخلاق الأطفال الذين يتعهدهم .

ولذلك يجب علينا أن نغني عناية خاصة باختيار من ستقع عليهم مهمة التعليم في مصر ، ويجب علينا بعد ذلك أن نغني عناية خاصة بأعدادهم لهذه المهمة الخطيرة . ثم علينا واجب آخر هو أن نريهم في المستقبل من عناء التفكير في كسب رزقهم بالألا نضنّ عليهم بالمرتبات التي تكفل راحتهم .

أما من جهة اختيار الأصلح للالتحاق بمعاهد تخريج المدرسين ، فكلنا يذكر تلك المدة الطويلة التي كان لا يقبل على مدارس المعلمين فيها من شبابنا إلا من رفضت قبولهم المدارس العالية الأخرى ، وكلنا يذكر هذا العهد الذي اضطرت فيه وزارة المعارف لتشجيع الشبان للقبال على مدارس المعلمين إلى ألا تعفيهم من نفقات التعليم في هذه المدارس فحسب ، بل كانت ترغبهم أيضا في هذه المهنة باعطائهم المرتبات وهم في دور التعليم . أرجو أن يكون قد انتهى هذا العهد ، وأن يكون قد اقتنع شبابنا اليوم بأن مهنة التعليم مهنة سامية ، وقد تكون أجل وأسمى من مهن كثيرة أخرى . فيسهل على وزارة المعارف اختيار من يصلحون عقليا وجسميا للالتحاق بمدارس المعلمين المختلفة .

أما فيما يختص بهذه المدارس فأقول ما يلاحظ عليها تعدد أنواعها ، واختلاف طرق التعليم فيها ، وتباين المنتسبين إليها لاختلاف طرق تعليمهم . وينحى إلى أن أول إصلاح يجب أن يتجه إلى تقريب هذه الأبعاد هو بتقليل أنواع هذه المدارس ، واختيار جميع من يلتحقون بها من بيئة تعلمت تعلما واحدا . وعلى ذلك فلست أرى مسوغا للاكتثار من أنواع هذه المدارس بتخصيص مدارس لمدرسي التعليم الابتدائي ، وأخرى لمدرسي التعليم الثانوي ، فلا مانع من أن يبدأ كل معلم حياته المدرسية في مدرسة ابتدائية ، ثم يرقى منها تدريجا إلى مدرسة ثانوية . ولا غضاضة في هذا ؛ فاني أعتقد أن مهمة التعليم تزداد صعوبة وتبعية كلما صغرت سن المتعلمين . فليست مهمة تعليم أطفال المدارس الابتدائية بأقل تبعية من تعليم شبان المدارس الثانوية .

تعليم اللغة العربية

أول ما يلاحظ على طريقة تعليم اللغة العربية كثرة المدارس المخصصة لتخريج معلمها ، فاني لا أفهم معنى لأن تنشأ مدارس خاصة لتخريج معلمين لمادة واحدة ، لأنه إذا عممنا هذه القاعدة وجب علينا أن ننشئ مدرسة لكل مادة من المواد التي تدرس في المدارس لتخريج المعلمين الذين يدرسونها ، ونكون بذلك قد سننا سنة لا نجد لها مثيلا في جميع البلاد الأخرى . ونحن لم نكتف بمدرسة

واحدة لتخريج معلمى اللغة العربية، بل أنشأنا عدة مدارس لهذه الغاية؛ فلقد أنشأنا "دارالعلوم" من زمن طويل، ثم أنشأنا بعد ذلك "كلية اللغة العربية" التابعة للأزهر، و"كلية الآداب" التابعة للجامعة المصرية. وقد ترتب على إنشاء هذه المدارس الخاصة بمدرسى اللغة العربية أن اختلفت طريقة تعليم هذه المادة عن طريقة التعليم المتبعة في المواد الأخرى اختلافاً بينا يشاهده كل من تعلم في المدارس المصرية الحكومية. فالواقع الملموس أن درس اللغة العربية في المدارس ابتدائية كانت أو ثانوية هو أبغض الدروس إلى نفوس الطلبة، وأن مقدار تحصيلهم من هذه المادة الأساسية بالنسبة لما يحصلونه من المواد الأخرى ضئيل وغير كاف، تشهد بذلك جميع الامتحانات العامة. وما ضعف التلاميذ في اللغة العربية بخاف على أحد. وهذا الموضوع بالذات الذى يرتبط بتعليم لغة البلاد موضوع خطير يحتاج إلى درس عميق لمعرفة أسباب هذا الضعف والبحث عن طرق علاجها. ويجب أن يشمل هذا الدرس بحث الكتب الدراسية كلها الخاص منها بالقواعد والمطالعة. هذا إذا ثبت أن لهذه المدارس الخاصة بتخريج معلمين للغة العربية ما يسوغ بقاءها كوحدة مستقلة عن مدارس المعلمين الأخرى. كذلك يجب عند درس هذه المسألة تحديد الأغراض التى أنشئت من أجلها كلية الآداب؛ فإن السنة المتبعة في البلاد الأجنبية، وهى سنة محمود دلت التجربة على فائدتها فائدة عظيمة، هى أن يُختار من بين متخرجى هذه الكلية من يعدون في المستقبل لتدريس آداب لغة البلاد بعد تزويدهم بقواعد التربية. يجب أن نعرف ماذا يعمل هؤلاء الشبان بعد دراسة الآداب إذا أغلق في وجههم باب تدريس آداب لغتهم.

قلت إن التلاميذ يبغضون درس هذه اللغة ويخيل إلى أن أهم أسباب هذه الكراهة يرجع إلى اهتمام جميع المدرسين اهتماماً خاصاً بقواعد النحو والصرف أكثر من اهتمامهم بدراسة آداب هذه اللغة وتاريخها وتعويد الطلبة مطالعة كتبها، وهى أحب إلى النفس من دراسة قواعد جافة صعبة، وتخصيص أكثر الوقت المخصص لهذه المادة لدراسة هذه القواعد. كذلك يخيل إلى أن كتب اللغة العربية للقواعد

كانت أو لاطالعة هي كتب قديمة معقدة لا تحبب الى أحد قراءتها . إني أفهم أن درس لغة من اللغات هو في الوقت نفسه درس أحوال الأمة التي نتكلم هذه اللغة وتاريخها وعاداتها وفنها وأخلاقها ونشأتها وتطورها وأثر حضارتها في جميع الحضارات الأخرى التي هي متصلة بها، وكذلك أثر حضارات البلاد الأخرى فيها. إذا كنت محققا في ذلك فإن الطريقة المتبعة في تدريس اللغة العربية في الوقت الحاضر عقيمة غير مجدية، لأنها لا تعنى العناية الكافية بكل هذه الاعتبارات .

قد يقال إن اللغة العربية لغة غنية بكمالاتها معقدة قواعدها، ودراستها لذلك صعبة. وهذا صحيح، ولكن اللغة الفرنسية مثلا لا تقل صعوبة عنها. وقد درست مع رفاقي في المدرسة الابتدائية والثانوية اللغة العربية وهي لغة آبائنا وأمهاتنا على طريقة، ودرسنا اللغة الفرنسية وهي غريبة عنا على طريقة أخرى، وخرجنا بعد نهاية دراستنا نعرف من العربية بعض قواعدها التي حفظناها عن ظهر قلب ولم يرشدنا مدرسوننا الى كتاب واحد نقرؤه لنستفيد منه، وخرجنا من المدرسة نفسها وقد قرأنا من آداب اللغة الفرنسية منتخبات كثيرة من أشهر كتابها، وكنا نعرف أثر هؤلاء الكتاب جميعا في نهضة بلادهم وتطوراتها السياسية والاجتماعية والفكرية . وكان مدرسو هذه اللغة يرغبوننا في قراءة هذه الكتب بجميع وسائل الترغيب، فكانوا يسهلون علينا اقتناءها بطريقة عملية، هي أن يدفع كل تلميذ قرشا واحدا كل أسبوع ويشتري المعلم لنا بهذا المبلغ كتابا أو كتابين أو ثلاثة، يعار التلاميذ هذه الكتب مناوبة لقراءتها، وكانت كل فرقة تقتنى في كل سنة بهذه الطريقة السهلة ما لا يقل عن مائة كتاب يتداولها التلاميذ طول السنة وتبقى بعد ذلك ملكا لكل فرقة . وكان المدرس يخصص ساعة كل أسبوع ليسألنا عما فهمناه من كل كتاب قرأناه، ويناقشنا في آرائنا، ويلفت نظرنا الى ما غاب عنا من مراعى الكاتب وما استعصى علينا فهمه من كتابه . وكذلك كان يخصص امتحانا تحريريا سنويا يطلب الينا فيه أن ندلى بما نعرف عن كتاب معين أو عن كاتب معين من بين عدة كتب وكتاب يعينهم المدرس في أول السنة لهذا الامتحان . وكانت توزع

الجوائز المرغوبة وهي عادة كتب ثمينة للناجحين فيه . وهكذا ماتت فينا رغبة قراءة الأدب العربي ، وقويت فينا رغبة الاطلاع على كتب الأدب الفرنسي . والمسئول عن كل هذا هم المدرسون الذين اكتفوا من درس اللغة العربية بالفاعل والمفعول والمرفوع والمنصوب ، وفاتهم أن هذا ليس كل شيء . وأخشى أن يكون تعليم اللغة العربية على هذه الطريقة لا يزال القاعدة المتبعة للآن ؛ فالمدرس هو هو بعينه ، وكتب التعليم لم يحصل فيها تغيير محسوس ، ونتيجة تعليمها لا تزال كما كانت من عهد بعيد .

من الغبن بعد هذا أن ننكر ما قام به بعض أساتذة هذه اللغة في ميدان الإصلاح والتأليف ؛ فلقد وضع الأستاذان على بك الجارم ومصطفى أمين كتابي "النحو الواضح" و "البلاغة الواضحة" وسلكا فيهما طريقة منطقية مشوقة هي إيراد الأمثلة الحديثة التي يجدر بالتلميذ أن يستعملها في أحاديثه ، وشرح هذه الأمثلة واستخلاص القاعدة أو القواعد منها ، وهي طريقة بيداجوجية حديثة ، ولكن الكتابين محشوان بأبواب في النحو والبلاغة لا حاجة للتلميذ بها . وليس ذلك خطأ المؤلفين ، وإنما هو عيب منهج وزارة المعارف .

ووضع الأستاذ إبراهيم مصطفى كتاب "إحياء النحو" وصدر الجزء الأول منه خاصا "بالاسم" وقد ابتدأه المؤلف بنقد مرّ لطريقة التأليف في النحو وفهم النحاة للغة العربية . وتلخص محاولاته في دراسة الاسم في أن الضمة علامة الاسناد ، والكسرة علامة الإضافة سواء أكانت بالحرف أم بالاسم ، والفتحة ليست علامة إعراب البتة . وأخذ يستعرض جميع أبواب النحو مطبقا عليها نظريته . ورغم ما في الكتاب من تعسف في بعض الأحيان فإن الفكرة في حد ذاتها مفيدة في تبسيط قواعد صعبة ، ولو اتبعت لمساهلت كثيرا من دراسة النحو . غير أن الكتاب لا يصلح بأي حال للتلاميذ ؛ إذ يتطلب فهمه معرفة تامة بقواعد النحو ، وإنما هو مفيد للمدرسين . ولو حاول الأستاذ أن يدخل تعديلا على كتابه يقربه من أفهام التلاميذ لأتقدهم من دراسة أبواب كاملة في النحو ، وأدى بذلك إلى اللغة العربية خدمة جليلة .

وإني أتساءل بعد هذا ما فائدة تلك السياسة العقيمة التي يتبعها جميع المدرسين من الاهتمام بالإعراب؟ انهم يخصصون أكثر ساعات الدراسة للإعراب ويسألون التلميذ إعراب جمل أحسن قراءتها فيردد التلميذ كلاما لا يفهمه ، وإذا فهمه فلن يفيدته عمليا في احسان الكتابة أو القراءة، فهو يعرب مثلا " كتبت " كتب فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الاعراب ، والتاء ضمير مخاطب مبني على الفتح في محل رفع . ما فائدة كل هذا الكلام ! أما يكفي أن يعرف التلميذ أن كتب فعل ماض والتاء ضمير مخاطب فاعل .

وعلى كل حال فلا يمكن أن يعرب التلميذ الجملة حتى يفهمها ، فإذا فهمها فما فائدته من اعرابها ! . أتساءل بعد هذا ما فائدة التلاميذ من دراسة أبواب بأكملها في النحو كأبواب " لا سيما " والنسبة والاشتغال والتنازع ؟ ألا يحسن اراحتهم من دراسة أمثال هذه الأبواب . أرجو أن تفكر الوزارة في كل هذه المسائل ، وأن تشجع أساتذة اللغة العربية على بحثها ، والعمل على تبسيط قواعد اللغة ، وترغيب التلاميذ في دراستها . كما أرجو أن يسعى الأساتذة الى بث حب القراءة في تلاميذهم . وعندنا والحمد لله مجموعة من الروايات والكتب الشيقة بعضها مترجم وبعضها موضوع ، ولأساتذة شوق وحافظ ومطران وطه حسين والزيات والعقاد والمازني والمنفلوطي والرافعي والسباعي وتوفيق الحكيم وأحمد أمين مؤلفات قيمة تلذ قراءتها ، وتعود مطالعتها على التلاميذ بالفائدة . وأما الاقتصار على أمثال كلية ودمنة وأدب الدنيا والدين ، فأمر ينتهي بالتلميذ الى كره القراءة .

وما دمننا بصدد مشكلة اللغة العربية فلا بد لاتمام هذا البحث من الإشارة الى أمر خطير هو وجوب السعي في تسهيل قراءتها قراءة صحيحة دون احتياج القارئ الى إعراب كلماتها أثناء القراءة . تكتب جميع اللغات الحية بحروف تمكن من قراءتها حتى بغير فهم معناها . أما اللغة العربية فتكتب للآن بطريقة لا يمكن النطق بها نطقا صحيحا اذا لم يفهم القارئ معناها ، بل اذا لم يعرب أثناء القراءة

كلماتها . حقا أن شكل الحروف بالطريقة المعروفة كاف لتذليل هذه الصعوبة ، ولكن طريقة الشكل معقدة غير عملية ، وهي معطلة للنشر لأنها كثيرة النفقات . فتعطل نفقاتها رغبة المؤلفين في اتباعها ، فلا بد من اكتشاف طريقة أخرى . وليس من العسير الوصول إليها إذا تعاون جميع الملمين بهذه المسألة والمتخصصين فيها على حلها .

وقد كان المأمول أن يشتغل المجمع اللغوي بهذه المسألة الخطيرة منذ انشائه ، ولكن شغل هؤلاء السادة منذ تكوين مجعهم للآن بالسعى في إيجاد كلمات عربية لما استكشفه العلم الحديث واخترعه الصناعة الجديدة . إن مجهودهم هذا قد يكون مفيدا إذا حصروا نشاطهم فيما يعلمون ويعرفون ، واختاروا له كلمات مقبولة سهلة النطق غير ثقيلة على السمع . ولكنهم أرادوا أن يوجدوا كلمات تقابل ما درجنا عليه من الكلمات الانجليزية المعربة لبعض المسميات العلمية الطبية أو الكيميائية أو الفسيولوجية أو البيولوجية أو غيرها من العلوم الأخرى ، وأن يلزموا الناس بعد ذلك بقبول كلماتهم من طريق ضغط الحكومة بالزام المدرسين في المدارس باستعمالها أو بغير ذلك من الطرق الأخرى . وهم يخطئون في هذا خطأ بينا ، وقد يترتب على خطتهم هذه إذا نجحت ضرر بالغ لشباننا ، فأننا نعتمد الآن وسنعمد الى عهد طويل في تجديد معلوماتنا العلمية والاستزادة منها على المؤلفات الأجنبية وحدها . ومن المصلحة أن نقرب من أذهان شباننا فهم هذه المؤلفات بكل الوسائل ، وقد يعكس علينا هذا القصد وضع كلمات بطريقة استبدادية لم تتوافر فيها جميع شروط البحث العلمي لبعض المسميات العلمية ، فيصعب عليهم بذلك فهم هذه المؤلفات الأجنبية . كذلك يجب أن يتركوا جمهور الكتاب أحرارا في قبول ما يقترحون أو رفضه ، وبهذا تحيا الكلمات المعقولة وتموت الكلمات التي يابى استعمالها الكتاب ولا تصادف قبولا من القراء .

ورغما من هذه الصعوبات الجمة التي نعانها في رسم الحروف العربية قد زادت وزارة المعارف أخيرا من هذه الصعوبة ، بأن قررت قرارا استبداديا يقضى بإنشاء حرف جديد أكثر تعقدا وأصعب رسما من الحروف المتداولة من قرون عدة وهو حرف التاج . وإني أجهل للآن ويجهل الكثيرون معنى الحكمة التي قضت على وزارة المعارف بأن تزيد من هذا التعقيد بإنشاء هذا الحرف الذي لم يحل إشكالا ولم يملأ فراغا ولم يقربنا من الغاية التي ننشدها من تسهيل قراءة لغتنا ، بل أبعدنا عن ذلك كثيرا . إني لا أستطيع رغما عن محاولات متواصلة أن أكتب الكاف مثلا بحرف التاج ، وأخشى ألا يختلف أمرى في هذا عن أمر وزراء المعارف . ومن الغريب أن يطلب الآن من تلاميذ المدارس الأولية ورياض الأطفال أن يتعلموا رسم هذه الحروف في كتابة ما يكتبون .

قالوا إن حرف التاج يدل على بداية جملة ، ولكننا أخذنا من زمان طويل بطريقة وضع نقطة في نهاية الجملة ، وأخذت جميع المطابع بهذا وبترك فراغ بين الجملة والأخرى مما يحقق هذا الغرض . ثم قالوا إن حرف التاج يميز أسماء الأعلام ، ولكن الأجانب الذين تقلدهم في ذلك بدءوا يكتبون أسماء الأعلام بحروف عادية . ولم يكن من الضروري إذا صممنا على تمييز أسماء الأعلام أن نخلق حرفا جديدا مختلفا في رسمه كل الاختلاف عما نعهده ، بل قد يحتاج في رسمه إلى المسطرة والبرجل والزاوية ، وكان يمكن أن نكتفى بما يعمل به الأجانب في هذا الصدد بتكبير أول حرف من أسم العلم عن الحروف الأخرى .^(١)

ولا شك عندي بعد هذا أنه من السهل على وزارة المعارف أن تلغى هذا الحرف الذي لم يأخذه أحد ولم يقتنع به أحد ولم تأبه به المطابع ، فلا يستعمله الآن إلا مطبعة الحكومة وحدها ، ولا يتعلمه الآن إلا أطفال المدارس المساكين .

(١) من غريب المصادفات أنه وكل إلى في سنة ١٩٣٣ أن أكون مندوبا عن الحكومة المصرية في مؤتمر المستشرقين بهولندا وأقدم له هذا الاختراع الجديد ، ولكني لم أفعل في هذا المؤتمر أكثر من تلاوة رسالة كتبت في وزارة المعارف لبيان الأغراض التي رمت إليها من إيجاد هذا الحرف .

أجور التعليم

أما ونحن في صدد المسائل العامة التي تشغل بها وزارة المعارف، فلا بد لنا من الكلام على أجور التعليم في مصر، وعلى سياسة القائمين بالأمر في هذه المسألة الخطيرة. لقد سار الكثيرون من وزراء المعارف على سنة خفض أجور التعليم لسبب أو لغير سبب، إما بخفض الأجور فعلا أو بزيادة نسبة الذين يتعلمون في مدارس الحكومة مجانا. ساروا على هذه السياسة التي ترضى الآباء والتي يعجب ظاهرها الجمهور، مدعين أن رائدهم هو تسهيل التعليم للمستحقين من أولاد متوسطى الحال والفقراء، وما رائدهم في الحقيقة إلا كسب الشهرة من أقرب طريق! ذلك لأن استطاعة الحكومة محدودة فيما تخصصه من ميزانيتها للتعليم، فكل نقص من متحصل النفقات التي يدفعها الآباء في تعليم أولادهم نتیجته الحتمية نقص فيما تستطيع الحكومة إنفاقه على التعليم بأنواعه؛ وكل زيادة يساهم بها الآباء في نفقات التعليم يترتب عليها حتما زيادة في عدد المدارس أو تحسين مستوى التعليم. فنحن لاندعو الى زيادة المصروفات التي يدفعها الآباء لتستطيع الحكومة نقص ما تخصصه للتعليم، بل ندعو الى زيادة في المصدرين اللذين يتكون منهما المال المخصص للتعليم بأنواعه في أنحاء القطر. لقد ترتب الآن على قلة إيرادات المصروفات المدرسية بالنسبة لما هو مخصص فعلا للتعليم أن تضاعف المجهود الذي تبذله الحكومة في نشر التعليم الإلزامى بالسرعة الواجبة. وقد قالوا عند ما بدئ في تنفيذ التعليم الإلزامى في عام ١٩٢٥ إن عشرة من السنوات كافية لتنفيذه في جميع أنحاء القطر، ولا تنقضى هذه المدة حتى يكون جميع الأطفال بين سن ٧، ١٢ سنة في المدارس الإلزامية. قالوا بعد ذلك إن عشر سنين غير كافية، وأنه يلزم لاتمام هذا النظام خمس عشرة سنة. فظننا إذ ذاك أنها مدة طويلة، واهمنا الحكومة بالبطء الزائد، وطلبنا منها السرعة لينفذ القانون قبل مضي هذه المدة! والآن وقد انقضى على هذا القرار ما يقرب من الخمس عشرة سنة ماذا فعلنا؟

لم يفتح من المدارس الإلزامية طوال هذه المدة ما يكفي ثلث الأطفال الذين يشملهم هذا النظام . وإذا سار الحال على هذا المنوال فلا بد على أحسن الفروض من انتظار نحو ثلاثين سنة من الآن أو ما يزيد عنها لتنفيذ هذا القانون .

بل لقد فترت الآن همّة وزارة المعارف في نشر هذا التعليم . ودليل ذلك أنها حينما شرعت في تنفيذه أنشأت ٢٥ مدرسة لتخريج المعلمين اللازمين له . ولكنها نقصت هذه المدارس تدريجاً حتى صارت الآن ثمانية ، ومن المقرر تقص عددها قريباً إلى أربع ، وذلك بسبب قلة عدد مدارس التعليم الإلزامي التي تنشئها كل عام عما كان مقدراً في بادئ الأمر .

وأبلغ في الدلالة على فتور هذه المهمة الآن أنه يوجد ١٦٠٠٠ معلم ومعلمة من خريجي مدارس المعلمين والمعلمات الإلزامية لا عمل لهم الآن ، ولا حاجة بوزارة المعارف لهم .

وسبب كل ذلك أن الخزانة العامة لا تسمح بأكثر مما هو مخصص الآن للتعليم ، وأن المبالغ المخصصة منها للتعليم الإلزامي ضئيلة لا تكفي لأكثر مما تعمله الحكومة الآن . حقا أن الحكومة تنفق على التعليم الآن أكثر من عشر إيراداتها . وليس من السهل على الحكومة مع ما ينتظر منها من ضرورة الانفاق في وجوه أخرى لا تقل خطراً عن التعليم كالصحة العامة والدفاع الوطني والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي أن تستطيع زيادة مخصصات التعليم زيادة كبيرة في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب . هذا هو ما يدفعنا إلى ضرورة بحث هذا الموضوع ، وإلى ضرورة اقناع الآباء بأن يساهم كل منهم بأكثر قسط مستطاع في تعليم أولاده . وإذا كانت الحكومة لا تستطيع الآن ، كما قدمنا ، زيادة مخصصات التعليم فهي تستطيع إعادة النظر في أمر المصروفات المدرسية في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية وفي إمكان زيادتها ، لتساعد بذلك على نشر التعليم الإلزامي بالسرعة الواجبة . ولست أدعو الآن لالغاء المجانية ، ولكنني أدعو لتضييق دائرتها وقصرها على المستحقين

عدلا، وهؤلاء هم أولاد الفقراء الذين ظهرت عليهم دلائل النجاسة والذكاء. ويجب لهذا أن تعين حدود الفقر، وأن يقرر ميزان معقول للذكاء والنجاسة. أما هؤلاء الذين يقبلون الآن بغير حساب وبغير امتحان، ولا يثبت فقر آبائهم الا شهادة مزورة من صديق مغرض أو شفيع غير عادل، ولا دليل على نجابتهم أو ذكائهم الا سقوطهم المتوالى فى الامتحانات، فيجب عدلا ألا يتمتعوا بهذه المجانية التى يقضى العدل والانصاف أن يتمتع بها غيرهم من الأطفال الذين هم أكثر استعدادا للتعلم، والذين لا يستطيع آباؤهم الاتفاق على تعليمهم لفقرهم الحقيقى غير المزيف.

إن المصروفات المدرسية تكاد لا تنفى فى الوقت الحاضر^(١) فى بعض المدارس بنفقات الغذاء الذى يتناوله الطلاب، وتكاد لا تنفى فى مدارس أخرى بأثمان الكتب والدفاتر والأدوات التى توزع عليهم. فهل الحكومة مستعدة للسير فى هذا الطريق مدة طويلة مع ازدياد الرغبة فى التعلم والالتحاق من فتح المدارس؟ وهل تستطيع الخزانة العامة الوفاء بحاجات التعليم على هذه الصورة اذا أرادت كثرة الشعب أن يتمتع بحقها فى التعلم، وألزمت الحكومة بإنشاء المدارس الكافية لجميع من يتقدم اليها من أفراد الشعب؟ وهل هى مستعدة لمعاملة الآباء القادرين فعلا على دفع مصروفات اولادهم هذه المعاملة، وهى تعلم أن ما تنفقه على أولاد المومنين فى هذا السبيل قد جمع أكثره بل جمع أكثر من تسعة أعشاره من فقراء يعيشون عيشة بؤس؟

اننا اذا وازنا مصروفات مدارسنا بمصروفات المدارس الأجنبية التى من نوعها فى مصر، وجدنا أنها فى الأخيرة تكاد تصل الى ثلاثة أو أربعة أمثالها فى الأولى، ومع ذلك فكثرة تلاميذها من المصريين، ولا يتأفف آباؤهم من دفع نفقات التعليم فيها، بل يفضلها الكثيرون على المدارس المصرية.

ولماذا تسير الحكومة على نظام توحيد مصروفات المدارس فى جميع أنحاء القطر وجعلها متساوية لا فرق بين واحدة وأخرى؟ ولماذا لا تأخذ بنظام جديد ولو على سبيل التجربة، وهو أن ترفع الأجور فى بعض المدارس الابتدائية، كأن

(١) تبلغ نفقات الطالب فى كلية الطب ١٣٢ جنيه سنويا، وفى كلية العلوم ١٢٢ جنيه سنويا.

ترفعها مثلاً في المدارس التي توجد في أحياء غنية، ويقصدها الكثرة من أولاد الأغنياء! إذ ليس من العدل أن يعامل معاملة واحدة أطفال الأغنياء وغيرهم! ليس من الانصاف أن تزداد المصروفات المدرسية كلما تحسنت حالة المدارس الصحية والفنية فزادت بذلك النفقات التي تنفق عليها! .

ونحن نتساءل بعد هذا: لماذا تسير وزارة المعارف على سياسة لا مسوغ لها وهي توزيع الكتب والكراريس والأدوات الكتابية مجاناً على التلاميذ في جميع مدارسها؟ إنها تتفق في هذا السبيل أكثر من مائة ألف جنيه سنوياً . أفلا تستطيع الوزارة على الأقل أن تمتنع عن توزيع هذه الأدوات وتكلف الآباء شراءها لأولادهم، كما هو الجارى في جميع المدارس الأجنبية في مصر وفي غيرها من البلدان، فيشتد حرص الأولاد والآباء على المحافظة على أدوات يدفعون أثمانها، وتوفر الوزارة مبلغاً لا يستهان به تنفقه في شؤون التعليم الأخرى! أولاً تستطيع أيضاً أن تفصل عند تعيين مصروفات التعليم بين مصروفات التعليم الحقيقية وبين نفقات الغذاء الذي يصرف للتلاميذ، فتساهل ما أمكنها التساهل في الشق الأول وتحصل النفقات الحقيقية للغذاء من الآباء؛ فانه لا يدخل في واجبات وزارة المعارف أن تقدم الغذاء مجاناً خصوصاً لمن يستطيع آباؤهم دفع ثمنه! .

وبالاختصار نحن نريد في هذا الباب أن تخصص الحكومة أكبر ما تستطيع تخصيصه للتعليم الإلزامي الذي يستفيد منه أكبر عدد من الشعب وهو الذي يدفع أكبر قسط من الضرائب . وبعد أن تتم الحكومة مهمتها في هذا الصدد يمكنها أن تريد ما تشاء على المبالغ المخصصة لأنواع التعليم الأخرى . فليس من العدل أن تفرض الضرائب الباهظة على طائفة كبيرة من أهل البلاد هم الفلاحون، وأن يصرف المتحصل من ضرائبهم على عدد قليل من الذين ساعدهم الحظ على دخول المدارس الثانوية أو العالية، وآلاً يسهل في الوقت نفسه للكثرة العظمى من هؤلاء الفلاحين تعليم أولادهم القراءة والكتابة . أكرر بعد ذلك أنني لا أدعو الحكومة في الوقت الحاضر لأن تقلل مخصصات أى نوع من أنواع التعليم، ولكنني أريد أن كل زيادة على الإيراد تنشأ

من زيادة مصروفات التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية، تخصص للتعليم الإلزامي، وكل زيادة في ميزانية وزارة المعارف خاصة بالتعليم في المستقبل يجب أن يخصص أكثرها لهذا التعليم نفسه، حتى يتم نشره في أطراف البلاد بأقصى سرعة ممكنة. يجب أن تعمل الحكومة على تحسين نسبة الذين يقرءون ويكتبون في أقصر وقت ما دامت تعتبر هذه النسبة الآن في نظر العالم أجمع هي الميزان الحق لتقدم الشعب، والمقياس المعتمد لدرجة تمدنه واحترامه.

العناية بصحة التلاميذ

نريد أن نعرض بعد ذلك لمسألة خطيرة أخرى، هي مسألة العناية بصحة التلاميذ. لوزارة المعارف في هذا الباب سياسة لم تتغير منذ زمان طويل، وهي أن يقوم أطباؤها بفحص حالة التلاميذ عند دخولهم المدرسة والتفتيش على المدارس بعد ذلك في فترات متباعدة لفحص حالة التلاميذ الذين يصابون بأي مرض. ولا تريد مهمتهم في هذه الحالة عن اخراج التلميذ المريض ليعالج عند ذويه ثم يعود إلى المدرسة عند شفائه ومعه شهادة من طبيب تثبت ذلك. وقد يفحصون حالة التلاميذ كلهم في المدارس في فترات متباعدة، طالبين إلى من تتضح إصابته بأي مرض أن يعالج نفسه قبل أن يعود إلى المدرسة. هذا بالاختصار ما يحصل الآن، وهو في نظري غير كاف بأي حال للتأكد من حالة التلاميذ الصحية، ولا هو يؤدي فعلاً لأية نتيجة مرضية في هذا الشأن.

ورأي أن التعليم وما يستدعيه من مجهود عقلي وما يستلزمه من ازدحام عدد كبير من التلاميذ في مكان ضيق بالنسبة لعددهم، مضعف للصحة تاهك للقوى، إن لم نتخذ له الاحتياطات الصحية الواقية وإن لم تراقب حالة جميع التلاميذ بواسطة أطباء إخصائيين مراقبة دقيقة في فترات متقاربة طول مدة دراستهم. فلا يكفي أن تبحث حالة هؤلاء التلاميذ بحثاً سطحياً عند دخولهم المدرسة، ولا يكفي أن تبحث حالتهم كل سنة أو سنتين بهذه الطريقة، كما لا يكفي أن يسمح لكل تلميذ

محموم أن يذهب الى بيته ليعالج عند ذويه لنظمئن الاطمئنان الكافي على صحة أولادنا أثناء المدة الطويلة التي يتعلمون فيها . ولا فائدة من تعليم ينتهى بسقم ، وخير للطفل أن يبقى سليما معافى بغير تعلم من أن يذهب الى المدرسة ليخرج منها بعد نهاية دراسته عيلا لا يستطيع القيام بأى عمل مهما بلغ من الكفاية في العلم . لهذا عنت جميع البلاد التي تهتم بشؤون أبنائها بمسألة مراقبة صحة التلاميذ مراقبة مستمرة دقيقة أثناء الدراسة ، مستعينة بطائفة من الاختصاصيين على مراقبتهم في فترات متعددة في هذا الدور من حياتهم . وهي لا تكتفى بهذا البحث لمجرد إنذار من تستدعى حالتهم عناية خاصة ، بل هي تتولى بنفسها علاجهم . وتعمل بعض البلدان أكثر من ذلك ، اذ تنشئ للتلاميذ الضعفاء الذين يتعرضون للاصابة بمرض معين مدارس خاصة في مناطق يألف جوها مع حالتهم الصحية للاحاقهم بها . كذلك تنشئ المستشفيات الخاصة لهم ، أو تخصص لهم بعض أجزاء في المستشفيات العامة ليعالجوا فيها حتى يشفوا مما ألم بهم .

قامت أكثر الحكومات في العشر السنوات الأخيرة للعناية بصحة تلاميذها بمجهودات كبيرة منظمة آتت خير الثمار ، وأفادت في تحسين صحة الجيل القادم . فهم لا يكتفون بالعناية بالأمراض المعدية التي ينتشر ضررها بسرعة في المدارس ، بل يفحصون أجسام التلاميذ وجميع أعضائهم فحفا دقيقا ، يبدأ من شعر الرأس وينتهى بأظافر القدم : يفحصون أعينهم وآذانهم وقلوبهم وورثاتهم ومعداتهم وأسنانهم وحالة أعصابهم وغددهم وقوة تفكيرهم ، ويخصصون لكل تلميذ عند دخوله أول مدرسة دفقا طبيا خاصا به ، تقيد فيه نتيجة فحصه الأول وتقيد فيه نتيجة الاختبارات الطبية القادمة ، ويرصد فيه العلاج الذي يرسم له ، ويستمر هذا السجل المرجع الطبي لحالة التلميذ حتى يخرج من المدرسة ، وبعد ذلك مدى حياته .

أما تلاميذنا فقل منهم من لا يشكو فقر الدم ، وقل منهم من لا يشكو آفة قديمة أو مرضا مزمنًا ، وقل منهم من لا يشكو نتائج البلهارسيا أو الديدان المعوية ،

وقل منهم من لا يشكو رمدا حبيبا . ونظرا لأن هذه الحالات ليست بالحادثة ، ولا هى مانعة من أن يستمر التلميذ وهو سقيم فى متابعة دروسه ، يُتركون يأكل المرض أجسامهم تدريجا دون أن يلتفت اليهم أحد .

إذا أريد اصلاح هذا الحال فلنفعل فى هذا السبيل مايفعله غيرنا ، فنبداً باصلاح قسم وزارة المعارف الطبى ، ونوسعه بأن نضم إليه الاخصائيين فى أمراض العيون والأذان والأمراض الباطنية والجلدية وأمراض الحلق وأطباء الأسنان ، ثم نطلب الى هؤلاء أن يفحص كل منهم جميع تلاميذ المدارس ، وتقيد حالة كل تلميذ فى سجل خاص به . ومن يثبت احتياجه لعلاج يجب أن يعالج فى أقسام خاصة تخصص لهم فى جميع مستشفيات الحكومة أو المستشفيات الأهلية فى القاهرة والاسكندرية والأقاليم . يجب أن يتكرر هذا الفحص كل شهر أو شهرين أو ثلاثة بحسب نتيجة الفحص الأول ، وأن يتكرر بعد ذلك فى فترات معينة ، حسب ما يقرره الأطباء . كذلك يجب الاسراع با إنشاء المعاهد على شاطئ البحر فى الاسكندرية وبورسعيد لمن تستدعى حالتهم الصحية هواء البحر ، ومعاهد أخرى فى الأقصر وأسوان لمن تستدعى حالتهم الصحية ذلك فى فصل الشتاء . وانى واثق أن بين أطفال المدارس عددا لا يستهان به مصابين بضعف أعضاء التنفس ، ولا يعتبرون فى حالتهم الراحة مصابين بالسل ، ولكنهم مستعدون له أكبر استعداد . ولا شك فى أن أكثرهم يصابون بهذا المرض قبل نهاية دراستهم لاهمال العناية بهم . كذلك يجب ألا يفوت وزارة المعارف أن هناك عددا كبيرا من الأطفال يصابون بجى الروماتزم ، وعلاجها سهل فى أول الأمر ، ولكنها تنتهى اذا ما أهملت بأفات قلبية خطيرة غير قابلة للشفاء فى المستقبل . وكمن حالات فى الأطفال خفيفة فى بداءتها لا تلفت إليها النظر ، وهى سهلة العلاج فى هذا الدور بما لا يترك أى أثر ، فإذا ما أهملت وتركنت انتهت بأفات وأمراض لا شفاء منها طول الحياة . مهمة أطباء وزارة المعارف أن يكشف كل فى دائرة اختصاصه هذه الحالات فى جميع التلاميذ ، وأن يتولى هو بنفسه أو يتولى غيره تحت إشرافه ومراقبته علاجها حسب الأصول العلمية الحديثة . كذلك يجب أن

تهتم وزارة المعارف أشد الاهتمام بأسنان الطلبة، وهذا ما لا تفعله الآن . وقد صار من الثابت أن أمراض الأسنان حتى في هذا الدور من حياة تلاميذ المدارس تسبب أمراضا مختلفة لا تشفى الا بعلاج الأسنان نفسها . ولذلك صار من الواجب اذا أردنا أن نغني بصحة أطفالنا العناية الواجبة أن نتنبه الى هذا الأمر الخطير، وأن نضم الى أطباء وزارة المعارف بعض الاختصاصيين في أمراض الأسنان ، وأن ننشئ من المعاهد ما يلزم لعلاج المصابين بها . كذلك يجب أن يدخل في مهمة أطباء وزارة المعارف حقن التلاميذ جميعا بالأمصال التي أثبتت التجربة فائدتها في حماية الأطفال من التعرض لبعض الأمراض المعدية ، فيجب أن يعمم الحقن بالمصل الواقي من الجدري والدفتريا وحمى التيفوئيد مثلا . كذلك يجب أن تفحص بين وقت وآخر حالة المدرسين الصحية ، فالمعلم المصاب بمرض معد هو شديد الخطر على صحة التلاميذ ، لأنه بحكم عمله كثير التنقل في فصول الدراسة كثير الاتصال بالتلاميذ، فاذا كان مصابا بمرض معد أصاب أكثر تلاميذه .

هذا واجبنا اذا أردنا أن تؤدي مهمتنا في تحسين صحة أطفال اليوم ورجال الغد .

الرياضة البدنية

وما دمنّا نتعرض لصحة التلاميذ فلا بدّ من الإشارة هنا الى الألعاب الرياضية وأثرها البارز في تحسين صحتهم . لقد اهتمت وزارة المعارف حقا في السنين الأخيرة بنشر الرياضة البدنية في مدارسها . ولكننا نعتقد أنه لا يزال أمامها في هذا الميدان متسع كبير للإصلاح، بل هناك ضرورة ملحة في وجوب الاسراع بهذا الإصلاح ، فان هذه الرياضة لم تعمم الآن في جميع المدارس وبين جميع التلاميذ . ولا بد في النهاية من أن تعدّ أماكن الألعاب ومعدّاتها وأدواتها لجميع المدارس بحيث تُتاح الفرصة لجميع التلاميذ أن يستفيدوا من نوع أو أكثر من أنواع هذه الألعاب المختلفة . فأما الألعاب الجبازية التي ترمي الى تقوية جميع عضلات الجسم، فيجب أن يقوم بها

التلاميذ جماعة في كل مدرسة مدة من الزمن لا تقل عن ربع ساعة يوميا في بدء الدراسة ونهايتها، وأن يؤخذ بالحركات الجديدة التي استنبطت لتقوية عضلات الهضم وعضلات التنفس وعضلات الحركة. ويجب أن يشترك في هذه التمرينات التلاميذ قاطبة إلا من أشار الطبيب بمنعهم عنها. أما الألعاب الأخرى، فيجب أن تشمل كرة القدم والتنس والأسكواش راكت والملاكمة والسباحة والمبارزة بالسيف وركوب الخيل. يجب أن نهتم فيها كلها بتعيين المدرسين الاختصاصيين، ورغم جميع التلاميذ على اختيار واحدة منها حسب استعداد كل تلميذ ورغبته. ويجب أن نشجع تأليف الجمعيات الرياضية بين التلاميذ لتنمية الروح الرياضية فيهم، ولحملهم على الاستفادة منها يوم العطلة المدرسية الأسبوعية، وأيام الاجازات السنوية لاستنشاق الهواء الطلق خارج المدينة بتنظيم رحلات مدرسية لهذا الغرض، والاستمرار على مزاوله هذه الألعاب خارج المدرسة. ويجب أن تقام المباريات بين تلاميذ المدرسة الواحدة، وبين تلاميذ المدارس الأخرى في جميع هذه الألعاب، وتخصيص الجوائز للبرزين فيها. وبالاختصار نريد أن يستفيد شباننا في جميع المدارس من ثمرات الرياضة البدنية. وهي في نظري ليست من مقومات الصحة البدنية فحسب، بل هي أيضا من مقومات أخلاق الشباب؛ اذ هي وحدها التي تعصمهم من غشيان الأماكن التي في غشيانها خطر عليهم، وهي وحدها بما تستلزمها من جمعيات ومنشآت وأنظمة وقواعد، تخلق فيهم روح التضامن والاقدام وحب الانصاف والنظام واحترام القوانين. وفي اعتقادي أنه لا سبيل الى تنمية الروح الرياضية في التلاميذ اذا كان نظام المدارس وأساتذتها ليسوا من أنصار الرياضة البدنية، ولا ممن يقدرّون فوائدها وآثارها. ولهذا أعتقد أن تشجيع الألعاب الرياضية في مدارس المعلمين هي الخطوة الأولى. يجب أن تنمي الروح الرياضية في المعلمين أولا بأن يلزم هؤلاء باتقان أحد ألعابها وبمحاولة التمرن على عدّة منها. فانه اذا لم يختلط ناظر المدرسة وأساتذتها بالطلبة عند قيامهم بالألعاب الرياضية، واذا هم لم يلعبوا معهم، أضعفوا رغبة التلاميذ في هذه الألعاب، والأمر على عكس ذلك اذا هم شاركوهم فيها.

ومن رأيي أن تقدم كل مدرسة أو تأخرها في الألعاب الرياضية يجب أن يحسب آخر الأمر عند الحكم لناظر المدرسة أو عليه؛ كما يجب أن يلاحظ هذا عند اختيار الوزارة لنظار مدارسها .

ضرورة بناء المدارس

أريد بعد ذلك أن أنكم على الأمكنة التي تستعمل الآن للدراسة . نحن نعرف أن للحكومة عدة مدارس بنيت لهذا الغرض ، وأكثرها مستوف لجميع الشرائط الصحية والفنية لصلاحياتها للدراسة . ولكننا نعرف أيضا أن هذه المدارس قليلة جدا ، وكثرة مدارس الحكومة الآن تشغل بيوتا قديمة بنيت لتكون مساكن ، فاستأجرتها الحكومة وحولتها الى مدارس ، كما أشرت الى ذلك آنفا . وفي رأيي أن هذه سياسة خاطئة ؛ لأنني أعتقد اعتقادا جازما أنه لا يمكن بأي حال تحويل منزل الى مدرسة مهما بذلت الحكومة في عملية التحويل من مال ومجهود ، ومهما أبدع مهندسوها في الاختراع وحسن التصرف ؛ فان حجرة المنزل وهي مخصصة دائما لعدد قليل من الزائرين أو الساكنين ، لا يمكن أن تصلح لاقامة ثلاثين أو خمسين تلميذا طول وقت الدراسة ، دون إضعاف صحة هؤلاء التلاميذ . ومن جهة أخرى قد صار لبناء المدارس الآن هندسة معمارية خاصة ، غرضها إيصال النور والهواء والشمس في كل غرفة ، وإيجاد الأماكن الخاصة بألعابهم وراحتهم ومذاكرتهم وأكلهم ، كما يلاحظ في بنائها مكان المدرس من تلاميذه ، وقدرته على إسماعهم صوته ، ومكان السبورة التي يكتب عليها من الضوء الذي يصل الى قاعة الدرس ، واستطاعتهم أن يقرءوا ما يكتب مدرستهم . كيف يمكن أن يتوافر كل هذا في مكان لم يبن لهذا الغرض المعين ! وماذا يستطيع المدرس فعله اذا كان التلاميذ لا يسمعون به سبب ضوضاء الشارع ، أو لا يرون ما يكتبه لهم من ظلام حجرة الدرس ! وكيف يستطيع التلاميذ المتداومة على استماع مدرستهم اذا كانت حجرتهم معرضة للشمس طول الصيف ليس لها نافذة شمالية تدخل عليهم الهواء البارد ، أو كانوا في حجرة نوافذها

بحرية لا تدخلها الشمس طول فصل الشتاء، أو في حجرة لا تدفئة فيها ولا تبديل في هوائها ! . وماذا يستطيع أكفى المعارين وأقدرهم إذا كانت هذه المنازل التي تستأجر ليس لها واجهة شمالية أو واجهة قبلية ! .

الواقع أن الحكومة تخطئ كل الخطأ في اتباع سياسة استئجار المنازل ، وهي تحسن كل الاحسان إذا اتبعت الخطة الحكيمة التي تقضى بالآلا تفتح مدرسة جديدة الا بعد أن تتم المعدات لبنائها، والآ ضاعت أموال الحكومة هباء، وضاعت صحة التلاميذ، وضاع عليهم وقتهم سدى ، وخرجوا من التعلم بعد كل هذا بأقل النتائج . يحتاج القائمون بالأمر في وزارة المعارف بأن السياسة التي تجرى عليها الحكومة المصرية عامة هي ألا يقوم بأبنيتها الا مصلحة المباني وحدها . ولا تستطيع مصلحة المباني مهما زيد في عدد موظفيها أن تقوم بكل ما تطلبه جميع ادارات الحكومة منها . واعتذار وزارة المعارف وجيه اذا كانت الحكومة مصممة على اتباع هذه السياسة التي لا مسوغ لها . فإذا يمنع الحكومة أن تتوط بوزارة المعارف مهمة بناء مدارسها ، وبوزارة الصحة مهمة بناء مستشفياتها ! .

إنى ممن يعتقدون أن الهندسة المعمارية ، وما أدخل عليها أخيرا من التحسينات الكثيرة ، قد تحولت الآن الى عدة فنون لا يستطيع شخص واحد أن يلم بدقائقها جميعا . فقد تخصص الآن بعض المعماريين في بناء المدارس ، وتخصص بعضهم في بناء المستشفيات ، وبعضهم في بناء السجون أو بناء الفنادق أو محطات السكك الحديدية الخ . فلماذا لا نساير هذا التقدم ! ولماذا لا يخصص مهندسون في هذه الفروع المختلفة من الهندسة المعمارية ! . أنظر الى مدارسنا التي بنيت أخيرا تجدها كلها على مثال واحد لا تجديد في بنائها ولا تغيير في شكلها ، وانظر بعد ذلك الى المدارس الأجنبية الحديثة التي بنيت في مصر والاسكندرية ، وقارن بعد ذلك بين ما تنفقه في بناء هذه المدارس وبين ما ينفقه الأجانب في مصر في بناء مدارس أحسن منها ، فأنت ترى الفرق بين نظريتنا الجامدة التي تقضى بأن

تحال جميع مباني الحكومة من مدارس الى مستشفيات الى مخافر للبوليس الى سجون الى وزارات الى منازل ، الى إدارة واحدة ، وبين غيرنا الذين اذا ما قرروا بناء شئ، يلجأوا الى المعمارى الذى تخصص فيه أو قرروا اجراء مسابقة لهذا الغرض .

استخدام السينما والراديو فى التعليم

ومنى أريد أن أشير الى موضوع آخر قبل أن أختم الكلام فى المبادئ الأساسية لسياسة التعليم . أريد أن أشير الى آلة السينما والراديو والفونوغراف واستعمالها فى التعليم الآن . إن السينما والراديو بنوع خاص يستعملان الآن بنجاح عظيم كوسيلة فعالة لنشر التعليم فى المدارس وغيرها . لقد ذكرنا فى موضع آخر أن الصعوبات الخطيرة التى نصادفها فى مصر هى إيجاد العدد الكافى من المدرسين الصالحين لتدريس مادة أو أكثر فى جميع المدارس . وقد قضى الراديو على هذه الصعوبة قضاء نهائيا . فان مدرسا واحدا ذا كفاية لتدريس مادة أو أكثر يستطيع بوساطة هذه الآلة أن يدرس مادته لتلاميذ المدارس قاطبة وفى وقت واحد . وهو يستطيع أن يفعل ذلك بوساطة السينما الناطقة أيضا فى كل ما يحتاج الى صور حية لفهم التلاميذ . فلماذا لا نستفيد من هذا الاختراع ونستعمله فى كل الأحوال التى تثبت فائدته فيها ! ولماذا لا نمد جميع المدارس بهذه الآلات التى صارت رخيصة الثمن ! . إنى أعتقد أن هناك بعض المواد كدروس الجغرافيا ودروس الأشياء ومبادئ العلوم وبعض المبادئ الصحية يسهل فهمها بالسينما والفونوغراف والراديو أكثر من أى طريقة أخرى . والآن وقد وجدت فعلا صناعة الأفلام فى مصر ، لماذا لا نبدا بدراسة هذه المسألة ! .

التعليم الحر

بقى أن أتكلم على المدارس الحرة ، وهى المدارس الأهلية المصرية ، والمدارس الأجنبية التى تشتغل بالتعليم فى مصر .

أما المدارس الأهلية فقد ساعدت على نشر التعليم في وقت كانت فيه أبواب المدارس الحكومية مقفلة أمام الآلاف من شباب مصر ، أى في وقت مضى قصرت فيه الحكومة المصرية في فتح العدد اللازم من مدارسها المختلفة لجميع الراغبين في التعلم . ومع الزيادة الكبيرة في مخصصات وزارة المعارف في العهد الأخير ، وزيادة عدد مدارسها المختلفة هذه الزيادة الكبيرة التي نشاهدها اليوم ، لم يقلّ اقبال الناس على المدارس الأهلية ؛ لأن الاقبال على التعليم يزيد بنسبة أكبر من عدد ما ينشأ من المدارس من جهة ، ولأن مصروفات التعليم في كثرة المدارس الأهلية أقل منها في مدارس الحكومة من جهة أخرى . ولكن مع هذا لم تصبح الحاجة الى هذه المدارس ملحة كما كانت منذ عشرين سنة ، أو على الأقل لم تصبح في احتياج الا الى المدارس الراقية منها . أما المدارس المتأخرة في نوع تعليمها ، أو في عدم كفاية مدرستها ، أو في رداءة أمكنتها ونقص معدّاتها ، فلم يعد لها مكان الآن . يجب أن نسلم بمبدأ أنه لا يصح أن يكون التعليم تجارة ، أو على الأقل أن يكون تجارة مباحة للجميع بلا قيد ولا شرط ولا مراقبة . كما يجب أن نسلم بأن واجب الحكومة يقضى عليها أن تحمى شباب البلاد من المعلم غير الصالح ، ومن المدرسة غير الصالحة ، ومن تعليم يضر . فاذا سلمنا بهذه البديهيات وجب أن تقفل كل مدرسة لا تتوافر فيها شروط الصلاحية ، وألا تفتح مدرسة بغير رخصة ، ولا تعطى هذه الرخصة الا بعد التأكد من صلاحية المكان ، وكفاية المهتمين على شؤون المدرسة لتولى هذه المهمة الخطيرة . أما صلاحية المكان فيجب أن تتوافر فيه شروط الصحة ، مع استكمالها لجميع الأدوات والمعدّات الدراسية . وأما صلاحية المدرسين فيشترط فيهم جميعا أن يكونوا حاصلين على شهادات تؤهلهم لهذه المهنة ، وأن يكونوا متمتعين بالسمعة الطيبة . كما يجب أن تثبت قدرة مؤسس المدرسة من الجهة المالية ليستطيع القيام بالنفقات الأولية في بدء حياة مدرسته حتى لا يضطر لكي يحصل على هذا المال الى اللجوء لغير المباح من الوسائل التجارية .

وقد اعتادت وزارة المعارف من عهد بعيد أن تخصص مبلغا ضخما لاعانة المدارس الأهلية^(١) ، وهي توزع هذه الاعانات بناء على تقارير من مفتشيها عن حالة المدرسة وحالة المدرسين وعدد التلاميذ ... الخ . واعتقادي أنه قلما تراعى الدقة الواجبة في جمع هذه المعلومات . وقد نتجبه رغبة الوزير أو رغبة كبار الموظفين الى مساعدة مدرسة قبل أن يكتب التقرير الذي يقترح منح هذه الاعانة .

والواقع أن الوزارة تسرف الآن في هذه الاعانة بعد أن أنشأت ما أنشأت من المدارس الابتدائية والثانوية والفنية ، فزالت بذلك أكثر البواعث التي كانت تدفع اليها . وكان المعقول أن تقل هذه الاعانات تدريجيا مع ازدياد المدارس الحكومية ، لا أن تزيد كما هو حاصل الآن .

وعندي أنه يجب أن يعاد النظر في شروط هذه الاعانات ومقدارها ، وأن ترفع الوزارة من مستوى شروطها الحالية لتمكن منح هذه الاعانة ، مع إثارة المدارس التي تديرها جمعيات خيرية محترمة منظمة ، وأن تحرم من هذه الاعانة جميع المدارس التي أسسها أفراد لغرض تجارى ولا صلة لهم بالتعليم .



أما المدارس الأجنبية فقد ساعدت هي أيضا على نشر التعليم والثقافة في البلاد كما ساعدت على نشر اللغات الأجنبية المختلفة ؛ ولكن كثرتها عاشت للآن بتأثير الامتيازات وبتأثير العادة مدارس أجنبية قاومت كل حركة ترمى الى تمصيرها ، كما أهملت اهمالا شديدا أمر تعليم تلاميذها لغة البلاد وتاريخها وثقافتها ، واهتمت بتعليم لغة البلاد التي تنتمى هي اليها وحدها . وهذا تقصير كبير في حق مصر وأهلها ، بل هو تقصير كبير في حقوق التلاميذ الذين يتعلمون فيها ، مصريين كانوا أو أجانب . أما تمصيرها في حق تلاميذها من المصريين فأمره واضح . وأما تمصيرها في حق الأجانب فاني لا أشك أنهم يستفيدون كثيرا وهم يعدّون أنفسهم للاقامة في هذه

(١) يقدر هذا المبلغ في ميزانية سنة ١٩٣٨ بـ ١٨٤,٠٠٠ جنيه بزيادة ٩٢,٠٠٠ عن سنة ١٩٣٧ .

البلاد والعمل لكسب عيشهم فيها من تعلم اللغة العربية والوقوف على تاريخ البلاد التي اختاروها وطنا ثانيا لهم . بل قد تدعوهم المصلحة المادية وحدها الى تعلم هذه اللغة ؛ لأنها لا شك تقوى أملهم في النجاح في أى عمل يتولونه في هذه البلاد . هذا فضلا عن أن معرفتهم اللغة العربية تساعدكم كثيرا على فهم الحياة المصرية والروح المصرية ، وتقربهم من المصريين كما تقرب هؤلاء منهم ؛ وفي هذا مصلحة الطرفين معا ، ومصلحة البلاد التي يعيشون فيها . كذلك يجب أن تهتم هذه المدارس بتدريس تاريخ مصر وجغرافية هذه البلاد ، لتؤلف في النهاية من الشبان المصريين ومن الشبان الأجانب الذين يتعلمون جيلا جديدا يسود فيه حسن التفاهم وعوامل الصداقة والإخاء .

والآن وقد انتهينا من مناقشة رءوس المسائل العامة التي تتعلق بنظام التعليم في جميع أدواره ، يحسن بنا بعد ذلك أن نبين باختصار وجوه نظرنا في بعض المسائل التي تتعلق بكل نوع من أنواعه . ويحسن لهذا الغرض أن نقسم التعليم الى ثلاثة أنواع أساسية تتفرع منها أنواع أخرى متصلة بها :

النوع الأول هو التعليم الإلزامي .

والنوع الثاني هو التعليم النظامي وأسميه الجامعي لأنه يجب أن ينتهى بالجامعة .

والنوع الثالث هو التعليم الفني .

الفصل الثانى

التعليم الإلزامى

حساب الماضى - ضرورة الامراع فى نشره - خطر الفترة الانتقالية
والوسيلة لتخفيفه - مناهج هذا التعليم - لباس التلاميذ - كيف تبني
مدارس التعليم الإلزامى - مدارس الهواء الطلق - فتح أبواب مدارس
أخرى للنجاح. من تلاميذ هذا التعليم - تعليم الأطفال الذين تزيد سنهم
عن السن المقررة لهذا التعليم

بدأت الحكومة المصرية منذ سنة ١٩١٧ بالاهتمام بأمر التعليم الإلزامى ونشره
فى البلاد . فوضع عدلى باشا يكن وزير المعارف فى ٢١ مايو سنة ١٩١٧ تقريراً
وافياً عن « توسيع نطاق التعليم الأسمى » جاء فى مقدمته ما يأتى :

” أصبحت الحاجة شديدة الى أن يتعلم السواد الأعظم من الأمة تعلماً أولياً
يلتزم حالهم ؛ لأنهم يحتاجون اليه فى أمورهم الاجتماعية والاقتصادية ، فضلاً عن
حاجتهم اليه بصفته تعليمياً ينفعهم فى شؤونهم العقلية . وجاء الوقت الذى ينبغى
أن يشرع فيه بالأخذ فى أسباب ذلك التعليم باعتبار أنه أمر تقرر أن تقوم الحكومة
بتنفيذه . ولم يكن ضرر الأمية بالنسبة لأفراد الأهالى المصريين مقصوراً على ما له
علاقة بأحوالهم الشخصية ، بل إننا نشاهد أن الضرر قد يتعدى ذلك بدرجة أخذة
فى الزيادة على التوالى والاستمرار فى كل مشروع يكون الغرض منه تحسين حال
البلاد من الجهة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية . فنرى أن هذه الأمية
المنتشرة فيهم تعوق تقدم البلاد من هذه الوجوه ، وتحول دون نجاح هذه المشروعات
والاستفادة منها على الوجه الأكمل “ .

وجاء فيه تخلصاً لهذا المشروع ما يأتى :

”واذا سلمنا أن التعليم الأولي من الأمور التي يجب أن تعنى الحكومة المصرية في الظروف الحاضرة بالاتفاق عليها عن سعة ، فلا شك أنه بهذا المشروع توسع دائرة هذا التعليم على أقصى ما يستطيع ، وهكذا تطارد الأمية والجهالة في الأمة ، ويخطو القطر خطوات محسوسة نحو تعميم التعليم في أبنائه وبناته ؛ فان هذا المشروع يكفل إيجاد المدارس الكافية لتعليم ٨٠ في المائة من الذكور و ٥٠ في المائة من الإناث تعليماً أولياً على الأقل . وزيادة نسبة التعليم في الشعب المصرى لهذه الدرجة تنهض بالقطر نهضة تجعله يستفيد الفائدة التامة من مميزاته النادرة وموارده التي لا نظير لها “ .

أما الخطوة الثانية فكانت في سنة ١٩٢٥ حينما أصدر على ماهر باشا وزير المعارف اذ ذاك قراراً في ٢٧ يولية بتأليف لجنة لاعداد مشروع قانون للتعليم الإلزامي يشمل اختصاص كل من وزارة المعارف ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية ، وما يتطلبه هذا المشروع من النفقات وتحديد درجة مشاركة هذه المجالس . فوضعت هذه اللجنة تقريراً قيمياً تناول جميع هذه المسائل بالبحث المستفيض ، ورسمت مشروعاً كاملاً لتعميم التعليم الإلزامي في أنحاء القطر في مدة عشر سنوات ، وقدرت نفقات السنة الأولى بمبلغ ٢٥٧,٦٤٨ جنيه تصل في السنة العاشرة الى ٢,٣٧٠,١٠٠ جنيه . وقدرت اللجنة عدد المدارس اللازم انشاؤها لتعميم هذا التعليم بـ ٨٢١٠ مدرسة فقررت أن ينشأ منها ٨٢١ مدرسة كل سنة على مدى العشر السنوات ، وقدرت أن نفقات المدرسة الواحدة لا تزيد عن ٢٦٦ جنيه في السنة ، كما قررت نصاب مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية من نفقات هذا التعليم ونفقات انشاء المدارس ، ووضعت اللجنة مشروع قانون كامل لهذا الغرض . هذا ما قرره هذه اللجنة في سنة ١٩٢٥ لنشر التعليم الإلزامي على مدى عشر سنوات . ولو اتبعت قراراتها لعمت بركات هذا التعليم جميع أطفال القطر من أقصاه الى أقصاه من ثلاث سنوات مضت . فلننظر بعد ذلك ماذا عملنا للآن ؟ أثبت الاحصاء الأخير أن عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم

الالزامى (٧-١٢ سنة) يبلغ ٢,٦٨٥,٠٠٠ يتعلم منهم الان بالمدارس الأولية والمكاتب العامة بحسب الاحصاء ٨٨٧,٧٧٣ ومعنى هذا أننا نعلم ٣٣ في المائة ممن يجب أن نعلمهم . وقد وقفنا عند هذه النتيجة المحزنة لأننا بدلا من أن ننشئ ٨٢٠ مدرسة سنويا كما قررت لجنة سنة ١٩٢٥ أنشأنا ٨٠ مدرسة سنويا . ولو سارت الحكومة على هذه السياسة فلم تنشئ سنويا الا هذا العدد لاحتجنا الى ٣٧ سنة كاملة من الآن لتعميم التعليم الالزامى في القطر . هذه هي النتيجة المحزنة التي وصلنا اليها بعد إحدى وعشرين سنة من مشروع عدلى باشا وبعد ثلاث عشرة سنة من مشروع ماهر باشا . كل هذا لأن الحكومة قليلة الاهتمام بالتعليم الالزامى ، وهو في الواقع أول خطوات التعليم وألزمها وأحقها بعناية كل حكومة رشيدة . ونحن اذا سلمنا بمبدأ واضح لا يحتاج في صحته الى دليل ، وهو أن تعليم الشعب القراءة والكتابة هو أول خطوة من خطوات ترقيته ، اذا أننا نمكنه بهذه الوسيلة الفعالة من ادراك كل ما نريد تلقينه من الحقائق والنصائح والارشادات ، اذا سلمنا بهذا المبدأ الأساسى أدركنا في الحال أهمية التعليم الالزامى ووجوب العناية به . نحن نعلم بعض أفراد الشعب الآن، ونطلب منهم بعد ذلك أن يكونوا رسل دعوة وارشاد الى جميع سكان بلادهم . ولكن كيف تم هذه الدعوة، وكيف نقنع أفراد الشعب بفائدتها اذا كانوا يجهلون حتى رسم الحروف ! . ما فائدة الدعوة الى النظافة ، الى اتباع الارشادات التي تكفل صحة الأفراد والجماعات، اذا كان هؤلاء الأفراد وهذه الجماعات التي تتألف منهم يجهلون حتى أبسط مبادئ قوانين الصحة ! . وكيف ندعو الناس الى الاقتصاد وتدير أمور معاشهم وحماية مستقبل أولادهم اذا كانوا لا يعرفون أبسط عمليات الحساب ! . وكيف نريد نشر مبادئ الثقافة اذا كانت أهم وسيلة لهذا النشر، وهي القراءة والكتابة، لا يعرفها الآن كثرة مواطنينا ! . ولما اذا أحاول الآن أن أقدم الدليل على أهمية التعليم الالزامى وقد صارت ضرورته من البديهيات ! . إنى آمل أن تكون قد انتهت هذه المناقشات التي كانت تثار منذ نحو عشرين سنة حول ضرورة التعليم الالزامى أو عدم ضرورته، كما كانت تثار منذ

نحو ثلاثين عاما حول تعليم البنات أمفيد هو أم مضر، وأن يكون قد اقتنع أولئك الذين كانوا يرون بكل اخلاص وحسن نية أن تعميم التعليم في مصر مضرّ بأهم مصالحها، ومدعاة لتحويل الزراع والفلاحين من الغيط الى المدينة، ومن المحراث الى القلم. إن هذا الخطر موجود فعلا وقد عانت كل البلاد عند بدء ادخال نظام التعليم الإلزامي فيها، وهو يزيد أو يقل بطول المدة التي ينفذ فيها هذا النظام او قصرها في كل بلد؛ لأن خطره ليس ناشئا عن التعليم بالذات، ولكنه ناشئ عن تمييز طائفة بالتعليم على طائفة أخرى، فتستنكف الطائفة الممتازة أن تشتغل بما يشتغل به غيرها من الأعمال. ولذلك كان خطر التعليم الإلزامي في أن ينفذ بالتدرج البطيء في كل قرية أو بلد أو منطقة. ذلك لأنه يترتب على هذا التدرج البطيء أن يتعلم في كل سنة قلة صغيرة من أطفال القرية الواحدة، فيمتازون في الحال في مظهرهم وفي عقليتهم عن الأطفال الآخرين الذين لم تتح لهم فرصة التعلم، وبذلك يأنف هؤلاء الأطفال الذين تعلموا من أن يعملوا ما يعمله أقرانهم. ولكننا اذا أردنا أن نتق هذا الخطر وجب أن نقصر أمد هذه الفترة الانتقالية؛ لنستطيع أن نعلم في فترة قصيرة جميع أطفال القرية أو الحى بحيث يتساوون جميعا في التعلم دفعة واحدة، وبذلك نقضى على هذا الخطر الناشئ من تمييز فريق على فريق من أولاد القرية الواحدة وهم من طبقة واحدة ومن مستوى اجتماعي واحد ويستغل آباؤهم بصناعة واحدة. واني أعتقد أن الاسراع في تعميم التعليم الإلزامي في أنحاء القطر مسألة هامة ترتبط بها مشكلة اجتماعية كبيرة. ولهذا أرى أن سياسة البطء التي تسير عليها وزارة المعارف في هذا الشأن سياسة خطيرة؛ لأنه يترتب عليها أننا نبعد جميع هؤلاء الأطفال الذين نعلمهم تدريجا في القرى من الحقول التي كانوا يشتغلون فيها قبل تعليمهم الى المدن حيث لا عمل لهم. وهذا الجيش من الشبان الذين نحكم عليهم بالتعطيل الدائم باتباع هذه السياسة يزيد عدده سنة بعد سنة بانتشار التعليم الإلزامي بالطريقة البطيئة التي تسير عليها الآن. وهذه مشكلة معقدة صعبة الحل. فان إيراد الحكومة لا يتسع لتعميم التعليم الإلزامي في أنحاء القطر في سنة

أو سنتين أو خمس ، والسير على الطريقة البطيئة المتبعة الآن يؤدى الى النتائج التى شرحناها . فما هو حل هذه المشكلة ؟ .

فى رأى أن هذا الحل موقوف على تغيير سياسة التعليم المتبعة الآن ؛ فيجب أولا أن تزيد مخصصات التعليم الإلزامى زيادة كبيرة كما ذكرت آنفا . وأظن أن الحكومة لا تعاني مشقة بعد ذلك فى إيجاد المعلمين ، فان عدد الصالحين منهم للتعليم الإلزامى وافر ، بل يوجد منهم فى الوقت الحاضر ١٦٠٠٠ معلم ومعلمة لا عمل لهم . وهذا وحده غير كاف لنشر هذا التعليم بالسرعة المطلوبة . لى أعتقد أنه اذا أرادت الحكومة أن تخفف من الأخطار التى شرحتها فعليها أن تتبع الخطوات الآتية :

(أولا) أن تحدد الحكومة ما يمكنها تخصيصه من المال سنويا للتعليم الإلزامى لمدة عشر سنوات مثلا .

(ثانيا) أن تقدر عدد ما تستطيع انشاء بهذا القدر من المال سنويا من المدارس مع بيان سعة كل مدرسة ، بعد أن تعمل حساب المدارس الموجودة فعلا وما تحتاج اليه من النفقات لادارتها سنويا .

(ثالثا) يمكن وزارة المعارف أن تعرف بالضبط فى مدى عشر سنوات ما يمكن أن تنشئه من المدارس الجديدة للتعليم الإلزامى فى كل سنة منها وعدد التلاميذ الذين تسعهم هذه المدارس .

(رابعا) بى على وزارة المعارف بعد ذلك أن تعين أمكنة المدارس التى تنشئها كل سنة فى مدة العشر السنوات ، وما هى السياسة التى تتبعها فى تقرير أمكنة هذه المدارس طول هذه الفترة . وهذه هى المهمة الشاقة فى سبيل رسم خطة التعليم الإلزامى وطريقة نشره فى أنحاء القطر على أحسن الوجوه .

إن الوزارة تجرى فى الوقت الحاضر على غير قاعدة فى اختيار أمكنة المدارس التى تنشئها ؛ فهى تنشئ فى هذه السنة مدرسة فى دمياط وأخرى فى قنا ، وفى السنة التالية مدرسة فى أسيوط وأخرى فى دمنهور ، ولا نستطيع ولا يستطيع أحد أن

يعرف حتى المسؤولون أنفسهم عن تقرير هذه السياسة ما هي القاعدة التي جعلتهم يختارون مدينة أو قرية بالذات دون أخرى ! .

ورأى أن أمثل الطرق لنشر التعليم الإلزامى هي أن يقسم القطر بأكمله إلى عدة مناطق بحسب عدد السنين التي يثبت أن الحكومة تستطيع في مداها اتمام تنفيذه بأكمله . ويجب أن يراعى في تحديد هذه المناطق إمكان تنفيذ نظام هذا التعليم في المنطقة بأكملها في سنة واحدة . ويمكن أن يراعى في هذا التقسيم أن تشمل المنطقة الواحدة جزءا أو جزأين أو ثلاثة من أقاليم جغرافية مختلفة ، ولكنها يجب أن تشمل مدنا أو قرى بأكملها . ويسوغ الأخذ بهذه الطريقة ما ذكرناه آنفا من أن الغرض منها هو ألا نميز بين أطفال القرية الواحدة أو المدينة الواحدة ، لما ينتج عن ذلك من الأضرار التي ذكرناها . ويخيل إلى أنه يجب أن نبدأ بتنفيذ التعليم الإلزامي في المدن أولا . وهذا ليس بالأمر الصعب لكثرة المدارس فيها ، وكثرة توافر الأمكنة الصالحة بها ، ثم نبدأ بعد ذلك في تنفيذه في الأقاليم بحيث يراعى في ذلك العدل المستطاع في تعيين هذه المناطق وفي التوزيع الذي ينفذ التعليم الإلزامي فيها .

قد يعترض على هذا بأنه سيحكم بهذه الطريقة على بعض المناطق ألا ينفذ فيها التعليم الإلزامي إلا بعد عشر سنوات ، في حين أنه ينفذ في مناطق أخرى في السنة الأولى . هذا صحيح ؛ ولكن الطريقة المتبعة الآن لا تمنع هذا الظلم ؛ فانه يترتب عليها أن يحرم أطفال كثيرون من أهل هذا القطر من التعلم قبل عشرين أو ثلاثين سنة . وهي تقضي بظلم أكبر ، إذ تعلم بعض أطفال القرية الواحدة وتحرم آخرون في الوقت نفسه من التعليم وهم جميعا سواء . وليس في الامكان اختراع طريقة أخرى تستطيع الحكومة بها أن تنفذ التعليم الإلزامي مرة واحدة ، فقسوى بين جميع الأطفال بين عشية وضحاها . وعلى هذا فالطريقة التي أقترحها الآن هي في نظري أقرب الطرق إلى العدل ، وأقربها إلى نشر التعليم في أقصر مدة ممكنة ، وهي وحدها التي تكفل منع التمييز بين أطفال القرية الواحدة أو المدينة الواحدة . وقد

أشرت الى خطر هذا التمييز بما فيه الكفاية . على أن في استطاعة مجالس المديرية والمجالس المحلية والبلدية أن يقوم كل منها بواجبه في ضرورة نشر التعليم الإلزامي في دائرته، وبذلك لا يحرم في أى وقت أى إقليم من مزايا التعليم الإلزامي اذا اتبعت الطريقة التي أقترحها والتي ترمى الى حصر مجهودات الحكومة نفسها في منطقة معينة كل سنة ، حتى ينفذ التعليم الإلزامي في جميع أنحاء القطر . وعلى الحكومة أن تسعى جهدها لحمل هذه المجالس المختلفة على أن تقوم بأقصى مجهود في سبيل نشر التعليم الإلزامي في دوائر اختصاصها .

واعتقادي أنه لو أخذت الحكومة بنظرية وجوب تخصيص أكبر قسط ممكن من المال مما تخصصه الآن للتعليم ، أو مما تستطيع اضافته الى هذه المخصصات ، فانه لا تنقضي عشر سنوات حتى ينفذ التعليم الإلزامي في أنحاء القطر ، وأكثر من ذلك أنه ينفذ بطريقة تأتي بكل الفائدة ، وتمنع أكثر الضرر .



أشعر بعد ذلك أنه لا ضرورة لاطالة الكلام في اختيار المدرسين الصالحين ، أو في تحديد برنامج التعليم الإلزامي بعد أن أفضت في الكلام على هذا الموضوع في مقدمة هذا البحث . ولكنى أكتفى هنا بأن أشير الى ضرورة العناية بتلقين مبادئ الصحة العامة ، وتعويد أطفال هذه المدارس النظافة ، والاقلاع عن العادات السيئة المنافية للدين أو للآداب أو للذوق العام أو المضرة بالصحة . كذلك يجب تلقينهم بعض المبادئ الزراعية ان كانوا من سكان القرى ، أو بعض المبادئ الصناعية ان كانوا من سكان المناطق الصناعية . ويجب أن ننشر بينهم مبدأ قويم هو أنه لا عيب في أن يشتغلوا بما يشتغل به آباؤهم ، بل لا عيب في اتخاذ أية صناعة أو مهنة ، وانما العيب كله في عدم العمل والركون الى الكسل . يجب أن نبث فيهم أنه ليس من الكرامة أن يعيش الانسان عالة على أهله وذويه ، بل عليه أن يكسب ما يقوم بشؤونه من أى مهنة أو صناعة أو عمل مشروع ، وأن الزراعة والصناعة مهنتان

شريفة، وليس مقام الحزاث أو التجار أو الحداد بأقل من مقام الكاتب أو الساعي أو موظف الحكومة .



ولا أرى مع هذا مسوغاً لأن نشتد عليهم أن يلبسوا في هذه المدارس إلا اللباس النظيف ، وآلا نحمل أهلهم أعباء لا يستطيعونها بأن نلزمهم بالباسهم ما لا يستطيعون شراءه ، أو ما يستطيعونه بتضحية في مرافق حياتهم الأخرى . يجب أن يلبسوا ما شاءوا بشرط أن يكون لباسهم نظيفاً . والنظافة سهلة ما دام الماء متوافراً والصابون رخيصاً . وإننى أفضل أن يبقى أطفال التعليم الإلزامى على زيهم الأصلي ، وأن يكسبوا من المدرسة عادة النظافة المستحبة . كذلك يجب أن يراعى في ساعات العمل بالمدرسة الإلزامية ألا تطول مدة الدراسة فيها عن أربع ساعات ، فيستطيع الطفل أن يشتغل مع أهله في المدة الباقية من النهار ، فلا نمنع الأب من أن يستفيد من عمل ابنه ، ولا نقطع الولد مدة طويلة من حياته عن الاشتغال بما يشتغل به أبوه وإخوته ، فيستكف في المستقبل أن يشتغل معهم ، ونستفيد بهذه الطريقة من استعمال المدرسة لتعليم طائفتين من الأطفال ، طائفة تدرس في الصباح ، وأخرى بعد الظهر ، ويمكن أن ينحصر الصباح للصبيان ، وما بعد الظهر للبنات مثلاً . كذلك يجب أن يراعى في الإجازة السنوية أن تكون في الفترة التي تزيد فيها حاجة الآباء إلى مساعدة أولادهم . فالفلاح مثلاً يحتاج إلى مساعدة أولاده في زمن الحصاد وفي زمن جنى القطن ، فيجب أن يراعى ذلك عند تحديد إجازة المدارس القروية وهلم جرا .



وإذا كانت نفقات بناء مدارس التعليم الإلزامى تستنفد أكبر جزء من المبالغ المخصصة لهذا التعليم ، يحسن أن نشير هنا إلى ما نعتقده الخطأ المثل في هذا الشأن . لا داعي لأن تنفق الحكومة المبالغ الضخمة في بناء هذه المدارس ، بل يجب أن يكون البناء بسيطاً متواضعاً مستكملاً للضرورة من أسباب الراحة والصحة ؛ فإن

الخفض من نفقات البناء يترتب عليه آثار عدد هذه المدارس . ويجب ألا يغيب عنا أيضا أننا نحسن الى تلاميذ هذه المدارس اذا قللنا بقدر الامكان الفوارق بين حياتهم المتزلية وحياتهم المدرسية؛ فيلزم أن يتشابه البيت والمدرسة . ويكفى أن تمتاز في هذا الدور المدرسة عن البيت بنظافتها وتوافر أسباب الراحة والصحة فيها . فإذا يمنع وزارة المعارف أن تبني مدارسها الريفية بالطين كما يبنى الفلاحون بيوتهم الآن . والبناء بهذه الطريقة يقاوم فعل الزمن مدة طويلة . وما بعض المباني المصرية القديمة والرومانية التي بقيت قائمة للآن الا دليل مقنع على ذلك . والبناء بهذه الطريقة يكفل للأطفال أكثر من البناء بأية مادة أخرى أن يتنفسوا هواء رطبا في أشد الأيام حرارة ؛ فان حرارة الشمس لا تنفذ في مادة الطين كما تنفذ في غيرها من مواد البناء . ويكفى لكي نضمن حياة المدرسة التي تبني بهذه الطريقة مدة طويلة من الزمن أن نبني أساسها وحده بالآجر (الطوب الأحمر) .

على أنى لا أرى ما يمنع الحكومة من القيام بتجربة جديدة هي عدم بناء مدارس في بعض الجهات، وأن تنسج على منوال مدارس الخلاء والهواء الطلق التي أخذت تنتشر في أوربا حتى في البلاد الباردة منها . وهم يكتفون في أوربا بإنشاء المظلات حول قطعة الأرض التي تخصص للمدرسة، لتقى الأطفال المطر أو شدة الريح . ويمكن أن نقيم المظلات عندنا لتقى الأطفال حرارة الشمس ووهجها، بل يكفى عندنا أن نزرع الأشجار المظلة في قطعة الأرض التي نخصصها لذلك، ونقيم مظلات مؤقتة من الحصر أو القماش حتى ينمو هذا الشجر فيظل . ويكفى أن نبني قاعة واحدة في هذه الأرض تحفظ في ركن منها سبجلات المدرسة وأدواتها، ويستعملها ناظر المدرسة ومدرسوها، وتبنى في ركن صغير منها محال الراحة ودورة المياه . أعتقد أننا بهذه الطريقة نوفر مبالغ جسيمة ننفقها الآن في بناء مدارس تزيد كثيرا عن مطالبنا، ونساعد بذلك على زيادة نشر هذا التعليم، كما نساعد على تمتع أطفالنا طول مدة الدراسة بالهواء الطلق المتجدد، ولا نعوّدهم الترف النسبي في هذه الفترة، فلا تقوى أجسامهم بعد ذلك على تحمل مشقات أعمال الحقل .



بعد نهاية المدة المقررة للتعليم الإلزامى يجب أن ترضى كثرة المتعلمين بهذا القدر مما تعلموه؛ إذ هو سيساعدهم حتماً على أن يعيشوا أكثر رغداً من عيشة آبائهم، فقد صاروا أكثر استعداداً منهم للكفاح في معترك الحياة، وحصلوا من مبادئ القراءة والكتابة على ما يساعدهم على تنمية مداركهم ومواردهم على مر الزمان بالاطلاع والملاحظة. أما القليلون منهم الذين يثبت حسن استعدادهم وتبرز فيهم ميزات خاصة وتبدو فيهم علامات النشاط الفكرى والعقلى، فيجب أن يفتح لهم باب الازدياد من التعلم بايجاد الاتصال بين هذا التعليم الإلزامى والمدارس الابتدائية من جهة، وافتح مدارس زراعية وصناعية خاصة يدخلها من امتازوا بالنجاح الباهر في التعليم الإلزامى من جهة أخرى. ويجب لهذا الغرض أن تفتح عدّة مدارس صناعية وزراعية يعلم فيها لمدة سنتين أو ثلاث سنين أكثر مما يمكن تعليمه من مبادئ الزراعة والصناعة التى يمكن لهؤلاء الأطفال فهمها وإدراكها. وبهذا لا نسد باب العلم أمام جميع أطفال التعليم الإلزامى بعد نهاية مدته. ولكن يجب أن نتأكد بجميع الوسائل الممكنة من حسن استعداد من نمنحه هذه الفرصة كي يستفيد منها، حتى لا ينتهى الأمر فى المستقبل بزيادة عدد هذه المدارس الزراعية أو الصناعية عن حاجة البلاد، وبإبعاد أكثر الأطفال عن العمل مدة طويلة، فتملكهم رغبة التوظيف وكراهة العمل بأيديهم فى الزراعة أو الصناعة. ولذلك أرى أن يكون التعليم فى هذه المدارس الزراعية أو الصناعية التى ننشئها لتلاميذ التعليم الإلزامى عملياً يشتغل التلاميذ فيه بأيديهم، ويجب أن يلحق كل منهم أثناء الدراسة بمزرعة من مزارع الأفراد أو مزارع الحكومة أو بمصنع من المصانع. ولهذا أرى أنه يحسن أن تلحق هذه المدارس ببعض المزارع أو المصانع التى يجب أن يشتغل فيها التلاميذ بصفة صبية فترة من النهار وفى شطر من إجازاتهم السنوية.

كلمة أخرى قبل الانتهاء من موضوع التعليم الإلزامى. يقضى قانون هذا التعليم أن يتعلم الأولاد والبنات الذين تتراوح أعمارهم بين تمام السنة السابعة وتمام

الثانية عشرة اجباريا وعلى حساب الحكومة . وإني أعتقد أنه يحسن بنا أن نعطي فرصة التعلم بطريقة اختيارية من يريدونه من أفراد الشعب الذين لا يشملهم هذا القانون . نحسن كثيرا اذا نحن خصصنا ساعتين من الليل لتعليم من يريدون التعلم من الشبان بعد نهاية سن التعليم الإلزامي الى سن معينة ؛ فنقرر مثلاً أننا نسمح لجميع الأفراد الذين تزيد سنهم عن ١٢ سنة وتقل عن ٢٠ سنة بحضور هذه الدروس . وأعتقد أن تنفيذ مثل هذا النظام في المدن مستطاع لكثرة المدارس التي يمكن استعمالها في الليل فيها . ولو عممنا هذا النظام في جميع المدن لأمكننا، في مدة قصيرة وبأقل النفقات والمجهودات، تحسين نسبة من يقرءون ويكتبون من أفراد الشعب في زمن قصير .

الفصل الثالث

التعليم الجامعي

التعليم الابتدائي والثانوي والعالي — وجوب إيجاد التناسق بين هذه المراحل —
الامتحانات والشهادات الدراسية — عدد تلاميذ الفرق — الأقسام الداخلية —
النظام في المدارس — التلاميذ والسياسة — الامراف في نقل نظار المدارس
ومعلميها — الجامعة ووجوب المحافظة على استقلالها — البعثات العلمية

اخترت هذا الاسم لهذا النوع من التعليم لأنى أرى ضرورة انتهائه بالجامعة .
وهو يشمل التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والتعليم العالي . وقد أبديت بشأن جميع
أقسام هذا التعليم ما أريد من الآراء عند بحث الأسس العامة الخاصة بالتعليم بكل
أجزائه . وأكتفى هنا بالملاحظات الآتية :

(أولاً) أن يحدد جميع من أتم سلسلة من حلقة هذه الدراسة المكان الذى
يطلبونه فى السلسلة التالية ، بمعنى أنه يجب أن توجد محال كافية فى المدارس
الثانوية لمن ينتهى بنجاح من الدراسة الابتدائية ، وأن يحدد من يتهمون بنجاح من
الدراسة الثانوية الأمكنة اللازمة لهم فى المدارس العالية ، مندرجة فى الجامعة أو منفصلة
عنها . والسبب فى ذلك هو أن جميع مراحل هذا التعليم بمثابة حلقات من
سلسلة واحدة ، وهو بنوعه وطبيعته لا يهيئ الاستعداد لمن أتم مرحلة أو مرحلتين
من مراحل الأولى أن يكسب عيشه فى المستقبل بما تعلم . وآخر حلقاته وهو
التعليم العالى هو وحده الذى يعد من أتمه للحياة ويسلحه بالأسلحة التى تمكنه من
النجاح فى معتركها . ماذا يستطيع أن يعمل شاب أتم دراسته الابتدائية وهو لم يتعلم
الامبادئ من بعض علوم لا تؤهله لتولى أى عمل ولا تعدّه لأية مهنة ! بل ماذا
يستطيع أن يعمل متخرجو المدارس الثانوية وهم بطبيعة الحال أكثر استعداداً

للجهاد وأكثر تعلمًا وتجربة ! . لقد كانت تسير الحكومة منذ زمن غير بعيد على قبول بعض هؤلاء في وظائفها الكتابية ، ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك الآن بعد أن أنشأت الكثير من المدارس التجارية المختلفة ، واضطرت إلى أن تعين من متخرجي هذه المدارس في الوظائف الكتابية . وحسنا تفعل ! فقد أصبحت هذه الوظائف الكتابية تحتاج إلى من تتوفر فيهم كفاية خاصة ؛ ومتخرجو التجارة هم بلا شك أحق من يتولاهم . وقد ينجح الكثيرون من الذين أتموا التعليم الثانوي في تولي كثير من الوظائف الحكومية كانت أو أهلية لو وجدت فيهم رغبة الاطلاع والاستفادة من تجارب الحياة ومتابعة التعلم بعد المدرسة . ويوجد من أمثالهم كثيرون في البلاد الأجنبية المختلفة وصلوا بكدهم ومثابرتهم في أن يعلموا أنفسهم وأن يستفيدوا من علم رؤسائهم وتجاربهم إلى أرقى الوظائف بل إلى قمة المجد . وصلوا إلى هذه الدرجة لأنهم تواضعوا أول الأمر وقبلوا أصغر الوظائف وكثروا واجتهدوا في كل عمل تولوه مهما كان حقيرا ، وبذلك نجحوا في النهاية . وكثيرا ما نسمع أن فلانا المالى الكبير الذى وصل في النهاية إلى جمع الملايين بدأ حياته عاملا بسيطا في مصنع من المصانع أو خادما في بنك من البنوك . ولكنى أخشى ألا يكون هذا مستقبل كثرة شبابنا الذين يتمون دراستهم الثانوية ؛ فان طريقة تعليمهم لم تهيئهم لهذا المستقبل ؛ فهي لم تربّ فيهم صفات الاستقلال والتواضع وحب الاطلاع والاستمرار على الاستفادة من تجربة الحياة والطموح والمغامرة ، ولذلك يجب أن يسمح النظام المتبع في هذا النوع من التعليم لهؤلاء بأن يدخلوا المدرسة العالية متى أرادوا ذلك . ولهذا أيضا يجب إيجاد التناسق بين عدد الأمكنة في المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية والمدارس العالية ، وهذا التناسق معدوم عندنا الآن . فنحن نسمع الضجة الهائلة التي يثيرها التلاميذ وآباؤهم في بدء كل عام دراسي بسبب عدم وجود الأماكن الكافية في المدارس الثانوية لمن أتموا الدراسة الابتدائية ، وعدم وجود الأماكن في المدارس العالية لمن أتموا الدراسة الثانوية . وستستمر هذه الضجة مادام هذا النظام قائما . وسنوجد في هذه الحالة جيشا آخر من المتعطلين الذين

لم يستطيعوا اتمام دراستهم لعدم وجود المكان اللازم لهم . وهذا الجيش يزداد عاما بعد عام ؛ لأننا أنشأنا في العشرين سنة الأخيرة عددا كبيرا من المدارس الابتدائية ، وعددا أقل منه من المدارس الثانوية ، وعددا لا يذكر من المدارس العالية في طول هذه الفترة . هذا هو سر الفوضى التي نشاهد آثارها الآن في نظام تعليمنا .

(ثانيا) يجب لايجاد هذا التناسق المرغوب فيه بين أجزاء التعليم ألا ننشئ مدرسة ابتدائية أو ثانوية من الآن الا بعد أن ننشئ عددا من المدارس العالية ، لتسع هذه المدارس من يرغبون في اتمام التعليم العالي بعد أن أتموا التعليم الثانوي .

فاذا أردنا بعد ذلك زيادة المتعلمين أنشأنا مرة واحدة في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية الأمكنة التي تسع هذه الزيادة . فيجب عند ما نفكر في انشاء مدرسة ابتدائية أن نفكر بعد قليل من الزمن في أن ننشئ مدرسة ثانوية وأن نستعد لانشاء مدرسة عالية ، أو نزيد من أماكن التلاميذ في المدارس العالية الموجودة بقدر من ستخرج المدرسة الجديدة . بل يحسن أن نجرى على تلك السياسة المعمول بها في بعض البلاد الأخرى والتي كانت معمولا بها في مصر في بعض الأحيان ، وهي أن ننشئ بجانب كل مدرسة ثانوية جديدة مدرسة ابتدائية لتكون المدرستان وحدة واحدة ، كما كانت قديما المدرسة التوفيقية بقسميها الانجليزي والفرنسي تتألف من مدرستين ابتدائيتين ومن مدرستين ثانويتين . فاننا بهذا نقضى على حرمان تلاميذ المدارس الابتدائية من التعليم الثانوي ، ويكفى بعد ذلك أن نوجد التناسق بين هذه الوحدات وبين التعليم العالي . واذا أردنا أن نقضى على عدم التناسق هذا بسرعة كبيرة فما علينا الا أن نحول في الحال بعض المدارس الابتدائية الحالية الى مدارس ابتدائية صناعية أو زراعية من النوع الذي أشرت إليه عند الكلام على التعليم الإلزامي .

وانى أشعر أن هذا الحل أقرب الى الفائدة والى مصلحة الأطفال والآباء ومصلحة البلاد من كل حل آخر .

(ثالثا) يجب أن يراعى في هذا التعليم بجميع أجزائه ألا يزيد عدد الفرقة عن الحد المعقول الذي يسمح للمدرس بمراقبة سير تلاميذه ، والذي يمكنه من متابعة

الإشراف عليهم وتعهدهم وإدراكه مواطن الضعف والقوة في كل منهم . فإن هذا الاتصال المباشر المستمر بين الأستاذ وتلاميذه هو سر النجاح إذا ما توافرت معه الكفاية العلمية والخلقية في المدرس . وقد سارت وزارة المعارف في العهد الأخير على سياسة سيئة في جميع مدارسها ابتدائية كانت أو ثانوية أو عالية ، وهي الاكثار من تلاميذ الفرقة زيادة عن الحد المعقول أمام أى الحاح من الآباء . وهي سياسة سيئة كما قلت ؛ لأن الاكثار من عدد التلاميذ في كل فرقة يفقد الاتصال الواجب بين التلميذ والمدرس ، فلا يتمكن المدرس من مراقبة تلاميذه وتعهدهم بالعناية اللازمة . وقد أضر ذلك بالتعليم ضررا بليغا وخفض مستواه الى الحد الأدنى . فقد أجمع المشتغلون بمسائل التربية والتعليم على وجوب تحديد عدد كل فرقة بالقدر الذى يسمح للمدرس بتأدية عمله على أتم وجه ؛ واتفقوا جميعا على حد معين لاستطاعة المدرس . ورجال الفن في وزارة المعارف يعلمون ذلك ، ولكنهم ساروا على هذه السياسة بحشر التلاميذ حشرا لا يحسب استطاعة تعهد المدرس لهم ولكن بحسب سعة مكان المدرسة . ساروا على هذه السياسة تحت ضغط بعض الوزراء الذين أرادوا ، كما أشرت سابقا ، أن يكسبوا تصفيق الجماهير حتى لو كان ثمن هذا التصفيق افساد التعليم نفسه . نسمع أن هناك فرقا ببعض المدارس حشر فيها مائة تلميذ . فهل يستطيع مدرس مهما كان جبار الجسم والعقل ، ومهما ضحى بصحته في سبيل تلاميذه أن يراقب هذا العدد وأن يقرأ ما يطلب اليهم من الموضوعات المنزلية ! بل أكثر من ذلك هل يستطيع أن يعرف أسماءهم أو يتذكر وجوههم ؟ !



وإذا كانت هذه الآراء التى ذكرتها من وجوب إيجاد التناسق بين أجزاء هذا التعليم مفهومة ومقبولة ، فما فائدة هذه الاجراءات التى نتخذ الآن لامتحان تلاميذ الفرق النهائية من التعليم الابتدائى ، ولامتحان الفرق النهائية من التعليم الثانوى ! الى أى غرض نرمى بهذه الشهادات التى نسميها الشهادة الابتدائية وشهادة الكفاءة وشهادة البكلوريا ، والتى تعطى بعد امتحانات عامة تحاط بكثير من المظاهر الرسمية ، فتوهم

التلاميذ والآباء أن أبناءهم وصلوا من التعليم الى درجة يمكنهم أن يقتبطوا بها ويقفوا عندها!!! قد نرضى أن تقام بعض هذه المظاهر لشهادة البكلوريا ، ولكن ما فائدتها في نهاية التعليم الابتدائي وفي وسط التعليم الثانوي ! واعتقادي أنه يجب أن يمتحن الذين أتموا دراستهم الابتدائية في مدارسهم كما يمتحنون في الفرق التي قبلها، وأن يعطيهم ناظر المدرسة الشهادة التي تدل على نجاحهم . وإذا أرادت وزارة المعارف أن توحد هذا الامتحان بتوحيد الأسئلة لجميع المدارس ، وأن تعمل نظاما لمراقبة هذه الامتحانات ، فلتفعل . ولكن ما يحصل الآن من ازعاج التلاميذ والمدرسين بنقلهم من بلاد الى أخرى لتمضية هذا الامتحان في حرارة الصيف المحرقة وحشرهم في أماكن تقام للضرورة تحت الخيام أو غيرها عمل لا فائدة منه ، بل هو عبث ضار لا مسوغ له . وهذه الشهادة التي يمسحها وزير المعارف والتي ينشر عنها في الجريدة الرسمية شهادة خادعة ولا قيمة لها الا اعطاء حاملها الفرصة أن يلتحق بمدرسة ثانوية . وقد يأتي الوقت — بل أظنه قد أتى — الذي تختار فيه كل مدرسة ثانوية من ترى لياقته ممن يتقدمون لها من الذين أتموا الدراسة الابتدائية دون نظر الى نتيجة الامتحانات السابقة . وقد تكون هذه خطوة مباركة؛ لأنه لا شك في أنه أمام كثرة المتقدمين لكل مدرسة ثانوية يحق لهذه المدارس أن تختار من هم أصلح من غيرهم ، كما يحق للدارس العالية أيضا أن تفعل مثل ذلك بشأن من يتقدمون لها دون نظر لنتيجة امتحان الشهادة الثانوية . وقد ترتب على الاكثار من خلق هذه الشهادات الرسمية أن خدعنا التلاميذ فيما حصلوا عليه من العلم ، وأن زدنا فيهم روح الزهو والغرور، ونمينا بهذا فيهم رغبة التوظيف في الحكومة ما داموا قد حصلوا على شهادة من شهاداتها الرسمية . ولا شك أن الاكثار من هذه الشهادات سبب من أسباب المرض الذي نشكو منه الآن، وهو رغبة جميع المتعلمين في التوظيف في الحكومة .



أريد أن أتكلم الآن على سياسة الحكومة فيما يختص بأقسامها الداخلية . إنني أذكر الوقت الذي كانت الحكومة تعنى فيه أكثر مما تعنى الآن بإيجاد الأقسام الداخلية

في مدارسها الابتدائية والثانوية ؛ فقد كان لجميع المدارس الثانوية أقسام داخلية ، بل كان من يلتحق بالأقسام الداخلية في بعض المدارس أكثر عددا من الطلبة الخارجيين . أما الآن فمع انتشار التعليم وازدياد عدد المدارس التي تنشأ في بيوت مستأجرة وكثرة نفقات الأقسام الداخلية قد أخذت الحكومة تهمل شيئا فشيئا هذه الأقسام التي ماتت فعلا في المدارس الابتدائية ، وأخذت تقل تدريجيا في المدارس الثانوية ، وهي منعدمة في المدارس العالية . والغرض من انشاء هذه الأقسام هو في الواقع غرض خلقي يقصد به منع التلاميذ الذين يقصدون مدرسة في مدينة لا يقيم أهلهم فيها من أن يرمى بهم في أوساط لا يؤتمن فيها على أخلاقهم ويتعرضون فيها لأخطار متعددة . وهذه المسألة بالذات هي التي دفعت جميع البلاد الغربية للاهتمام بأمر اسكان الطلبة في المدارس التي يتعلمون فيها . ولقد بالغت إنجلترا في ذلك ، فصارت جميع المدارس المحترمة فيها في جميع أدوار التعليم مدارس داخلية لا خارجية . وهي تقام دائما في الريف هروبا من أوساط المدينة وما يتبعها من المغريات . وإذا كانت المدارس الداخلية لازمة في البلاد الغربية فهي ألزم في مصر نظرا لعاداتنا القومية التي تأبى على أسرنا المحترمة قبول اسكان الأجانب فيها كما يفعل الغربيون . فلا مناص لهؤلاء الأطفال الذين لا أهل لهم في القاهرة مثلا والذين يضطرون للإقامة بها أثناء الدراسة من أن يسكنوا في حجرات من منازل في أحياء لاتليق بهم ويضطرون بذلك للاحتكاك بجيران وسكان ليسوا من سنهم ولا مستواهم . وهم بعد ذلك معرضون لجميع الأخطار في استعمال وقت فراغهم ؛ فهم لسنهم ولعدم تجربتهم ولرغبتهم في الخروج من تلك المنازل غير المرغبة التي يقيمون فيها يضطرون الى تمضية وقت فراغهم في أمكنة اللهو المباح وغير المباح . فاذا أضفنا الى ذلك أنه قلما يتوافر لهؤلاء الشباب المكان المريح الذي تتوافر فيه شروط الصحة وقلما يحصلون في هذا المنزل على الغذاء المناسب لهم ، ظهرت لنا ضرورة التفكير في إعادة العمل بانشاء الأقسام الداخلية في جميع المدارس التي تنشئها الحكومة في المستقبل . على أنى لا أشير هنا بالسير على النظام القديم الذي كان يقضى بانشاء

الأقسام الداخلية في المدارس على نظام الثكنات والمستشفيات، أى باسكانهم في عنابر كبيرة يسع كل منها من خمسين تلميذا الى مائة تلميذ أو أكثر . بل يحسن أن نفكر فيما يفعله غيرنا في هذا السبيل لتتخذ من الطرق ما هو أمثل .

نظام الأقسام الداخلية في إنجلترا، سواء في ذلك ما يسمونه بالمدارس التحضيرية (Preparatory Schools) وهى التى تقابل مدارسنا الابتدائية، والمدارس التى تقابل مدارسنا الثانوية (Public Schools) يقضى بأن تخصص لتلاميذ الداخلية بيوت مختلفة يسكن كل بيت منها مدرس من مدرسى المدرسة، ويتسع هذا البيت لعدد من التلاميذ يتراوح بين العشرة والعشرين ويعطى كل منهم غرفة خاصة ويأكلون ويتسامرون مع مدرستهم وزوجته وأفراد أسرته، وهو يتولى أمرهم في مراقبة دراستهم وفي أوقات الفسح والإجازات الأسبوعية وغيرها، ويعاملهم كأبنائه، فيذهب معهم الى استماع الموسيقى والى المسرح والى دار السينما والى ملعب الكرة وغير ذلك . وعلى الجملة يعيش التلاميذ مع مدرستهم كأنهم جميعا أفراد أسرة واحدة، يتمتعون بكل رعاية، ولا يحرمون التمتع بالمباح من المسرات، ولا يأبى عليهم المدرس في أكثر الأحيان أن ينحصر لهم أوقاتا يتمتعون فيها بكامل حريتهم متى ثبت له أنهم يحسنون استعمال هذه الحرية . بل هو يسعى دائما أن يشعرهم أنهم رجال مسئولون، ويدت دائما فيهم شعور الكرامة والاستقلال . ولا شك عندى بعد ذلك أن هذه الطريقة في نظام الداخلية أمثل من طريقتنا التى تقضى بأن يحشر جميع التلاميذ في مكان واحد، ويعاملوا معاملة الجنود في المعسكر ! يمشون جميع أوقاتهم داخل المدرسة فيملون الإقامة فيها تحت حراسة ضابط من الضباط وبواب المدرسة . واعتقادي أنه لن توجد صعوبة في مصر في إيجاد عدد من المدرسين الشبان الذين يقبلون أن يسكنوا البيوت التى تبنى بجانب المدارس لهذا الغرض، وأن يقبلوا رعاية عدد من التلاميذ يسكنون معهم اذا ما أرادت الحكومة أن تأخذ بهذا الاقتراح . أما نفقات هذا النظام، وهى أكثر من نفقات النظام المتبع عندنا الآن، فيجب الحصول عليها كلها أو أكثرها من التلاميذ أنفسهم، كما أشرت الى

ذلك عند الكلام على نفقات التعليم . وقد قررت وزارة على ماهر باشا الأخيرة أن تنشئ مدرسة للذكور وأخرى للبنات على هذا النظام ، وخصص لها الاعتمادات اللازمة ، كما عينت لها اللجنة التي تديرها ، ولكن وزارة النحاس باشا التي تلت وزارته خالفتها بكل أسف في هذا الرأي ، فعطلت تنفيذ هذا المشروع المفيد .



أريد قبل الانتهاء من هذا الموضوع أن أتكلم على النظام في المدارس . ولست في حاجة أن أشير هنا إلى اختلال النظام في جميع مدارس الحكومة منذ عهد غير قريب ، ولا أن أقرر أن عدم استتباب هذا النظام من شأنه أن يفسد جميع أغراض التعليم وأن يضيع فوائده . أما أسباب هذه الفوضى فهي ترجع إلى عدم تنفيذ القوانين المتعلقة بنظام المدارس تنفيذا لا استثناء فيه ، وإلى تركيز كل السلطة في وزير المعارف نفسه ، وإلى أخذ التلاميذ بسياسة مضطربة ، فهي الشدة المتناهية أحيانا ، واللين المتناهي أحيانا أخرى ، والذبذبة بين الشدة واللين في أكثر الأحيان .

يخيل إلى أن مسألة المحافظة على النظام في المدارس مسألة جوهرية ، وهي تحتاج إلى إعادة النظر في جميع القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن ، وتعديلها تعديلا يضمن للطلاب قسطا من الحرية في حدودها المعقولة بحسب سنه والدور الذي يحتاجه في دراسته ، ويضمن لناظر المدرسة وللعلم التمتع بالاحترام الواجب لمركزهما والذي بدونونه لا يستطيعان أن يؤديا عملهما على أتم وجه . ويجب أن يسمح هذا النظام باعطاء الفرصة أو الفرص لجميع التلاميذ الذين يخرجون عليه أن يعودوا إلى الطريق السوي إذا تابوا إلى الرشد . ولكن يجب أن يضمن هذا النظام أيضا أنه لا مفتر للذين اعتادوا الخروج عليه والذين استنفدت معهم جميع وسائل الارشاد فصار لا يرجى منهم اتباعه وسلوك الطريق المستقيم من إبعادهم نهائيا عن المدرسة حفظا لمستقبل غيرهم ومنعا لعدوهم . ويجب إذا أريد أن يحترم التلاميذ هذا النظام أن يعاملوا جميعا معاملة واحدة ، وأن يكونوا أمام

القانون سواء . ويخيل الى أن ناظر المدرسة والمدرسين هم وحدهم القادرون على الفصل في موضوع صلاحية التلميذ في النهاية أو عدم صلاحيته ، فهم وحدهم الذين يعرفونه ، وهم وحدهم الذين سعوا الى اصلاحه ، وهم وحدهم الذين يستطيعون في النهاية أن يحكموا له أو عليه . أما أن يشير ناظر المدرسة على وزارة المعارف بأن نتخذ نحو تلميذ بالذات قرارا معيناً فترفضه الوزارة أو تعذله ، فهذا هو الوسيلة لاضاعة نفوذ ناظر المدرسة ، وبالتالي هو السبب لافساد النظام نهائيا فيها . فانه اذا أحس التلاميذ أن ناظر مدرستهم لا يستطيع بشأنهم شيئا احتقروه واحتقروا النظام الذي يمثلهم . والواقع أن ما نتخذه وزارة المعارف من اجراءات لم ينصح بها ناظر المدرسة هي في أكثر الأحيان اجراءات نتخذ لأغراض شخصية أو سياسية . ومتى دخلت الشخصيات والسياسة في التعليم أفسدته . لقد سمعت مرة أن ناظر مدرسة عالية قرر بشأن تلميذ معين أن يطلب من الوزارة فصله ؛ لأنه غير صالح للتعليم ، وقد استنفد معه جميع الوسائل الممكنة من نصيح الى تعزيز ومن ملاينة الى شدة ، وقد أقره جميع أساتذة المدرسة على ذلك وكتب بذلك فعلا للوزارة . بخاء التلميذ في اليوم التالي مقتحما باب المدرسة ومتقدما الى الضابط طالبا أن يدخل الى فرقته . فمنعه الضابط قائلا له إنه مفصول . فرد عليه التلميذ : ” أنا أعرف ذلك ولكن وزير المعارف سيرسل الى المدرسة خطابا يصلها اليوم أو غدا بعدم موافقته على فصلي “ . وقد صحح ذلك وجاء الجواب الى المدرسة وكان يعلم به الطالب قبل أن يعلم به الناظر . ويمكن تقدير نتائج هذا التصرف بعد ذلك ! . فقد حصل فعلا أن تلاميذ هذه المدرسة بالذات أهانوا الناظر بعد هذه الحادثة بمدة قصيرة اهانة صارخة تحت نظر وزارة المعارف وسمعها ! . وهل كان يستطيع هذا الناظر بعد ذلك أن يحفظ النظام بمدرسته !!

تسرف وزارة المعارف أحيانا في توقيع العقوبات على من يخلون بالنظام فتفصلهم من المدرسة ، وقد يحصل ذلك دون استشارة الناظر أو موافقته ، ولا يمر الأسبوع أو الشهر حتى تسرف في الطرף الآخر فتعيد المفصولين جميعا الى مدرستهم .

فاذا لم يرجعهم الوزير الذى فصلهم أعادهم الوزير الجديد الذى حل محله دون بحث أو استقصاء . فهل بهذه السياسة المضطربة الضعيفة أحيانا والقاسية أحيانا أخرى تستطيع وزارة المعارف أن تحفظ النظام فى المدارس !

سبب آخر من أسباب اضطراب هذا النظام هو استعانة بعض رجال السياسة بالتلاميذ فى ترويج سياستهم ، وهذا شر مستطير ، فان استعانة السياسيين بالتلاميذ وما يتبعها من المرغبات والمغريات مفسد للتلاميذ أيما افساد ، فهو يدخلهم فى منازعات لا شأن لهم بها ، ويعودهم عادات سياسية مستهجنة واجبنا أن نسعى فى اصلاحها ، أو على الأقل أن نسعى لاجراج شباننا من بؤرتها . وكل وقت يضعه رجال السياسة على التلاميذ فى هذا السبيل وقت كان يجب أن يقضيه التلاميذ فى التعلم . ثم يكون من نتيجة إخماد التلاميذ فى السياسة الحزبية أن نعودهم عادة توقع الفائدة من سعيهم . فاذا نجح الحزب الذى عاونوه توقعوا منه أن يدفع لهم ثمن مساعدتهم . كل هذا افساد لأخلاق شبان واجبنا أن نصلح من شأنهم ، وأن نربهم على الأخلاق الفاضلة ، ليكونوا فى المستقبل عماد هذه الأمة ومطمح آمالها .

لامانع يمنع التلاميذ ، وخاصة من وصلوا منهم الى الدراسات العالية ، من الاشتغال بمسائل بلادهم ، بل يجب تشجيعهم على هذا . ولكن يجب ألا يشتغلوا بالسياسة الا فى المسائل الوطنية القومية التى تهتم المصريين جميعا . أما دخولهم فى المناقشات الحزبية والمجادلات القائمة بين رجال السياسة التى تتحول دائما فى النهاية الى مشاحنات شخصية لا دخل للوطن أو للصالح العامة فيها ، فاضاعة لوقتهم وتعطيل لدراساتهم . هذا عدا ما قدمنا من الأخطار الأخلاقية التى يتعرضون لها .



مسألة أخرى يجب أن أشير اليها هنا بكلمات قليلة ، هى مسألة اسراف وزارة المعارف فى تقل نظار المدارس ومدرسيها من جهة الى أخرى بدون أسباب معقولة . فلا يميز العام دون أن نقرأ كشفا يتناول عدة أعمدة من الصحف بتقلات

موظفى وزارة المعارف، وقد يحصل أن نقرأ هذا الكشف مرتين أو ثلاث مرات في السنة . ونتيجة ذلك أن ضاعت شخصيات المدارس وضعفت رغبة المدرسين والنظار فى أن يطمعوا فى اصلاح مدرسة بالذات . فانه اذا عهد أمر مستقبل كل مدرسة الى ناظر معين ومدرسين معينين يفهمون أنهم يمضون فى هذه المدرسة مدة طويلة تسمح لهم باصلاحها، سعوا إلى هذا الاصلاح ما استطاعوا . أما اذا كانوا كالمسافرين يمزون من مدرسة الى مدرسة ولا يقيمون فى جهة الا ريثما يحزمون أناثهم استعدادا للنقل الى جهة أخرى ، فقل على مستقبل هذه المدارس السلام . ويكاد يكون الباعث على حركات التثقلات المساعى المستمرة التى يبذلها بعض الموظفين لدى وزير المعارف مستعينين لذلك بجميع معارفه وأصدقائه لينقلهم الى مصر ، وأحيانا من مصر الى مصر، أى من السيدة زينب الى العباسية مثلا . إن هذا القطر بلد واحد يقيم فى أجزائه الآلاف والملايين من الناس ، وهو فى جميع أجزائه من أسوان الى الاسكندرية يتمتع بجموع محتمل بل هو أكثر احتمالا من أجواء بلاد عدة . فلماذا يجب أن ينقل مدرّس من قنا الى المنيا لأنه أقام بها سنة فى حين أن أهل هذه البلاد يقيمون فيها طول حياتهم ! . والآن وقد انتشر التعليم فى جميع أنحاء القطر صار من المستطاع أن يعين مدرسو قنا من أهل قنا فيقيموا فى بلدهم وفى وسطهم وبين أهليهم ، ولا يضطر بعد ذلك الى نقلهم من مكان الى مكان فنفسد التعليم لارضائهم . ويمكن وزارة المعارف أن تعين نظار المدارس ومدرسيها من أهل البلد الذى توجد فيه مدارسها ، وبذلك نضمن بقاء المدرسين والنظار فى المدرسة ، فتكون لهذه المدرسة شخصية ثابتة ، ونرى أثر مجهودات هذا الناظر وهؤلاء المدرسين ونربط مستقبلهم جميعا بمستقبل هذه المدرسة التى هم أساتذتها . أو لا يكفى هؤلاء المدرسين والنظار أن يتمتعوا بإجازة سنوية صيفية لا تقل عن أربعة شهور يستطيعون أن يمضوها فى أى مكان من القطر أو خارج القطر فيجددوا نشاطهم ويعودوا بعد ذلك فى أول السنة الدراسية الى مدارسهم !!

ويجب ألا يفوتنا أن قلة تغيير المدرسين والنظام من شأنها أن تقوى الصلة بينهم وبين التلاميذ ، وأن توجد صلة مستمرة بينهم وبين أولياء أمورهم . وقد بينا فيما مضى فائدة هذه الصلة في رفع مستوى التعليم . فإذا رأت وزارة المعارف أنني متطرف في هذا الرأي ، أو أنها تفعل ذلك لتظهر سلطة الوزير ومساعدية فلتفعل ، ولكن لتخفف من نشاطها في ذلك ولتقصر النقل على الحالات الضرورية التي لا مفر منها . أما هذا النقل بالجملة وبغير سبب معقول أو مسوغ واضح ، فهذا مفسد للتعليم أيما افساد . على أن ابقاء المدرسين وخاصة نظام المدارس مدة طويلة في كل مدرسة له فوق ما ذكرت من المزايا مزية أخرى جديرة بالنظر ، فهو يساعد على تكوين مجلس لكل مدرسة تحت رئاسة الناظر ويكون أعضاؤه من مدرسيها . ويمكن أن يعطى هذا المجلس الحق في الفصل في كثير من المسائل التي تحال الآن على وزير المعارف ، وكان الأولى والأجدر أن تفصل فيها هيئة كالتى أقرتها الآن . فما ضرورة الرجوع الى وزير المعارف في نقل فراش أو تعيين آخر ، أو في القيام ببعض الإصلاحات العاجلة التي تقضى بها الضرورة ولا تزيد نفقاتها عن حد معين ! . كما يحق لهذه الهيئة أن تقدم اقتراحاتها للوزارة فيما تراه عن برامج التعليم بالمدرسة ، وتغييرها طبقا لمقتضيات الأحوال الخاصة ، أو لاحتياجات الاقليم الذى توجد فيه المدرسة . كما يصح أن تفحص هذه اللجنة كل ما يقدم لها من الاقتراحات المختلفة من أولياء أمور التلاميذ ومن جميع من يهتمون بشؤون التعليم من أهالى المنطقة . ويجب أن نسعى لايجاد شخصية لكل مدرسة ، وأن نشجع روح التنافس بين هذه المدارس لنشجعهم القائمين بإدارة كل منها في وجوب الإصلاح المستمر والتجديد الدائم . وأشعر أنه من مقومات هذه الشخصية أن تعطى هذه المدارس سلطة استقلالية معقولة تمتع بها وتساعدها على ايجاد هذه الشخصية وعلى التقدم بالمدرسة في طريق الرقى والنجاح . أما أن تستمر الحال كما هي عليه الآن من حصر كل السلطة في يد وزير المعارف وحرمان ناظر المدرسة ومدرسيها من التصرف حتى في أصغر المسائل وأحقها فلا تقدم لمدارسنا ولا تجديد فيها .

وإني أرى بهذه المناسبة أن نتمتع الهيئات الجامعية بالسلطة الكاملة في إدارة الجامعة وفي إدارة الكليات التابعة لها، وألا يستعمل وزير المعارف حق "تعطيل القرارات" الذي أعطيه بموجب قانون الجامعة إلا في حدود ضيقة لا أن يستعمله كما هو الحال الآن في أكثر ما يعرض عليه من المسائل الجامعية، والا فان وزراء المعارف يهدمون بهذا التصرف الفكرة الأساسية التي تأسست الجامعة من أجلها .

لقد قامت الجامعة لحياء الفكرة الاستقلالية في التفكير والبحث ، أو في طرائق التعليم وفي المدرسين وفي المتعلمين . فاذا فقدت الجامعة استقلالها قضى نهائيا على الغرض الذي أسست من أجله . وخير لو وزارة المعارف أن تحوّل هذه الكليات الى مدارس عالية لا رابطة بينها ، كما كانت في الأصل يديرها وزير المعارف وموظفوه ، من أن تبقى هذه المعاهد تحت اسم لا معنى له ، كما هو الحال الآن . وهل من المعقول أن ينقض وزير المعارف وهو في مكتبه بناء على نصيحة قدّمت له من شخص معلوم أو مجهول ملّم بشؤون الجامعة أو جاهل بها قرارا صادرا من هيئة تمثل أساتذة هذه الجامعة ! !



وإذا كان من المستحسن ألا يتدخل وزير المعارف في شؤون الجامعة إلا في أحوال شاذة ومحدودة، وأن يترك هذه الشؤون لرجال الجامعة أنفسهم . فمن غير المعقول أن تتدخل هيئة مجلس الوزراء لتفصل في أخص شؤون الجامعة دون استشارة عمداء والأساتذة والمجالس الجامعية . لقد حصل أن فصل بعض الأساتذة بقرار من مجلس الوزراء ، كما حدث أن عدلت البراج والنهيات الصغرى للنجاح في الامتحانات بهذه الطريقة . وهذه تصرفات تتنافى تماما مع الفكرة الأساسية التي قام عليها نظام الجامعات في العالم . فالواقع أن رجال السياسة أي وزير المعارف ومجلس الوزراء لا يتدخلون في شؤون الجامعات إلا اذا حدث ما يخشى منه على تهديد الأمن والنظام تهديدا جديا ، والا فلا حق للتصرف في شؤونها إلا للمجالس الجامعية وحدها .

ومن التقاليد السيئة التي سرنا عليها للآن تدخل المجالس النيابية في شؤون الجامعة تدخلا لا يتناول اعتماد الميزانية وحدها، بل يتناول أيضا تفاصيل المناهج ومواد التدريس وكتب الدراسة والمدرسين والموظفين، وكلها مسائل جرت العادة ألا تُناقش فيها مجالس البلاد الأخرى .

البعثات العلمية

لا أريد أن أختم موضوع التعليم العالى دون أن أذكر ملاحظاتي على البعثات العلمية التي أحياها المرحوم سعد زغلول باشا عند ما تولى وزارة المعارف سنة ١٩٠٨ . فقد أخذت الحكومات المتوالية منذ ذلك العهد توفد عددا من شباننا الى أوربا وأمريكا لاتمام دراستهم ، وللاستفادة بعد ذلك منهم في ملء الوظائف الفنية المختلفة التي كنا نضطر لتعيين الأجانب فيها نظرا لعدم وجود من يصلح لتوليها من المصريين . وقد أخذت الحكومة تزيد تدريجيا في المبالغ المقررة لهذه البعثات العلمية وفي عدد من تبعته من الشبان ، حتى بلغت النفقات ١٧٢,٧٥٥ جنيه في سنة ٢٨/٢٩ و ١١٥,٠٠٠ جنيه في سنة ^(١) ٣٦/٣٧ وبلغ عدد المبعوثين ٥٠٥ في سنة ٢٨ و ٣٣٤ في سنة ٣٧ .

وايفاد البعثات العلمية الى أوربا أمر مسلم بفائدته ومتفق على نفعه . ولا يشك أحد أن البلاد قد انتفعت بمجهودات بعض متخرجي هذه البعثات ؛ اذ يتولى عدد منهم الآن بعض الادارات والمصالح الخطيرة . ولا يشك أحد أيضا أن مقدار النجاح الذي نصادفه في هذا السبيل ومقدار الفائدة التي تعود على البلاد من هذه البعثات يتوقف أولا على حسن اختيار الشبان الذين نبعثهم الى الخارج بعد التأكد من حسن استعدادهم للهمة التي تناط بهم ، وثانيا على أن نمكّن هؤلاء الذين أتموا دراستهم في الخارج على نفقة الحكومة من تولى العمل الذي تخصصوا فيه بعد عودتهم الى بلادهم .

أما حسن الاختيار فقد كان متروكا في أول الأمر لنظار المدارس التي يتعلم فيها المرشحون للبعثات أول رؤساء المصالح التي تحتاج الى عملهم ؛ فهم الذين كانوا يختارونهم

(١) زيد هذا المبلغ في ميزانية سنة ١٩٣٨ فوصل الى ١٢٣,٠٠٠ جنيه .

ويحددون لهم مهمتهم. ثم أبطل العمل بهذه الطريقة في سنة ١٩٢٤ وأنشئت لجنة خاصة سميت « لجنة البعثات » شكلت من ممثلين لجميع مصالح الحكومة ووضعت تحت رئاسة وزير المعارف، وفوض إليها أن تختار بالأغلبية من تمنحهم الحكومة حق الدرس على حسابها. ويحيل إلى أن تأليف لجنة كبيرة ليس فيها إلا شخص واحد مخصص في كل فرع أو مهنة وأن يطلب إليها أن تقر بأكثرية الآراء اختيار الطالب اللائق للتخصص في أي فن أو مهنة، أمر غير مفهوم. إذ يهدى المنطق أنه لا يستطيع إلا شخص واحد من هذه اللجنة أن يكون الحكم العادل في أمر الشاب الذي يختار لدراسة معينة، وهو لا يستطيع مع هذا أن يفصل في هذا الأمر لأنه قلة ضئيلة في لجنة كبيرة.

مثال ذلك أنه عند ما تقر مدرسة الطب إفاد طبيب بالذات لدراسة علم خاص أو فرع خاص من علم من العلوم الطبية، تتقدم بهذا الطلب للجنة البعثات المؤلفة من ١٥ عضوا ليس بينهم إلا طبيب واحد، وهو لا يستطيع إلا أن يدافع عن اقتراح مدرسة الطب، ولجنة أن تقر ما تراه. وقد حصل مرارا أن رفضت هذه اللجنة لمدرسة الطب إفاد شخص معين لدراسة علم معين بأن بدلت أحيانا في اسم الشخص، كما بدلت أحيانا في العلم الذي قوتت المدرسة دراسته. فهل يمكن أن نطمئن إلى مثل هذا النظام، وأن نعتقد دائما أنه خير نظام يمكننا من حسن اختيار المرشحين للبعثات، ومن حسن اختيار المواد التي نكلفهم دراستها؟ الواقع أننا نرى في كل يوم آثار الفوضى في عمل تلك اللجنة، فكم من شاب أرسل لدراسة علم في بلد لا يعرف لغته أو يعرفها لدرجة لا تسمح له بمتابعة الدرس فيها. وكم من مرة سمعنا بأن شخصا يميل باستعداده الفطري ورغبته إلى مادة معينة، فاقترحت مصلحته أن تعطيه الفرصة ليتعم دراسة هذه المادة، فرفضت لجنة البعثات أن يدرس مادة أخرى. وكم من مرة رأينا وسمعنا أن شبانا اختيروا عبثا وهم لا يصلحون لأية دراسة من الدراسات، وقد عادوا نهائيا بلا تعلم بعد الإخفاق المتكرر وبعد أن أنفقت عليهم الحكومة المبالغ الطائلة. وكم من مرة أرسل شبان

للتخصص في فن ولكنهم وصلوا الى المعهد المخصص لهم بعد أشهر من بدء دراسة مقرر لها أحيانا ستة شهور أو سنة مثلا ، فابتدءوا التعلم بالهاء أو الياء بدلا من أن يبدءوا بالألف والباء، أو قضوا سنتين في دراسة كانت سنة واحدة كافية لاتمامها . وليست الفوضى في اختيار الأشخاص لحسب ، وإنما هي أكثر من ذلك في عدم الاستفادة من شبان البعثات بعد عودتهم . فقد حصل مرارا أن أوفد شاب لدراسة معينة ، ثم كلف بعد أن عاد الى مصر بعمل آخر لا علاقة له مطلقا بما أوفد من أجله . حصل ذلك مرارا وتكرارا . ولا أبالغ اذا قلت إن ذلك حصل في كثرة الحالات لا في قلتها . فاني أعرف أن وزارة الخارجية مثلا أوفدت الى الخارج نحو عشرة شبان ليتعلموا العلوم السياسية ، وليس في خدمة الوزارة منهم الآن شخص واحد . والسبب في ذلك أن رؤساء المصالح واللجنة يقررون هذه البعثات ويوفدونها فعلا ولا يقررون في الوقت نفسه في ميزانية مصالحهم في الوقت المناسب الوظائف التي تخصص هؤلاء الموفدين عند عودتهم . فليس في الواقع حسن الادارة أو اتقان العمل أو رغبة التقدم هي التي تدفع رؤساء المصالح الى اقتراح ايفاد البعثات ، وإنما الدافع في الغالب رغبة الخير لشخص معين قريب أو محسوب لرئيس المصلحة أو قريب لصديق أو محسوب . يجب أن ينتهي العمل بهذا النظام المعيب ، ويجب أن يكون رائدنا في ايفاد البعثات المصلحة العامة وحدها وهي التي تقضى بإرسال الصالح والمستحق لدراسة معينة عندما توجد الضرورة الملحة التي يقضى بها حسن العمل ورغبة التقدم بالتخصص فيها . ولهذا يجب عند ما تتقدم المصالح بطلب ايفاد بعثة معينة أن تقيم الدليل على فائدة هذه البعثة وضرورتها ، وأن توجد في ميزانيتها الوظيفة التي يراد أن يشغلها المرشح لهذه البعثة . ويجب بعد ذلك أن يعلن عن هذه البعثات ، وأن تقام امتحانات مسابقة أمام لجان مختصة تعين لهذا الغرض تتمحن المتقدمين في كل فرع لهذه البعثات ، أو يختار المستحقون بحسب درجة تقدمهم في الامتحانات العامة ولياقتهم الطبية . بهذا تقضى على هذه الفوضى ونضع الأمور في نصابها ونعمل للخير العام لا لفائدة شخص معين .

قد يقال إن ارسال شبان أيا كانوا الى أوربا لاتمام دراستهم أمر مشكور . ولكن أليس من الظلم أن نرسل على نفقة دافعي الضرائب غير المستحق وأن نحرم المستحق ! ثم أليس من التبذير المعيب أن نرسل شبانا يقضون شطرا كبيرا من وقتهم في دراسة معينة ثم نأتي بهم الى مصر ونكلفهم بعمل آخر لا علاقة له بما درسوا ! . أية فائدة لهؤلاء أو لبلادهم تنجم عن ذلك ! .

إن الفوضى لم تقف عند هذا الحد، بل كثيرا ما ثبت للجنة عدم صلاحية من اختارهم فسقطوا في الامتحانات سقوطا متكررا، ثم أبقتهم مع ذلك وأطالت لهم مدة دراستهم ليتمكنوا من النجاح، ثم عادوا أخيرا بعد كل هذا بالسقوط الشنيع، كما حصل مرارا أن أرسل شاب لدراسة معينة، وبدل أن يعود لخدمة بلاده بما درس أطيلت له مدة الدراسة ليتخصص في فرع آخر أو في مادة أخرى لا علاقة لها أحيانا بما درس، لتطول اقامته في أوربا، وليكثر من الشهادات حتى يتضخم مرتبه . تعمل اللجنة هذا بدلا من أن تعطى فرصة أخرى لشاب آخر فنكسب بمبلغ واحد تعليم شاين بدل أن تنفقه على شاب واحد .

ومن العيوب الظاهرة في عمل اللجنة أنه تنقصها البيانات اللازمة عن المدارس والمعاهد العالية الأجنبية وبرامجها ومواعيد الدراسة فيها وشروط الالتحاق بها ومدة الدراسة فيها . وينشأ عن هذا أنها توفد شبانا ليلحقوا بمعهد معين تنقصهم المؤهلات اللازمة لقبولهم فيه، فيضطرون لتمضية مدة طويلة لدراسة ما ينقصهم . وكانت هذه الدراسة ممكنة في مصر، وكان من السهل عليهم اتمام استعدادهم قبل سفرهم . كما حصل أن أوفد شبانا الى بعض المعاهد بعد ابتداء الدراسة بمدة، أو اختارت لهم معاهد لدراسة معينة فثبت أن هذه المعاهد لا تصلح لهذه الدراسة . وهذا نقص يمكن لسكرتارية اللجنة اصلاحه بجمع البيانات الخاصة بجميع معاهد التعليم الأوروبية والأمريكية العالية وشروط الالتحاق بها ومناهجها ومدة الدراسة فيها . ويجب ألا تكتفى سكرتارية اللجنة في هذا بالبيانات المكتوبة التي

تنشرها هذه المعاهد اعلانا عن نفسها ، بل لا بد أن تستعين برجال البعثات التعليمية في جمع المعلومات الصحيحة عن جميع هذه المعاهد .
 هذا ، ومن واجب اللجنة أن تكون على اتصال تام برؤساء هذه البعثات ، ووجوب استشارتهم في جميع الأمور المتعلقة بشؤون الطلبة ، ونظام البعثات وعددها ومددها ، وأن تأخذ برأيهم في سلوك الطلبة ودرجة تقدمهم ولياقتهم للواد التي بعثوا لدراستها ، فيجب أن يكونوا وحدهم عيون وزارة المعارف في الخارج . وينبغي أن نفرق بين البعثات العلمية البحتة والبعثات العملية ، فيحسن أن يقل عدد البعثات العلمية البحتة بعد أن اكملنا تجهيز جامعتنا بجميع المعدات العلمية فصارت معهدا لجميع الدراسات العلمية .
 وأما البعثات العملية التي يقصد بها تمرين بعض الموظفين الإداريين أو الفنيين على عمل خاص ليستفيدوا من تجربة زملائهم وخبرتهم في أوروبا وليقفوا على جميع ما أدخل على عملهم من التحسينات فلا مانع يمنع من اكثار هذه البعثات المفيدة .
 لا أريد أن أطيل الكلام في هذا الموضوع ، فأكتفى بما ذكرت من أمثلة قليلة لعيوب كثيرة .

وقد اخترعوا أخيرا ما سموه بالبعثات الصيفية ، وهي تكليف جماعة بالتناوب من موظفي كل وزارة بأن يطوفوا في مختلف البلاد الأوروبية صيفا لغرض يدعونه هو الوقوف على ما يجري في هذه البلاد في الإدارات أو المصالح التي يتولونها . وهو اختراع عجيب تمكن به كثير من الموظفين في الإدارات المركزية في مصر من الاستمتاع بهواء أوروبا البارد ومناظرها الجميلة في فصل الصيف والهروب من مصر وحرها . كل ذلك على نفقة الحكومة ، أى على حساب دافعي الضرائب البائسين . وماذا يمكن أن يعمل هؤلاء الذين يوفدون الى باريس وبرلين ولندن وروما لتمضية بضعة أيام في كل منها يطوفون فيها يوما أو يومين بإدارة مصالحة أو مصالحتين ، ويحصلون من بعض رؤساء هذه المصالح على بعض مذكرات يكتبون بكتابة تقرير عنها ، وقد لا يكتبون شيئا ، وقد يقرأ تقريرهم وقد لا يقرأ ، وهولن يعمل به في جميع الأحوال .

الفصل الرابع التعليم الفني والخاص

ضعف هذا التعليم بوجه عام — عدم اشتغال منتخبي المدارس
الفنية بالصناعات التي تعلموها — أسباب ذلك — وجوب تعليم
الأعمى والأبكم والأصم

أنشئت مدرسة الفنون والصنائع منذ سنة ١٨٣٠؛ وأخذت هذه المدرسة في التقدم من هذا العهد إلى الآن وأدت للبلاد فوائد كبيرة؛ فقد خرجت عددا كبيرا من الاختصاصيين في مختلف الصناعات والفنون، وأسندت الوزارات والادارات المصرية المختلفة اليهم كثيرا من وظائفها الفنية. وقد دلت التجارب على نجاحهم في أغلب الأحيان. فكانت هذه المدرسة هي المصدر الوحيد للحصول على هؤلاء الاختصاصيين منذ مدة طويلة. ثم أنشأت الحكومة بعد ذلك مدرسة ابتدائية صناعية وهي ورش بولاق. ثم أنشأ صاحب السمو الأمير يوسف كمال مدرسة الفنون الجميلة في سنة ١٩٠٨ وأحالها على وزارة المعارف في سنة ١٩١١؛ وأنشأت الحكومة بعد ذلك مدرسة الفنون التطبيقية في سنة ١٩٢٠ كما أنشأت الكثير من المدارس الصناعية والزراعية المختلفة في القاهرة وغيرها. وأخذت مجالس المديرية بعد ذلك تنشئ المدارس الصناعية المختلفة في دوائر اختصاصها. وتدير الآن وزارة المعارف ٢٢ مدرسة، منها ٣ مدارس بالقاهرة، و ١٠ بالوجه البحري، و ٩ بالوجه القبلي وللمجمعات الخيرية ثلاث مدارس. فنحن لا نشكو الآن من قلة هذه المدارس؛ إذ صارت منتشرة كما قدمنا في أنحاء القطر، ولا توجد الآن صعوبات أمام من يريدون الالتحاق بها. ولذلك يكون من المصلحة السعي في اصلاح الموجود من هذه المدارس قبل السعي في انكار عددها. وأول ما يتجه النظر اليه في هذا الشأن هو قلة

عدد التلاميذ الذين اشتغلوا بالصناعات التي درسوها بعد تخرجهم من المدرسة . فلو عمل احصاء دقيق عن عدد من تعلموا التجارة أو الحدادة وغيرها في إحدى هذه المدارس ثم زاولوا بعد ذلك الصناعات التي تعلموها لوجد أن القلة الضئيلة منهم هي التي زاولت هذه المهن ، وأن الكثرة الكبيرة اتجهت اتجاها آخر لا علاقة له بما درسوا ، واكتفوا في أكثر الأحيان بالوظائف الكتابية الصغيرة التي حصلوا عليها في الحكومة أو خارجها . ولو طلب وزير المعارف إجراء احصاء دقيق في هذا الشأن لثبت له صحة ما أقول . وهذا دليل واضح على أن هذه المدارس لم تؤد للبلاد الأغراض التي أنشئت من أجلها . إذ ما فائدة الانفاق على هذه المدارس وإضاعة وقت التلاميذ في الدرس إذا كانت الحكومة التي أنشأت هذه المدارس تكل إلى متخرجيها أعمالا كتابية يستطيع غيرهم تأديتها على وجه أكمل ! وكيف ترق صناعتنا إذا استمرت هذه السياسة قائمة ! . وفي اعتقادي أنه يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة غير المرضية فيما يأتي :

(أولا) ضعف التعليم في هذه المدارس .

(ثانيا) الرغبة العامة في وظائف الحكومة ، وتشجيع الحكومة نفسها الناس على تنمية هذه الرغبة ، وشيوع تلك الفكرة الخاطئة وهي عدم احترام المهن اليدوية بصفة عامة .

أما ضعف التعليم في هذه المدارس فنشأ في أكثر الأحيان من عيب أساسي ، وهو كما قدمت في مناسبات عدة اهتمامنا بالسك لا بالكيف . فنحن نستطيع تخصيص مبلغ محدود للمدارس الصناعية والفنية ، وكان المعقول أن ننفقه على إنشاء العدد الذي يناسبه من هذه المدارس ، وتعيين العدد الكافي من المدرسين القادرين الصالحين للتدريس فيها ، واعطائهم المرتبات اللائقة بكفاياتهم ، وإعداد هذه المدارس بكامل المعدات والأدوات التي لا يستقيم بدونها التعليم فيها ، ولكننا آثرنا أن نجري على سياسة أخرى هي أن نقتصد في كل مدرسة ننشئها في عدد المدرسين ، ولا نراعي

فيهم الكفاية التامة لنقتصد من مرتباتهم، ونبدأ الدراسة في المدرسة دون إعدادها بالمعدات والأدوات اللازمة، لأن الميزانية لا تسمح بذلك . فبدلاً من أن ننشئ مدرسة أو مدرستين على الطريقة الأولى ننشئ أربعاً أو خمساً على الطريقة الثانية . والنتيجة أننا نسير في مسائل التعليم في اتجاه غير منتج هو أننا نكثر ما استطعنا من عدد المدارس ومن عدد المتعلمين دون أن نهيئ لهم أسباب النجاح، ودون أن نهتم بنتائج التعليم فيها حتى نشق بأنه يؤدي إلى الأغراض التي قصدناها من انشائها .

سرنا بالتعليم الفني في هذه السياسة إلى أبعد مدى . فزيادة على ما ذكرت من رغبة الإكثار في فتح هذه المدارس دون القيام بكل ما تستدعيه نفقاتها قد أكثرنا في كل مدرسة من الصناعات التي تدرس فيها، فبدلاً من أن تخصص كل مدرسة بتدريس صناعة أو صناعتين من الصناعات التي يحتاج إليها البلد الذي أنشئت فيه والذي تحتمل ميزانيته القيام بالنفقات اللازمة لاتقان هذه الدراسة أكثرنا من الصناعات التي تدرس في كل مدرسة . ولم نستطع أن نتفق على كل منها ما يحتاج إليه اتقان الدرس فيها . وقد طغت هنا أيضاً رغبة التماثل، فصار برنامج كل مدرسة صناعية في أنحاء القطر يماثل في أكثر الأحيان برامج المدارس الأخرى دون تعديل أو تبديل فيها . فصارت صناعة الموبليات والسجاجيد والميكانيكا والجلود والنحاس وتطعيم الخشب تدرس في كل هذه المدارس من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب . فإذا زرت مدرسة ونظرت إلى ما يصنع تلاميذها وأحياناً مدرّسوها، أخذك العجب من أن ترى صناعتها أقل جودة دائماً مما يصنع في المصانع الخاصة، مع أنه كان يجب أن نرى عكس ذلك .

أذكر أنني زرت مدرسة وعرض علىّ ضمن ما عرض من المصنوعات الأخذية التي يصنعها التلاميذ ونماذج مما يصنعه المدرسون أنفسهم لتعليم التلاميذ، فلم أجد شبيهاً في رداءة الصناعة لما رأيت في هذه المدرسة سواء في ذلك ما صنعه التلاميذ وما صنعه المدرّس . ولم أدهش بعد ذلك حينما سألت عن مرتب هذا المدرّس

فوجدته يتقاضى أربعة جنيهات في الشهر، فاعتقدت أنه بهذا المرتب لا تستطيع المدرسة أن تحصل على أحسن من هذا المدرس . وسألت لماذا لا تخرجون لمثل هذا المدرس ١٢ أو ١٥ جنيها لتحصلوا على مدرس أحسن منه فتخرجوا أطفالا يستطيعون أن يبيعوا ما يصنعون ؟ فاعتذروا بالميزانية ! . ولما سألتهم : ولماذا لا تعالجون هذا الضعف في الميزانية بتقليل عدد الصناعات ؟ قالوا إن الوزارة تريد أن تدرس جميع الصناعات في هذه المدرسة وهي التي رسمت برنامجها . ثم قال لي ناظر المدرسة : وكيف تقرر لرئيس ورشة الأحذية ١٢ أو ١٥ جنيها وأنا لا أتناول الا ثمانية جنيهات ! . فهل يدهش أحد بعد ذلك إذا كانت الصناعة التي يتعلمها تلاميذ هذه المدارس هي في أكثر الأحيان في درجة منحلة عما يتعلمه صبية الورش التجارية الراقية ! أرجو أن يعنى القائمون بالأمر في وزارة المعارف بهذه المسألة، موجهها نظرهم الى :

(أولا) السعى في تحسين ميزانية هذه المعاهد ليتمكنوا من تعيين ذوى الكفاية لها من المعلمين وإعدادها بكل ما يلزم لها من المعدات .

(ثانيا) تخصيص كل مدرسة صناعية بصناعة واحدة أو صناعيتين طبقا لحاجات أهل اقليم المدرسة ، وهذا يساعد على امكان تحسين حال المدرسة وتحسين نوع أساتذتها ، حتى لو لم تستطع الوزارة زيادة النفقات المخصصة لها . ويساعد أيضا على أن تمتاز كل مدرسة بصناعة متقنة فتروج بذلك مصنوعات، وسيستبع ذلك أن تتاح الفرص للتعلمين فيها على زيادة التمرن العملي فيساعدهم ذلك على تجويد هذه الصناعة .

أما السبب الثانى لعدم نجاح هذه المدارس النجاح الذى كان يرجى لها ، فهو كما قدمت ناشئ عن تلك الرغبة العامة التى تدفع كل شاب مصرى الى الالتجاء للحكومة طالب الالتحاق بوظيفة من وظائفها أيا كانت . واعتقادى أن الحكومة هى أول من تقع عليه تبعة هذا الشر ، ففى استطاعتها أن ترفض الحاق متخرجى

المدارس الصناعية أو الزراعية بوظائفها الكتابية أو الادارية التي لم يتعلموها لها، فتسد بذلك أمامهم هذا الباب حتى يضطروا الى الاشتغال بالمهنة التي تعلموها، بشرط أن يعلموا التعليم الذي يمكنهم من ذلك . وإنى أعتقد أنه من واجب ناظر كل مدرسة أن يبذل أقصى مجهوده ، وأن تعاونه جميع السلطات الحكومية في ذلك ، للاحاق من يتخرجون من مدرسته بالورش والمصانع الحكومية والأهلية التي توجد في اقليمه . كما أنه يجب عليه وعلى جميع المعلمين أن يحببوا الى تلاميذهم طول زمن الدراسة اشتغالهم بمهنتهم وأن يرغبوهم عن غيرها . كما أنه يجب أن يكون أساس الدراسة في هذه المدارس عمل التلاميذ أكثر الوقت بأيديهم والسعى الى إلحاقهم بالمصانع والورش الأهلية ليتعرفوا فيها شطرا من إجازاتهم الطويلة . كذلك يحسن أن تنظر الحكومة في مساعدة متخرجى هذه المدارس الذين يرغبون أن يشتغلوا في مهنتهم مستقلين . فانه يبدو لى أن مساعدة هؤلاء بقرض صناعى يشتركون به الآلات اللازمة لهم ، أو باعطائهم هذه الآلات واعتبار ثمنها قرضا عليهم يؤدونه مقسوطا في فترة معينة ، قد يزيد في عدد الراغبين في الاشتغال بالصناعة . ولكنه يحسن ألا تمنح الحكومة هذا القرض الا من يتمنون في إحدى الورش التجارية مدة لا تقل عن سنتين أو ثلاث سنين تثبت فيها كفايتهم ويظهر فيها استعدادهم ، ثم نتاح لهم مع هذا فرصة التمرن على الركن التجارى من مهنتهم .



ولا أريد أن أختم موضوع التعليم العام قبل أن أشير الى نقص كبير في مهمة وزارة المعارف ناشئ عن عدم اهتمامها بشأن عدد كبير من أطفال بائسين لا يستطيعون الدرس في مدارسها الحالية ، وبذلك يحرمون الآن من كل تعلم ، وأقصد بذلك هؤلاء الأطفال العمى والصم والبكم والضعيفى الادراك . يدل الاحصاء الأخير الذى عمل عن عدد السكان في مصر أن عدد هؤلاء الأطفال يقرب من ١٥ ألف طفل وهم جميعا محرومون الآن من كل تعلم ، ومقضى عليهم بأن يعيشوا طول حياتهم عالة على

غيرهم ، ولا يستطيعون تأدية أى عمل ، وبذلك حكم عليهم أيضا بالسامة والضجر والملل طول الحياة .

تتولى بعض الجمعيات الخيرية رعاية عدد قليل من هؤلاء الأطفال ، ولكن الكثرة العامة فى المدن والأقاليم لا يتمتعون بأية رعاية ولا يعلمون شيئا . وقد عنت البلاد الأوروبية على قلة عدد هؤلاء البائسين فيها بأمر تعليمهم أشد عناية ، فأخرج علماء التربية فيها القواعد والأساليب المختلفة لامكان تعليم كل طائفة منهم ، وأنشئت المدارس المختلفة التى تطبق هذه الأساليب الحديثة على نظام الدراسة فيها ، وأنت جميعها بأحسن النتائج ؛ فهى تعلم الأعمى والأصم التعليم الذى يستطيع أن يشغل به حياته ، أو تعلمه الصناعة التى يستطيع أن يعيش منها ، فخرجت الكثيرين من العلماء ورجال الفن والصناع ، ومنهم من برزوا فى مختلف المهن فصاروا من أعلامها . أما نحن فى مصر فلم نعمل شيئا فى هذا السبيل على كثرة المصابين من أهل بلادنا بهذه العاهات . إني أذكر عند ما كنت تلميذا بمدرسة الحسينية الابتدائية فى سنة ١٨٩٩ أنه كان بهذه المدرسة قسم لتعليم العميان القراءة والكتابة البارزة . وأذكر أنه قد طبعت فى ذلك الوقت كتب عربية بهذه الطريقة . ولكن هذه المدرسة ألغيت فيما بعد ، ولا أعلم سبب الغائها ، كما لا أعلم سببا لعدم تفكير وزارة المعارف طول هذه المدة فى هذه المسألة الخطيرة التى تحتاج الى البحث السريع والتنفيذ العاجل ، وقد مهدت لنا أوروبا السبيل بعد أن وصل علماء التربية فيها الى ما وصلوا إليه من النتائج المدهشة فى تربية الأعمى والأصم والأبكم والضعيف الإدراك .

إن فقدان الطفل لحاسة من حواسه يقابله فى أكثر الأحيان تعويض فى نمو حاسة أخرى . والدليل على ذلك ما يتمتع به الكثيرون من فاقدى البصر من نمو الذاكرة وحدة الذكاء . فهل لنا أن نطمح أن تفكر وزارة المعارف فى أن تستفيد البلاد من هذه المواهب بتعليم هؤلاء الذين أصيبوا بهذه الآفات ، وهى لا ينقصها المثل الحى على صحة هذه النظرية ! .

هذه مسألة تحتاج الى عناية وزارة المعارف، فانها تتعلق بمستقبل طائفة كبيرة
بأثمة من أهل البلاد، ويبين هذا الجدول عدد هذه الطائفة الجديدة بكل
عطف :

بيان تقديرى عن ذوى العاهات لسنة ١٩٣٧^(١) حسب السن

السن	عميان			صم وبكم			ضعاف القوى العقلية			المجموع
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	
أقل من ١٦ سنة	٤٩٦٠	٣٩٤٠	٨٩٠٠	٢٧٤٠	١٥٩٠	٤٣٣٠	٧٧٠	٣٣٠	١١٠٠	١٤٣٣٠
١٦ سنة فأكثر	٤١٣٤٠	٤٨٣٦٠	٨٩٧٠٠	١٠٢٦٠	٦٧١٠	١٦٩٧٠	٥٥٣٠	٢٤٧٠	٨٠٠٠	١١٤٦٧٠
جملة	٤٦٣٠٠	٥٢٣٠٠	٩٨٦٠٠	١٣٠٠٠	٨٣٠٠	٢١٣٠٠	٦٣٠٠	٢٨٠٠	٩١٠٠	١٢٩٠٠٠

(١) من مصلحة الاحصاء .

مسائلنا المالية

سياستنا المالية

لن نخسن حالتنا المالية إلا إذا حرص الوزراء وجميع الموظفين على الأموال العامة حرصهم على أموالهم الخاصة . لا اقتصاف إلا فيما تعود فائدته على كثرة السكان . ولا ضرائب إلا بالقدر الذى يستلزمه حاجة الحكومة للقيام بمشاريع الإصلاح الضرورية . ويجب أن توزع الضرائب بالعدل فلا يقع عبؤها إلا على القادرين

- مهمة وزير المالية — الاعتبارات التى يجب ملاحظتها فى فرض الضرائب —
- مصروفات الحكومة — مرتبات الموظفين — أوجه الإصلاح — المعاشات —
- بعض أوجه الاسراف — نفقات مشروعات الإصلاح — إيرادات الحكومة —
- الضرائب المباشرة وغير المباشرة — الضرائب فى مصر — الاحتياطى

ليست مهمة وزير المالية أن يسعى جهده للحصول على كل ما يستطيع جمعه من المال لتكديسه فى خزانة الدولة ؛ بل مهمته الأولى والأساسية هى توفير أسباب الرزق للناس ، وزيادة الثروة الأهلية بالقيام بالمشروعات العامة التى تؤدى الى هذه النتيجة ، وتمكين أهل البلاد من استغلال منابع الثروة فيها أكبر استغلال ممكن . وهذا العمل نفسه يزيد فى موارد الدولة المالية بزيادة كفاية الأفراد على دفع الضرائب كلما نمت ثروتهم . لذلك يراعى وزير المالية عند تقرير الضرائب التى يفرضها على الناس الشروط الأساسية التى تتفق مع هذه الاعتبارات :

(وأولها) ألا يترتب على الضريبة التى يفرضها نقص لهذه الثروة العامة ، كالزام صناعة معينة أن تدفع ضريبة فوق طاقتها ، فتضطرها الى رفع أثمان منتجاتها ، وذلك تضعفها فلا تقوى على المزاومة أو لا يستطيع الناس شراء منتجاتها .

(وثانيها) أنه إذا اقتنعت الحكومة بحاجة البلاد الى تنفيذ مشروع اصلاح ثابت نفقه ، بعد أن تمت دراسته من جميع الوجوه ، وتأكدت صلاحيته للتنفيذ ، وقدبرت

المصلحة المختصة المال اللازم له بدقة ، ووجد وزير المالية أنه لا يستطيع تدبير هذا المال من موارد الدولة العادية ، فلا بد له حينئذ من زيادة فئات ضريبة قديمة أو إنشاء ضريبة جديدة للحصول على المال اللازم لتنفيذ هذا المشروع ولتنفيذ غيره من الأعمال الإصلاحية التي تم بحثها وثبتت فائدها على هذه الصورة .

(وثالثها) أن تكون هذه الضريبة عادلة ، فلا يقع عبؤها على طائفة من أهل البلاد دون أخرى ، بل يجب أن يشترك الجميع كل بقدر استطاعته في دفعها ما دام الكل سيستفيدون من الإصلاحات التي ستجني هذه الضريبة من أجلها .

فاذا لوحظت هذه الاعتبارات فلن تضر الضرائب أحدا كما يتبادر لبعض الذين ينظرون الى المسائل نظرة سطحية دون تمحيص وتدقيق . فالضرائب لا تضر الأفراد الا اذا صرف ايرادها فيما لا يعود على أهل البلد بخير ولا فائدة ، أو اذا صرف المتحصل منها لفائدة عدد محدود من الناس ، أو في مشروعات لم تثبت بالدليل القاطع فائدها لأكثر عدد ممكن من السكان . فالشرط الأساسي لانتظام الادارة المالية هو حسن اختيار وجوه الاتفاق في مشاريع الإصلاح ، وبحث هذه المشاريع بالدقة التامة لتقدير نفقاتها وعدد السنين التي تلزم لاتمامها ، لا بالسرعة التي لا يوثق معها بحسن الاتفاق ، ولا بالبطء الذي يعطل على البلاد مدة طويلة الاستفادة من اصلاح ثبتت فائده . فالانفاق في غير المفيد أو غير الضروري أو غير ما يفيد طبقة كبيرة من الناس يخفف واستهزاء بالأمة وعدم رعاية لمصالحها واضاعة لأموال كانت من المصلحة أن يستثمرها أصحابها . والبدء في تنفيذ مشروعات لم تدرس الدرس الكافي قد ينتهي بمفاجآت غير سارة ، ويضيع على البلاد وقتا ومالا هي في حاجة اليهما . على أن عدم الاتفاق لتنفيذ مشروعات الإصلاح التي ثبتت فائدها وتمت دراستها تقصير شنيع من الحكومة في حق البلاد وتعطيل لتقدمها وإضرار بمصالحها الحيوية . ويجب في كل حال ألا تكون كثرة نفقات مشروع من المشروعات عقبة في سبيل الموافقة عليه والأخذ به ، إنما يجب أن يدور البحث دائما حول فائدة المشروع أو ضرورته وحول عدد المصريين

الذين يستفيدون من تنفيذه . فإذا ثبتت فائدته لطبقة كبيرة من أهل البلاد وثبتت ضرورته والحاجة إليه فلا بد من تنفيذه ، ولا بد لوزير المالية من أن يستعمل جميع وسائله للحصول على المال اللازم لذلك مؤيدا باقتناع الرأي العام وتشجيع محبي الإصلاح .

ولما كانت مشاريع الإصلاح الكبرى تحتاج الى كثير من المال وكثير من الوقت لاتمامها، كان من الواجب أن نسير في تحديد أعبائنا المالية على سياسة جديدة، هي أن نرسم خططنا لا لسنة واحدة كما يحصل الآن في أكثر المشاريع، بل لعدة من السنين كافية لتنفيذ مشاريع الإصلاح التي نتخيرها، خصوصا أن هذه المشاريع متعددة متنوعة، وهي تتناول جميع مرافق الأمة ومصالحها. ومهمة وزير المالية في كل هذا هو أن يفحص مع زملائه قيمة كل مشروع وما يلزم من المال لانفاذه، ويختار ما يجب تقديمه منها وما يصح تأخيرها ولو الى حين، وما يجب رفضه لعدم صلاحيته أو تأجيله لاتمام بحثه . وهو يلاحظ دائما في قراراته أن توزع أموال الحكومة على مختلف المشاريع بطريقة تسمح للبلاد أن تحصل من مجموعها على أكبر قسط من الرفاهية والتقدم الاجتماعي . ويجب أن يتجه الإصلاح الى جميع المرافق ؛ فان تقدم البلاد في ناحية وتأخرها في أخرى رجوع الى الوراء في النهاية . فإذا وجهنا مشلا كل عنايتنا الى التعليم وحده وقصرنا في مشروعات تحسين الصحة العامة فكأننا لم نفعل شيئا أو فعلنا قليلا . وإذا سعينا الى تحسين اقتصادى وتركنا البلاد متأخرة في التعليم أو الصحة العامة فلن تنجى البلاد من وراء هذا التحسين كل ثمراته . وعلى وزير المالية بعد ذلك أن يدبر المال اللازم لهذه المشروعات طوال السنين الكافية لاتمامها . ومهمته في هذه الشؤون شاقة، وقد تسبب له كثيرا من الصعوبات، بل قد تكدر صفوه علاقته مع زملائه، ولكنها مع ذلك من أخص واجباته ، فهو أكثر الوزراء في هذه الحالة بعدا عن التحيز، وعليه في النهاية تقع تبعة تدبير المال اللازم لهذه المشروعات، وهو فوق ذلك مقيد بالسياسة التي اختطتها الوزارة لنفسها والتي تعهدت بتنفيذها أمام البرلمان وأمام الأمة . وهو على

كل حال يعمل في هذا الشأن بالاتفاق مع رئيس وزارته الذى هو المرجع الأخير في كل هذه الشؤون . ولهذا يجب أن نبدأ تحضير الميزانية لابتقدير الإيرادات ثم توزيعها على وجوه الصرف المختلفة، وهى الخطوة التى نسير عليها الآن ، بل يجب أن نبدأ بتحديد ما يراد انفاقه من الخزنة العامة سنوياً على الإدارات الحكومية المختلفة، وما يراد انفاقه على مشروعات الإصلاحات الضرورية على مدى معين من السنين، ثم نبحث بعد ذلك عن أمثل الطرق وأصلح أنواع الضرائب التى تأتى بهذا القدر من المال من جيوب الناس . هذا هو الطريق القويم الذى سلكته جميع الحكومات فى سياستها المالية .

فاذا كانت ظروفنا السياسية الماضية والامتيازات الأجنبية التى غلت من حريتنا فى وضع الضرائب الجديدة أو فى تعديل الضرائب القديمة هى السبب فى اتهاج خطتنا القديمة ، فلا مانع الآن من أن نسير فى وضع ميزانيتنا على أساس جديد سليم هو تحديد المصروفات، لنعرف بالضبط ما يجب أن نحصل عليه من الإيرادات . ونبدأ بعد هذا البيان فى بحث وجوه الصرف أولاً، ثم نتكلم بعد ذلك عن موارد إيراد الدولة .

مصروفات الحكومة

وهى على نوعين :

النوع الأول — المصروفات اللازمة لتسيير الإدارة الحكومية ، وأهمها مرتبات الموظفين .

والنوع الثانى — ما ينفق على شؤون الإصلاح الخاصة بجميع المرافق .

(أولاً) مرتبات الموظفين

بلغت مرتبات الموظفين ١٣,٥١٠,٣٧٩ جنيه فى ميزانية سنة ٣٧-٣٨ أى بنسبة ٣٦٪ من مجموع مصروفات الدولة . فاذا أضفنا الى ذلك مقدار المعاشات والمكافآت التى تدفعها الحكومة لموظفيها وقدرها ١,٧٤٩,٠٠٠ جنيه كانت نسبة ذلك إلى المصروفات ٤١٪ .

ويلاحظ أن الزيادة المستمرة في مرتبات الموظفين وفي معاشاتهم تزيد سنة عن سنة بنسبة أكبر من زيادة الإيرادات العامة .

لقد طال انتقاد سياسة الحكومات المختلفة في هذا الشأن، وعابت المعارضة دائماً على كل حكومة قائمة استمرار هذا الحال ، وألحت في وجوب تغيير هذه السياسة ، فلم تحرك حكومة ساكس . وكلما انقلب الحال وسقطت حكومة وتولت بعدها المعارضة الحكم وانتقلت الحكومة السابقة الى صفوف المعارضين سمعت الأنشودة بعينها . تلح المعارضة في حل هذه المعضلة ، وتقف الحكومة الجديدة جامدة تصم آذانها لكي لا تسمع هذا الصوت الحديد الذي كانت تبتغي به في الماضي . وتسمع في الوقت نفسه من الموظفين أنشودة ولكن من بحر آخر : تسمع منهم الشكوى المرة من سوء حالتهم وقلة مرتباتهم وكثرة أعمالهم وتزايد نفقاتهم . فلا تسمع من موظف اذا قصده حاجة في مكتبه أو زرته في منزله أو قابلته مصادفة في الطريق العام أو التقيت به في جنازة أو فرح إلا شكاك لك سوء حاله وقص عليك حكايته وبين لك مقدار ما حاق به من ظلم وما ألم به من سوء ؛ فهو أحياناً لم يعط علاوته ، وأخرى لم يأخذ درجته وأن الوزير أثر عليه من هو أقل منه علماً وعملاً وأحدث منه سناً وتجربة . والغريب المدهش أن تسمع هذا من أكثر الموظفين يستوى في ذلك الظالم والمظلوم ، وتصلك نفس الشكوى من المحظوظ منهم والمحروم . لن تسمع من كثرة الموظفين كلمة في أحاديثهم عن عملهم أو كيف يزيد انتاجهم ولا عن مشاريع الإصلاح ورأيهم فيها ولا عن عيوب الإدارة الحالية والسبيل الى تقويمها . لن تسمع منهم شيئاً من ذلك ، بل تسمع كل ما تسمعه عن المرتبات والعلاوات والاستثناءات والتعيينات والتنقلات والدرجة الثالثة والرابعة والثامنة ! هذه هي الرواية ذات الفصلين التي نشاهدها منذ أكثر من عشرين سنة على مسرح السياسة المصرية ، حتى ضربت بذلك الرقم القياسي في حياة الروايات التمثيلية مضحكة كانت أو محزنة .

دامت هذه الرواية طول هذه المدة ، لأن أكثر رجال السياسة أرادوا أن يستغلوا قلق الجمهور وانزعاج طلاب الإصلاح من تضخم مرتبات الموظفين المستمر لغايات سياسية حزبية ، ولم يفكروا في أن هذه مسألة خطيرة واجبة الحل . وهي مسألة تتعلق بأهم مرافق البلاد ، ومن الخطأ الاكتفاء بالاستفادة منها لأغراض انتخابية أو حزبية ، بل يجب أن يتعاون زعماء الأحزاب جميعا باخلاص على حلها حلا يوفق بين مصلحة البلاد ومصلحة الموظفين .

دامت هذه الرواية أيضا طوال هذه السنين لما حصل مع الأسف من إثارة بعض الموظفين على بعض ، ومن ترقيات استثنائية ظالمة في أكثر الأحيان وعادلة في أقلها ، ومن تعيينات جديدة لا مسوغ لها ولا لتوافر شروط الخدمة في أصحابها . نخلقت بذلك جوا من الامتناع في وزارات الحكومة وإداراتها سبب هذه الحالة النفسية التي وصفناها . وقد فات بعض الوزراء أن الخروج عن العدل مرة واحدة يسبب قلقا وانزعاجا بين الموظفين حتى لو عدل معهم في أكثر قراراته وتصرفاته ، وأن محاباة موظف واحد مع إنصاف أكثر الموظفين إجحاف في النهاية بحقوقهم جميعا يضيع معه تقديرهم لانصاف وزيرهم في كل ما أنصف ، وأن استثناء واحدا يعمل لمصلحة شخص لأى سبب من الأسباب يحذر الوزير في النهاية الى استثناءات كثيرة من هذا النوع ؛ لأنه بتصرفه هذا يسلم السلاح الوحيد لطلاب الاستثناءات ، فيضعف بذلك مركزه أمام جيوش الراجين والمتمسسين . وهذا هو السبب في سوء حالة الموظفين النفسية التي وصفناها . ويتعين علينا الآن كعلاج لهذه الحالة أن نرفع مسألة الموظفين عن بساط المناقشات الحزبية الجدلية ونجعلها في صف المسائل القومية التي يجب أن تبحث في جو هادئ تسود فيه الثقة المتبادلة بين رجال السياسة والرغبة الأكيدة للوصول في هذه المشكلة الى حل مرضي .

فالمسألة المعروضة الآن هي في الواقع : هل تستطيع الدولة أن تنفق سنويا ما يتناوله الموظفون الآن من مرتبات ومعاشات دون تعطيل لتنفيذ مشروعات الإصلاح ؟ وهل تتسع الميزانية في المستقبل لما ينتظر من زيادة في أرقام هذه

المرتبات مع ما ينتظر من زيادة في عدد الموظفين للقيام بأمر المنشآت التي يستدعيها التقدم المستمر في مرافق البلاد مضافا الى كل ذلك مرتبات المعاشات المتزايدة ؟ إن نظرة سطحية لأرقام الميزانية تقضى لأول وهلة بأن نفقات الموظفين عالية، وأن تضخمها في المستقبل سيقف عقبة كبيرة في سبيل الإصلاح المنشود . ولكن هذه النظرة السطحية في مسألة خطيرة كالتى نحن بصدد حلها لا تكفى للحكم فيها، بل يجب أن ندقق في بحثها ، فيجب مثلا أن نعرف أهذه الزيادة في النفقات نتيجة لارتفاع المرتبات أم هي نتيجة لكثرة عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل . إنى أعتقد اعتقادا ثابتا أن فئات المرتبات في مصر ليست عالية في أكثر الحالات بالنسبة لما يقابلها في كثير من البلاد . وهذا الحكم صحيح سواء في ذلك الوظائف الكبيرة والصغيرة ، ويحتمل أن تكون بعض المرتبات في الوظائف الصغيرة أقل مما هو مقرر لأمثالها في كثير من البلاد الأخرى . صحيح أننا لو بحثنا أمر هذه المرتبات بالنسبة لمستوى المعيشة في الطبقات المصرية الأخرى التي تتكون منها الأمة لثبت أنها عالية ، ولو قارناها بما يمثّلها في البلاد التي يتساوى فيها مستوى المعيشة مع مصر لوجدنا أنها تريد عنها . ولكن اعتقادى الثابت أن العمل على رفع مستوى المعيشة في مصر واجب حيوى ، وهو في النهاية يعود على جميع الطبقات بالخير ، ويساعد على رفع مستوى المعيشة فيها كلها . فان المرتبات التي يتناولها الموظفون تتسرب منهم إلى جميع هذه الطبقات ، فيستفيد الجميع منها ولا تخسر منها البلاد الا جزءا مما ينفقه الموظفون في الخارج في فصل الاجازات السنوية . وإذا فالعمل على خفض المرتبات مضر ولو كان ممكنا .

ولا أستثنى من هذه القاعدة الا المرتبات التي تعطى لمتخرجى المدارس العليا عند إلحاقهم بالوظائف الحكومية ؛ فان الحكومة تمنحهم عادة ١٢ جنيها شهريا ، وكثير من المصالح الحكومية يمنحهم ثمانية جنيها ، وبعضها لا يمنحهم أكثر من ستة ، كما يحصل كثيرا أن يمنح بعض متخرجى الفرقة الواحدة ١٢ جنيها في حين لا يمنح زملائهم أكثر من ستة . وهذا ظلم صارخ يدعو الى الاستياء الشديد .

ونرى من جهة أخرى أنه يصعب على أصحاب الصناعات والأعمال الحرة أن يسايروا الحكومة في هذا الطريق، فهم يحدون الشبان الصالحين لتولى أعمالهم من المصريين ومن غير المصريين الذين يقبلون مرتباً أقل من مرتب الحكومة. وإذا أرادت الحكومة أن تشجع الشبان المتعلمين على الاقبال على الأعمال الحرة فعليها أن تسير أصحاب الأعمال في تقدير المرتبات وفي ساعات عمل الموظفين، فإن العكس غير ممكن؛ لأن أصحاب الأعمال يقدرون مرتباتهم على قواعد حسابية مضبوطة، فهم مقيدون قبل أصحاب رؤوس الأموال بضرورة تخصيص أرباح معقولة لهم، ثم هم مقيدون بعد ذلك بتخصيص جزء من أرباحهم للاحتياطى، وما يزيد عن ذلك يخصص للنفقات العامة ومنها أجور الموظفين. وهم يرفعون أجر الموظف طبقاً لدرجة إنتاجه، وليس للشفاعة أو الالتماس دخل في ذلك.

وهذه مسألة جدية بالنظر؛ فإن من واجب الحكومة أن تقلل ما استطاعت مما يدفع الشبان إلى الرغبة في وظائفها، وأن تشجعهم بجميع الوسائل على طرق أبواب الأعمال الحرة تجارية كانت أو صناعية. ولهذا فإن عشرة جنيئات تعتبر بداءة معقولة خصوصاً إذا لاحظنا قلة تكاليف الموظف في هذه السن من جهة وقلة خبرته وإنتاجه من جهة أخرى.

فلنترك بعد هذا مسألة نقص المرتبات فهي غير ممكنة عملاً، وهي في الواقع مع هذا ليست من مصلحة أحد، ولنبحث هذه المسألة من وجوها الصحيحة فتساءل: هل يؤدي كل موظف ما ينتظر منه من خدمات؟ وهل ينتجون جميعاً في عملهم أقصى ما يمكنهم من الانتاج المفيد؟ ثم أوزعتهم الحكومة على اداراتها ومصالحها بالقدر الذي يوجب حسن سير العمل؟ أم أن هناك مصالح تكدرت بالموظفين الذين لا عمل لهم، وقل عددهم في ادارات أخرى إلى حد يضر بمصالح الجمهور؟ وهل نظمت الحكومة اداراتها التنظيم الاقتصادي الحديث الذي يسهل العمل ويوفر الزمن ويزيد في الانتاج وفي تهيئ الأعمال على أحسن وجه ممكن؟ وهل هي وزعت اختصاص الموظفين بالطريقة التي تضمن تحديد التبعات وتقسيم الأعمال وعدم قيام مصالح مختلفة تابعة لوزارة واحدة أو لأكثر

من وزارة بالعمل الواحد الذى تستطيع مصلحة واحدة القيام به على أحسن وجه ؟ هذه هى المسائل التى يجب أن نمحصها وأن نجد الحل لها . وإنى لا أجد صعوبة فى الإجابة عليها ، ولا أظن أن رأى فى ذلك يختلف عن رأى أكثر المنصفين الذين يبحثون هذه المسألة من جهاتها الاجتماعية والقومية وينظرون إليها نظرة عادلة خالية من الغرض السياسى أو الشخصى . إن حالة أكثر الموظفين النفسية ليست بالحالة المرضية كما قدمت . وإنى أؤكد فى الوقت نفسه ، للحق لا لشيء آخر ، أنهم ليسوا هم وحدهم المسئولين عن هذه الحالة التى ذكرت شيئا من أسبابها . ولكن عليهم فى الوقت نفسه واجبا هو الاخلاص إلى السكينة والامتناع عن تلك المظاهرات الاجتماعية التى ابتدعت أخيرا والتى يسمونها « المؤتمرات » وأن يبحثوا مسائلهم فى جو هادئ . هذا هو الطريق الوحيد الذى يوصلهم إلى حقهم ، وهو الذى يتفق مع كرامتهم . ويجب ألا ينسوا أن الكثرة العظمى من أهل البلاد مقتنعة حقا أو باطلا بأنهم بوجه عام يأخذون الآن أكثر من حقهم ، وأن يفهموا فى الوقت نفسه أن مصالحهم ومصلحة البلاد فى اتفاق جميع طبقات الأمة بعضها مع بعض ، وأن الشعور العام بأن هناك طبقات ممتازة يثير غضب الطبقات الأخرى . فعليهم ألا يزيدوا هذا الشعور بأى حال بل يجب أن يزيلوا كل آثاره .

أما نظام الحكومة وتقسيم العمل فيها فهو نظام عتيق لم يطرأ عليه تغيير إلا بالزيادة فى عدد الموظفين . وقد كان من نتائج المحاباة أن زاد عددهم زيادة بالغة فى بعض الإدارات المركزية بالقاهرة ، ولم يزد عددهم إلا زيادة قليلة لا تتفق مع زيادة العمل فى مصالح الأقاليم المثقلة بالأعمال . وكانت زيادتهم فى القاهرة معطلة للعمل لا منجزة له .

إن تسابق بعض الوزراء وكبار الموظفين إلى الرغبة فى تعيين من يريدون تعيينهم اضطرتهم لخلق أعمال لهم . فبدءوا بتقسيم عمل الموظف الواحد على اثنين وعمل الاثنين على ثلاثة ، وبعد أن استنفدت هذه الطريقة العدد الممكن من الموظفين لجئوا إلى طريقة أخرى هى إنشاء المصالح التى تؤدى عملها مصلحة

حكومية موجودة، أو انشاء وظيفة لا عمل لها، أو هي تكرار حرفي للعمل الذي يؤديه موظف آخر في الوزارة نفسها أو في وزارة أخرى . ويظهر لي أنه ما دام هناك رأى سائد بين كثيرين من الوزراء و كبار الموظفين بأن قيمة وزارة معينة أو ادارة معينة انما تقاس بعدد موظفيها فلا أمل في تغيير هذا الحال . وما دام الوزير أو الموظف الكبير يعتقد أن هيئته تزيد أو تقل ومقامه يرتفع أو ينخفض بعدد الموظفين الذين يشتغلون تحت سلطانه فلا رجاء في زوال هذا الشر . وما دام الوزير يرى أن من حق ناخبيه وزملائه من النواب والشيوخ وأصدقائه وأتباعه وأنصاره أن ينتظروا منه عند تولى الحكم " أن يعمل لهم شيئا " وأن واجبه أن يحقق لهم هذه الرغبة فلا تبديل لهذه السياسة ؛ فان تبديلها يحتاج الى قسط وافر من قوة المقاومة وضبط النفس وانكار المصلحة الشخصية وحب العدل المجرد والتقدير الخالي من الغرض والشعور الثابت بأن من ألزم واجبات الوزير بصفة خاصة والموظفين بصفة عامة أن يحرصوا على أموال الدولة حرصهم على أموالهم . وكل هذه صفات من الصعب أن نتفق لكثرة الآدميين . ولذلك لا نطلب المحال وإنما نطلب تحسين هذه الحال التي نشكو منها بالقدر الممكن والمستطاع . ويمكن في تحسينها أن يعاد النظر في توزيع الوظائف والموظفين بقدر حاجة كل وزارة ومصلحة ، وما يزيد عن الحاجة في بعضها يحول الى المصالح الأخرى التي يستدعي حال العمل فيها هذه الزيادة . ويجب عند القيام بهذا البحث أن تعتبر الحكومة كلها وحدة مكونة من وزارات متصلة في العمل بعضها ببعض ، ولا داعي لتكرار العمل الواحد في الوزارات المختلفة . وتستجد الحكومة في آخر الأمر بعد هذا البحث مكانا لكل موظف ثابت يؤدي فيه عملا منتجا ، وسترى إن هي أخذت بهذه الطريقة وأحسنّت التصرف وصممت على وضع حد لهذه الحالة أن السبيل ممهد والنتائج طيبة ، ولن يصيب أحدا من هذا التحسين ضرر بل تستفيد منه الحكومة وتستفيد البلاد ويرتاح الموظفون الذين يقدرّون واجبهم حق قدره . والعدد الذي يزيد في النهاية عن حاجة المصالح المختلفة يمكن الاستفادة

منه في تنفيذ مشروعات الإصلاحات الكثيرة التي نحن قادمون عليها والتي ستحتاج لانتمامها وإدارتها إلى تعيين كثير من الموظفين . والخلاصة أني أرى أن هناك مكانا للتحسين الكبير في شؤون الموظفين وفي مسألة نفقاتهم ، ولا أرى فيها ما يزعج أو يثير ولو أنها مسألة جديرة بعناية الحكومة التي يجب عليها أن تعمل كل ما من شأنه الاستفادة من مجهوداتهم وانتاجهم كل في العمل الذي يصلح له ، وعدم التعجل في انشاء الوظائف في المستقبل الا بقدر الحاجة اليها ، والامتناع عن كل استثناء ومحاباة .

هذا فيما يخص الموظفين الثابتين . أما فيما يتعلق بالوظائف غير الثابتة وهي التي حشر فيها في السنين الأخيرة آلاف من الموظفين حشرا وعين فيها من لا تتوافر فيهم شروط التعيين وهم الكثرة ومن توافرت فيهم هذه الشروط وهم القلة ، أو عينوا في وظائف لا عمل لها ، أو انتهى عملها وبقى الموظفون بعد ذلك ، فهذه مسألة أخرى يجب أن تحل حلا آخر . يجب إعادة النظر في أمر جميع هذه الوظائف وجميع هؤلاء الموظفين وألا يبقى منهم إلا من يستحق البقاء لمؤهلاته وتوافر شروط التعيين فيه متى وجدت الوظيفة التي لها عمل ثابت ولا يستطيع أن يؤديه أحد من الموظفين الثابتين . كذلك يجب النظر في مسألة الخدم وصغار العمال الذين تستخدم منهم الحكومة الآلاف بغير ضرورة ولا حاجة . فهؤلاء السعاة الذين يملئون ساحات الوزارات والادارات لدرجة تعطل المرور فيها ويقفون جماعات أمام حجرات الموظفين يتحدثون ويضحكون وأحيانا يتشاجرون ولا يظهر لهم عمل الا متى خرج الوزير أو الموظفون من دواوينهم فمشوا أمامهم ووراءهم بلباسهم الأحمر والأخضر والأزرق يفسحون لهم الطريق ويفتحون لهم أبواب السيارات ! هؤلاء يجب النظر في أمرهم والتأكد من الحاجة اليهم . وليس من المعقول أن تستخدم الحكومة هذا الجيش من الرجال الأصحاء وتبقيهم السنين والأيام بغير عمل ولغير مصلحة ، وكان الأولى هؤلاء أن يحصلوا على رزقهم من طريق أشرف من هذا الطريق ومن عمل أليق بهم وأكثر فائدة لهم ولبلادهم . والواقع أنهم تعينوا جميعا لا شفقة عليهم ولا رحمة بهم بل إرضاء لشهوة كبار الموظفين الذين كلما علت درجاتهم زاد العدد

المخصص لهم من السعاة والفراشين الذين هم في الحقيقة أدوات للزينة في الوزارة وخدم خصوصيون في منزل الموظف . وأنت لا ترى هذا المنظر الا في مصر ولا ترى له مثيلا في أى ديوان من دواوين حكومة أخرى . وليس من العدل على كل حال أن تدفع مرتبات لأمثال هؤلاء من الخزانة العامة .

يجب أن يستقر في الأذهان أن الحكومة ادارة عامة ينبغي أن تتخذ مثالا لاتقان العمل وسرعة انجازه وحسن التصرف فيه ورعاية مصالح الناس ، كل ذلك مع الحرص التام على أموال الجماهير . وهى ليست ملجأ يابجا اليه من لا عمل له أو من لا يصلح لعمل . واذا حكمنا الشفقة في هذا الموضوع فلنشفق على ملايين الفقراء الذين لا نراهم ولكننا نجتمع منهم ما يزيد على ثلث ايرادهم ، وهم لا يحصلون بالكثرة المستمر طول العام على ما يحصل عليه أصغر الموظفين في شهر واحد . فاذا جعلنا رائدنا حسن التصرف واتقان العمل وحدهما ، وجب أن يكون عدد الموظفين بقدر الوظائف لا يزيد عليها . واذا حكمنا الشفقة وحدها فهى تقضى بذلك أيضا . وأى تصرف آخر غير هذا يكون منافيا للعدل والانصاف منافيا للرحمة والشفقة ، وهو أخيرا مفسد للعمل معطل للصالحه .



يجب النظر بعد هذا في مسألة المعاشات فهى لا شك عبء ثقل على الميزانية يزيد سنة عن سنة . ويخيل الى في هذا الموضوع أن الحكومة أسرفت في زيادة عدد الموظفين الذين يتمتعون بحق المعاش . ويمكن النظر في حصر عددهم في حدود ضيقة ، فنقسم الوظائف لا الى طبقتين كما هو الحال الآن بل الى ثلاث طبقات : موظفين مؤقتين ، وموظفين ثابتين ، وموظفين ثابتين لهم حق المعاش . وليس من الضروري أن يمر جميع الموظفين من طبقة الى طبقة ، بل يمكن وضع نظام لامكان الانتقال من طبقة الى أخرى بقدر أهمية العمل وكفاية الشخص واستطاعة الميزانية . ويمكن أيضا في هذه الحال أن يجبر جميع الموظفين الذين ليس لهم الحق في المعاش على وجوب التأمين على حياتهم بالقدر الذى يضمن لأهلهم

الراحة بعد موتهم . ويمكن أن تساعد الحكومة في هذا الشأن المساعدة المستطاعة بأن تساهم في جزء من القسط السنوي الذي يدفعه الموظف في هذا التأمين .

ونلاحظ بهذه المناسبة أنه يجب على وزير المالية أن يرد الأمور إلى نصابها فيما يخص بنظام المعاشات ، فلا يدخل المبالغ المستقطعة من مرتبات الموظفين ضمن الإيرادات العامة ، كما سارت خطأ على هذه الطريقة جميع الحكومات السابقة ، بل يفرد لها حسابا خاصا يوظف ما يتحصل منه بتنميته بالطريقة التي تجرى عليها بنوك التوفير للاتفاق منه على المعاشات في المستقبل .

وأعتقد أنه لو كانت هذه الطريقة اتبعت في شأن حساب المعاشات منذ بداءته لما كان هناك ذلك الفرق الكبير بين ما تدفعه الحكومة معاشات وما تحصله بالفعل من المستقطعات ^(١) .

ويجب على الحكومة بعد كل هذا أن تمتنع امتناعا باتا عن هذه المنح الاستثنائية التي تقررها أحيانا للموظفين بقرارات من مجلس الوزراء بعد وفاتهم . فهي ظالمة لأنها تمنح للبعض دون الآخرين ولا تسوى بينهم جميعا . وهي مشجعة للكثيرين على أن يغفلوا في حياتهم عن مستقبل أهلهم وأولادهم ، مع أنه من واجبهم أن يُعَنُوا بذلك أشد العناية . وهي في النهاية ظلم لدافعي الضرائب الذين يعتبرون أن حالة الموظفين من جهة مرتباتهم ومعاشاتهم وافية بحاجتهم إن لم تكن تزيد عنها .

(١) تدل الأرقام الآتية على مبلغ تضخم المعاشات ستة فسة ، كما تدل على جسامه الفرق بين ما تحصله الحكومة من الموظفين كاحتياطي للعاش وبين ما تدفعه بالفعل للموظفين بعد إحالتهم على المعاش .

جنيها	جنيها	جنيها	جنيها	جنيها	جنيها
١٩١٠	١٩١٢	١٩١٤	١٩٢١	١٩٢٥	١٩٣٦
١٠٢٠٠٠	١٣٢٠٠٠	١٣٤٠٠٠	٢٣٨٠٠٠	٢٩٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
٥٠٤٠٠٠	٥٦٠٠٠٠	٦٣٠٠٠٠	٨٤٥٠٠٠	٢٦٦٧٠٠٠	٨٦٥٠٠٠

أرقام مستخرجة من ميزانيات الحكومة .



هذا ، وهناك أبواب كثيرة يمكن الاقتصاد فيها كالأموال التي تبذر يمينا وشمالا في الاعتمادات الخاصة أو في المسائل الطارئة أو في المؤتمرات والمعارض أو في البعثات أو في عدد كبير من الشؤون الأخرى التي تنفق فيها الحكومة الأموال الطائلة بدون مراقبة مالية دقيقة .

أما الاعتمادات الخاصة واعتمادات الطوارئ فيجب أن تكون دائما محل بحث دقيق وألا تقرر إلا بعد أن نتأكد ضرورتها ، وتوضح فائدة العمل الذي ستنفق عليه . ويجب بعد ذلك محاسبة المصالح التي نتصرف في هذه الاعتمادات محاسبة دقيقة تكفل حسن التصرف وتمنع التبذير والاهمال . كثيرا ما يحصل أن نتصرف بعض المصالح في هذه الأموال تصرفا غير حكيم ، فننفق منها في وجوه لا تمت إلى الأغراض التي قررت من أجلها بأية صلة ، فقد اشترت مثلا سيارات فاخرة ل كبار الموظفين من اعتمادات مقاومة الجراد . وكثيرا ما بنيت بيوت لسكنى بعض الموظفين وفرشت حجرات للبعض الآخر من أمثال هذه الاعتمادات . وكثيرا ما يستعمل الشطر الأكبر منها في تعيين الموظفين بصفة مؤقتة ، حتى إذا فرغ الاعتماد وانتهت أغراضه عينوا في وظائف أخرى على اعتماد آخر ، وهكذا ينتقلون من وظيفة إلى وظيفة حتى يأتي الفرج بوظيفة دائمة فينتقلوا إليها .



أما المؤتمرات الدولية فقد أسرفنا في الاشتراك فيها ، فقلما رفضنا الاشتراك في واحد منها . وإن رفضنا في أول الأمر فقلما أصررنا على الرفض ، بل نعود فنشترك عند أول رجاء من ممثل الدولة الداعية .

ونحن لا نلبي الدعوة أو نرفضها لاهتمامنا بالمسائل المعروضة على المؤتمر أو عدم اهتمامنا بها ، بل نحن نقبل الدعوة لنسمح لموظف معين أن يسافر إلى أوروبا صيفا — وجميع المؤتمرات تعقد في أوروبا صيفا — على حساب الحكومة .

أما النظر في أغراض المؤتمر ومداولاته أهى نتناول مسائل تهمنى أو مسائل لاتهمنا فهذا أمر ثانوى . وقد نقبل مرة دعوة لمؤتمر، ويعود المؤتمر الى الانعقاد فى السنة التالية ولم يطرأ على الموضوعات التى عرضت عليه فى الانعقاد الأول أى تغيير، ومع ذلك نشترك مرة أخرى، وربما اشتركنا قبل أن يقرأ الوزير المختص تقرير مندوبنا عن المؤتمر الذى قبله . قابلت مرة فى الباهرة صديقا مصريا كان قادما معى من مرسيلا الى الاسكندرية فسألته من أين يأتى ؟ فقال : من كندا . وماذا عملت فيها ؟ قال : كنت مندوبا لمصر فى مؤتمر الدواجن ، وأخذ يشرح لى أغراض المؤتمر . فسألته : وهل من ضرورة ماسة لاشتراك مصر فى مؤتمر الدواجن حين ينعقد فى "أوتاوة" ؟ قال : وهذه ثالث مرة أمثل فيها مصر فى ثلاث سنوات متتابة فى مؤتمر الدواجن . سألته : هل ترتب على تقريرك الأول أو الثانى تحسين فى تربية الدواجن المصرية ، أو حصل تغيير فى علم تربية الدواجن بين انعقاد المؤتمر الأول والثانى وبين الثانى والثالث أرادت أن تقف عليه الحكومة ؟ وما أشد ما كنت أود أن أورد جوابه على هذه الأسئلة لولا أنى لا أسمح لنفسى بنقل حديث خاص . وكنت أحب أن أريح القارئ من السأم والملل الذى ساوره من قراءة بعض أبواب هذا الكتاب فأذكر له أنواع المؤتمرات التى اشتركت فيها الحكومة المصرية فى السنوات الأخيرة ، ولكن القائمة طويلة فهى نتناول مؤتمرات الصيد والقنص ، وحماية النباتات البرية ، والحيوانات المتوحشة ، والرقيق الأبيض والأسود . وكلها ترمى الى أغراض سامية . ولكنى أرى أن نشترك فى مؤتمر الصيد عند ما نريد أن ننظم مسائل الصيد فى بلادنا . وفى مؤتمر حماية الحيوانات المتوحشة عند ما نرغب حكومتنا أن تقف على أحسن السبل للوصول الى حمايتها . وفى مؤتمر الطرق متى صممنا على اصلاح الطرق . أما ونحن لم نفكر فى هذه الشؤون فما الفائدة من اشتراكنا فى هذه المؤتمرات وانفاق الأموال فى هذا السبيل ! . ثم ألا يكفى أن نشترك مرة فى مؤتمر من هذه المؤتمرات فنكتفى بما وقفنا عليه من المعلومات — إن كنا وقفنا على شئ — فلا نشترك فيه كل سنة كما نفعل الآن ! . الواقع أننا نشترك لا لرغبنا

في الإصلاح والتماس سبله من هذا الاشتراك ، بل يكون الباعث في أغلب الأمر اعطاء بعض الموظفين فرصا لترويج أنفسهم كما قدمت .

على أننا لم نكتف بالاشتراك في المؤتمرات ، بل نحن نتسابق الآن لدعوتها للانعقاد في مصر . فتمني انعقدت في بلادنا أسرفنا في الاكرام الى حد الاغراق بل الى حد أن اتهمنا من نكرمهم بالتبذير بل بالسفه . فنحن لا نكتفى بدعوة المؤتمرين لحفلة أو حفلتين ، بل ندعوهم لسلسلة حفلات تضيق وقتهم وتعب معداتهم . ونحن لا ندعوهم الى هذه الحفلات في القاهرة مكان انعقاد مؤتمريهم ، ولا ندعوهم لمشاهدة آثارها ومتاحفها وحسب ، بل ندعوهم أيضا الى أسوان والى الأقصر والى غيرهما ، وهم ينتقلون إليها ذهابا وإيابا ويقيمون في أنحر فنادقها على حساب الحكومة المصرية . وهذا اسراف ليس بعده اسراف ، ومبالغة في الاكرام ليس بعدها مبالغة . ونحن ننسى دائما أنهم حيث ينتقلون الى هذه الجهات يشاهدون أثناء زيارتهم من علامات الفقر المدقع ، ومن مظاهر التآخر في الإصلاح ما يتنافى مع هذه المبالغة في الاكرام ، وما يجعلهم دائما على التفكير في أمرنا ، ويجعلهم يتساءلون : ألم يكن من حسن التدبير أن تقتصد في الاتفاق عليهم لنستطيع الاتفاق على الضروري من شؤوننا ! .

وسياستنا في الاشتراك في المعارض هي بعينها سياستنا في المؤتمرات . فنحن لا نختار المعارض التي نستفيد من عرض حاصلاتنا ومتجاتنا فيها ، بل نشترك فيها جميعا تقريبا . فاذا اشتركنا فنحن لا نعرض أحسن ما نتج ، بل نعرض كل ما وجدنا تحت أيدينا من المعروضات ؛ وذلك لأننا لا نستعد لهذه المعارض استعدادا غيرنا . فنحن نتردد أولا في القبول ثم تقدم بعد فوات الوقت . ويلاحظ أننا لا نعرض المصنوعات التي يستطيع الزائرون شراء ما يعجبهم منها من صانعها في مصر ، بل نعرض مصنوعات عملت خصيصا للعرض بناء على نموذج خاص ، فهي بذلك ليست مصنوعات تجارية يستفيد صانعها من الاعلان عنها في المعارض . ولذلك أؤكد

أننا لا نستفيد تجاريا من هذا العرض ؛ وتسقط بالنسبة لنا فائدة المعرض كوسيلة للدعاية التجارية أو الصناعية .

وبعد ، فلست أدعو الى عدم اشتراكنا في المؤتمرات أو المعارض أو عدم دعوة أى مؤتمر للانعقاد في مصر ، ولست أدعو للتقدير في الانفاق ، ولكنى أدعو للاعتدال في تصرفاتنا ، أدعو للتقليل من هذه المؤتمرات ، كما أدعو لعدم الاغراق عند القيام بواجبات الضيافة ، فنعمل في بلادنا ما يعمل الأجانب في بلادهم في أمثال هذه الحالة . وقد اشتركنا في مثل هذه المؤتمرات التي عقدت في بلاد أجنبية ، وعرفنا أن ما نعمله هنا يفوق كثيرا ما يعملونه في بلادهم .



أما الارشاليات فقد تكلمت عنها بإسهاب في باب التعليم ؛ وأكتفى هنا بأن أكرر ما قلته سابقا ، وهو أن الخير كل الخير في تشجيع الارشاليات العملية التي يستفيد المبعوثون منها أكبر فائدة في أقل زمن . أما البعثات العلمية التي يقصد الطالب أو الموظف منها الحصول على شهادة تؤهله لوظيفة أرقى أو تنيله زيادة في مرتبه فيجب التقليل منها بقدر المستطاع . ويحسن هنا أن أشير الى سياسة الحكومة في تحديد المراتب طبقا للشهادات . إن هذه السياسة مفهومة لتقدير مراتب الخاصلين على شهادة ثانوية أو شهادة عالية . أما التفريق بين الشهادات العالية طبقا لأنواع المدارس أو المعاهد المختلفة فهو نظام غير معقول ؛ لأنه يستند الى الموازنة بين قيمة المعاهد والمدارس المختلفة . وهذه الموازنة غير ممكنة في أكثر الأحيان ، فهي صعبة بين معاهد البلد الواحد ، وهي مستحيلة بين معاهد البلاد المختلفة ، وهي في النهاية ظالمة لأنها تستند الى الشهادات وهي ليست دائما علامات النبوغ أو التفوق . والأولى أن تعامل الحكومة متخرجي المدارس العالية ، مصرية كانت أو أجنبية ، معاملة واحدة ، ثم ترقى بعد ذلك من تثبت لها بالعمل والتجربة كفايته واجتهاده ودرجة انتاجه . أما هذه "التعريفات" التي وضعتها وزارة المعارف لتقيم الشهادات المختلفة فيجب ألا يعول عليها .

ومن الأمثلة على الاسراف فى نفقات الدولة ما ينفق فى شراء سيارات للوزراء و كبار الموظفين وصياتها، وفى شراء الأدوات والأثاث من الأصناف الغالية الثمن، وتجديدها كلما تغير الموظف، ولو كانت صالحة للاستعمال. ومنها سوء تقدير الكميات اللازمة من أدوات الكتابة وغيرها بحيث تشتري مقادير تزيد عن حاجة العمل مما يغرى الموظفين والعمال بالاسراف فى استعمالها. وقد ينشأ التبذير كذلك عن الابطاء فى إعداد اجراءات المناقصات فى الوقت المناسب، فيتربط على ذلك الاضطرار الى شراء الحاجيات فى آخر لحظة بأثمان تزيد كثيرا عما يدفع فى غير حالة الاضطرار. ولعل من بين الأمور التى تدعو الى زيادة الاتفاق بدون ضرورة وضع شروط فى بعض المناقصات والمقاولات فيها شيء من الارهاق والتعسف مما يحمل المتعاملين مع الحكومة على زيادة أثمان عطاءاتهم دون أن تجنى الحكومة من وراء هذه الشروط شيئا قليلا أو كثيرا يعوضها عن زيادة الثمن.



وأريد قبل أن أتهى من موضوع الموظفين أن أدعو الحكومة الى النظر فى وضع نظام ثابت عادل لتعيينات الموظفين وترقياتهم وتأديبهم، فنضع بذلك حدا للشكاوى المتكررة، وتطمئن الأمة فى المستقبل على أن يعهد بشؤونها للمستحقين من أبنائها، وأن الجدارة والكفاية هما وحدهما الميزان الذى توزن به قيم الموظفين، وأن الرجاء والالتماس وسعى الأصدقاء وأصحاب النفوذ لا أثر لها فى التعيين أو فى الترقية. وأعتقد أن تقرير الامتحان للتعين وأحيانا للترقية هو الطريق الوحيد الذى يوصلنا الى هذه الغاية. وإنى لم آت بجديد فى هذا الاقتراح؛ فان الامتحان لنيل الوظائف وللترقية معمول به فى أكثر البلاد الأخرى، وهو فى انجلترا مثلا معمول به منذ سنة ١٨٥٣ وقد كانت انجلترا تشكو قبل هذا التاريخ تفشى المحسوبية والمحاباة، فحصلت بهذا النظام الجديد على أحسن ادارة حكومية فى العالم. فلا يعين موظف الآن فى انجلترا الا اذا أدى امتحانا معيناً يتفق مع نوع العمل الذى سيؤديه: فتعمل

امتحانات خاصة للوظائف الكتابية، وامتحانات خاصة للوظائف الادارية، وتعقد امتحانات لطالبي الالتحاق في الوظائف السياسية . ولا يستثنى من هذا الامتحان في الوظائف الا الطبقات الآتية :

- (أولاً) الموظفون الذين يعينون بمرسوم ملكي وهم الذين يشغلون وظائف الدولة الكبرى كوكلاء الوزارات والسفراء وحكام المستعمرات .
- (ثانياً) الوظائف الفنية البحتة التي يعين فيها أشخاص برزوا في الفنون والمهن المختلفة وتريد الحكومة تعيينهم للاستفادة من علمهم وخبرتهم .
- (ثالثاً) الوظائف الصغرى مثل وظائف الخدم والسعاة .

أما سائر الموظفين فلا يعينون الا بعد امتحانات تعقدها لهم لجنة خاصة هي "لجنة الممتحنين"؛ وذلك بصرف النظر عما يحمله راغبو التوظيف من شهادات المدارس والجامعات المختلفة . ولجنة الممتحنين هذه مستقلة في عملها عن جميع المصالح ولا تتصل بها الا في استشارتها في المواد التي يراد امتحان طالبي الوظائف فيها وفي الوظائف التي يراد ملؤها . ويعين رئيس هذه اللجنة وأعضاؤها بمرسوم ملكي بناء على طلب رئيس الحكومة باتفاقه مع وزير المالية، وهم غير قابلين للعزل الا بقرار من البرلمان . ويطلب من راغبي الالتحاق بوظائف وزارة الخارجية تأدية امتحان ثان أمام لجنة خاصة . فيجب أن ينجح الراغبون في دخول وظائف السلك السياسي في انجلترا في امتحانين متتاليين بعد نجاحهم في امتحان المدرسة .

وليس نظام إجراء الامتحانات وحده مع فائدته الكبرى هو السبب فيما وصلت اليه الادارة الحكومية في انجلترا من منزلة كبيرة، بل تجرى انجلترا الآن على تقليد ثابت محترم وهو عدم تدخل الوزراء في مسائل الموظفين . فهم لا شأن لهم في التعيينات أو الترقيات أو التنقلات . وإنما يتصرف في هذه المسائل جميعاً رؤساء الادارات والمصالح بالاتفاق مع وكيل الوزارة الدائم لوزارة المالية . وقد رسمت جميع القوانين المالية واللوائح التي يجري العمل بمقتضاها بدقة في كل هذه الشؤون .

ولذلك لا تسمع في إنجلترا من موظف أو غير موظف كلمة في هذا الموضوع ، ولا تقرأ في جرائد الانجليز المختلفة ولا تسمع في خطب السياسيين اشارة أو كلمة الى موضوع الموظفين . ورجال السياسة من جميع الأحزاب والمشتغلون بالأعمال الحرة من رجال الصناعة والتجارة يثنون الثناء كله على ادارتهم الحكومية ويفخرون جميعا بأنها مثال الاستقامة والكفاية وحسن الانتاج .

وامنى لا أرى ما يمنعنا من الأخذ بجميع هذه المبادئ، ولا أرى صعوبة من أى نوع تقف أمام أية حكومة تريد أن تقرر ذلك بجمرة قلم . فلا صعوبة في اجراء الامتحان ووضع حد لهذه الشكاوى الصارخة في هذا الموضوع . ولا صعوبة في أن يتخلى الوزير عن كل ما يتعلق بالموظفين ، فيريح نفسه من عناء متعب ، ويتفرغ للعمل المنتج المفيد وهو تسيير وزارته في طريق الاصلاح المنشود طبقا لخطة حكومته ، فيجد الوقت اللازم لهذا العمل الذى هو في الواقع عمل الوزير الأساسى بدل أن يشغله كله في مسائل الموظفين وما يتبعها من رجاءات والتماسات وشفاعات ومقابلات تستغرق كل وقته . ولقد جربت هذه الطريقة في مصر ، فان وزارة الخارجية تجرى منذ سنة ١٩٢٨ في تعييناتها على نظام الامتحان ، وقد دلت هذه التجربة على نجاحه أكبر النجاح .

أما مسألة الترقية فيجب أن تقرر إما بامتحان لجميع الذين تتوافر فيهم الشروط الخاصة التي تؤهلهم للوظيفة الجديدة ، وهذا الامتحان هو وحده الذى يثبت درجة كفايتهم ، وإما بأن تكون ترقية آلية بين جميع الموظفين يقدم منهم الأقدم فالأقدم ، وإما أن تكون بحسب الكفاية ، على أن يكون الحكم في هذا كله لجنة من رؤساء المصالح . أما ترك تقدير الكفاية للوزير وحده وهو رجل سياسى له أصدقاء وله أعداء فهو مدعاة للشك وسوء الظن وكثرة الشكوى والنقد .



أما مسألة تأديب الموظفين على ما ارتكبوا في وظائفهم من مخالفات ، فأرى فيها هو أنه يجب أن يعاد النظر في نظام مجالس التأديب الحالية ، لأنه نظام قديم لم يطرأ

عليه تغيير منذ مدة طويلة، فأصبح مجافيا لروح هذا العصر وصار من الضروري تعديله. ومجالس التأديب الحالية مؤلفة من موظفين. وعيها الواضح أنها كثيرا ما تؤلف من رؤساء هم الذين اتهموا الموظف المحوّل عليها لمحاكمته. وفي هذا ظلم يتن و مخالفّة لمبادئ العدالة ومدعاة لعدم الثقة. وقد يتأثر بعض الموظفين من أعضاء هذه المجالس برأى وزرائهم في بعض القضايا التي تحال عليهم. فان لم يتأثروا برأيهم فقد يشك على الأقل في أنهم تأثروا به. فاذا أردنا أن يجرى العدل مجراه فيطمئن الموظفون على مراكرهم وتطمئن البلاد على حسن سيرهم، فيحسن أن نعيد النظر في هذا الأمر. ويخيل الى أنه في الامكان تأليف محكمة خاصة من بعض قضاة محكمة النقض والابرار، أو من بعض قضاة محكمة الاستئناف يضم اليها مستشار ملكي وموظف تتوافر فيه شروط النزاهة والاستقامة من كبار الموظفين الذين أحيّلوا على المعاش للحكم في هذه القضايا، أو على الأقل لتكون محكمة استئنافية يرجع اليها في القضايا التي حكم فيها بعزل الموظف.



وعلينا بعد ذلك أن نمنع الموظفين منعا باتا من الاشتغال بالسياسة بجميع الطرق والوسائل، بشرط أن نمنحهم أيضا من تدخل رجال السياسة في شؤونهم. فكثيرا ما يحصل أن يقدم النواب والشيخوخ الأسئلة والاستجوابات الخاصة بموظفين يعيّنون بالاسم، وهذا تقليد سيئ يتنافى كل التنافي مع مبدأ تقسيم السلطات. إن من حق مجلس النواب والشيخوخ مراقبة أعمال السلطة التنفيذية، وهو حق ثابت لا نزاع فيه. ولكن المسؤولين عن سياسة الحكومة أمام المجلس هم الوزراء وحدهم. أما الموظفون فمستولون فقط أمام الوزراء. ولن تسمع في مجلس النواب الانجليزي وهو شيخ المجالس النيابية وأكثرها مراقبة لأعمال الحكومة سؤالاً أو استجواباً أو مناقشة يجرى فيها اسم موظف من الموظفين. فاذا اراد البرلمان في إنجلترا توجيه نقد الى مصلحة من المصالح الحكومية وجهه الى الوزير دون ذكر اسم الموظف المسئول عن هذه المصلحة. والحادثة المشهورة التي تؤيد هذا

الرأى هي ما حصل في سنة ١٩١٧ أثناء الحرب العظمى اذ انتقد البرلمان الانجليزى سوء ادارة القسم الطبى في الجيش الهندى الذى كان معسكرا في العراق؛ فلم يذكّر أحد أثناء هذه المناقشة اسم موظف واحد رئيسا كان أو مرءوسا، وانما وجهت الانتقادات كلها الى السير أوستن تشمبرلين الذى كان اذ ذاك وزيرا للهند بصفته الوزير المسئول عن الجيش الهندى وادارته الطبية. وقد استقال على أثر هذه المناقشة. فالموظف في إنجلترا محظور عليه الاشتراك في أية جمعية أو حزب سياسى، وليس له أن يتصل بالأحزاب السياسية، ولا يجوز له أن يكتب في الجرائد السياسية. وعلى الجملة لا يسمح له أن يشترك في السياسة بالعمل عن قرب أو عن بعد، وهو يعزل اذا اشتغل بها مهما علا مركزه وارتفعت درجته. ولكنه في الوقت نفسه يحى حماية تامة من تعرض السياسيين له داخل البرلمان وخارجه. فلماذا لا تأخذ أيضا بهذه التقاليد الحكيمة، فنمنع بذلك تدخل بعض النواب والشيوخ في أعمال الموظفين وما ينتج هذا التدخل من الأثر في تصرفات الموظفين في جميع المسائل التى تتعلق بمصالح أعضاء البرلمان!



بقى أن أذكر في هذا الباب أن الحكومة لم تعمل للآن شيئا في سبيل تنظيم ادارتها التنظيم الاقتصادى العصرى الذى يسهل العمل و يوفر الزمن، ويزيد في انتاج الموظفين ويساعدهم على إنجاز أعمالهم على أحسن وجه. فلا تزال الوزارات المختلفة تعتبر نفسها وحدات مستقلة بعضها عن بعض. وقد تسود هذه الروح في المصالح والادارات المختلفة التابعة للوزارة الواحدة فلا يكتفى رؤساؤها بالتخاطب تلفونيا ليستشير بعضهم بعضا في مسألة بالذات، أو ليستفهم فيها بعضهم من بعض، بل لابد من الوصول لهذه الغاية الى مكاتبات ومراسلات قد تدوم الأسابيع والشهور والأعوام، وكانت تكفى مقابلة واحدة بين رئيسين للفصل فيها وإنهاؤها. كما أن الأمكنة التى تحتلها أكثر الوزارات والادارات هي دور قديمة لم تبين لهذا الغرض، وانما بنيت منذ أكثر من ستين سنة دورا للاقامة ووسعت على غير نظام مع الوقت

ومع ازدياد عدد الموظفين . وقد وصلت بعض هذه المباني العامة من سوء الحالة الى حد أصبحت معه كثيرة الكلفة لترايد ما ينفق على صيانتها فضلا عن الاضطراب لاضاعة بعضها نهارا والالتجاء الى الوسائل الصناعية لتدفئتها شتاء وتهويتها صيفا ، وهى فى كل حال مضره بصحة الموظفين وتضعف انتاجهم وتقلل بحسب رسمها الحالى من مراقبة الرئيس لمروسيه . وقد ترتب عن حالة هذه المباني أن خصصت حجرة منفردة لكثير من الموظفين ، وكان الأجدر أن تخصص لكل قسم حجرة للرئيس يشرف منها على صالة كبيرة تخصص لجميع موظفى ادارته ، وبهذا تقل الزيارات الشخصية وما تضيعه من وقت الموظفين ، كما تقل نفقات التآييث ، ويزيد إشراف الرئيس على مرءوسيه . هل يصح مثلا أن تبقى وزارات المالية والداخلية والحقانية والمعارف والحربية ومحافظة مصر فى دورها الحالية ! .

إنى أعتقد أنه لو أقدمت الحكومة على بناء أمكنة حديثة لوزاراتها ومصالحها لتوافر فيها شروط الصحة والراحة وتلائم طبيعة العمل المخصصة له ، لقلت النفقات وزاد الانتاج وتحسنت حالة الموظفين وحالة العمل الذى يقومون به . وهل يليق أن تدفع الحكومة الآن ما يزيد عن مائتى ألف جنيه سنويا أجورا لمساكن تستأجرها لبعض مصالحها^(١) ، وكلها شقق ومنازل لم تبين لتكون ادارات حكومية ! . إن هذه الأجور التى تدفعها الحكومة الآن هى ربح لرأس مال يتراوح بين ثمانية وعشرة ملايين من الجنيهات بحسب استغلال الحكومة لأموالها الاحتياطية فى الوقت الحاضر ! واعتقادی أن ثمانية ملايين بل أقل منها كافية لبناء دور حديثة وافية بجميع الأغراض لجميع الوزارات والمصالح المملوكة والمستأجرة ، كما يمكن أن تستفيد الحكومة بهذه الطريقة من مساحات كبيرة من الأراضى المقامة عليها الدور الحالية . وأعتقد أنها عملية رابحة من الوجهة الاقتصادية ، وهى مع ذلك ضرورية للاعتبارات التى قدّمها . ولا شك عندى أنه اذا لم يتوافر المال اللازم لهذا الغرض من أى باب آخر فان قرضا أهليا داخليا من أسهل الأمور ، ويكفى لسداد أرباحه وأقساطه

(١) بلغت قيمة الأجور التى دفعها الحكومة لمصالحها ١٤٤،٢٥٠ جنيها فى سنة ١٩٣٧ .

السنوية أن تدفع الحكومة ما تدفعه الآن في أجور أماكنها أو ما يزيد عنه قليلا . لقد سمعنا منذ أكثر من عشرين سنة أن أمكنة سراى الاسماعلية وسراى قصر النيل مخصصة لبناء وزارات الحكومة المختلفة . فهل تفكر حكومتنا جديا في هذا المشروع الضروري فتساعد على تحسين صحة الموظفين وتبني لهم الفرصة لاتقان عملهم وانجازه في أسرع وقت على أحسن وجه ، وهى بذلك تساعد أيضا على تجميل العاصمة ! فان المباني العامة في جميع البلاد هى أجمل المباني وأخفها ، وهى دائما مرآة لرقى الشعب وحضارته .

(ثانيا) نفقات مشروعات الاصلاح

لا تزال بلادنا في أشد الحاجة الى طائفة كثيرة من الاصلاحات تتناول أغلب مرافق حياتها . فقد تكلمنا باختصار في مواضع عدة عن الاصلاحات الخاصة بالتعليم والصحة العامة ، هذا الى الاصلاحات التى يتطلبها مشروع الدفاع الوطنى ووسائل الرى والصرف وتعبيد طرق المواصلات . كل هذه مشروعات تحتاج لو نفذناها على الوجه المثمر المفيد الى عدة ملايين من الجنيهات . وقد ذكرت آنفا أن نفقات أى اصلاح يجب ألا تكون سببا في رفضه ، بل العبرة بثبوت فائدته لعدد كبير من أهل البلاد وضرورته لسد حاجة ماسة يستلزمها رقيها .

والطريقة المثلى لامكان تنفيذ هذه الاصلاحات هو تخصيص قدر من المال لكل مشروع منها على عدد السنين التى تكفى لتنفيذه . وعلى ذلك يتعين علينا أن ندرس بسرعة ولكن بدقة أيضا جميع مشاريع الاصلاح ، وأن نرمم خططنا المالية بحيث نستطيع البدء فيها جميعا بسرعة من جهة ونضمن اتمامها في الوقت المناسب من جهة أخرى . وتكون نتيجة تقديرات نفقات هذه الاصلاحات مضافة لمصروفات الحكومة الأخرى هى المرشد لنا في وضع ميزانياتنا القادمة الى مقدار المال الذى يجب أن يجمع سنويا ، لامكان توازن الميزانية ، ولامكان الاستمرار على إنهاء ما بدأنا فيه من الأعمال . وهذا البرنامج التفصيلي الذى يجب وضعه ودراسته

شرط أساسى لامكان وضع ميزانيتنا على هذه الصورة الجديدة . وهو الشرط الوحيد الذى يحقق لنا تنفيذ ما هو لازم للبلاد من هذه المشروعات . ولن تكون ميزانيتنا فى المستقبل مرآة حقيقية للجهودات التى نبذلها فى تحسين حالتنا الا اذا تحقق فيها هذا الشرط . وهو وحده الذى يمكن وزير المالية من الدفاع أمام البرلمان وأمام رأى العام عن ميزانية واضحة تم أرقامها عما تنوى الحكومة القيام به من الأعمال لخير البلاد .

إيرادات الحكومة

تحصل الحكومة على إيراداتها فى الوقت الحاضر بالوسائل الآتية :

(أولاً) من الضرائب .

(ثانياً) من إيرادات تعتبر أثماناً لخدمات أو لمبيعات ، ويدخل فى هذا مصاريف التقاضى وأجور التسجيل وأثمان الأراضى التى تبيعها الحكومة .

(ثالثاً) من إيرادات يدخل فيها النوعان السابقان ، فهى أثمان لخدمات ، ولكن يراعى فى تقديرها أن يكون ثمنها أزيد من قيمتها ، مثال ذلك إيرادات مصالح البريد والتلغرافات والتليفونات .

(أولاً) الضرائب

وهى تنقسم إلى قسمين : ضريبة مباشرة ، وضريبة غير مباشرة .

فالضريبة المباشرة هى التى يدفعها الشخص الذى فرضت عليه ، كضريبة الاراد وضريبة التركات فى أوروبا وكضريبة الأراضى والعقار فى مصر . والضريبة غير المباشرة هى التى يدفعها كل الناس بدون نظر لحالة كل منهم ، كالرسوم الجمركية وكضريبة السكر والكبريت . وهى لهذا السبب نفسها ضرائب يقع عبؤها على جميع الناس بالتساوى ، فهى لا تفرق بين المعدم والفقير ، وبين الفقير ومتوسط الحال ، وبين

المتوسط والغنى ، بل قد تدفع فيها طائفة الفقراء أكثر مما تدفع طائفة الأغنياء .
فانه يراعى عادة في وضع هذه الضرائب أن تفرض في الجمارك مثلا على ألزم الحاجات
وأكثرها استعمالا وشيوعا ، وهى بذلك تصيب الفقراء أكثر من غيرهم لأنهم
أكثر الطبقات عددا . ولهذا قد أخذت جميع البلاد بمبدأ حديث يقضى بتحديد
نطاق هذا النوع من الضرائب ، وبالاكتفاء في الجزء الأكبر من إيراداتها على الضرائب
المباشرة .

والشروط التى اتفق على وجوب توافرها بحسب المبادئ المالية والاقتصادية
الحديثة لتكون الضريبة عادلة ومعقولة هى ما يأتى :

(أولا) أن تكون عامة فلا تميز أحدا .

(ثانيا) أن تكون متصاعدة فيدفع كل فيها بحسب استطاعته .

(ثالثا) أن تكون سهلة الجباية وقليلة النفقات في تحصيلها ويصعب على
المؤلين الهروب منها .

فأما الشرط الأول وهو تعميمها على كل الناس وعدم تخصيص طائفة بها دون
طائفة ، فهو شرط معقول كى تنتج الضريبة إيرادا معقولا ، وهو عادل لأنه يلزم جميع
السكان بالمساهمة في جميع ما يلزم للاتفاق على شؤون بلادهم مما تعود فائدته عليهم
جميعا . وتستثنى جميع البلاد التى أخذت بالمبادئ الاقتصادية الحديثة من هذه
القاعدة طائفة الفقراء الذين لا يكسبون الا ما يكفى معيشتهم في أضيق الحدود
الممكنة ، وهذه الحدود تختلف في البلاد بحسب مستوى المعيشة فيها ، ولذلك يقل
عدددها أو يكثر حسب حالة البلد من جهة ثروته العامة ومن جهة ارتفاع مستوى
المعيشة فيه أو انخفاضه . ففى إنجلترا مثلا يعفى من كل ضريبة مباشرة جميع الأشخاص
الذين لا يزيد مرتبهم عن ١٢٥ جنيه في السنة اذا كان الشخص عزبا وعن ٢٠٠ جنيه
اذا كان متزوجا وعن ٣٠٠ جنيه اذا كان متزوجا وله أولاد .

والشرط الثاني معناه أن الضريبة يجب ألا يكون مقدارها ثابتا في جميع الحالات، بل يجب أن تزيد أو تقل بحسب مقدرة الشخص المالية، فتزيد نسبتها كلما زاد إيراده . وعلى هذا فلا يدفع الفقير شيئا ، ويدفع المتوسط بنسبة إيراده أقل من الغنى بنسبة إيراده أيضا . وقد أخذ بهذه المبادئ في إنجلترا منذ أكثر من ثلاثين سنة، وتبعها أوربا وأمريكا على الأثر، فأصبحت هذه المبادئ مسألما بها في كل البلاد .

أما الشرط الثالث فالغرض منه ألا يضيع جزء كبير مما يحصل من الضريبة في مرتبات وأجور العمال المكلفين بجمعها وبمراقبة دفعها من جميع من يقع عليهم عبؤها، والا كانت النتيجة أن تفرض الضرائب لا تثار عدد الموظفين .



بعد هذا البيان يلاحظ لأول وهلة أن نظام الضرائب عندنا يحتاج الى تعديل جوهرى في الأسس التى بنى عليها . وأول ما يلاحظ كثرة إيراد الضرائب غير المباشرة ، وهى كما قدمنا ضرائب لا تفرق بين الغنى والفقير ، كما تقضى بذلك جميع المبادئ الحديثة المعمول بها في كل بلاد العالم . وأول ما يستوقف النظر في ميزانيتنا أن هذه الضرائب غير المباشرة تأتى بأكثر من نصف إيرادات الحكومة بل قد تعادل أحيانا ٧٥ ٪ من الإيرادات العامة . وهذه نسبة لم يسمع بها في بلد آخر ، ويترتب عليها في مصر أنها تزيد في تعاسة فقرائها الى حد كبير . والسبب في هذا هو أن التعريفة الجمركية لم توضع في الماضى على أساس اقتصادى لحماية صناعة جديدة ناشئة مثلا أو كسلاح سياسى حتى نحمل بلادا على أن تشتري منا بمثل ما تشتري منها ، وإنما وضعت للحصول على إيراد كبير في وقت لم يكن في استطاعة الحكومة أن تحصل عليه من الضرائب المباشرة . ولهذا السبب نفسه لوحظ في وضع فئات هذه الرسوم أن تأتى بأكثر إيراد مستطاع . ونظرا لأن الرسوم على الكماليات أو على أدوات الزينة والترفيه لا تأتى بإيراد وفير، رفعت

الحكومة الرسوم على الحاجيات الضرورية كالبن والكبريت والشاي والدخان وجميع ما يلزم استعماله لكثرة السكان وهى الطبقات الفقيرة . كذلك فرضت للغرض نفسه رسوما عالية على الحاجيات الضرورية التى تصنع داخل البلاد ويستعملها جميع طبقات الناس كالسكر والكبريت .

ولذلك يتعين على الحكومة الآن بعد أن أطلقت يدها فى وضع ضرائبها على الطريقة التى تراها أن تبدأ بدراسة هذا الموضوع الآن دراسة تنظر فيها الى الفقير لا بعين الرحمة والرافة فحسب ، بل بعين المصلحة أيضا ، وهى أن تتمكن ما استطاعت من أن يحسن حاله حتى يكون عضوا نافعا فى الهيئة الاجتماعية المصرية . وواجب الحكومة فى هذا الشأن تخفيف الضرائب غير المباشرة بزيادة الضرائب المباشرة .

ولننظر بعد ذلك الى نظام الضرائب المباشرة فى مصر ، وبنوع خاص فى أمر ضريبة الأتبان التى هى أيضا ضريبة لا يتوافر فيها شرط من الشروط التى فصلناها والتى يجب أن تتوافر فى هذا النوع من الضرائب لتكون عادلة .

فالشرط الأول وهو تعميم الضريبة مع استثناء الفقراء منها غير معمول به ؛^(١) فان هذه الضريبة تحصل من صاحب ربع الفدان ومن صاحب الفدان ومن صاحب الألف ولا يستثنى منها أحد . كذلك لم يراع فى وضعها الشرط الثانى وهو الذى يقضى بالتدرج فى قيمتها فترفع كلما زادت ثروة الشخص الذى تفرض عليه . وهنا يجب أن نتساءل : ما الذى يمنعنا من الأخذ بهذه المبادئ العادلة فى تحديد فئات هذه الضريبة ؟ لقد شكلت لجان كثيرة لاعادة النظر فى هذه المسألة وفى غيرها فى الماضى وفى الحاضر . وقد اطلعت على تقارير هذه اللجان فلم أعثر فى أحدها على اشارة واحدة لضرورة الأخذ بهذه المبادئ ، بل هى لم تتعرض لها البتة

(١) وقد أخذت الحكومة الحاضرة بمبدأ تخفيف فئات هذه الضريبة عن صغار ملاك الأتبان . وهذه خطوة موفقة لا بأس بها ، نرجو أن تلجأ الحكومة هذا الاتجاه فتتبعها بخطوات أخرى لتصل الى المستوى الذى نرجوه .

في مناقشتها ، وهذا موجب للأسف . فقد كان يجب على وزارة المالية وعلى هذه اللجان أن تتجه بحوثها الاتجاه الحديث وأن تبحث على الأقل هذه المبادئ الحديثة ثم تقبلها أو ترفضها مع بيان أسباب القبول أو الرفض . وإني أرى لزوما على كل حال — ومسألة تعديل الضرائب كلها على بساط البحث — أن تبحث هذه المسألة . ولا أرى ما يمنع الحكومة من أن تقدر الحد الأدنى الذي تستطيع في حدوده أن تعفى الفقراء من الضرائب ، فتقدر مثلا أن الشخص الذي يعيش عيش الكفاف فلا يزيد إيراده عن عشرين جنيها في السنة لا يستطيع أن يؤدي أية ضريبة . فإذا قبلت هذا المبدأ فلتطبقه الآن على ضريبة الأطنان ، ثم تطبقه في المستقبل على ضريبة الإيراد إذا تقرر هذه الضريبة ، أو على أية ضريبة أخرى . ويترتب على هذا إعفاء من يعيشون من إيراد ثلاثة أفدنة فأقل إعفاء تاما من أية ضريبة ، كما يصح النظر في إعفاء من يعيشون من أقل من عشرة أفدنة من جزء منها ، ثم تزيد تدريجا بطيئا الى الحد المعقول . ويحسن ألا يزيد هذا الحد في جميع الأحوال عن أقصى فئات ضريبة الأطنان الحالية ، أو على الأكثر ما يعادل ٢٠٪ من قيمتها التجارية .

سيقال إن عدد الذين يراد إعفاؤهم والذين يراد تقليل الضريبة عليهم كبير ، وإنه ليس في الامكان رفع هذه الضريبة على كبار الملاك الذين يدفعون الآن الحد الأعلى الذي قررناه آنفا لهذه الضريبة ، وإنه سينشأ عن كل هذا نقص في الإيراد المتحصل منها . كل هذا صحيح ، ولكنني أطلب عدلا وحقا ، والباب مفتوح أمام الحكومة لاختيار ضريبة أو ضرائب أخرى تسد هذا العجز .

حدث هذا في جميع بلاد العالم منذ ثلاثين سنة ، ولا أرى مسوغا لعدم الأخذ به في مصر الآن .



أقول بعد ذلك ان ضريبة الأطنان ظالمة في أساسها ، لأنها نوع من ضريبة الإيراد ، وهي مفروضة على الذين يحصلون على إيرادهم من استثمار أموالهم في الزراعة .

أما أصحاب الأيراد الآخرون الذين يستثمرون أموالهم في جميع الأعمال الأخرى غير الزراعة - وأستثنى منهم ملاك البيوت - فهم لا يدفعون شيئا . وهذا ظلم صارخ . ويقضى العدل بتغيير هذه الحالة في أقرب وقت ، والبحث عن ضريبة أو ضرائب أخرى تعيد العدل الى نصابه وتسوى بين أصحاب الأطيان وبين جميع أصحاب رؤوس الأموال الآخرين .

يقولون ان ضريبة الأيراد صعبة الجباية في مصر لعدم أخذ التجار وغيرهم من المصريين بمبدأ تقييد حساباتهم السنوية من ايراد ومصروف ، وهو المرجع الذي يرجع اليه في تقدير هذه الضريبة . وإنى أرى أن ترك الناس على ما هم عليه الآن اهمال شديد ، وواجب على الحكومة أن ترغبهم في تقييد حساباتهم أو أن تلزمهم بهذا إلزاما . ولا طريق لالزامهم إلا بوضع مثل هذه الضريبة وتقديرها على كل تاجر وكل شخص آخر تقديرا تقريبا ، كأن يحدد بنسبة ايجار الدكان أو بنسبة ايجار مسكنه أو على أى أساس آخر ، ويلزم بقبول هذا التقدير إلا اذا قدم دفتر حسابات منظم يظهر منه ايراده الحقيقي . كما نتمكن بهذه الطريقة من الاستيلاء على هذه الضريبة في أقرب وقت ممكن من جميع الشركات وكبار التجار المنظمة تجارتهم المقيدة حساباتهم ، وهم كثيرون منتشرون في جميع مدن القطر . ونتمكن بذلك أيضا من تحصيل هذه الضريبة من جميع أنواع الأيرادات الأخرى كمرتبات الموظفين وصافي ايراد المشتغلين بالأعمال الحرة كالحامين والأطباء والسماسرة وغيرهم ، كما تقض ، بذلك المبادئ الاقتصادية الحديثة المسلم بها ، وكما يقضى بذلك العدل أيضا . فتكون نتيجة تقرير هذه الضريبة امكان حصول الحكومة على مال وفير تستطيع معه أن تقلل من الضرائب غير المباشرة ، وأن تدخل التعديلات المعقولة على ضريبة الأطيان ، وبذلك تحصل أيضا على ايراد يسمح لها بالبدء في تنفيذ مشروعات كبرى . كما سيكون من نتيجته أن يضطر جميع متوسطى التجار وصغارهم وجميع الممولين أن يضبطوا حساباتهم وأن يعرفوا حقيقة مركزهم المالى . وسيترتب على ذلك أن يستعين الكثيرون من هؤلاء التجار بعدد كبير من كتاب الحسابات ، فنفتح

بذلك بابا للرزق من الأعمال الحرة أمام الكثيرين من متخرجي مدارسنا التجارية المختلفة .

فاذا رأت الحكومة أن مثل هذه الضريبة لا يمكن تقريرها الآن ، فلتفكر في ضريبة أخرى تمت الى ضريبة الايراد بصلات كثيرة ، وهي الضريبة المسماة في أوروبا بضريبة حركة الأعمال (Turnover) أو (chiffre d'affaires) وهي ضريبة مفروضة في أكثر البلاد الأوروبية على التجار وجميع المستجدين وأصحاب المهن الحرة . وهي تقدر على أساس القيمة الاجمالية لما يحصلونه من المتعاملين معهم تلقاء ما يقدمونه من خدمات أو في مقابل ما يبيعونه من بضاعة . وتتراوح هذه الضريبة بين ٢ و ٥ في المئة من القيمة باختلاف البلاد . وهي أسهل تقديرا وجباية من ضريبة الدخل ؛ لأنها تجبي على مجمل الايراد لا على صافي الأرباح ؛ وبهذا لا يكون للحكومة دخل مطلقا في تفاصيل مصاريف التاجر المختلفة وما ينفقه على تجارته .

ويلاحظ أن هذه الضريبة مقررة في البلاد التي تجبي فيها ضريبة على الدخل أيضا .

كذلك أرى من العدل والحكمة أن تفكر الحكومة جديا في تقرير ضريبة على التركات يدفعها جميع سكان البلاد من مصريين وأجانب ؛ فهي ضريبة مقررة في كل بلد ، وهي مع هذا سهلة التحصيل وتأتي بإيراد وفير خصوصا أنه قد فكر في مثل هذه الضريبة في مصر قبل الحرب ، بل أذكر أنه قدم مشروع بها الى الجمعية التشريعية .

ومن المسلم أن هذه الضريبة صعبة التحصيل في البلاد الزراعية التي تكثر فيها الملكيات الصغيرة ، والتي تكون الأطيان فيها الجزء الهام من الثروة الأهلية ؛ فليس من السهل أن تحصل قيمة الضريبة مالا ولكن اذا فرضنا ضريبة خفيفة على التركات الكبيرة فلن تقوم في سبيل تحصيلها عقبات .

كذلك يصح أن تفكر الحكومة في تنفيذ مشروع ضريبة التمغه الذي بحث منذ سنتين بحثا وافيا .



أريد بعد هذا أن أشير الى موضوع المال الاحتياطي الذي تحتفظ به الحكومة المصرية والذي يقدر الآن بنحو ٣٤ مليونا من الجنيهات .
والحكومة المصرية هي ، فيما أعرف ، الحكومة الوحيدة بين الحكومات التي تذخر هذا المال الاحتياطي . وليس معنى هذا أن مصر أغنى البلاد أو أن الحكومة المصرية أبعد نظرا وأحسن تصرفا في مسائلها المالية من الحكومات الأخرى . وليس معنى هذا أيضا أن الثروة المصرية الأهلية هي التي سمحت لحكومتها دون غيرها من الحكومات أن تتمكن من الاحتفاظ بهذا الاحتياطي ؛ فالمؤكد أن مصر بلاد فقيرة وأن مستوى المعيشة فيها منخفض الى حد كبير، وقدرة سكانها على دفع الضرائب محدودة . والمؤكد والمعروف أيضا أن مصر بلد مفتقر الى كثير من وجوه الإصلاح الضرورية، وهي في هذا الباب متأخرة عن جميع البلاد الغربية وعن بعض البلاد الشرقية . وإذا استثنينا مشروعات الري من مشروعات الإصلاح المتفق على ضرورتها منذ زمن طويل، فإن الحكومات المصرية لم تعمل شيئا يذكر في سبيل الإصلاح منذ بدءا الحرب العظمى الى الآن . وكذلك لم تشتهر كثرة الحكومات المصرية بأنها مثال الحكمة وحسن التصرف وسداد الرأي في سياستها المالية . فمن أين إذا وصلنا الى هذه النتيجة التي يخدع ظاهرها ولا يطمئن باطنها وهي توفير هذا المال الاحتياطي ؟

إنه لا يمكن أن يكون الا نتيجة لأحد سببين :

(الأول) أن يجمع من الناس من طريق الضرائب المباشرة أو غير المباشرة أكثر مما يحتاج اليه الاتفاق على جميع مرافق البلاد، وإذا يجب خفض هذه الضرائب .
(والثاني) أن تقتصد الحكومة الاقتصاد المخل بالامتناع عن القيام بتنفيذ مشروعات الإصلاح الضرورية ، وإذا تكون الحكومة قد قصرت في واجب أساسي وعطلت تقدم البلاد، ويكون هذا الاحتياطي اعلانا صارخا ودليلا قاطعا على هذا التقصير .

والواقع أننا نعرف جميعاً أن هذا الاحتياطي قد توافر للسبب الأخير خصوصاً في زمن الحرب عندما تضاعفت أثمان المواد الأولية، فكان من الطبيعي أن يؤجل الإصلاح إلى ما بعد الحرب . ولكن الحرب قد انتهت منذ عشرين سنة ومع ذلك بقي الاحتياطي محتفظاً به ولم ينفق في الوجوه التي كانت مخصصة له أو في المشروعات الأخرى التي نحن في احتياج إليها .

ومن الخطأ أن نتوهم أن ادخار مثل هذا الاحتياطي ضروري ليسد حاجة البلاد وقت الشدة واستحكام الأزمة ؛ إذ هو قليل لا يفي بهذا الغرض ؛ فهو لا يزيد عن جنيتين اثنين لكل مصري . وفي استطاعتنا أن ندرك مدى ما يمكن أن يفي به هذا القدر من المال في تفريغ الأزمات ومدى ما يمكن أن يأتي به من خير أعظم وأكبر إذا أنفق في المشروعات العامة المفيدة المثمرة .

وقد مرت بالعالم وبنا أزمة اقتصادية بالغة استحكت حلقاتها منذ سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٥ ، فعاجلتها بلاد العالم بخلاف الوسائل الناجعة دون أن يكون لدى أحداها مال احتياطي تلجأ إليه . ومصر التي لديها هذا المال المدخر لم تلجأ حكومتها إليه لتخفيف شر هذه الأزمة إلا عن فئة قليلة العدد هي أصحاب الديون العقارية . ذلك لأن هذه الأزمات تحتاج في حلها إلى تحمل أعباء وتضحيات كبيرة يساهم فيها أهل البلاد جميعاً ، وقد يضر فيها اعتقاد الناس أن على الحكومة أن تفرجها بفتح خزائنها لصرف المال الاحتياطي . ولذلك قد أصبحت هذه الطريقة التي اخترعها "يوسف الصديق" طريقة قديمة ونظرية مالية بالية . ومهما جمعنا من المال الاحتياطي فإنه لن يكفي لتفريغ أزمة عامة ، ولذلك أيضاً كان من مصلحة البلاد الواضحة أن ينفق هذا المال بسرعة في مشاريع الإصلاح الضرورية فتستفيد البلاد منه أكبر فائدة ممكنة .

ويجب ألا يفوتنا أن بلاد العالم كلها فضلاً عن أنها لا توفر احتياطياً تسعى إلى تعجيل الإصلاح بالاستدانة من شعبها ومن البلاد الأخرى إذا استطاعت . ويندر الآن أن تقوم بلدة أو مدينة أو قرية في إنجلترا أو في البلاد الأخرى بإصلاح ذي شأن إلا إذا استدانت لتنفيذه .

وأنا لا أدعو الآن الى الاستدانة وخاصة من البلاد الأجنبية ، ولكنى أدعو بالخارج الى صرف هذا الاحتياطى فى أقرب وقت ، على أن يكون صرفه فيما يجب أن يصرف فيه من المشروعات النافعة .

ولقد نشأ عن وجود هذا الاحتياطى أننا كثيرا ما ننفق منه فى غير المفيد . فان وجوده من شأنه أن يشجع الحكومة والبرلمان على القيام باصلاحات لم تدرس الدرس الكافى ولم تبحث من جميع جهاتها ، أو فى وجوه كثيرة أخرى من العبث أن تتعرض الحكومة لها . فان التجاؤ وزير المالية للبرلمان وللرأى العام فى تسويق الضرائب الجديدة التى يستدعيها تنفيذ المشروعات الجديدة وما يجب أن يبدىه من الأدلة لضرورة قبول الضريبة المقترحة ، من شأنه أن يدعو الحكومة لزيادة التفكير والدرس والبحث فى قيمة هذه الاصلاحات . أما اذا كان المال موجودا ولا يتحمل النواب أو الأفراد ضرائب جديدة لتنفيذ ما يقترح من الأعمال ، فان تبحث هذه الاقتراحات البحث الكافى الذى يجب القيام به تمهيدا للتنفيذ .

والأمثلة كثيرة على ما ذكرت ؛ فقد تصرفت الحكومة فى مناسبات مختلفة تصرفات أقل ما يقال فيها إنها غير حكيمة ، فأنفقت أموالا طائلة من هذا الاحتياطى فى وجوه لم يخلق لها ، ولم يخطر ببال أحد أن ينفق عليها من هذا المال . فهل جمع هذا الاحتياطى لتدفع منه الحكومة ١٣٠٤٧٥٤ جنيه لمساعدة ملاك الأراضى الزراعية بشراء أملاكهم التى عرضت للبيع الجبرى ، ولتدفع منه ٢٦٨٤٧١٧ جنيه لبنوك الرهون العقارية نيابة عن المدينين الذين توقفوا عن سداد المستحق عليهم ، ولتقرض منه سلفا زراعية قبل انشاء بنك التسليف الزراعى ولا يزال فى ذمة المزارعين منها للآن ٣٣٨٩٠٨ جنيه ، ولتقرض منه نحو مائة ألف جنيه لوزارة الأوقاف !! .

لقد كان من واجب الحكومة أن تفكر فى مساعدة هؤلاء الملاك الذين أثرت الأزمة العالمية فى ايرادهم أكبر الأثر ، ومن واجبها أن تحافظ على الثروة المصرية فتمنع انتقال ملكية الأراضى الزراعية من المصريين الى الأجانب ، ولكن كان فى استطاعتها

أن تعمل في هذا الشأن ما عملته البلاد الأخرى التي أصابتها الأزمة بمثل ما أصابتنا ولم تلجأ في مساعدتها لأهل بلادها الى الوسيلة التي لجأنا اليها . وعلى كل حال فقد جمع المال الاحتياطي لأغراض أخرى كما ذكرت، وكان يجب أن يحتفظ به لانفاقه في وجوه الاصلاح والانشاء والتعمير التي جمع من أجلها .

والآن وقد وقع ما وقع يجب أن يتجه اهتمام الحكومة لتصفية هذا الموقف بالسعي في استرداد هذه المبالغ طبقا للشروط التي وضعتها والتي قبلها المدينون عن طيب خاطر ، وألا تقصر في استعمال جميع الوسائل للحصول على أموالها بالطرق المشروعة .

يجب أن تقضي الحكومة على تلك العادة السيئة، وهي استباحة بعض الناس، خصوصا أصحاب النفوذ ، لأموال الحكومة ورغبتهم عن سدادها اطمئنانا منهم لتغاضي الحكومة وعدم الحاحها في تحصيل أموالها . إنى أخشى أن تضيق هذه الأموال وجلها أموال الفقراء البائسين اذا ماجرت الحكومة على تهاونها .

كذلك ينشأ من وجود هذا الاحتياطي ألا يقتنع الناس اقتناعا كافيا بدفع ضرائب جديدة . وهذا معقول؛ فاذا لم يستنفد هذا الاحتياطي في وجوه الاصلاح فلن يقتنع الرأي العام بضرورة زيادة في فئات الضرائب الحالية أو انشاء ضرائب جديدة .

سياستنا الاقتصادية

مقدمة

تحديد مرامي هذه السياسة — ازدياد عدد السكان — وجوب تنمية الموارد
الاقتصادية والبحث عن موارد جديدة — انخفاض مستوى المعيشة
وجوب العمل على رفعه

يجب أن ترمي هذه السياسة الى رفع مستوى حياة جميع الأفراد باستثمار جميع
موارد البلاد الزراعية والصناعية، واصلاح طرق هذا الاستثمار باتباع جميع ما استكشفه
العلم الحديث في هذا السبيل، وإعداد جميع أهل البلاد للاستفادة من استعمال
الأساليب الاقتصادية الحديثة سواء في ذلك ما كان منها خاصا بزيادة الانتاج وتحسين
نوعه وما كان منها خاصا بتقليل نفقاته وتصريف المنتجات الزراعية والصناعية
في الأسواق الداخلية والخارجية بأحسن الأثمان الممكنة .

هذه هي باختصار مرامي السياسة الاقتصادية وهي التي يجب أن نتبعها
إذا أردنا أن نحصل لأهل هذه البلاد على أكبر قسط من الرفاهية . وليست
مهمتنا في هذا الشأن مقصورة على رفع مستوى حياة المصريين البالغين الذين
يحاهدون الآن على أرض مصر لكسب قوتهم، بل يجب علينا أن نفكر في الآلاف من
أولادنا الذين لم يبلغوا بعد سن الكفاح، كما يجب أن نفكر أيضا في مستقبل الملايين
من المصريين الذين لم يولدوا بعد والذين سيولدون في المستقبل القريب أو البعيد .

لقد بلغ عدد سكان مصر بحسب تعداد سنة ١٩٣٧ : ١٥٩٠٤٥٢٥ نفس

وكان في سنة ١٩٢٧ : ١٤٢١٧٨٦٤ »

» ١٢٧٥٠٩١٨ : ١٩١٧ » »

» ١١٢٨٧٣٥٩ : ١٩٠٧ » »

» ٩٧١٤٥٢٥ : ١٨٩٧ » »

زيادة عدد سكاننا بين سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩٣٧ أى فى مئة ٤٠ سنة كانت نسبة ٦٣,٧٢ فى المائة .

ولست مسألة زيادة عدد السكان فى البلاد مسألة حسابية بحتة حتى يسهل التنبؤ بما يصير اليه عددهم فى سنة معينة ؛ فان الأرقام وحدها لا تكفى للقطع فى مسألة اجتماعية اقتصادية معقدة كهذه المسألة . ولكن ليس من الصعب مع هذا أن نتكهن ، قياسا على حساب الأربعين سنة الماضية ، بأنه من الممكن والمعقول أن يصل عدد سكان مصر الى العشرين مليوناً من الآن فى سنة ١٩٦٠ .

وعلى هذا إذا أردنا أن نحافظ لأهل مصر على المستوى الاقتصادي الحالى وجب علينا أن نعمل لزيادة ثروة البلاد بقدر الربع فى هذه الفترة القصيرة من حياة البلاد ، والا انخفض هذا المستوى عما هو عليه الآن . على أن المستوى الحالى لا يزال منخفضا الى درجة كبيرة . وليس أدل على ذلك من أن تعرف أنه يعيش من أهل هذه البلاد نحو أربعة ملايين شخص بإيراد يقل عن جنيه واحد فى الشهر الواحد أى بنحو ثلاثة قروش يوميا^(١) ، وأن تعرف أيضا أنه يعيش فى هذه البلاد خمسة ملايين

(١) يشمل هذا العدد ١٦٧٧٥٣٦ أشخاص يملكون أقل من فدان ، ومتوسط ما يملكه

الشخص الواحد ٠,٤١ ر. من الفدان .

و ٦٥٩٨٨٢ عمال زراعيون متوسط أجرهم اليومى فى أيام العمل ٣ قروش .

و ٦١٢٥٧٢ عمال زراعيون لا يشتغلون بأجر وإنما يساعدون ذويهم .
و ٥٢٢٥٣ رعاة مواش .

و ٥٧٠٠٠٠ أطفال تزيد سنهم عن العشر ولا يشتغلون (لا يشمل التلاميذ) .

و ٣١٠٠٠ عمال متطلون .

و ٤٠٠٠٠ عرب رحل لا يملكون شيئا .

و ١٠٠٠٠ منشدون ومتسولون .

المجموع ٣٦٥٣٢٤٣

[عن احصاء تقريبي لمصلحة الاحصاء]

ونصف مليون من سكانها بما لا يزيد عن ثلاثة جنيهات شهرياً^(١).

واعتقادي أن عدد المصريين الذين يعيشون بما لا يزيد عن ١٢ جنيهاً شهرياً أى بما يقرب من ١٥٠ جنيهاً في السنة لا يقل عن العشرة الملايين.

وتدل هذه الأرقام دلالة واضحة على أن مستوى المعيشة في مصر منخفض إلى درجة كبيرة لا يدانيها فيه بلد من البلاد المتقدمة، وعلى مقدار النجاح في رفعه إلى مستوى أعلى يتوقف نجاح البلاد في جميع مرافق الإصلاح. فإذا أضفت إلى هذا ما ذكرنا من زيادة عدد السكان زيادة مطردة مستمرة بنسبة كبيرة ظهر لك بمقدار المجهود الاقتصادي الذي يجب أن يواجهه الرجال المسئولون في مصر الآن. قد يفكر بعض المصريين في أن العمل على تقليل النسل في المستقبل يحل هذه المشكلة. ولكن يجب ألا يغيب عن أذهان هؤلاء ومن يرون رأيهم أن مستقبل

(١) منهم ٣٦٥٣٢٤٣ الأشخاص الذين ذكرناهم والذين يعيشون بأقل من جنيه واحد

في الشهر.

٥٦٤٧٠٠ أشخاص يملكون أقل من خمسة أفدنة ومتوسط ما يملكه الواحد

منهم ٢٠٢ فدان.

٨٤٦١٧ أشخاص يملكون أقل من ١٠ أفدنة ومتوسط ما يملكه الواحد

٦٦٣ فدان.

١١٠٤٥٤ بستانيون.

٨٩٨٣٢٠ فعلة وصناع وهم بطبيعة عملهم لا يشتغلون طول أيام السنة.

٧٠٦٤٦ عمال باليومية مستخدمون بالحكومة.

٢٢٠٥٥ عساكر بوليس.

٦٧٨٢٤ خفراء.

١٢١٤٨ جنود.

المجموع ٥٤٨٤٠٠٧

[بناء على احصاء تقريبي لمصلحة الاحصاء.]

الأهم الصغيرة العدد مظلم من جهات كثيرة، ليس هنا محل الكلام عليها، وأن العمل على زيادة السكان متى سائر العمل على تحسين الصحة العامة والتعليم العام هو غاية يجب أن ترمى إليها سياستنا ؛ ولذلك كان العمل على تحديد عدد السكان لا يحل المشكلة التي نواجهها — حتى اذا كان هذا ممكنا ولا تعترضه عقبات — وانما حلها في العمل على زيادة الثروة القومية حتى تعتمد البلاد في حياتها الاقتصادية على جميع مواردها الزراعية والصناعية والتجارية .

الفصل الأول

مواردنا الزراعية ووجوب السعى في تحسينها

تقدم الطرق الزراعية — أبواب التحسين — مراقبة بذور التقاوى ووجوب
اختيار الصالح ومنع زراعة ما عداها — اختيار الأشجار المثمرة — تجديد
الأساليب الزراعية — بنك التسليف الزراعى — اصلاح الأراضي البور .

أما الزراعة وهى التى يعيش منها ٨٠ ٪ من سكان البلاد فهى أهم مواردنا الاقتصادية، وعلى نموها وتقدمها واصلاح أساليبها يتوقف مستقبل الكثرة من سكان البلاد . وقد رزق الله مصر أرضا لا تدانيها فى خصبها أرض أخرى، ووهبها نهرا عظيما يجرى بلا انقطاع يحمل الماء العذب المخصب الى أرضها طول السنة، فلا ينتظر فلاحنا لرى أرضه ماء السماء الذى قد لا يأتى فى الوقت المناسب ثم يهطل غزيرا فى غير وقت الحاجة اليه . وشمس مصر وهواؤها يبعثان الحياة والصحة فى كل ما يزرع فى أرضها فينمو ويثمر بسرعة مدهشة يغبطها عليها جميع البلاد الزراعية الأخرى . والمصريون قوم ورثوا الخبرة الزراعية من أجيال طويلة مضت فأتقنوها بالفطرة . والفلاح المصرى صبور لا يمل العمل المجهد طول السنة، وهو معتدل فى حياته قليل النفقات . فالظروف الطبيعية كلها مهيأة لأن تبلغ مصر المكان الأول بين البلاد الزراعية .

من الخطأ أن نتصور أن الفن الزراعى لم يتقدم فى مصر، وأن الأساليب الزراعية لم تحسن فيها . فالواقع أنه أصاب الزراعة شئ كثير من الاصلاح الذى شمل جميع المرافق المصرية، ونالها نصيب من وسائل التجديد البطيء الذى أخذنا به فى السنين الأخيرة . فقد بدأنا على الأقل نفكر فى تطبيق النظريات العلمية الحديثة على شؤون الزراعة فى جميع أدوارها، فبدأنا نهتم بانتقاء البذور والأسمدة الصالحة، وبدأنا نهتم بالاقتصاد غير المخل فى طرق الانتاج مع تحسين أنواع المنتجات، وبالسعى الى تنظيم الأسواق الداخلية وإيجاد الأسواق الخارجية لتصرفها .

ولا يزال القطن يشغل المكان الأول من اهتمامنا ، فقد سعينا ونجحنا الى حد كبير في تحسين أنواعه ، وفي طرق مقاومة ما يصيبه من آفات ، كما نجحنا في تحسين أدوار زراعته من بدايتها الى تصديره قطنًا نظيفًا جميل اللون متين الثيلة طويل الشعرة في الأسواق الأجنبية المختلفة . لقد شاهدت بنفسى بالات القطن المصرى والأجنبى في مخازن لثربول وفي مصانع منسستر . فكنت كلما رأيت بالة حسنة التعبئة غير ممزقة الغلاف منتظمة الشكل تنبأت أنها من القطن المصرى وصدقت في أكثر الأحيان نبوءتى . فلا جدال أن سلسلة القوانين الخاصة بعدم خلط القطن ومراقبة حلجه وكبسه وتنفيذ هذه القوانين بالشدة الواجبة كان من أثره أن تحسن نوع القطن وصار يتمتع الآن بأحسن سمعة .

كذلك قامت وزارة الزراعة بجهود كبيرة في سبيل تحسين زراعة القمح والحبوب واختيار البذور الصالحة ، وقامت أقسامها الفنية بحوث قيمة في مرض الصدا الذى يصيب القمح وفي الأمراض الميكروبية الأخرى .

وقد استطعنا أن نزيد كثيرا في محصولنا من الأرز وتحسين نوعه ، ونقدمنا كثيرا في وسائل صناعته ، وأصبح لدينا من مصانع الأرز الحديثة في الاسكندرية ورشيد ودمياط والمنصورة ما يضارع أحدث المصانع الأجنبية ، وأصبح الأرز المصرى معروفا في أوربا رغم الضرائب الجمركية الباهظة التى ضربت في أكثر البلاد على الأرز الأجنبى . كذلك اهتممنا بزراعة الفاكهة ، فزادت مساحة الأراضى المزروعة فواكه زيادة كبيرة منذ الحرب ، كما تحسنت أنواعها بشكل واضح في السنين الأخيرة . فأصبحت بعض أنواع البرتقال المصرى تفوق جميع أصناف البرتقال المعروفة . ولولا العوائق الجمركية وقيود تداول العملة الموضوعة في بعض البلاد لأمكن لبعض أصناف البرتقال المصرى أن ينافس جميع الأصناف الأخرى منافسة جديدة .

ولقسم الوقاية من الحشرات آثار محمودة في تقليل أضرار الحشرات بالزراعة المصرية . ولهذا القسم بحوث علمية قيمة في حياة هذه الحشرات وكيفية توالدها وطرق الوقاية منها .

كذلك تحسنت وسائل الري والصرف تحسنا ظاهرا، وينتظر أن يزداد اهتمام وزارة الأشغال في السنين القادمة بمسائل الصرف التي صار يتوقف عليها الى درجة كبيرة تحسين انتاج أكثر أراضى القطر وخاصة أراضى الدلتا التي أصابها الضعف من عدم صرف مياه الرشح منها صرفا جيدا .



ولكن مع كل هذه الاصلاحات التي تمت للآن والتي بدأنا في تنفيذها لا يزال المجال متسعا للكثير منها، ولا يزال الطريق أمامنا طويلا لنصل الى النتائج المرجوة . قلت إن الظروف جميعها مهيأة لمصر لكي تبلغ المكان الأول بين الأمم الزراعية؛ ولكنها لم تتبوأ للآن هذا المركز الذى منحتها اياه جودة أرضها وطبيعة جوها وفطرة سكانها؛ اذ لا يزال كثير من البلاد الزراعية يسبقنا بمراحل فى وسائل التنظيم الزراعى وفى الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة، ولا تزال بعض طرق الزراعة عندنا، سواء الخاص منها برفع المياه من الترعى والخاص بمحراث الأرض وتسميتها وجنى المحاصيل منها، طرقا فرعونية قديمة لم يطرأ على بعضها طوال هذه القرون تغيير يذكر . ألم تر الشادوف والمحراث والدولاب (الساقية) والنورج بشكلها الحالى مرسومة على جدران الهياكل الفرعونية ! . ألا تعلم أن طرقنا الحالية فى حصد القمح ودرسه وتذريته هى بعينها الطرق التى كان يستعملها قدماء المصريين من آلاف السنين ! .

لقد أصبحت الزراعة علما من العلوم، بل هى الآن مجموعة علوم متصل بعضها ببعض، وصار من المتعين على المشتغلين بها أن يلموا على الأقل بمبادئها أو أن يستعينوا — اذا أرادوا أن يحصلوا من الأرض على أقصى ثمراتها — بمن تعلموها . وقد سبقتنا أكثر البلاد الزراعية فى الأخذ بأصول العلم، فأصبح واجبا علينا اذا أردنا أن نلحق بها لنكون فى صفها أن نقفز قفزة تقضى على الفارق الحالى بيننا وبينها . لقد تكلمت فى فصل سابق عن التعليم الزراعى ووجوب العناية به، فلا داعى للتكرار فى هذا الموضوع الخطير .

بقى أن أحتد ما أعتقد أنه ضرورى من وسائل الاصلاح فى المستقبل :

(أولاً) انتخاب بذور التقاوى

يجب أن تراقب وزارة الزراعة بذور التقاوى مراقبة دقيقة . ولا أرى مناصباً في النهاية لامكان تنفيذ هذه المراقبة بالدقة الواجبة من الزام جميع الزراع باستعمال بذور متقاة لزراعة أرضهم . وهذه مسألة سهلة في زراعة القطن التي نظمت الآن تنظيمًا يقرب من الكمال ، ولكنها صعبة التنفيذ فيما يختص بزراعة الحبوب كالقمح والذرة والشعير والفل . ذلك لأن المتبع الآن هو أن يحتفظ صغار الزراع بجزء من محصولهم من هذه الحبوب لتقاوى السنة القادمة . فإذا كانت حاصلاتهم من أنواع غير جيدة أنتجت زراعتهم القادمة محصولاً هو في أكثر الأحيان أقل جودة في نوعه وكميته من محصول السنة السابقة ، وهكذا تسوء حالة المحاصيل سنة بعد سنة لعدم إدراك الفلاح المصرى خطورة انتقاء التقاوى في تحسين محصوله نوعاً وكمية . فلا مفر إذاً من تدخل وزارة الزراعة في الأمر وهيمنتها على مسألة التقاوى بجميع أنواعها هيمنة تحول في المستقبل دون أن يزرع في أرض مصر غير الأنواع الجيدة من جميع المزروعات .

ويجب أن تسبق هذا الاجراء القاطع بحوث علمية مستفيضة وتجارب متعددة تقوم بها الوزارة عن أجود الأصناف التي تصلح لأرض مصر من جميع المزروعات على اختلاف أنواعها . ويجب أن تراعى في هذه البحوث ، للوصول الى أنواع من المحاصيل الصالحة ، حاجة الأسواق الداخلية والخارجية لكل منها . ومتى أثبتت لها هذه التجارب جودة صنف من الأصناف ووفرة محصوله وقوة مقاومته للجو المصرى وصلاحيته في الأرض المصرية والاقبال على شرائه في الداخل أو في الخارج ، ععمت استعماله وحظرت استعمال غيره . هذا مع ضرورة الاستمرار على العمل العلمى لضمان التقدم والتحسين ولاستكشاف أنواع أفضل من هذه المحاصيل . فان الاستمرار على مداومة هذه البحوث العلمية أمر حيوى لاستمرار التحسن في المستقبل . ويصح العمل بهذا النظام في زراعة الحبوب والفواكه والخضراوات . ولا يقتضى هذا أن تحتكر وزارة الزراعة بيع التقاوى المختلفة ، بل يكفي أن تعين في كل مركز عدداً من

التجار الذين يمكنهم أن يحصلوا على الكميات اللازمة من أنواع التقاوى المختارة، وأن تراقبهم المراقبة الفعالة، وتحدد لهم في كل أسبوع أثمان هذه التقاوى، حتى لا يطعمهم هذا النوع من الاحتكار في العبث بالأثمان لمصلحتهم. ويجب أن يسمح لصغار الفلاحين أن يستبدلوا هذه التقاوى الجيدة بمحاصيلهم مع دفع فرق الأثمان.

وعندى أنه إذا توقف نجاح هذه السياسة في السنوات الأولى على أن تعطى الحكومة صغار الفلاحين التقاوى المختارة الجيدة بالثمن الذى يدفعون به محاصيلهم وتتحمل هي الفرق بين ثمن الصنفين، فلا مفر من تحمل هذه التضحية التي تتضاءل كثيرا أمام النتائج التي تعود علينا من اتباع هذه السياسة.

بهذه الطريقة وحدها يمكن أن نقضى على الأصناف المنحطة من المزروعات. وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن نحصل على الكميات التجارية من الأصناف الزراعية الجيدة. وبها وحدها نقضى على الفوضى الحالية التي قضت بتعدد أصناف المزروعات من الحبوب كانت أو من الخضراوات أو من الفواكه. فنحن نزرع الآن من الذرة والقمح والبرتقال والمانجو ما يزيد عن العشرين صنفا من كل منها فننتج أنواعا غير جيدة، وننتج من الجيد كميات صغيرة لا تصلح تجاريا للبيع في الأسواق الداخلية، ولا تصلح بصفة خاصة للبيع في الأسواق الخارجية.

هل يعقل أننا لا نزال نستورد مقدارا يذكّر من القمح والدقيق لأننا لم ننتج للآن في زراعة أنواع من القمح تنتج جميع أصناف الدقيق اللازم لأصناف العجين المختلفة المستعملة في مخازننا ومطابخنا! هل يعقل أننا لا نزال نستورد كميات كبيرة من البلع المحفوظ لأننا لم ننتج في صناعة البلع اللازم لسوقنا الداخلية، وقد كان من المستطاع لو نحن اهتممنا بالأمر أن نفرق الأسواق الخارجية بأحسن أنواع البلع المصرى! الواقع أننا ننتج أنواعا من البلع الجيد ولكننا لا ننتج منه إلا كميات صغيرة لا تكفى السوق الداخلية وحدها، بل قد لا تجد الكثير منها معروضا في هذه السوق، وننتج في الوقت نفسه كميات

هائلة من أنواع رديئة في أكثر الأحيان ، بل لا يصلح كثير منها للأكل . لماذا
زرعنا هذه الأصناف وقصرنا في زراعة الجيد منها مع أن متاعب هذه الزراعة واحدة
في الردىء والجيد ، وأثمان الفسائل لا تختلف كثيرا ، ومدة الإثمار واحدة ، ومساحة
ما تحتاج اليه النخلة الجيدة والرديئة من الأرض واحدة ، ونوع الأرض الصالحة
لزراعة النخيل بجميع أنواعه واحد ، وأثمان هذه الأراضي واحدة ! .

لقد اهتم ثرى أمريكى من كاليفورنيا في الخمس عشرة سنة الأخيرة بزراعة
البلح ، وكان يوفد خيرا الى مصر كل عام لتمضية بضعة شهور يحوب فيها أنحاء
البلاد من أقاصى الصعيد الى الواحات الى مريوط لينتخب الصالح من أنواع
النخيل وينقله الى أمريكا لزراعته ، وقد وصل هذا الرجل الآن الى أن صار من أكبر
مصدرى البلح ؛ فيمكنك أن تشتري بلحه في لندن وأمستردام وبرلين ، بل يمكنك
أن تشتريه في مصر ، وهو من أحسن أنواع البلح ، وقد أخذت شجيراته جميعها من
مصر ومن البلاد الشرقية قبل سنة ١٩٢٨ .

هذا وقد كان مدير قسم البساتين يعلم ما يعمل به هذا الأمريكى ، وقد فهمت
اذ ذاك أنه كثيرا ما طلب فتح اعتماد صغير يمكنه من القيام بهذه العملية نفسها
ليجمع عددا من النخيل الصالح لاستنباتها ، وكان يرفض طلبه دائما .
ولقد قضى على جميع فسائل النخيل في النوبة بعد رفع خزان أسوان الأخير ،
فقل أو انعدم البلح الأبرمى المعروف ، وقد كان الغذاء الأساسى لكثرة سكان هذه
المنطقة الكبيرة ، كما كانوا يصيدون منه الى مصر كميات كبيرة . فهل عملت وزارة
الزراعة على تلافي هذا الأمر بزراعة نخيل على الأراضي العالية وفي الأودية التي لم تغمر
بالماء في تلك المناطق ؟ أظن أنه عمل شيء قليل في هذا الشأن ، واكتفت الحكومة
بتعويض السكان ماليا عن خسارتهم ؛ وقد أفتق هؤلاء السكان المال عبثا ،
ولا ترى الآن في النوبة الا تلال الرمال المجردة .

هذه هي احدى نتائج الفوضى في عدم اختيار البذور والأشجار الصالحة
للزراعة . وهذه هي نتائج عدم تنظيم المجهودات وترك الأمور تسير على غير قاعدة علمية .

(ثانياً) وجوب مداومة البحوث الزراعية العلمية

إذا أردنا أن نقوم بهذا الإصلاح الضروري وجب علينا أن نأخذ له العدة التي تكفل لنا النجاح فيما نقصد . وأول معدات النجاح وجوب عناية وزارة الزراعة بالبحوث العلمية الخاصة باختيار البذور والتقاوى الصالحة ، ووجوب تخصيص خبير زراعى بكل نوع من أنواع الزراعات ، فيجب أن يختص خبير بالحبوب ، وثان بالموالح ، وثالث بالبلح ، ورابع بالخضراوات ، وخامس بالأزهار ، الخ . واعتقادي أن الاتفاق في هذا السبيل هو من أحسن وجوه الاتفاق وأكثرها فائدة ، ويجب أن يشغل كل فيما تخصص لدراسته من استكمال البحوث التي تمت حتى الآن عن حالة الأصناف التي تزرع في مصر ، وبحث جميع الأصناف الجيدة التي تزرع منها في البلاد الأخرى ، واختيار أحسنها لزراعتها في مصر ، وامتحان درجة انباتها ومقدار محصولها ، وقوة مقاومتها لجو مصر وحشراتنا ، والسعى بعد ذلك الى تحسين نوعها ، ومداومة هذه التجارب حتى بعد الوصول الى أحسن النتائج . فالتا نرى بأعيننا كل يوم أن التحسن مستمر في كل شيء . وما يبدو لنا حسنا اليوم يصير رديثا غدا عند موازنته بما هو أحسن منه . وعلى نتائج هذه البحوث ترتب وزارة الزراعة عملها في اختيار البذور والشجيرات الصالحة للزراعة ، ومنع زراعة غيرها من الأنواع الأخرى . واعتقادي أنه لو أحسنت الوزارة الاختيار واتخذت الصالح من المصريين أو غيرهم لأمثال هذه المهمة لاستطاعت أن تؤدى للبلاد أجل الخدمات . كذلك يجب أن تزيد وزارة الزراعة من عنايتها بجميع أقسامها الفنية الخاصة ببحث القطن أو بحوث مقاومة الحشرات أو ببحث الأسمدة وتحليل الأرض لمعرفة حالتها وما يلزم لإصلاحها . ويجب ألا تبخل وزارة المالية بالأموال اللازمة لاستمرار هذه البحوث العلمية مادامت كفاية الذين يتولونها ليست محل شك . ويجب هنا أن أوجه النظر الى عيب كبير في أنظمتنا الحكومية وهي أننا نشغل أكثر وقت العلماء الاخصائيين من موظفى الحكومة وخبرائها بالأعمال الادارية والتحريرية ، فنضيع وقتهم في أحقر الأعمال ، ونضيع على البلاد عملهم في المفيد والمنتج . فاذا

احتاجوا لخادم أو فراش اضطروا للقيام بمراسلات طويلة ومقابلات عدة . وإذا كتبوا تقريراً بطلب آلة أو جهاز مضت الشهور والأعوام حتى يجاب طلبهم . وإذا كتبوا في النهاية تقريراً علمياً في مسألة من المسائل لم يقرأ الرؤساء المسئولون تقريرهم أو يقرءونه ثم يضعونه في أدراج مكاتبهم فلا ينفذ ما جاء فيه من اقتراحات أو آراء . نعم يجب أن تنتهى هذه الحالة المضیعة لوقت نفیس والتي تدخل اليأس والملل الى نفوس أكثر الناس احتمالاً . وإني لا أقول هذا القول جزافاً بل لقد سمعته من أكثر خبراءنا الفنيين .

(ثالث) تجديد الأساليب الزراعية

يجب بعد ذلك أن نفكر في أمر تجديد الأساليب الزراعية، ومعاونة الفلاح الصغير على الاستفادة من مزايا الآلات الزراعية الحديثة ، فنساعده بذلك على تخفيف عنائه في زراعته ونمكنه من السعى في اتقانها . أقل متاعب الفلاح عملية نقل المياه من التربة الى أرضه ، وهو يستعمل لذلك الدولاب (الساقية) الذي يتعب دابته طول السنة ، أو الشادوف ، وهو عمل متعب متكرر يأخذ كثيراً من وقته ويسبب له أكبر العناء . ولست أرى من الصعب على وزارة الأشغال أن تقوم تدريجاً بإنشاء الطلمبات الكبيرة على الترع وتسقي للفلاحين أرضهم بأجر معقول لا يزيد عن نفقات إدارة هذه الطلمبات . لقد قامت شركات كبيرة في أنحاء مختلفة من القطر بهذا العمل ، وأقبل الفلاحون مختارين على الاستفادة منها وقبلوا شراء مائها بأثمان عالية في أغلب الأحيان ، وقد آلت ملكية أغلب هذه الشركات الى الحكومة بعد أن انتهت مدة امتيازها ، واستطاعت أن تخفض أثمان المياه في أكثر الأحيان وأراحت الفلاح من عناء كبير . فلماذا لا تعمم الحكومة هذا العمل وتنتشر هذه التجربة الناجحة في أنحاء القطر فتريح الفلاح الصغير من عناء كبير وتريح المتوسط الحال من نفقات ما كينته القديمة التي لا يستطيع تغييرها بأحدث منها وهي تكلفه في الوقود نفقات كثيرة ، بل قد تريح صاحب الأراضي الواسعة من كثير من نفقاته مادامت ستنشئ الماكينات

الكبيرة الحديثة التي تقل نفقات ادارتها في النهاية عن الماكينات الصغيرة أو المتوسطة .

تأتى بعد ذلك عمليات الحصاد ودرس القمح وتذريته وهى سلسلة عمليات صعبة ، فهى تقع كلها فى أشد أيام الصيف حرارة ، ويجب أن يقوم بها الفلاح وأولاده ودابته عند ارتفاع الشمس فى الأفق حتى تبلغ أكبر أثرها فى تخفيف سنابل القمح وسيقانه ، وهى عمليات تكاد تكون الآن أثرية بعد أن طرأ عليها كثير من التغيرات الأساسية ، واستكشفت منذ زمان طويل الماكينات التى تقوم بها والتى خففت من متاعبها وحسنت من نتائجها وضمنت عدم ضياع شئ من المحاصيل أو عدم تلوثها بروث البهائم أو تكسرها تحت حوافرها أو ضياعها فى شقوق الأرض أو تعرضها مدة طويلة للطيور . والصعوبة الكبرى التى تقوم عقبة فى سبيل اقناع الفلاح بتغيير طريقته هى عدم استطاعته شراء ماكينات الدراس . وكان المعقول أن نتجج على الأقل فى هذا النوع من التعاون الزراعى بأن نقنع فلاحي القرية بأن يشتروا ماكينة واحدة تسد حاجتهم جميعا . ولست أدرك للآن لماذا لم يتحقق مثل هذا الغرض الضيق المحدود من التعاون ، وقد تكلمنا فى ضرورة التعاون الزراعى ثلاثين عاما وأنشأنا له قسما بوزارة الزراعة من خمس عشرة سنة ، ولهذا القسم مجلة تنفق عليها الحكومة ونشرات دورية وغير دورية ، ويقوم رئيسه وموظفوه بالتفتيش والدعوة المستمرة طول هذه المدة ! . لماذا لم ينجح هذا القسم حتى الآن فى مثل هذه المسألة التى نتكلم بصدددها ! . ألا يحسن أن تعيد الوزارة النظر فى أمر النتائج التى وصل اليها هذا القسم ، وأن تقوم تحت ضوء هذه النتائج بالاصلاحات الواجب انفاذها بشأنه ! .

(رابعاً) نشر الدعوة الزراعية

يجب أن تقلل وزارة الزراعة من أعمالها الكتابية والإدارية وتزيد من أعمالها فى الفن الزراعى ، ليكون فى استطاعة موظفيها الفنيين بذل النصائح

والارشادات اللازمة لجميع من يطلب مساعدتهم من الزراع ممن يريدون بحث حالة أرضهم أو حدائقهم وارشادهم الى ما يجب عليهم لتحسين زراعتهم . يجب أن يترك مفتشوها مكاتبهم وأن يتجولوا طول السنة فى القرى ليقفوا على حالة الزراعة فيها . ويجب أن يقوم هؤلاء الموظفون أثناء تجولهم بالقاء محاضرات سهلة بسيطة يكون فى متناول الفلاح العادى فهمها عن كل ما يلزم معرفته من مبادئ الزراعة الأولية ، وما يجب أن يعمل به فى كل الأدوار الزراعية لكل صنف من مزروعاته ليحصل على أحسن النتائج . ويجب ألا تكون من نوع المحاضرات التى كنا نسمعها فى الراديو والتى كان يعنى فيها المحاضر بالمرفوع والمنصوب أكثر مما يعنى بالموضوع الذى يلقيه ومقدار استفادة الفلاح منه اذا سمعه أو عدم استفادته إما لصعوبة لغته أو لتعقد موضوعه وارتفاعه عن مستواه الفكرى أو لقلة فائدته من الجهة العملية البحتة .

(خامسا) بنك التسليف الزراعى

لقد أدى هذا البنك فائدة عظمت للزراع على حدائنه عهده وقلة تجربة عدد كبير من موظفيه فى الشؤون الخطيرة التى عهد بها اليهم . ولكن لا شك مع هذا أن هناك مجالا للإصلاح فى الطرق والوسائل التى يتبعها الآن هذا البنك . يشكو الكثيرون من البطء الممل الذى يصحب أكثر عملياته وارتفاع النفقات التى يدفعها العملاء ثمنًا للبحوث والتحريات التى يقوم بها البنك قبل الموافقة على السلف ، كما يشكون من ضياع كميات كبيرة من محاصيلهم التى يحفظها البنك ضمانًا لأمواله . ولا أدعى أنى حققت هذه الشكاوى ، ولكنى أعتقد بداهة أن طريقة الخزن التى يتبعها البنك الآن مضيعة لجزء كبير من الحبوب المخزونة . فهذه المخازن المكشوفة لا تضمن بأى حال سلامة الحبوب المخزونة ؛ فالأمطار تتلف نوعها ، والطيور تأكل منها طول السنة ، والرياح تخلط بها أنواعا وألوانا من التراب والطين والحصى . فقد أتى الوقت الذى يجب فيه على البنك بناء المخازن الحديثة (Sylo)

في المناطق التي يكثر فيها عملاؤه . وأعتقد أن ما يتلف من الحبوب في سنوات قليلة يعوّض أثمان هذه المخازن بل يزيد عليها .

(سادسا) زيادة الانتاج الزراعى

يخطئ من يعتقد أن زيادة الأراضى الزراعية في مصر وزيادة محاصيلها الزراعية يترتب عليه نقص في أثمانها أو صعوبة في تصريفها . فان مصر مع كل ما تستطيع أن تزيد في المستقبل من مساحتها المزروعة لا تستطيع أن تنتج من المحاصيل الزراعية غير جزء ضئيل من محصول العالم منها . فهي لا تنتج من القطن إلا نحو خمسة ونصف في المائة من المحصول العالمى ، ولا تنتج من القمح ما يكفى حاجتها ، فاذا ضاعفت هذه النسبة فلن تؤثر في النهاية قليلا أو كثيرا في المحصول العالمى . حقيقة أن المحاصيل الزراعية تزيد في كل بلاد العالم ، ولكن مستوى المعيشة يزيد فيها أيضا ، فتزيد حاجات الناس تبعاً لذلك الى المحصولات الزراعية . فمع ارتفاع مستوى المعيشة وتحسين وسائل النقل والمواصلات يزداد احتياج الناس الى الأقمشة القطنية مثلا ، ويزداد احتياجهم الى الفاكهة كغذاء . أضف الى هذا أن مصر تنتج أنواعا خاصة من القطن لا تنتجها بلاد أخرى . وكثيرا ما سمعت وسمع زملائي عندما قصدنا إنجلترا كبعثة اقتصادية في سنة ١٩٣٦ أنه اذا استطاعت مصر زيادة محصولها من القطن واطمان الغزاليون الى حصولهم على طلباتهم سنويا من قطنها بأثمان تبقى نسبتها الى أثمان الأمريكى على ما هي عليه الآن حوّلوا مغازلهم الى مغازل قطن مصرى وآثروه على غيره بدون تردد . ولكن قلة كميته الحالية بالنسبة لغيره من الأقطان وبالنسبة لحاجاتهم وعدم اطمئنانهم الاطمئنان الكافى للمحصول في المواعيد المناسبة على ما يحتاجون اليه من هذه الكميات تمنعهم من تنفيذ هذه السياسة . وكانوا دائما يؤكدون أن على مصر واجبا هو أن تزيد سنويا ما استطاعت من محصول قطنها لتزيد من عدد الغزاليين الذين يستعملون هذا القطن .

ومن الخطأ الكبير أيضا أن نعتمد في المستقبل على تحسن أثمان القطن أو المحاصيل الزراعية الأخرى تحسنا كبيرا؛ فهذا أمل بعيد التحقق نظرا لكثرة هذه المحاصيل وازديادها سنة فسنة ولأسباب اقتصادية عدة لا محل لتفصيلها الآن . ولذلك يجب أن تتجه سياستنا في المستقبل الى تقليل النفقات وتحسين النوع وزيادة الأراضي المزروعة لا كثار المحصول . هذا هو الطريق الذي يجب أن تسير فيه سياستنا لتفادي قلة إيراداتنا من انحطاط أسعار منتجاتنا الزراعية .

(سابعاً) اصلاح الأراضي البور

يقدر الخبراء أن الأراضي المصرية التي لا تزرع الآن والتي يمكن استصلاحها في المستقبل تبلغ نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون من الأفدنة إن لم تزد^(١) . ففي شمال الدلتا مساحات كبيرة تحتاج الى اصلاح قليل لتزرع . وأما منا في المستقبل منطقة البحيرات الشمالية وهي البرلس والمستزلة وإدكو ومريوط ، وهي منطقة واسعة تقدر مساحتها وحدها بما يزيد عن نصف مليون فدان .

أما منطقة مريوط فهي مساحة شاسعة لا تقل مساحة أراضيها القابلة للزراعة عن خمسمائة كيلو متر طولاً بين الاسكندرية والسلم ، ولا تقل عن ثلاثين أو أربعين كيلو متر عرضاً من البحر الى الصحراء . وكانت هذه المنطقة في العهد

(١) مساحة الأراضي غير المزروعة في سنة ١٩٣٦ هي :

أمالك خاصة ٢١٤٣٠٤٠ فدان

» عامة ٨١١٨٣٠

مساحة البحيرات التي يمكن تجفيفها :

بحيرة المستزلة ٤٠٧٠٠٠

» مريوط ٥٩٠٠٠

» أدكو ٣٥٠٠٠

» البرلس ١٤٠٠٠٠

٣٥٩٥٨٧٠

الرومانى اليونانى من أغنى البلاد الزراعية، بل لقد كانت مع برقة تنجج أحسن أنواع القمح والشعير والعنب .

أما أراضى شمال الدلتا فقد أخذت الحكومة أخيرا بعد تعلية خزان أسوان وإنشاء خزان جبل الأولياء تمتد الترع والمصارف فيها ، وقد قسمتها وبدأت تباعها بالمزاد قطعا صغيرة ومتوسطة لصغار الفلاحين ومتوسطيهم . ولست أدعى معرفة السياسة التى عوّلت الحكومة على اتباعها فى هذا الشأن، ولكن يخيّل الى أن الحكومة تخطئ كل الخطأ فى بيع الأراضى غير الصالحة للزراعة أو الأراضى الضعيفة التى تحتاج الى نفقات كبيرة قبل امكان الانتفاع بها لصغار الملاك أو لمتوسطيهم ؛ فان عملية اصلاح الأراضى تحتاج الى شئ كثير من العلم والى مقدار كبير من المال لامكان اصلاحها بطريقة اقتصادية . ولذلك فلا مفر اذا أرادت الحكومة أن ينتفع صغار الفلاحين من هذه الفرصة انتفاعا حقيقيا واذا أردنا أن تحصل البلاد على أكبر ثمرة منها فى أسرع وقت وبأقل ثمن من اتباع خطة من خطتين :

(الأولى) أن تقوم الحكومة نفسها بالاصلاح ، ولا تبدأ بالتقسيم أو البيع لصغار الملاك أو متوسطيهم الا بعد أن يتم هذا الاصلاح وتصبح هذه الأرض أرضا زراعية تنجج جميع المحاصيل .

(والثانية) أن تباع هذه الأرض لجماعات من المصريين يقدمون الضمانات على استطاعتهم تقديم رأس المال اللازم لاصلاح هذه الأرض، ويستخدمون فى هذا الاصلاح المهندسين الزراعيين الكفاءة، ويتعهدون بعد ذلك بتقسيم هذه الأراضى وبيعها بأثمان هى عبارة عن الثمن الذى دفعوه للحكومة مضافا اليه نفقات الاصلاح ورجح معقول لرأس المال الذى أنفق على اصلاحها .

هذه هى الطرق التى كان يجب اتباعها فى هذه المسألة، وإلا فان التصرف فى بيعها الآن وهى بحالتها الراهنة من الضعف واحتياجها الى الاصلاح الفنى لصغار الملاك

أو متوسطيهم سيؤدى فى المستقبل الى شىء كثير من المفاجآت غير السارة، وسيعطل اصلاح هذه الأرض مدة طويلة، وليس هذا فى مصلحة أحد .

كذلك يجب ألا يغيب عن نظر الحكومة أن تحسين أنواع المحاصيل المصرية والتقليل من النفقات باستعمال الوسائل الميكانيكية فى أغلب أدوار العمليات الزراعية، واختيار نوع البذور اللازمة للتقاوى والبحوث والتجارب العلمية الفردية التى يجب أن تشجعها الحكومة بكل الوسائل، كل هذه أعمال لن يستطيع القيام بها إلا المنشآت الزراعية الكبيرة التى يشترك فيها عدد من المصريين القادرين على الانفاق، والذين يهتمون بشؤون زراعتهم ويطمعون دائماً فى تحسين شؤونها وتجديد طرقها وأساليبها . لذلك يمكن أن نفكر فى نوع جديد من الملكية يصح أن نسميها " الملكية المشتركة " أو " الملكية التعاونية " وهى التى يشترك فيها كبار الملاك وصغارهم، بأن يقدم الأولون رؤوس الأموال اللازمة للاصلاح ولاستخدام الرؤساء الفنيين ولشراء البذور والأسمدة، ويقدم الآخرون عضلاتهم وخبرتهم العملية، وأن يكون أجرهم فى النهاية لا قدراً معيناً من المال بل ملكية دائمة بعد مدة من الزمن لمساحة محدودة من الأرض التى أصلحت وقدراً من الحبوب والمال لغذائهم وغذاء أولادهم وغذاء ماشيتهم حتى يأتى الوقت الذى تؤول اليهم فيه ملكية الأرض .

يجب أن نفكر فى هذه الطريقة أو فى طريقة أخرى تمكنا من مساعدة الفلاح الصغير ولا تمنعنا من جنى ثمار الزراعات الواسعة التى يتوقف عليها وحدها سمعة محصولاتنا الزراعية والتى ستمكنا وحدها فى المستقبل من تجديد طرقنا الزراعية ومن تقليل نفقات الانتاج لمقاومة انحطاط أسعار المحصولات .

ويجب على الحكومة فى كل حال أن تحتفظ فى شمال الدلتا بمساحات واسعة من هذه الأراضي لترعى غابات، وتنشأ فيها المراعى لتربية الحيوانات، فإن مصر فى حاجة ماسة الى الأخشاب، كما هى محتاجة لتربية المواشى وصناعة الألبان ومنتجاتها. ويمكن الحكومة أن تقوم بذلك بنفسها . والأفضل أن تباع هذه الأرض مع اشتراطها على المشترين فى المستقبل أن يخصصوها لهذه الأغراض المعينة .

أما تخفيف البحيرات الشمالية واصلاح أرضها فهو أمر محتوم في المستقبل ؛ وسيأتى وقته بعد اصلاح أراضي شمال الدلتا . وقد يعترض على هذه العملية بأنها ستحرم عددا من الصيادين الانتفاع بالصيد في هذه البحيرات . ولا أعتقد أن أحدا يتردد في اهمال هذا الاعتراض غير الوجيه ؛ فانه من الخطأ الاقتصادى الكبير ترك هذه المساحات الواسعة لصيد السمك خصوصا أن عدد الصيادين قليل جدا بالنسبة لمن يمكن أن ينتفعوا بزراعة الأراضي الواسعة . وما ينتج منها من صيد الأسماك لا يمكن أن يقارن بما تنتجه كأرض زراعية . على أن الشواطئ البحرية المصرية الصالحة للصيد تعد بألاف الكيلومترات . كذلك من السهل أيضا ابقاء أجزاء كبيرة من هذه البحيرات متصلة بالبحر كمصايد . كما يصح أيضا أن تمد فيها الترع الكبيرة الصالحة للمواصلات النهرية لتؤدي الأغراض الملاحية القائمة الآن بين المدن التي على أطراف هذه البحيرات إن ثبت أن مواصلاتها البرية غير كافية أو كثيرة النفقات . أما منطقة مريوط ففيها ، كما قدمت ، مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وهي على الأكثر من الأرض ذات التربة الصفراء التي تُصرف المياه منها إلى الأعماق بسرعة ، وهي غنية في مناطق كثيرة بالمادة الجيرية ، وبعضها صالح لزراعة الحبوب كالقمح والشعير ، والفواكه كالتيين والعنب والبطيخ ، وهي تصلح كذلك لزراعة المراعى الواسعة لتربية المواشى ولزراعة الغابات .

والمشكلة الكبيرة بشأن اصلاح أراضي هذه المنطقة هي مسألة المياه . أما مياه المطر وهي المصدر الوحيد لرى هذه الأراضي فقد تكون كافية لزراعة الحبوب في بعض السنين ، وقد تكون قليلة غير كافية في سنين أخرى . ومريوط مرتفعة عن باقى الأراضي المصرية ارتفاعا قد يكون عقبة في سبيل ايصال مياه النيل إليها . فهل يمكن حجز مياه الأمطار في السنين التي يكثر فيها استعمالها في السنين الجافة ؟ وهل تصل نفقات هذه العملية اذا كانت ممكنة الى الحد الاقتصادى ؟ وهل قامت وزارة الزراعة ووزارة الأشغال ببحوث في هذا الموضوع وفي موضوع رفع مياه النيل إليها في المستقبل ؟ . هذه أسئلة تجوابها عند الحكومة . وأرجو أن يكون نظر المصالح المصرية الفنية قد اتجه الى هذه البحوث الخطيرة من الآن .

الفصل الثانى

الصناعة المصرية ووجوب العمل على تقدمها

لا تكفى الزراعة وحدها حاجة مصر الآن — الأيدى المصرية صالحة للصناعة — المواد الأولية وفيرة — تقدم الصناعة فى مصر — أسباب النجاح — توحيد المصالح المشتغلة بالصناعة — التعريفية الجركية — تشريع العمال — تسهيل المواصلات — الطرق والأنهار — مشتريات الحكومة — التسليف الصناعى — تحديد المناطق الصناعية

يجب أن يستقر فى أذهاننا أننا لن ننجح فى زيادة ثروتنا العامة نجاحا كبيرا ولا فى تحسين مستوى المعيشة لأهل بلادنا تحسينا يبتنا اذا نحن حصرنا مجهوداتنا فى الزراعة وحدها وأغفلنا شؤون الصناعة ، أو قصرنا حكومة وشعبا فى العمل على إنمائها وتقدمها .

ان عدد سكان هذه البلاد زاد بين سنة ١٨٩٧ و سنة ١٩٢٧ بنسبة ٤٧ فى المائة كما قدمنا ، ولم تزد مساحة الأراضى المزروعة فى هذه المدة أكثر من ٨ فى المائة^(١) . هذه هى المشكلة الاجتماعية التى نواجهها ، ولن نجد الحل الشافى لها فى تحسين الزراعة وحدها ، ولا فى السعى لزيادة مساحة الأراضى المزروعة فحسب ؛ بل يجب التفكير جديا أيضا فى ترقية الصناعة والعمل على اعتبارها موردا للثروة الأهلية لا يقل شأنا عن الزراعة .

نتمتع الشعوب التى تعيش من الزراعة وحدها بكثير من أسباب الهدوء والسكينة ؛ فهى فى أمن من المنازعات الاجتماعية التى تعكر بين آن وآخر صفوف راحة البلاد الصناعية ، وهى فى أمن من خطر المجاعات اذا سدت عليها لسبب من الأسباب طرق مواصلاتها الخارجية . وتعرض مدن البلاد الصناعية دائما للاكتظاظ والاتساع الكبير الذى يتعدّر معه رعاية الصحة العامة الا بالنفقات الباهظة . كذلك نتعرض

(١) مجلة (Semaine financiere) عدد أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ .

المدن الصناعية لخطر الغازات السامة التي تقذفها باستمرار مداخن المعامل الى الهواء فتعكره وتجعله غير صالح للاستنشاق . كل هذا صحيح ، ولكن صحيح أيضا أن الشعوب التي تعيش من الزراعة وحدها شعوب فقيرة لا أمل لها في الرقي الا بقدر محدود ، وهي لا تستطيع أن ترفع مستوى حياة سكانها الا الى قدر معين مهما بذلت من مجهودات في تحسين زراعتها وترقية أساليبها .

قد تكفى بالزراعة الأمم القليلة العدد ، والتي لا يزيد عدد سكانها الا ببطء والتي تستطيع أرضها أن تخرج من المنتجات ما يزيد كثيرا عن حاجة سكانها ، فهي تستطيع أن تشتري بهذا الزائد من منتجاتها الزراعية ما تحتاج اليه من مصنوعات غيرها ، وهذا ما كانت تعمله مصر في الماضي ، ولا تزال تعمله الآن لحد كبير . ولكن سرعة زيادة سكانها وامكان احتياجهم في المستقبل القريب أو البعيد الى استهلاك كل ما تنتجه أرضهم ، وما نعمله أو ما يجب أن نعمله لرفع مستوى المعيشة المنخفض الى حد كبير سيجعل من المستحيل علينا في المستقبل أن نجد المال اللازم لشراء حاجتنا الصناعية من الخارج ؛ فيقف كل تقدم مرجو ونصبح أمة ترضى من الحياة بالقليل .

لقد كانت جميع الشعوب التي تكتفى بالزراعة فقيرة منذ القدم ، وستظل فقيرة الى ما شاء الله ، ولا أمل لأمة في الحال أو الاستقبال أن تلعب دورا هاما في جماعات الأمم ، أو أن تصل بينها الى مركز محترم الا اذا بلغت شأوا في ميدان الصناعة ولم تعتمد في بناء حياتها الاقتصادية على الزراعة وحدها .

هل سمع أحد بدولة اليابان قبل أن تدخل اليابان في زمرة الأمم الصناعية الكبرى ! وأين تكون بلجيكا أو سويسرا ، وكلتاها الآن من أرقى البلاد وأغناها ، لو كانتا بلادا زراعية وأهملتا شؤون الصناعة ! .

ومصر بلاد مستعدة للصناعة أحسن استعداد ؛ فلقد كانت منذ القدم مهدا لكثير من الصناعات اليدوية المختلفة ، كما كانت منبت الفن الجميل منذ فجر التاريخ وفي وقت

كانت أكثر شعوب العالم لا تفهم للصناعة معنى ولا تقيم للفن وزنا . ان نظرة سطحية الى متاحفنا المختلفة وما تحوى من صناعات يدوية دقيقة صاغتها أيدي مصرية وأخرجتها عقول مصرية ، لتقنع من يخالجه الشك في ذلك ، وهى دليل حى خالد يؤكد صحة ما أقول .

واعتقادى أن هذه الأجيال الطويلة التى ماتت فيها الصناعة فى مصر لم تضعف مهارة الأيدي المصرية ، فقد تدهش عند ما ترى الآن أطفال الاقصر الذين لم يدخلوا مدرسة ولم يتعلموا رسما يصنعون من طين النيل تلك الجعارين والموميات المزيفة التى يبيعونها للسائحين كآثار قديمة . ولولا دقة صناعتها ومهارة تقليدها لما نجحوا فى بيعها . لقد رأيت هؤلاء الأطفال بعينى يصنعون هذه الجعارين بأيديهم وينقشون عليها بدقة تلك النقوش الهيروجليفيه المختلفة ، ويختتمونها بأختام ملوك العهد ثم يدفنونها فى رمل الصحراء لتعلوها مسحة القدم . ماذا يمكن أن تخرج هذه الأصابع الجاهلة لو تعلمت ! وماذا تنتج هذه العقول الصغيرة اذا أتيح لها أن تتحلى بالعلم والتهديب ؟ .

كذلك تثبت تربة مصر وتحوى أرضها الكثير من المواد الأولية التى تصلح لصناعات كثيرة . على أن سهولة المواصلات الخارجية الآن ، ورخص أجور النقل البحرى ، قلت كثيرا من أهمية ضرورة وجود المواد الأولية داخل البلاد الصناعية ، بعد أن أصبح من الممكن الحصول على هذه المواد من الخارج والحصول على مواد الوقود بأثمان معقولة محتملة . ولذلك كثيرا ما نرى الآن بلادا صناعية تعتمد فى الحصول على كثير من المواد الأولية اللازمة لصناعتها على الموارد الخارجية .

ولا تنقص مصر رءوس الأموال اذا اتجه أصحاب الأموال فيها الى الأعمال الصناعية ، وفكروا فى استثمار جزء منها فى الأعمال الصناعية بدل استثمارها كلها فى الزراعة واقبالهم على شراء الأراضى بأثمان غير اقتصادية لا تتناسب مع غلة الأرض . وعلى هذا فان جميع الأسباب لنجاح مصر فى الصناعة متوافرة لو بدأنا

حياتنا الصناعية بالحذر، وبنينا أساسها على أحدث الأساليب العلمية والاقتصادية، ولم نقصر في البحث والاستقصاء حتى نُقدم عليها ونحن مجهزون بكامل العدد والوسائل. إن التقدم الباهر السريع الذي وصلت إليه صناعاتنا المصرية الناشئة في السنوات الأخيرة ليدعو إلى الغبطة والسرور. تقدمت هذه الصناعات تقدما محسوسا رغم ما قام ويقوم في وجه رجال العزم والأقدام الذين أخذوا على أنفسهم نشرها وتقدمها غير آبهين لاعتراضات المعارضين ولا لنشائهم المشبطين من اليائسين أو الجائدين أو أعداء الصناعة المصرية من المنافسين أو المستوردين.

قامت في مصر منذ عهد بعيد عدة صناعات، كصناعة السكر، والصناعات المسماة بالصناعات ذات "المنفعة العامة" كشركات الكهرباء والغاز والماء. وقد نجحت هذه الصناعات وأينعت بتقدم البلاد المستمر، وبأنها تمتعت منذ زمان طويل بنوع من الاحتكار حماها مدة طويلة خطر المنافسة. كذلك استطاعت أن تعيش بجانبها صناعات يدوية وميكانيكية صغيرة قليلة العدد ورأس مال قليل. فلما أعلنت الحرب العظمى سنة ١٩١٤ وانقطعت عنا أكثر الواردات أو زادت أثمانها زيادة كبيرة قامت صناعات كثيرة أخرى قضت الضرورات الملحة وحدها بإنشائها دون استعداد أو تحضير فني، فاستطاعت أن تحيا في غيبة المنافسة. فلما انتهت الحرب وطفغت البضائع الأجنبية على السوق المصرية مات أكثرها لعدم قدرتها على منافسة مثيلاتها من المصنوعات الأجنبية، وهي القديمة بخبرة رجالها، الحديثة بآلاتها، الغنية برءوس أموالها. وقد ساعد على هذه النتيجة المحزنة نظام تعريفتنا الجمركية القديمة؛ إذ كانت الرسوم واحدة قدرها ٨ في المائة من قيمة جميع الواردات، فكانت تسوى بين المواد الأقلية اللازمة للصناعة المصرية وبين المواد المصنوعة التي تنافس مصنوعاتنا، وكانت تسوى بين الضروريات وبين الكماليات، وبين المصنوعات التي يصنع مثلها في مصر وما لا يصنع مثلها فيها، وهو نظام سقيم من الوجهة المالية، ضار من الوجهة الاقتصادية، ظالم من الوجهة الاجتماعية. فلما حان الوقت وعدلت التعريفة ذلك التعديل الاقتصادي الذي رفع من مقدار

الرسوم على كثير من المصنوعات ، ولكن مع هذا أبقى مصر على رأس قائمة البلاد ذات التعريفات المعتدلة ، أتيحت الفرصة لكثير من الصناعات أن تبدأ حياة جديدة تبشر بالرخاء وطول العمر .

إن الصناعة المصرية مدينة لأشخاص عملوا منذ الساعة الأولى على تشجيعها في وقت كان اليأس يخيم على جميع النفوس ، والشك يساور أكثر الناس إقداما وشجاعة . أذكر أولا اسماعيل صدق باشا وأعضاء اللجنة الصناعية الأولى التي ألفت أثناء الحرب . وأذكر هذا التقرير القيم الذي كتبه صدق باشا وصدر في سنة ١٩١٧ وما كان له من أثر قوي في خلق الحق المناسب ، وإعادة الثقة للنفوس اليائسة من إمكان نجاح الصناعة في مصر . وأذكر بعد ذلك المجهود الهائل الذي قام به جماعة بنك مصر : مدحت يكن باشا وطلعت حرب باشا وفؤاد بك سلطان ، ذلك المجهود الذي كان من نتيجته أن بدأت مصر حياة جديدة ناجحة في ميدان الصناعة . نعم ! كان لشجاعة طلعت حرب باشا وإقدامه وحزمه ونشاطه المستمر أثر فعال في تقوية حركة الصناعة المصرية . وكان نجاحه ونجاح زملائه ومعاونيه في بنك مصر وفي جميع الأعمال الصناعية التي أنشئوها وأقاموها على أسس متينة مشجعا للكثيرين من المصريين الذين حذوا حذوه بعد نجاح تجربته الجريئة . وأذكر بعد ذلك رجال اتحاد الصناعات من وطنيين وأجانب وما عملوه في الخمس عشرة سنة الأخيرة لمساعدة الصناع وإرشاد الحكومة لأحسن الوسائل التي تأخذ بيد الصناعة وتعاونها . وأذكر بنوع خاص المجهودات المستمرة التي يبذلها هنري نوس بك رئيس هذا الاتحاد والدكتور ليثي سكريته في سبيل تأييد الصناعة المصرية والدفاع عن مصالحها . كذلك يجب ألا ننسى مجهودات الغرف التجارية المصرية ومساعدتها في تشجيع الصناعة . لجميع هؤلاء فضل المجاهدين الأولين ، وفضل تمهيد طريق كان في البداية مملوءا بالمصاعب والعقبات .

كان من أثر هذه النهضة التي بدأت في سنة ١٩٣٠ أى بعد تقرير التعريفة الجمركية الجديدة أن أُنعت صناعات كثيرة في مصر ، نذكر منها ما يأتي :

(١) صناعات الغزل والنسيج المختلفة الخاصة بالقطن والحرير والتيل والصوف .
 (٢) الصناعات الزراعية كصناعة السكر ، وحلج القطن ، وتبييض الأرز ،
 وطحن الحبوب .

(٣) صناعة الأثاث .

(٤) الصناعات الكيميائية كصناعة استخراج الزيوت ، وصناعة الصابون
 والصودا ، وحمض الكبريتيك ، والجلسرين ، ومصنوعات الكاوتشوك ، وبعض
 المراتب الطبية ، والروائح العطرية وأدوات الزينة ، ودهان الأحذية ، وصناعة
 الجبر ، والكبريت ، والشمع ، والزجاج .

(٥) صناعة الأدوات المنزلية كالفرش ، والمقشات ، والثلاجات .

(٦) صناعة المعادن كالآلات المعدنية ، والأسرة ، والأدوات الصحية ،
 والصنابير ، وأنايب الرصاص والحديد ، والأقفال ، والمسامير ، وقطع اصلاح
 الماكينات ، وأدوات الانارة والتسخين والمطابخ ، وكثير من أدوات المستشفيات
 وخصوصا أدوات التعقيم والأجهزة الجراحية .

(٧) صناعة الجلود كعمل السيور ، وسروج الخيل ، والشنط ، والأحذية .

(٨) صناعات الفخار ، والقيشاني ، والسيراميك ، والبلاط .

(٩) صناعة الأغذية كالمكرونا ، والخضراوات المحفوظة ، والفواكه
 المحفوظة ، والمربيات ، والبسكويت ، والشكولاته والحلويات ، والخبز والزبد ،
 وتعقيم اللبن .

(١٠) صناعة الطباعة بأنواعها وأشكالها المختلفة .

(١١) الصناعة الميكانيكية والكهربائية .

(١٢) صناعة المواصلات البحرية والنهرية والأرضية والهوائية .

وليست هذه القائمة كاملة اذا قصدنا حصر جميع الصناعات المصرية
 التي نمت وترعرعت منذ سنة ١٩٣٠ والتي يشر نجاحها بعصر ذهبي للصناعة
 المصرية في مستقبل قريب . اننا اذا اتخذنا للنجاح أهبتة ، وعملت حكوماتنا باستمرار

على تأييد أصحاب الصناعات الذين أخذوا في صناعتهم بالأساليب العلمية الفنية وأقاموا بناءها على أساس اقتصادى متين أمكننا أن نصل بصناعتنا الى أرقى الدرجات .

ويكفى لمعرفة قيمة الصناعة المصرية الآن كعامل في الثروة الأهلية أن نذكر أن سكرتير اتحاد الصناعات يقدر أن نصيب الصناعات المصرية في هذه الثروة لا يقل عن نصيب الزراعة، وهو يعتقد أن نصيب الصناعة قد يزيد عن نصيب الزراعة^(١) .
ويقدر باحث آخر أن الصناعة المصرية تنتج الآن سنويا ما لا يقل ثمنه عن ثمن محصول القطن المصرى، وأن ما تدفعه هذه الصناعة سنويا مرتبات للموظفين وأجورا للعمال لا يقل عن ستة ملايين من الجنيهات .

وتدل احصائيات سنة ١٩٠٧ و ١٩١٧ و ١٩٢٧ و ١٩٣٧ على زيادة العمال زيادة مطردة في مدينتى القاهرة والاسكندرية . وهاك البيان :

عدد العمال

سنة ١٩٠٧ ٤١٢٥٥٦

» ١٩١٧ ٥٣٩٨٠٩

» ١٩٢٧ ٧٢٩٨٠٩

» ١٩٣٧ يزيد عن المليون^(٢)

وتدل هذه البيانات دلالة واضحة على مدى تقدم الصناعة المصرية الحديثة وعلى نصيبها الآن من الثروة العامة ، وما تنتجه من أثر في رفع مستوى المعيشة في مصر . كذلك يجب ألا ننسى أن للصناعة آثارا معنوية في تكوين أخلاق الشعوب ؛ فانها تدفع المشتغلين فيها أكثر مما تدفعهم الزراعة الى قسط أوفر من التبصر والسعى في الابتكار والرغبة في التجديد والمثابرة والاقدام، كما تستدعى أن

(١) من مقال للدكتور ج . ليفي في جريدة (L'Informateur) عدد فبراير - مارس سنة ١٩٣٦ ص ٩ .

(٢) لم يتم للآن تقدير عدد العمال في احصاء السكان لسنة ١٩٣٧ ويجمع كثير من الخبراء على أن عدد العمال المصريين يزيد الآن عن المليون .

يكون المقدمون عليها على درجة كبيرة من الكفاية الفنية والاستعداد المالى ، والا فهم يعرضون أنفسهم فى أكثر الأحيان لمفاجآت محزنة قد تنتهى بالاختفاق التام . كذلك يجب ألا ننسى أن البلاد الصناعية تملك من مقومات الدفاع عن نفسها ضد أى اعتداء خارجى أكثر مما تملك البلاد الزراعية التى لا صناعة فيها . وهذه مسألة تكاد تكون بديهية ، اذ تدل جميع حوادث التاريخ القديم والحديث على صحتها فلا داعى لاطالة الكلام فيها . فتشجيع الصناعة فى مصر له فوق ما ذكرنا من المسوغات الضرورية فائدة أخرى لا تقل عنها خطرا ، وهى تسهيل مهمة الدفاع عن البلاد . وتدل الاحصائيات الآتية ، الخاص منها بزيادة الواردات لمصريين سنة ١٩١٣ وهذا الوقت من المواد الأولية وماكينات الصناعة ، أو الخاص بنقص الواردات لمصر من المصنوعات الأجنبية التى يصنع مثلها فى مصر ، على مقدار النجاح الذى حازته الصناعة المصرية فى هذه الفترة . وهذا النجاح فى الحالة الأخيرة لا يقدر بالفرق بين هذه الأرقام فحسب ، بل هو يقدر بالفرق زائدا ارتفاع مستوى المعيشة الآن عما كان عليه فى سنة ١٩١٣ .

زيادة الواردات من المواد الأولية والماكينات ومواد الحريق اللازمة للصناعة

الأهلية :

سنة ١٩١٣	سنة ١٩٣٤	
٩٠٣٩	١٣٠٦٥٦	زيوت معدنية بالطن
١٨٨٤	١٢٩٧٧	» بترين
٨٣٠٢	١٦٤٩٠٢	» مازوت
١٢٢	٧٢٨٤	» بارافين - فازلين
٧٤١٧٩٦	٢٦٣٠٨٦٣	ماكينات صناعية مختلفة بالجنيه
٥٦٠٣٤	٢٠٣٣٦٦	» علمية دقيقة »
٤٢٧٦٤	١٠٢٢٥٣	حديد وصلب بالطن
٢٠٠٠٩٤	١٣٤٨٢٩٠	خيوط الحرير والحرير الصناعى بالكيلو

نقص الواردات من المواد المصنوعة التي يصنع مثلها في مصر :

سنة ١٩١٣	سنة ١٩٣٤	
١١٢٢١٢	٩٤٥٧	أغطية من القطن بالجنيه
١١٧٩٨٤	٥٣٥٤٨	موبيليات »
٨١٦١٤	٣٢٣١	أسرة معدنية »
٧٠٢٠٠٦	٩٦٠٥٣	أحذية بالزوج
١٤٢٩٩٦	٨٧٢٠٥	جلد مدبوغ بالجنيه
٢٠٣٥٤٧	٤٠٤٠	دقيق قمح وذرة بالطن
١٠٠٢٠٧	٣٠٠٤١	مربيات وحلويات بالجنيه
٢٦٩٣٨٨٥	٧٤٥٢١٥	خيوط القطن بالكيلو



هذا هو مدى التقدم المدهش الذي وصلت اليه صناعاتنا الناشئة في قليل من السنين ، وهي حالة تدعو الى الغبطة وتبشر بمستقبل باهر للصناعة المصرية وللصناع المصريين .

ولكن يجب أن نقرر الحقيقة وهي أن هذه الحركة الصناعية نجحت في مصر باقدام القليلين من المصريين ممن أوتوا حظا من الشجاعة ومن الأجانب المقيمين في مصر ، وبفعل الحوادث التي لم يخلقها أحد ، ولم تكن بكل أسف على الأقل في بدائها من عمل الحكومات المصرية أو نتيجة سياسة مرسومة مقررة لتشجيع الصناعة . فان الحرب العالمية لم تقم بفعل مصر . وأما التعريفة الجمركية التي كان لها أكبر الأثر في تقدم الصناعة فقد كان الباعث الأساسي للحكومة المصرية على تعديلها هو الرغبة في زيادة موارد الخزانة العامة منها . ولذلك فكر في أول الأمر عند اتجاه الرغبة الى تعديل التعريفة أن تزداد الضريبة من ٨٪ من ثمن جميع الأصناف الى ١٥٪ دون تعديل في أساسها ، ولم تفكر الحكومة اذ ذاك في تقرير تعريفة علمية

اقتصادية يقصد بها مع زيادة الايراد الى إحياء الصناعة في مصر . وقد بدأت مصر فعلا مفاوضاتها مع الدول بشأن تعديل التعريفات على هذا الأساس .

ويجب هنا أن نعترف أن الفضل في تعديل أساس التعريفات وأخذ الحكومة بالمبادئ الجديدة يرجع الى اتحاد الصناعات الذي قدم تقريراً في سنة ١٩٢٤ الى المجلس الاقتصادي الذي كانت عهدت اليه الحكومة بتقديم اقتراحات بشأن التعريفات . وقد أفاض الاتحاد في تقريره في وجوب الأخذ بنظام التعريفات الحامية للصناعات الأهلية . بل لقد فعل الاتحاد أكثر من هذا ، فقد استدعى خبيراً في مسائل التعريفات لمصر ، وقدم تقريراً ضافياً مشتملاً على نظام كامل لتعريفات جديدة . وبناء على هذه المساعي المتواصلة التي قام بها الاتحاد قررت الحكومة استدعاء من استدعاهم من الخبراء الذين وضعوا أسس التعريفات الجديدة التي تقرر في سنة ١٩٢٩ وبدأ العمل بها في سنة ١٩٣٠ ، فكانت خيراً وبركة على الصناعة المصرية .

ولا أقصد بهذا أن الحكومات المتتالية قصدت مقاومة تقدم الصناعة في مصر ، فالواقع أنها جميعاً عملت كثيراً على تشجيعها وموالاتها بالعناية والرعاية الواجبة . ولكنني أقصد أن عمل الحكومة في تشجيع الصناعة لم يكن عملاً منظماً بناء على برنامج مرسوم أو خطة معينة ثابتة . فلا تزال المصالح الحكومية التي لها شأن في تشجيع الصناعة متعددة مبعثرة في جميع الوزارات حتى بعد إنشاء وزارة التجارة والصناعة . فإذا ما أراد أحد الآن أن ينشئ مصنعاً وجب عليه أن يتحمل المتاعب شهوراً وأحياناً أعواماً ليحصل على الرخص اللازمة له . وهو لا يستطيع أن يتجه الى إدارة حكومية واحدة لهذا الغرض ، بل عليه أن يتصل بما لا يقل عن ست مصالح مختلفة تابعة لوزارات مختلفة تنظر أحياناً الى المسائل الصناعية نظرات مختلفة . بل لقد يحار طالب الرخصة في أمره فلا يعرف جهة واحدة يمكن أن يحصل منها على بيان الشروط التي يجب أن يستوفها مصنعها ليحصل بسهولة على التصريح النهائي بإدارته . وهو كثيراً ما يجد الصعوبات الجمة للحصول على

المعلومات التي تديره الطريق أو تساعد على اجتيازه في أقصر وقت . وهو في هذا لا يتساوى مع جاره التركي أو اليوناني أو الإيراني أو الفلسطيني الذي يجد في بلاده الطريق ممهدا فيستطيع أن يحصل بسهولة على ما يريد .

ولهذا يتعين على وزارة الصناعة أن تبت في أمر برنامجها في تشجيع الصناعة ، وأن تسعى في تبسيط هذه الاجراءات الطويلة المتعبة التي تعوق تقدم الصناعة الآن . ومن رأي أن يشمل هذا البرنامج المسائل الآتية :

(أولا) توحيد المصالح المشغلة بمسائل الصناعة في ادارة واحدة

ولا أقصد بذلك أن تضم المصالح الصحية التابعة للصحة الى المصلحة الميكانيكية بوزارة الأشغال الى قسم الجوازات بوزارة الداخلية ، لا أقصد هذا فهو غير سائق ، إنما أقصد أن تنشأ ادارة بوزارة الصناعة تكون نقطة الاتصال بين الصناع والادارات الحكومية المختلفة ، وتستطيع هذه الادارة أن تعطي الصناع جميع المعلومات والبيانات اللازمة لهم ، وتستطيع بالاتصال مع الادارات المختلفة أن تبسط من الاجراءات التي تستدعي الآن وقتا طويلا ، والوقت في الصناعة من ذهب ، وقد تقتل صناعة وهي في المهد اذا طاللت الاجراءات الحكومية فضيحت عليها فرصة ملائمة .

(ثانيا) التعريف الجمركية

كما ننظر في الماضي الى التعريف الجمركية كأهم مصدر لايراد الدولة . وقد كان من الطبيعي في الماضي أن ننظر اليها وحدها في زيادة موارد الحكومة عند ما كانت حريتنا في الضرائب محددة بالامتيازات الأجنبية ، اذ كانت هي المورد المرن الوحيد من أبواب ميزانية الإيرادات . ولكن الآن ، وقد كسرنا هذه القيود الثقيلة ، يجب علينا أن ننظر الى التعريف نظرة أخرى هي ألا نعتبرها مصدر إيراد وكفى ، بل يجب أن تسخر أيضا لترقية صناعاتنا في الحدود المعقولة . ولقد تكلمت في موضع

آخر عن الضرائب غير المباشرة وأهمها التعريفية الجمركية ، وقلت إن نسبتها الى الضرائب المباشرة كبيرة جدا ، ولا تستقيم هذه النسبة مع المبادئ المالية العصرية . وأكتفى هنا بما ذكرت في هذا الصدد فلا أطيل الكلام في هذا الموضوع . وأرى أنه من المستطاع الآن أن تقوم الحكومة في شأن الضريبة الجمركية بما يأتي :

(١) إلغاء هذه الضريبة عن المواد الأولية المستعملة في الصناعة .

(٢) إلغاؤها عن آلات الصناعة الحديدية .

(٣) مضاعفة الضريبة على الآلات الصناعية المستعملة ، فإنه ليس من مصلحة الصناعة المصرية الناشئة أن تشجع استيراد الآلات القديمة ، بل هي تحسن كثيرا إذا منعت استيرادها منعا باتا .

(٤) تخفيفها عن المواد المصنوعة نصف صناعة والتي تُكَمَّلُ صناعتها في داخل البلاد .

(٥) لقد ذكرت البعثة الاقتصادية التي أوفدت لـ إنجلترا في سنة ١٩٣٦ والتي كان لي شرف رياستها في تقريرها بخصوص التعريفية الجمركية ما يأتي :

”تودّ اللجنة أن تبدي في موضوع التعريفية الجمركية أن العمل بها عدة سنوات قد بين للحكومة ما فيها من مواطن ضعف أو وجوه نقص ، فأدخلت عليها من التعديل والتنقيح ما أرشد اليه الاختبار ، وأصبح مما يرغب فيه اليوم أن تهيأ لها صفة الاستقرار مع الاحتفاظ بما لهذا المورد من المرونة ، فلا تستهدف التجارة والصناعة المصرية لأضرار التقليل الملازمة لكل تعريفية كثيرة التغيير والتعديل . وترى اللجنة تحقيقا لهذا الغرض أن تضم الحكومة الى لجنة التعريفية الحالية بعض العناصر المستقلة من المشتغلين بالمسائل الاقتصادية والمالية ، على ألا يكونوا من ذوى المصالح التي تتأثر بأى تعديل في التعريفية ، وأن يراعى في كل تعديل جديد ألا يتعارض مع مصلحة الانتاج الأهلى زراعيا كان أو صناعيا “ .

ومنى لازلت أرجو أن يبحث هذا الاقتراح .

(ثالث) تشريع العمال

من المبادئ المسلم بها أنه يجب في التشريع ليؤتي كل ثمراته أن يكون متصلا بعادات البلد وحالتها المعنوية والاقتصادية ومتفقا مع درجة رقيها وتقدمها ، فيكون التشريع وسيلة من وسائل الرقي لا غاية من غاياته . وإذا كانت هذه المبادئ مسلما بها في كل أنواع التشريع فهي أولى بالاتباع في التشريع الاجتماعي ، وخاصة في تشريع العمل والعمال ؛ فيجب أن يرمى هذا التشريع الى تحسين حال العمال ورفع مستواهم ، على أن يكون ذلك تدريجيا وبالمقدار الذي تحتمله حالة البلاد ودرجة تقدم الصناعة فيها . فالصناع طبقة من أهل البلاد وهم مستحقون لعناية الحكومة والأمة ، ولكن بالمقدار الذي تستطيع الحكومة والأمة بذله لسائر الطبقات الأخرى ، وإلا ميّزت طائفة عن طائفة وأخلت بالميزان الاجتماعي وعرضت مستقبل البلاد للخطر .

إن الصناعة تدفع الآن أجورا لعمالها تزيد في بعض الأحيان عن ضعف أجور الزراعة لمدة من العمل تقل عن المدة المخصصة للعمل الزراعي . وهذا من شأنه أن يدفع الزراع الى ترك الحقول للاشتغال في المصانع . لذلك يجب دائما أن نفكر في هذه المشكلة كلما بحثنا مسائل العمال . ولا شك عندى أن العمال يستحقون عطف أصحاب العمل ولكن بالقدر الذي تستطيعه صناعة ناشئة غير ثابتة الأركان معترضة لكثير من الأخطار . وعلى كل حال فن واجب العمال وأصحاب العمل التعاون القلبي المستمر لحماية هذه الصناعة الجديدة ؛ فان بقاءها وتقدمها في مصلحة الطرفين على السواء وفي مصلحة الأمة جمعاء .

لهذا يكون كل تشريع لا يعنى بهذه الاعتبارات تشريعا غير قابل للتنفيذ قبل أن يحف الورق الذي كتب عليه . وهو مع هذا اذا نفذ يصبح تشريعا خطرا لأنه يؤخر تقدم الصناعة ويضر بمصالح العمال أنفسهم . ولهذا أيضا يكون كل تشريع ننقله عن البلاد الأوروبية ولا نراعى فيه حالتنا الخاصة تشريعا ضارا . فتشريع العمال الحالي في أوربا هو آخر خطوة من خطوات تقدم اجتماعي سار

تدرجيا في أكثر من مائة سنة ، فهو تشريع صالح لبلاد قضت في الصناعة أكثر من قرن ، وثبتت الصناعة فيها لجميع عواصف الطفولة والشباب ، ومرت بتجارب عدة وأدوار مختلفة من النجاح والاختفاق ، واستقرت أخيرا على الحالة التي وصلت إليها الآن .

كذلك يجب أن نفهم أن تشريع العمال الحالي في أوروبا إنما هو حلقة من سلسلة تشريعات وضعت لهم وللطبقات الأخرى من الطوائف المكونة للأمة . ولهذا قد روعى فيه التناسق في الحقوق وهو ما يجب أن يوجد بين هذه الطوائف المختلفة ، كما روعى فيه اتفاقه مع حالة البلاد الاقتصادية والمعنوية ومستوى ارتفاع المعيشة فيها . وهو لذلك مختلف في جميع البلاد ، فتشريع العمال في البلاد البلقانية يختلف عن تشريع أواسط أوروبا ، وهذا يختلف عن تشريع غربها ، بل إن تشريع غرب أوروبا يختلف كثيرا في أسبانيا عنه في فرنسا وعنه في إنجلترا . فإذا ما أردنا أن نقلد التشريع الأوروبي فلما أن نختار البلاد القريبة من كاليفورنيا مثلا — على أن الصناعة في اليونان أرسخ قديما منها في مصر — ولما أن نرجع إلى أول خطوات التشريع في أوروبا فنقتفى أثرها . واعتقادي أن التقليد الأعمى في التشريع مضر في كل حال .

أرى مع هذا أن علينا واجبا للعمال هو أن نشرع لهم ما يطمئنهم على مستقبلهم ، وما يحميهم من استبداد بعض أصحاب الأعمال بهم ، وأن نحى صحتهم من خطر الصناعات التي يشتغلون فيها ، وأن نعوضهم عن كل ضرر يلحقهم من ذلك ، وأن نلزم أصحاب المصانع باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لوقايتهم وعلاجهم . ويجب لهذا أن نبدأ بالقوانين الصحية ، وقوانين حماية العمال من الحوادث ، وقوانين رعاية الأطفال والنساء ، وقوانين معاشات تأمينة يشترك فيها صاحب العمل والعامل والحكومة .

وقد سنّ في العهد الأخير كثير من القوانين التي تكفل الوصول إلى هذه الأغراض . والمسألة التي يجب أن تُعنى الحكومة بها هي التأكد من تنفيذ هذه

القوانين بوضع اللوائح والأنظمة الخاصة بذلك وبتعيين المراقبين الذين توكل اليهم مهمة هذا التنفيذ. وعلينا بعد ذلك مداومة السير في سبيل الاصلاح التدريجي الذي يضمن للعمال الصحة والراحة والطمانينة ، ولا يخل بعد ذلك بالتوازن الاجتماعى الذى هو شرط أساسى لسلام البلاد ورخائها .

(رابعاً) المواصلات

سهولة المواصلات وتعددها ورخص أجورها عامل أساسى فى رقى الصناعة والتجارة . فاذا ما أرادت الحكومة تشجيع الصناعة فأقول واجبها تسهيل المواصلات بانشاء الطرق وصيانتها ، وبالعامل على خفض أجور المواصلات الحكومية وهى السكك الحديدية .

لقد كان من سياسة الحكومات المصرية الى عهد قريب العمل على زيادة ايرادها من السكك الحديدية بتمطيل أنواع المواصلات الأخرى ، ووضع العقوبات المختلفة فى سبيلها حتى لا يجد الصناع غير السكك الحديدية طريقا لنقل بضائعهم ، فيضطروا الى دفع أجور ثقيلة . وهى سياسة غير حكيمة ، لأنها تنظر الى هذه المسألة نظرة سطحية ، فتكتفى بإيراد ضئيل مؤقت وهو ايراد السكك الحديدية وتضيع ايرادا كبيرا آجلا ، وهو ما يعود على الحكومة والأمة من رواج الصناعة فى البلاد ، ولكن هذه السياسة تحسنت كثيرا فى السنين الأخيرة . وأعتقد أن المدير الحالى للسكك الحديدية ينظر لها الآن كأنها مصلحة عامة أسست لخدمة الجمهور لا مصلحة ايراد فحسب . وأرجو أن ينظر اليها ولالة الأمور هذه النظرة الثاقبة ، وأن يدركوا أن تحسين المواصلات بالسكك الحديدية والطرق الزراعية والنهر وبالطائرة أمر أساسى فى تشجيع الصناعة والتجارة ، ومن واجب كل حكومة ساهرة على مصالح بلادها أن تسعى جهدها لهذا الغرض مهما كلفها ذلك من نفقات .

إن أجور نقل المواد الأقلية الى المصنع ونقل منتجات المصنع الى الأسواق عامل كبير من عوامل النجاح أو الاخفاق . والنقل لمسافات طويلة بالسكك الحديدية

مرتفع الثمن في أكثر الأحيان بالنسبة لأثمان النقل بالوسائل الأخرى . ولذلك تعتمد الصناعة الآن في جميع البلاد على النقل النهري والبحري والنقل بالسيارات . والنقل النهري يستدعى إعداد الأنهار والترع للملاحة . والنقل بالسيارات يستدعى إنشاء شبكة من الطرق الحديثة تربط المراكز الصناعية بالمدن وتربط المدن بعضها ببعض . فإذا أردنا أن تحيا الصناعة في مصر فعلينا أن نعى بإنشاء الطرق وتسهيل الملاحة في النيل وفروعه الكبرى . أما الطرق فنحن بكل أسف أفقر بلاد العالم فيها ، فلا تزال طرقنا الصالحة لمرور السيارات قليلة ، وهي لا تزال كلها تقريبا ترابية يعطل السير فيها أياما متوالية قليل من المطر ، وتثير أصغر العربات فيها عند مرورها زوبعة من التراب تعمى العيون وتزكم الأنوف وتسد الأفواه . لا أريد أن أقارن طرقنا بطرق ألمانيا أو إنجلترا ، فلست أطمع الآن في أن تصل طرقنا إلى الحد الذي وصلت إليه طرق هذه البلاد وأمثالها ، ولكن نظرة إلى طرق جيراننا من الشرق أو الغرب تبين لنا بوضوح مقدار تأخرنا في هذا المضمار . نعم ! وصلت طرق فلسطين والشام وطرق طرابلس الغرب وتونس والجزائر ومراكش إلى درجة من التقدم تغبطها مصر عليها ، ولسنا أفقر من هذه البلاد ، ولا تقل حاجتنا إلى الطرق الحديثة عن حاجتهم إليها . وإذا كانت حالة طرقنا تدعو إلى الدهشة فإنه يدهش أكثر من ذلك أن تعمل الحكومة المصرية دائما على سياسة صارت تقليدية الآن ، وهي تعطيل انتفاع الزراعة والصناعة بهذه الطرق الأولية ما استطاعت ، بما فرضته من القيود التعنيتية على السير فيها ومن الضرائب الثقيلة على عربات النقل الميكانيكي وعلى البتزين . الواقع أن مصلحة البلاد هي في تسهيل نقل المحصولات الزراعية والمصنوعات بأرخص الأثمان . ومن واجب الحكومة أن تتوسع في إنشاء الطرق الصالحة ، وأن ترفع جميع القيود المعطلة للزراعة ، وأن تخفض رسوم عربات النقل المستعملة في الزراعة والصناعة وضريبة البتزين إلى حد كبير .

وسياسة الحكومة إزاء الملاحة النهرية هي بعينها سياستها بشأن الطرق . فالنيل غير صالح للملاحة في مدة طويلة من السنة ، وأكثر فروعه غير صالح أيضا ، ولم يبذل

لأن مجهود لاصلاح هذا الحال ، فان مشروعات تحويل أجزاء من النيل وبعض الترع لتصير صالحة للملاحة بقيت مدة طويلة محل البحث والنظر ، ولم يتخذ للآن قرار بشأنها . بل نحن نلاحظ أن العراقيل توضع في سبيل الملاحة النهرية بشكل يدعو الى الدهشة .

أعود فأكرر أنه آن الأوان لأن تُعنى الحكومة بالتفكير في إعادة البحث في سياستها بشأن الطرق وبشأن الملاحة النهرية . أما بشأن الطرق فينبغي أن نحول طرقتنا الترابية الى طرق حديثة تبني بالأسمنت المسلح بعد أن أثبتت التجارب نجاحها في جميع بلاد العالم ، وهي مع كثرة نفقات انشائها لا تحتاج الى اصلاح بعد ذلك . ينبغي بعد ذلك انشاء طرق جديدة لا توجد الآن . فإذا يمنع من تحويل جسور النيل وجسور الترع والمصارف الى طرق زراعية ! .

أما بشأن الملاحة فيجب أن تفكر الحكومة في تخصيص بعض الترع لها ، فتؤدي بجانب وظيفتها الخاصة بالرى وظيفة أخرى هامة هي الملاحة . ويجب ألا ننسى أن كثيرا من البلاد الصناعية حفرت الآلاف من الأميال لتكون ترعا للملاحة لحسب ، إنها لا تكفى بأن تُعَد أنهارها لتسهيل الملاحة بل تنشئ الترع خاصة لهذا الغرض .

(خامسا) مشتريات الحكومة

يجب أن تُؤثر المصنوعات المصرية في مشتريات الحكومة . ولقد اتبعت هذه القاعدة في كثير من الأحيان وأثمرت الصناعة المصرية ولو زاد ثمنها ١٠٪ عن المصنوعات الأجنبية . ولكن هذه السياسة ليست الآن قاعدة ثابتة ، بل هي تتغير بحسب مزاج الحكومات المختلفة ، وأحيانا بحسب مزاج رؤساء المصالح والمكلفين بالمشتريات الحكومية . ويجب أن تطمئن الصناعة المصرية على أن عمل الحكومة بهذه القاعدة ثابت غير متغير .

(سادسا) التسليف الصناعى وضرورة انشاء بنك خاص به

ليس فى مصر للآن أداة حكومية أو أهلية للتسليف الصناعى . فاذا احتاج أصحاب الصناعات الى سلف لتوسيع أعمالهم الصناعية أو تحسينها أو زيادة قوة انتاجها وجدوا الطريق أمامهم مسدودا .

ولقد فكرت الحكومة منذ سنة ١٩٢٢ فى اصلاح هذا الحال ، فقررت أن تبدأ بتخصيص مائة ألف جنية زادت فيها بعد الى ثلاثة أمثالها ، ووضعت هذا المبلغ تحت تصرف بنك مصر ليعطى منه بضمانته سلفا صناعية ، لا يزيد مقدار ما يعطاه شخص واحد عن ألف جنية ، ولا يزيد أجل هذه السلفة عن خمس سنوات ، ثم زيد مقدار هذه السلف وزيد أجلها . وقد بلغ مجموع هذه السلف الصناعية الآن نحو مليون جنية .

وقد استفاد من هذا النظام بعض الشركات الصناعية الصغيرة المنظمة التى يديرها أشخاص أوتوا حظا من الكفاية وحسن التدبير ، ولكنه لم يفد صغار الصناع الا بقدر محدود ، وهم الذين كانت تقصد الحكومة الى مساعدتهم فى أول الأمر . وذلك لأن بعضهم قد استخدموا هذه المبالغ لا فى تحسين صناعتهم أو ترقية شؤونها ، بل استخدموه فى شؤون خاصة لا دخل لصناعاتهم فيها ، كما استخدمها بعضهم فى شؤونه الصناعية ، ولكنها لم تأت بالتحسن المرجو .

وعلى كل حال فان التجربة الطويلة أثبتت أن هذا النظام بشكله الحاضر لم يحقق غرضا من الأغراض التى قصدها الحكومة بقرارها . وتفكر الحكومة الآن فى انشاء بنك تسليف صناعى ليسد النقص فى النظام الحالى ، ويحدث أثرا كبيرا فى تشجيع الصناعة المصرية .

وقد قدم بنك مصر منذ سنين عدة تقريرا قويا فى هذا الموضوع الى وزير المالية ، يحسن بمن يهمهم أمر هذا الموضوع الرجوع اليه ، فانه حوى تفصيلات وبيانات مفيدة لما اتبع فى هذا الشأن فى البلاد الأخرى ، ليكون ما صنع فيها مرآة تيرلنا الطريق وترشدنا الى أقوم الطرق التى نجحت فى غير بلادنا . وكذلك قدم

كثير من الهيئات الاقتصادية، وكثير من الكتاب المهتمين بشؤون الصناعة المصرية اقترحات كثيرة في هذا الشأن. ولهذا يخيل الى أن الدراسات الضرورية قد تمت ولم يبق الا تقرير الرأى النهائى ثم التنفيذ. ولانى أرجو ألا يكون المعهد الجديد معهد تسليف بالمعنى الضيق المحدود، بل يجب ان يقوم بجانب التسليف بدراسات علمية واقتصادية عن حالة البلاد الصناعية. وإذا فلا بد لهذا المعهد من الاستعانة بالاختصاصيين ليستفيد من رأيهم وخبرتهم، فيصبح الحجة في هذه المسائل، وتستعين الحكومة برأيه في كل ما يتعلق بالصناعة، ويستفيد الصناع وأرباب الأعمال من بحوثه ودراساته.

هذا فيما يتعلق بالجانب العلمى لهذا المعهد. أما جانب التسليف فيجب ألا يتمتع بهذه المزية إلا أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة، دون أصحاب الصناعات الكبيرة المنظمة التي لا تعاني صعوبة في الوقت الحاضر للحصول على المال من المصارف. ولكن يشترط مع هذا أن تتوفر في هذه الصناعات الصغيرة التي يمكنها الحصول على المال من هذا المعهد الحديد شروط أساسية؛ أهمها أن تكون حسابات هذه الصناعات منظمة، وأن يكون أصحابها على شيء من الاستعداد المؤهل للنجاح. وفوق كل هذا يجب أن يتخذ المعهد المقترح من الاجراءات والشروط ما يضمن له أن هذه السلف التي يعطيها تنفق فعلا على تحسين الصناعة. ويجب أن يكون على بيئة لذلك من وجوه الصرف وقرها بعد البحث والدرس، وإلا ضاعت فائدته أو تضاعلت، وضاعت معها أموال كثيرة بلا جدوى؛ على أن يلاحظ ألا تكون هذه الاجراءات من التعقيد والتطويل بحيث تعطل عمل تلك المصانع أو تؤخر انتفاعها بالفائدة كاملة.

(سابعاً) تحديد المناطق الصناعية في القطر

أثبتت تجربة البلاد الصناعية أن في ترك دور الصناعة تنمو على غير قاعدة وتطغى على المدن المأهولة بالسكان دون تنظيم سابق خطراً كبيراً على الصحة العامة ليس من

الصعب تلافيه في أول الأمر، ولكن من المستحيل اتقاؤه بعد انتشار المصانع . فأتما أن الصناعة تضر بصحة المدن بما تقذفه من مواد سامة اذا ماتخللت المساكن فأمر ظاهر . لذلك قررت حكومات البلاد الصناعية ومجالسها البلدية جميعا أن يراعى في تخطيط المدن تخصيص مناطق خاصة بالصناعة تكون دائما خارج هذه المساكن وبعيدة عنها بعدا يبق شرها مع مراعاة اتجاهات الرياح حتى لا تحمل غازات الصناعة الى هذه المدن، ومع مراعاة سهولة المواصلات الأرضية والحديدية والنهرية الموصلة بين المدن والمصانع . لهذا يجب أن تخصص هذه المناطق في المدن الكبيرة والصغيرة وخاصة في مدينتي القاهرة والاسكندرية قبل فوات الوقت . ويلوح لى أن المنطقة بين طرة وحلوان أو قبلى حلوان تصلح أن تكون مستعمرة صناعية بجانب مدينة القاهرة ، ومنطقة المحمودية تصلح لأن تكون مستعمرة صناعية لمدينة الاسكندرية .

ويجب بعد ذلك أن تخطط هذه المناطق تخطيطا حديثا يسمح بسهولة المواصلات المستقبلية فيها ، ويجعل منها مناطق صحية تتوافر فيها الشمس والهواء، ويراعى فيها وجوب انشاء مساكن للعمال ومدارس وحدائق وأمكنة للرياضة البدنية لهم ولأولادهم .

ويجب أن يتم ذلك في أسرع وقت ، فان دور الصناعة تنتشر في مصر بسرعة وبغير نظام كما قدمت . ولن ينتظر أصحاب الصناعات طويلا قرار الحكومة في هذا الشأن . ويجب ألا يؤخر تراخى بعض المصالح تقدم الصناعة في مصر .

(ثامنا) الشركات الأجنبية ووجوب اشراك العناصر المصرية في أعمالها

تطوف بالعالم الآن نوبة من الوطنية المتعصبة انتقلت من الميدان السياسى الى الميدان العقلى والفكرى والاجتماعى والاقتصادى ، وكان من الطبيعى أن يصيب مصر شررها . واذا كان للوطنية المتعصبة ما يسوغها أحيانا في الميدان

السياسي، وكانت غير منطقية في ميدان العقليات، فهي خطيرة ومضرة في الميدان الاقتصادي. ذلك لأنه لا يوجد الآن بلد من بلاد العالم، مهما اتسعت حدوده وتعددت موارده وازدادت ثروته، يستطيع أن يستقل بشؤونه الاقتصادية ويكتفى بسوقه الداخلية لمنتجاته الصناعية أو الزراعية. فالعالم كله مشتبك ببعضه ببعض في المسائل الاقتصادية، والبلاد المختلفة أصبحت مرتبطة جميعا ببعضها ببعض، حتى صار ما يصيب بعضها من أزمة اقتصادية يؤثر أثرا بالغيا في جميع البلاد الأخرى حتى من لا تربطها بها أية رابطة تجارية أو اقتصادية. ألم تر أن أزمة بنك نمسوى في سنة ١٩٣٠ كانت بداءة لأزمة مالية اقتصادية لم يشهد العالم لها شبيها. لذلك كان من مصلحة العالم أجمع أن تزداد الرفاهية وأن يرتفع مستوى الحياة في جميع البلاد، فتريد القوة الشرائية فيها جميعا، وتروج بذلك تجارتها الداخلية والخارجية، وتنتفع كل البلاد بهذه النتيجة السعيدة. ولذلك أيضا قد أصبح من مصلحة أصحاب رؤوس المال من رجال الصناعة والتجارة ألا يستثمروا كل أموالهم في بلادهم وحدها، بل هم يسعون دائما لاستثمار بعضها في البلاد الأخرى التي بدأت تأخذ بأسباب التقدم والإصلاح. ولجبار أصحاب الأموال مصلحة في المساهمة في أعمال الإصلاح في البلاد الأجنبية، انتظارا للربح العاجل من جهة، ولربح آجل هو ما يعود عليهم من التقدم والرخاء العالمى الذى تعم فائدته جميع الطبقات، وخاصة كبار المالكين الذين يفيدهم رواج التجارة العالمية ويؤذيهم كسادها. وهذا هو السبب الذى أدى الى تدفق الأموال على أوربا الوسطى بعد الحرب. لهذا يحسن أن ننظر بعين الحذر الى المشروعات الصناعية الأجنبية التى يراد تأسيسها فى مصر، ولكن يجب ألا ننظر إليها نظرة العداوة دون ترق وتفكير، فمن مصلحتنا ألا تنقطع عنا رؤوس الأموال الأجنبية، ولكن من مصلحتنا أيضا أن نحى مصنوعاتنا الأهلية، ومن مصلحتنا أن نجد الأيدى المصرية ميدانا واسعا فى جميع مايقام فى بلادنا من المشروعات. فأما حماية الصناعة المصرية فقد أفضت فى بيان ما أرى وجوب اتخاذه لحمايتها وتقديمها. ويكفى أن أقول هنا إنه يجب التأكيد قبل التصريح باقامة مصنع أجنبي من أن

الصناعة الأهلية لا تنتج في الحاضر أو في المستقبل القريب من هذه الصناعة في نوعها وكميتها ما يكفي حاجتنا ، لتأكد بعد ذلك هل ينتج عن التصريح بهذا المصنع الأجنبي ضرر للبلاد أو فائدة .

أما ضرورة استفادة المصريين من الشركات الأجنبية التي تريد الاشتغال بمصر فهي أيضا مسألة هامة ، ولا يكفي في هذا أن تشترط الحكومة وجوب اسناد مركزين في مجلس الادارة لمصريين ، ولا يكفي كذلك أن تسند وظائف العمال الصغيرة الى المصريين ، بل يجب أن تسند الوظائف ذات التبعات الفنية الى المصريين تدريجيا . تعتذر الشركات الآن بعدم وجود المصريين الكفاة وارتفاع مرتبات وظائف الحكومة وكثرة امتيازات موظفيها ، وأنه من المتعذر على الشركات ارضاء المصريين بمنحهم المرتبات والاجازات والامتيازات الأخرى التي تمنحهم اياها الحكومة . وللشركات الحق في أكثر ما تقدمه في هذا الشأن من اعتراضات ، وقد أفضت في هذه الموضوعات عند الكلام على التعليم الفني والصناعي وعند الكلام على الموظفين . وعندى أن هذا موضوع خطير لا يكفي فيه أن يرسل وزراء المالية الى الشركات بالمنشورات راغبين اليهم في تعيين المصريين في وظائفها ، بل يجب على الحكومة أن تدرس هذا الموضوع مع رجال الأعمال دراسة وافية ، وأن تصلح مآثره واجب الاصلاح من أنظمتها الحالية . وأرى مع هذا أن على الشركات الأجنبية في مصر واجبا أهمله أكثرها الى الآن ، وهو واجبها في تمرين المصريين وإعدادهم تدريجيا لتسولي جميع وظائفها . وهي اذا اقتنعت بذلك وأدركت أن من واجبها القيام بذلك أمكنها أن تساعد مساعدة كبيرة في اتمام كل نقص في تعليمنا الصناعي والفني ، وأمكنها بعد مدة قصيرة أو طويلة الاستغناء عن جميع الموظفين الفنيين الذين تستقدمهم من أوروبا لهذا الغرض . ليس من الصعب إيجاد المصري الذي يمكنه أن يتعلم أية مهنة متى اختير لها الشخص اللائق وأعطى فرصة التعلم وعهد به الى المدرسة الصالحة أو المصنع الصالح . إنه يجب على الشركات أن تعاون

في هذه المهمة اذ تؤدي بذلك للبلاد التي اختارتها مقاما لها خدمة مشكورة .
وهي بذلك تخدم نفسها في النهاية .

(تاسعا) صناعة السياحة

وهي صناعة أهملناها مدة طويلة واستفاد غيرنا من هذا الاهمال فائدة كبيرة . فقد صارت السياحة صناعة أساسية في بلاد كثيرة حتى لتعتبر فيها مورد الثروة الأساسي ، وهي صناعة تعيش منها وحدها مقاطعات كبيرة من بلاد عدة . وهي بطبيعتها تدرّ الخير على البلاد التي تروج فيها وتفيد صناعات كثيرة متعددة ؛ فهي تفيد جميع صناعات المواصلات ، وتفيد الصناعات الأهلية المختلفة . ولذلك كثر تزاحم البلاد على اقتناص السائحين ، وزادت المنافسة بينها ، وأسرع كل منها لعمل التسهيلات والتحسينات والمرغبات لجذب أكبر عدد من هواة السياحة . ويطول المقال اذا أردت أن أضرب الأمثلة على ما عملت البلاد المختلفة في هذا السبيل من منشآت وتسهيلات وأنظمة ، فمن اصلاح طرق المواصلات وخفض أجورها ، الى تجديد الفنادق ، الى انشاء الحدائق ، الى تكوين طوائف من المرشدين والتراجمه المتعلمين المهذبين الواقفين على تاريخ آثار البلاد وفنونها . وقد عني كثير منها باحياء الحفلات الموسيقية والتمثيلية السنوية التي يشترك فيها أكثر المغنين والموسيقيين والممثلين شهرة وأجهم الى الجمهور ، كما عني كثير منها باعداد المعدات للسباقات الرياضية المتنوعة ، وتسهيل السفر والتنقل بالسيارات من بلاد السائحين الى البلاد التي يقصدونها وفي داخلها ، بعد أن أصبح أكثر السائحين يؤثرون الانتقال بسياراتهم على أي وسيلة أخرى من وسائل الانتقال .

أما نحن فقد عملنا قليلا أو لم نعمل شيئا ؛ فقد أنشأنا منذ سنتين مصلحة للسياحة ، وكان المأمول أن يكون هذا الاجراء فاتحة عصر نهتم فيه بشؤون السياحة من جميع النواحي ؛ ولكن خاب هذا الأمل لعدم اعطاء هذه المصلحة ما أعطيت مثيلاتها في البلاد الأخرى من الاختصاص ولعدم استعداد الحكومة للاتفاق في هذه

الشؤون بالقدر الذى يسمح لنا بمزاحمة غيرنا . فلا تزال طرقنا كما كانت ، بل لا تزال الطرق القصيرة الموصلة الى أماكن الآثار نفسها على حالتها الأولية لا تصلح للانتقال السريع أو المريح . أليس عجيباً ألا يزال الطريق الذى يصل مصر بسقارة كثير التراب كثير الحفر يتعطل السير فيه اذا أمطرت السماء بضع دقائق !! . أما الطريق الجبلى فيها بين الآثار بعضها وبعض فطريق رملى تسوخ فيه الأرجل ويصعب فيه المشى . وهذه هى حالة الطرق فى الأقصر وفى جميع مناطق الآثار؛ فلا مراسى مريحة فى النيل للبواخر، والطرق الموصلة من النيل الى الآثار هى كما وصفنا . واعتقد أن جميع هذه الطرق لا يزيد طولها عن مائتى كيلومتر . فهل تعجز خزانة الحكومة المصرية عن رصف هذه الطرق وتعييدها على أحدث طريقة ! انظر بعد ذلك الى الطريق الذى أنشأته إيطاليا بين روما وپومپي (Pompeii) تر الفرق بين اهتمامنا بالسياحة واهتمام غيرنا بها، وتذكر بعد ذلك سر انصراف السائحين عنا وإيثارهم بلادا أخرى على بلادنا .

سبقتنا أكثر بلاد السياحة فى الاستعداد وإكمال هذه المرغبات بخذبت إليها من غواة السفر الى مصر عددا ليس بالقليل ، وصار من المتعين علينا اذا أردنا على الأقل أن نستعيد مركزنا أن نعى بأمر السياحة أكثر مما نعى الآن، لا سيما أن كل ما تقوم به من اصلاح فى البلاد لمصلحة السائحين هو فى الحقيقة اصلاح ينتفع به أهل البلاد أنفسهم . ويجب أن نذكر أن المصريين هم من غواة السياحة؛ فتنى بدأ فصل الصيف أخذ الآلاف من أغنيائنا ومتوسطى الحال منا يسافرون الى المصايف المختلفة فى سوريا ولبنان واليونان وأوربا الوسطى والغربية، وتخسر مصر بذلك ملايين من الجنيهات سنويا ينفقها أهلها خارج القطر . ومن الحكمة الاقتصادية أن تسعى مصر الى استعادة هذه المبالغ من طريق الترغيب فى السياحة الى مصر . وليس يفيد فى هذا أن نكتفى بالإعلان عن بلادنا وشمسها وهوائها ، بل يجب قبل كل شيء أن نعمل ما يعمل غيرنا لجذب السائحين من اصلاحات فى الداخل تريحهم وتستهوهم . انظر الى مدن الآثار فى الصعيد وطرقها وتراجمتها ومسؤوليها وحواتها

وباعتها المتجولين وسائقى الحمير والعربات فيها وما يبذله هؤلاء في مضايقة جميع السائحين بكثرة الالحاح وبشتى الوسائل الأخرى ، وانظر بعد ذلك ما بُذل لراحتهم وتسليتهم في الرفييرا الفرنسية والايطالية وفي صقلية بل في مراکش وتونس والجزائر ترالفرق ظاهرا ، ولا تدهش بعد ذلك من مزاحمة هذه البلاد لنا مزاحمة قتالة .

لست أنوى أن أتوسع في هذا الموضوع الطويل ، وإنما أكتفى هنا ببيان عن خسارتنا وربحنا من السياحة :

كان عدد السائحين الذين قصدوا مصر في الموسم الماضى أى من أول شهر ديسمبر سنة ١٩٣٦ الى نهاية شهر ابريل سنة ١٩٣٧ : ٤٥٩٣٥ سائح^(١) .

فاذا قدرنا أن متوسط اقامة السائح بمصر عشرة أيام ومتوسط ما ينفقه خمسون جنيها كان ماحصلته مصر في هذا الموسم هو : ٢٢٩٦٧٥٠ جنيه .

لنبحث من جهة أخرى فيما تخسره مصر في كل عام ، وهو ما ينفقه المصريون في أوروبا وغيرها في صيف كل عام ، وما ينفقه الحجاج المصريون في بلاد العرب .

(أولا) ما ننفقه في أوروبا صيفا — سافر الى أوروبا في صيف العام الماضى ٤٠٩٥٠ شخص^(٢) . والمصرى يقيم في أوروبا صيفا أكثر مما يقيم الأجنبي في مصر شتاء ، وهو يشتري لنفسه ولأهله من الملابس والحاجيات الأخرى أكثر مما يشتري الأجنبي من مصر . ولذلك أقدر للمصرى في المتوسط مائة وعشرين جنيها ينفقها في أجور السفر ونفقات الإقامة وثمنا لمشترياته ، فيكون ما ينفقه المصريون في أوروبا في صيف كل عام ٤٩١٤٠٠٠ جنيه .

(١) حصلت على هذا الرقم من مصلحة السياحة وهو رقم مصلحة الكورونيتات .

(٢) حصلت على هذا الرقم من مصلحة السياحة وهو من احصاء مصلحة الباسپورتات

(الجوازات) .

(ثانياً) ما ننفقه في الشام ولبنان وقبرص وروودس — سافر الى هذه البلاد في صيف العام الماضي ٦٨٦٣ شخص^(١) . فاذا قدرنا للشخص الواحد ٤٠ جنيهاً ينفقها في هذه البلاد كان مجموع ما ننفقه فيها ٢٧٤٥٢٠ جنيه .

(ثالثاً) الحجاج المصريون — وكان عددهم في السنة الماضية ٩٦٩٢^(١) شخص . فاذا قدرنا لكل منهم ثلاثين جنيهاً كان مجموع ما أنفقوه في الحجاز ٢٩٠٧٦٠ جنيه .

وعلى هذا يتراوح مجموع ما ينفقه المصريون سنوياً خارج بلادهم حول ستة ملايين من الجنيهات . فاذا أسقطنا من هذا المبلغ ما تحصل عليه مصر من السائحين الأجانب شتاءً بقى نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه تخسرهما مصر سنوياً خسارة نهائية . وهذا نزيف مالى مستمر قد يؤدى في النهاية الى إضعاف قوتنا الاقتصادية اضعافاً كبيراً .

ولهذا كان واجبا علينا أن نفكر على الأقل في العمل على استرداد ما ينفقه المصريون في السياحة صيفاً من الأجانب الذين يقصدون مصر شتاءً . ولهذا يجب أن نهتم بشؤون السياحة الى مصر بجميع الوسائل ، وأن نعمل ما عمله غيرنا وثبتت فائدته . نعم ! لنا الآن مصلحة للسياحة ، ولكن لا حول لها ولا قوة في جميع الشؤون المتعلقة بالسياحة . ولا فائدة ترجى الا اذا تغيرت هذه الحال ، وصممنا على اعتبار السياحة مسألة هامة ، وأنفقنا لتشجيعها الاتفاق المثمر الذى يعود في النهاية على البلاد بأضعاف ما أنفقناه في سبيلها .

(١) احصائيات مصلحة الباسپورتات .

الفصل الثالث

التجارة في مصر ووسائل تشجيعها

كراهية المصري للتجارة وأسبابها — وسائل تشجيع التجارة في مصر — اقتراح إنشاء بنك للتسليف التجاري — توسيع ميدان التجارة للتعليمين — الباعة المتجولون — ضعف الطبقة الوسطى في المجتمع المصري — وسيلة تقوية هذه الطبقة — التجارة الخارجية — عدم الاكتفاء على محصول واحد — فتح أسواق جديدة للتجارة المصرية — تنظيم تجارة الصادرات — أمثلة مما اتبع في البلاد الأخرى

عرف المصري من قديم الزمان بأنه فلاح يحب الأرض ، وعرف في أدوار كثيرة من تاريخه بأنه يحب للصناعة يتقن كثيرا من فنونها . ولكنه لم يعرف عنه قط ما عرف عن الفينيقي أو الفينيسي أو اليوناني أو العربي من أنه تاجر يحب التجارة ويتقن أساليبها ويعرف بواطنها . والحقيقة أن المصري يكره التجارة ، بل لقد بلغت كراهته لها حدًا يقرب من الازدراء والاحتقار . ولم يخفف للآن من هذه الكراهية أو هذا الاحتقار نجاح بعض مواطنينا في التجارة نجاحا من حقنا أن نفخر به . لذلك كانت تجارة مصر الداخلية والخارجية دائما بأيدي الأجانب ، وأكثرهم من سكان شواطئ البحر الأبيض المتوسط .

إني لا أعتقد أن هذه الحال تحسنت الآن ، بل أرى على العكس أننا تأخرنا كثيرا في هذا الميدان . فنحن لا نرى من المشتغلين بالتجارة من المصريين الا العدد القليل ، ولا نرى من هذا العدد الا القليلين من المتعلمين ، بل نحن نشاهد أن كثيرا من البيوت التجارية المصرية القديمة التي كانت ناجحة كل النجاح أخذت تضمحل جميعا عند ما انقرض رجالها الذين كانوا يتولون أمرها ، وحل محلهم أولادهم الذين تعلموا في مصر أو في أوروبا . والسبب في نجاح الآباء اهتمامهم بشؤون تجارتهم وتخصيص كل أوقاتهم لها وحدها ، وأنهم كانوا على حظ وافر من الصبر والأناة والوداعة والتبصر والتواضع والاستقامة ، وهي صفات يجب أن نتوافر جميعا

فى التاجر الذى يربحى له النجاح ، تخلفهم فيها خلف تعلموا فى مصر أو فى أوربا ، فضنوا بوقتهم أن يخصصوه كله للتجارة ، وخيل اليهم أنهم يستطيعون بما تعلموا أن يشتغلوا بالتجارة والسياسة فى آن واحد ، وتوهموا أن التوسع السريع يؤدى الى الربح الكبير ، وأن مقام التاجر يرتفع باتساع دكانه و ضخامة رأس ماله لا بطيب سمعته وما يعرف عنه من حسن معاملته ونزاهته ، كما ظنوا أن اتصالهم المباشر بعملائهم وحرقاتهم (زبائنهم) ووقوفهم بأنفسهم على جميع التفاصيل الخاصة بتجارتهم لا يتفق مع مركزهم الاجتماعى ولا مع كرامتهم . هذا هو سر نجاح الآباء على قلة حفظهم من العلم ، واخفاق الأبناء على كثرة ما تعلموه من العلوم التجارية النظرية . وإذا أضفت الى هذا أن المصرى غير ميال بطبعه الى المجازفة والمغامرة ، بل هو يؤثر دائما القليل المضمون على الكثير المحتمل ، أدركت سر انصراف المصريين عن التجارة وتركهم ميدانها الرخيص لجميع من يسكنون مصر من غير أهلها ، وأدركت سر النجاح الذى صادفه الأخيرون فيها ، اذ ليس لهم منافس أو مزاحم من أهل البلاد .

الواقع أنه لا يشتغل بالتجارة من المصريين إلا من ضاقت فى وجوههم أبواب الرزق الأخرى ، ولا يشتغل بها من المتعلمين — اذا استثنينا أفرادا قليلين نفخر بهم الآن — الا من أقفلت أمامهم أبواب دواوين الحكومة .

سمعنا فى السنوات الأخيرة بمشروعات تجارية كثيرة قام بها بعض الشبان من متخرجى المدارس التجارية ، ولكننا ما لبثنا أن سمعنا باخفاق أكثرها . فاذا بحثت عن السبب فى هذا الاخفاق وجدته لا يعدو فى أكثر الأحيان أن هؤلاء الشبان أقدموا على التجارة على كره منهم وهم مصرون وقت اشتغالهم بها على مداومة السعى للحصول على وظيفة حكومية . فالتجارة فى نظرهم عمل مؤقت اضطرهم التبطل الى مزاولته . فالواحد منهم يصفى تجارته ويفلق دكانه ساعة نجاحه فى الحصول على الوظيفة التى سعى اليها . والآفهل يستطيع أحد أن يفسر لنا هذا اللغز المحير ، وهو أن مصر تتسع لعشرات بل مئات الآلاف من التجار الأجانب فيهم السوري والأرمنى والتركى واليونانى والمالطى والقبرصى والىلىانى والطرابلسى والتونسى

والجزائري والفرنسي والانجليزى والأمريكى والهندي والصيني والمراكشى
والفارسي ومائة جنسية أخرى يعيشون فيها جميعا من التجارة عيشة رغدا وينجح
بعضهم في جمع ثروة ضخمة من رأس مال قليل، وهى فى الوقت نفسه تضيق بالمصري
فلا يستطيع أن يعيش منها ! .

ليست المسألة ضخامة رأس المال؛ فان أكثر التجارات الواسعة بدأت صغيرة
برأس مال ضئيل . وهى ليست مسألة كفاية خاصة، فكثرة التجار الأجانب بدءوا
فى مصر صغارا بقليل من الكفاية والتجربة . وهى ليست مسألة جوية أو جغرافية،
فسكان البلاد المتاخمة لنا شرقا وغربا وشمالا وجنوبا تجار بالفطرة . ولا شك عندى
أنه لا يفسر هذا اللغز الا ما ذكرت آنفا من الأسباب .

وليس ضرر هذا الحال محصورا فى استمتاع مئات الآلاف من الأجانب بهذه
الفرصة الذهبية ، وهى وقف تجارة مصر عليهم وحرمان المصريين منها ، بل
هو يتعدى هذا الى الميدان الاجتماعى والسياسى أيضا . فلقد كان من احجام
المصريين عن الاحتراف بالتجارة أن قلّ فى مصر عدد الطبقة الوسطى وضعف بذلك
نفوذها الاجتماعى والسياسى . والطبقات الوسطى — وكلها فى أوروبا وأمريكا
من التجار وأصحاب المصانع ورجال الأعمال الحرة — هى العمود الفقرى للحكومات
الديمقراطية . فانه من الطبيعى ، والمعقول أن تنصر الطبقات العليا الحكومات
الارستقراطية ، ومن الطبيعى أن تنصر الطبقات الدنيا الحكومات الاشتراكية
المتطرفة ؛ فالطبقة الوسطى وحدها هى أكبر نصير للحكومات الديمقراطية المعتدلة .
ذلك لأن هذه الطبقة تكسب كل شئ فى جو السكينة والاستقرار السياسى ، وتخسر
كل شئ فى جو الفوضى والاضطراب ، سواء أكان هذا الجوّ ناشئا عن أسباب سياسية
أو اجتماعية أم كان ناشئا عن استبداد الطبقات المتطرفة . ولذلك كانت الطبقة
المتوسطة هى فى الواقع التى تحكم فى إنجلترا وفرنسا وأمريكا الآن، وهى التى ضمنت
لهذه البلاد بقاء الحكم الديمقراطى الذى تتمتع به ، وهى التى حالت فيها دون تدفق سيل
الاستبداد الناشئ عن التطرف السياسى ، الى اليمين كان هذا التطرف أو الى الشمال .

فاذا دققنا النظر في حالة مصر الاجتماعية وجدنا أن الطبقة العليا فيها قليلة العدد، ولكنها كثيرة النفوذ بما لها، وبالتقاليد القديمة المرعية للآن والتي احتفظت لها بمكان خاص رغم قلة عددها . والطبقة الثالثة قوية بعددها الكبير، فهي تضم أكثر من أربعة أخماس سكان القطر؛ ونفوذها يقوى بانتشار التعليم الإلزامي . والطبقة الوسطى هي أضعف الطبقات، ويكاد يكون قوامها الآن موظفي الحكومة وقليل من المشتغلين بالأعمال الحرة كالأطباء والمحامين والتجار . لذلك كان واجبا على أنصار السلام الاجتماعي والإصلاح المطرد الذي يجب أن تعود فائدته على الطبقات جميعا، أن يفكروا مليا في هذا الأمر، وأن يعملوا بناء على هذه الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على توسيع ميدان العمل التجاري للمصريين وتشجيعهم بجميع الوسائل على الإقبال على التجارة . وإذا كنا قد نجحنا في الصناعة أخيرا هذا النجاح العظيم الذي وصفت بعض آثاره، فلماذا لا نتجح في التجارة أيضا والتجارة والصناعة توءمان لا ينفصلان ! .

وإني أخلص هنا من المبادئ ما أرى أن الأخذ به قد يؤدي إلى تحقيق هذه الغاية :

(أولا) ذكرت شيئا في الموضوع المالي عند الكلام على الوظائف والموظفين عن الأسباب التي تغري الشبان بوظائف الحكومة وترغبهم عن جميع الأعمال الأخرى، فاكثفي في هذا الباب بما ذكرت .

(ثانيا) اقترحت في موضع من هذا الكتاب عند الكلام على الصناعة المصرية إنشاء بنك صناعي . وأرى في هذا المقام أيضا أن إنشاء بنك تجاري مصري يقوم بمساعدة التجار المصريين على الأسس والمبادئ التي فصلتها بشأن البنك الصناعي أمر ضروري . وكل ما ذكرت من مسوغات وبواعث لإنشاء البنك الصناعي هي بعينها تدفع لإنشاء بنك التسليف التجاري . وما يمكن أن يؤديه بنك التسليف الصناعي لصغار الصناع ومتوسطيهم من خدمات مالية وفنية يستطيع البنك التجاري المقترح أن يقوم بمثلها تماما لأمثالهم من التجار المصريين .

(ثالثاً) يجب على الحكومة توسيع الميدان التجارى أمام المتعلمين بإبعاد العناصر التى تفسد العمل فيه فى الوقت الحاضر . وهذه العناصر تتكوّن من طبقات تحترف التجارة كمهنة اضافية . مثال ذلك الزارع الذى ينقل كل صباح الى المدينة محصولاته الزراعية من خضراوات وفاكهة ولبن وغيرها لبيعها فى المدينة . فهو يجمع بذلك بين مهنتين : مهنته الأصلية وهى الزراعة ، ومهنة أخرى اضافية هى التجارة .

كذلك نرى فى المدن عددا كبيرا من أهالى الريف يأتون المدينة ليقوموا فيها بالأعمال اليدوية المختلفة ؛ فإذا ما انتهوا من عمل ولم يجدوا غيره أبوا العودة الى قراهم للاشتغال فى الحقل ، واتخذوا حرفا تجارية حقيرة ليتمكنوا بذلك من الإقامة بالمدن . وكل هؤلاء من طبقات اعتادت الرضا من العيش بالقليل والاكتفاء من المكسب بالتافه ؛ فهم بذلك فى مركز يسمح لهم بمزاحمة التجار المتفرغين للتجارة خصوصا اذا لاحظنا أنهم مُعَفَّوْنَ من تكاليف مالية كثيرة ، فهم لا يدفعون ايجارا ولا أجورا ولا ضرائب . ولذلك قد أفسدت هذه الطائفة الكبيرة العدد السوق على التجار وعلى من يريدون الاشتغال بالتجارة .

نحن نشاهد الباعة المتجولين فى جميع مدن العالم ، ولكن ما نشاهده فى مصر لا مثيل له إلا فى قليل من البلاد الشرقية القليلة الحظ من الحضارة . فنحن نرى كل شىء يباع فى الشارع محمولا على العربات الصغيرة والعربات الكبيرة ، ونراه محمولا على الحمير والجمال والخيول ، ونراه محمولا فى أيدي الباعة وعلى رؤوسهم . نرى جميع أصناف الأغذية المطبوخة وغير المطبوخة ؛ فالخضراوات بأنواعها ، والفاكهة بختلاف أصنافها ، واللحوم مطبوخة ونيئة وحية تعرض فى الطرقات . كذلك تباع الألبان وجميع أصناف الحلوى معرّضة للتراب والذباب بهذه الطريقة . فإذا تركنا الأغذية جانبا وجدنا أن جميع أثاث البيت وجميع الأدوات المنزلية تباع فى الشوارع والطرقات . كذلك يحد الرجال والسيدات والأطفال جميع ما يحتاجون اليه من أصناف الأقمشة والملابس وجميع أدوات الزينة فى أيدي أولئك الباعة . أما بيع الصحف والمجلات وأوراق "النصيب" فتكاد تكون احتكارا لهذه الطبقة وحدها .

تكلمت فيما سبق عن كثير من أضرار هذه الحالة من الوجهة الصحية .
وأضيف الى هذا الآن أنه قد نشأ عنها أن أصبحت الإقامة في المدن غير محتملة
لما يحدثه هؤلاء الباعة من الضوضاء طول النهار وجزءا كبيرا من الليل فيزعجون
الناس بضوضائهم أثناء راحتهم وأوقات نومهم .

كذلك كان من أثر هذه الحالة أن أصبح المرور في شوارع المدن من أصعب
المسائل حلا وأكثرها تعقدا ، وتزداد هذه الصعوبة سنة فسنة بل شهرا فشهر .
فليس من المفهوم ولا من المعقول أن تكتظ شوارع العاصمة الآن على اتساعها
بأدوات الانتقال السريع والسيارات والموتوسكلات والعجلات ثم يسمح مع هذا
بسير الجمال والحمر وعربات اليد التي لا تعد ولا تحصى في أكثر الشوارع ازدحاما
دون قيد ولا شرط ! . وكل هذه اعتبارات خطيرة تدعونا الى التفكير الطويل .
وأخطر من كل هذا أن بقاء هذه الحال يسد باب التقدم في وجه تاجرا الصغير ويقطع
كل رجاء في أن يُقبل شباننا في المستقبل على التجارة . فاننا اذا تحكنا في الأسباب
الاجتماعية والتعليمية التي ترغّبهم عنها الآن ، واذا اضطروا تحت ضغط الضرورات
الملحّة ، كما ينتظر ، أن يُقبلوا على التجارة ، فان الخسارة المؤكدة تنتظر أكثرهم .
ذلك لأن الشاب المتعلم الذي يقبل على التجارة لا يستطيع أن يرضى بربح البائع
المتجول منها ، وهو فوق ذلك مضطر للانفاق على أجرة دكان وأجرة خادم وأحيانا
أجرة مساعد ، هذا عدا نفقات النور والماء والتليفون والانتقال الخ . وكل
هذه نفقات لا يكابد التاجر المتجول منها شيئا . وقد طغت هذه التجارة المتجولة
على جميع ميادين التجارة كما قدمت ، وصار من النادر أن يتعذر على المشتري الحصول
على ما يريدون من الباعة المتجولين في الشوارع والأزقة ، وهم يشترونه منهم أحيانا
بنصف الثمن الذي يباع به في الدكان . هذه هي المزاحمة التي تقتل التجارة الآن ،
والتي ستقضي عليها نهائيا في المستقبل . هذا هو سر انتشار التجارة المتجولة ،
وتأخر التجارة الثابتة أو موتها في المدن المصرية جميعا . وهذا هو سر قلة الحوانيت
التجارية المحترمة في مدننا ، وانتشارها الى حد كبير في المدن الأوروبية .

لقد قام بعض المصريين بإنشاء شركات لبيع اللبن ومنتجاته فأخفقوا . ويفكر الآن بعض شباننا من متخرجي مدرسة الزراعة في مثل هذا المشروع . وأنا أدعوهم الآن للترث في هذا الأمر ؛ ذلك لأنهم لن يستطيعوا أن يبيعوا لبنهم بأقل من ضعف الثمن الذي يبيعه به التاجر المتجول ؛ لأنهم إذا أرادوا أن يبيعوا لبننا صالحا وجعلوا الحيوانات السليمة مصدرهم الوحيد ولم يفكروا في غش لبنهم بإضافة الماء اليه واستأجروا دكانا لائقا في مكان لائق في المدينة، فلن يستطيعوا مزاحمة البائع المتجول . ومهما امتازت بضاعتهم بالجودة فلن يكفي هذا وحده لاقناع المشتري بدفع ضعف الثمن للحصول على هذه البضاعة . ولكن اذا قررت الحكومة ألا يباع من اللبن إلا الجيد منه ، ولا تعرف جودته إلا بفحصه وفحص مصدره، ولا يمكن لعمال الحكومة فحص اللبن المعروض للبيع ولا فحص مصدره الا اذا كان يباع في مكان معروف ، وجب لذلك أن يباع اللبن في دكان معين يقصده عمال الصحة متى أرادوا . اذا قررت الحكومة هذا قلت الفروق في الثمن وفتحت بابا تجاريا لهؤلاء الشبان ولغيرهم .

هذا مثل يصح أن يتكرر . فان ما ذكرته عن تجارة اللبن يصح أن يطبق على تجارة المواد الغذائية وتجارة جميع الأصناف الأخرى .

ولست أقصد بما كتبت أن يمنع بين عشية وضحاها الباعة المتجولون من مزاوله تجارتهم ، بل أقصد أن يحرم عليهم من بادئ الأمر الاتجار بالمواد الغذائية القابلة للتلف السريع كاللبن والحلوى والأغذية المطبوخة ، وأن تنظم بعد ذلك هذه التجارة التي يجب أن تقصر على الأحياء الفقيرة ، لأنه يحسن أن تهيأ لهذه الأحياء الفرصة ليحصلوا على ما يريدون من الحاجيات الضرورية بأقل الأثمان . وعلى هذا الاعتبار يجب أن يقلل عدد الذين يصرح لهم بهذه التجارة ، وأن يقتصر ميدان عملهم في المستقبل فلا يتعدى أحياء معينة في العواصم الكبيرة .

بقي أن أوجه النظر بعد ذلك الى أن التجارة في كل بلد مصدر ايراد مالى كبير للدولة بما يفرض على التجار من الضرائب ، والتجارة المتجولة لا تدفع ولن تدفع

شيئا . لذلك تعمل الحكومات على تشجيع التجارة بمختلف الوسائل . فهى فضلا عما لها من فوائد كثيرة كما ذكرنا مصدر ثروة لا يستهان بها ، بل هى دائما وفى كل البلاد المصدر الأساسى للثروة العامة ولا يراى الحكومة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

وبالاختصار تتلخص وسائل تشجيع التجارة الداخلية فيما يلى :

(أولا) اصلاح التعليم التجارى اصلاحا يضمن لنا اخراج رجال صالحين للقيام بالأعمال الحرة .
(ثانيا) صرف الشبان عن وظائف الحكومة باستبعاد المغريات التى تدفعهم لذلك .

(ثالثا) انشاء بنك للتسليف التجارى .

(رابعا) سن القوانين واللوائح اللازمة لحماية التاجر والتجارة وابعاد العناصر غير الصالحة من ميدانها .

هذه هى المسائل التى اذا أوليناها اهتماما جديا أمكننا أن نفتتح لشباننا أبوابا جديدة هامة فى حياتنا الاقتصادية قد بقيت حتى الآن مغلقة دونهم .

تجارتنا الخارجية

تعتمد مصر فى الاحتفاظ بمركزها الاقتصادى على تجارتها الخارجية . ذلك لأنها تنتج من الأصناف الزراعية المختلفة ما يزيد عن حاجتها ، وهى لا تنتج من المصنوعات ما يسد هذه الحاجة ، فهى مضطرة لحفظ هذا التوازن أن تبيع فى الخارج ما يزيد من منتجاتها الزراعية لتستطيع شراء ما تحتاج اليه من المواد الأولية والمصنوعات ، ولتستطيع أن تدفع فوائد ما عليها من الديون العامة وأرباح رؤوس الأموال الأجنبية التى تستثمر فيها .

وقد اطرء التقدم فى تجارة مصر الخارجية تبعا لاطراد رقى البلاد ، فزادت قيمة صادراتها و وارداتها زيادة متصاعدة حتى كانت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة التى انكشبت بعدها تجارتنا .

والجدول الآتي يبين حركة التجارة مقدرة بآلاف الجنيهات :

السنة	الصادرات	الواردات	الجملة
١٨٩٠	١١٠٥٢	١٣٨٣٢	٢٤٨٨٤
١٩٠٠	١٨٢٢٧	١٩٧٠٣	٣٧٩٣٠
١٩١٥	٢٠٠٨٦	٢٧١٥٦	٤٧٢٤٢
١٩٢٥	٥٨٨٤٢	٥٩٢٥٠	١١٨٠٩٢
١٩٣٥	٣٢٢٣٩	٣٥٦٢١	٦٧٨٦٠
١٩٣٦	٣١٥١٦	٣٢٩٧٨	٦٤٤٩٤

وتجارتنا الخارجية كانت موزعة في سنة ١٩٣٦ على البلاد التي نتعامل معها
بالكيفية الآتية، مقدرة بآلاف الجنيهات :

اسم البلد	صادراتنا اليها	وارداتنا منها
انجلترا	١٢٤٩١	٧٥٢٦
فرنسا	٣٢٩٨	١٦٥٠
اليابان	٢٥٤١	٢١٧٨
ألمانيا	٢٢٩١	٣٥١٠
تشكسلوفاكيا	١١٠١	٥٢١
الهند	١٢٦٢	٨٦١
سويسرا	٩٨٢	٤٠٢
إيطاليا	٩٤٣	١٠٩٢
الولايات المتحدة	١٤٧٨	١٨١٠
رومانيا	٧٠١	١٠٤٢
هولندا	٤٣١	٦٠٤
بلجيكا	٤٨١	١٧٣٣
اليونان	٣٧٦	٤٥٦

وتبلغ نسبة ما نصدره من القطن ومستخرجاته وهي البذرة والكسب والزيت حوالى ٩٠٪ من مجموع صادراتنا . وهذا يفسر ما نلاحظه من أن تجارتنا تروج أو تبور تبعاً لارتفاع ثمن القطن أو انخفاضه . فالواقع أنه لا يزال يتوقف على محصول القطن وحده رخاء البلاد، وعلى مقدار الثمن الذى نحصل عليه لتوقف قوتنا الشرائية . فاذا زادت أثمان القطن فى سنة ما عم رخاء تجارة البلاد الداخلية والخارجية على السواء وزادت صادراتنا ووارداتنا .

ونحن باعتمادنا الكلى على محصول القطن انما نعترض اقتصادنا القومى لخطر المفاجآت التى يتعرض لها دائماً محصول عالمى ننتج منه القليل، وينتج غيرنا منه الكثير^(١)، وليس لمصر سيطرة على أثمانه . ولما لأرى أن أول ما يجب أن نعى به هو العمل على التخلص من هذه الحالة، بأن نسعى فى زيادة منتجاتنا الزراعية من غير القطن وتحسينها، وأن نسعى لفتح الأسواق الخارجية لهذه المنتجات الجديدة . وقد بدأنا نسير فعلاً فى هذا الطريق، ونجحنا فيه الى حد ما . ولو نظمنا انتاجنا وحسننا أساليب التعبئة والشحن، ولو استعنا بذوى الخبرة فى كل هذه الشؤون وفى عرض صادراتنا فى الأسواق المختلفة وفى الأوقات المناسبة، لوصلنا الى نتائج مرضية ومشجعة على زيادة الاقدام فى هذا السبيل .

يجب قبل كل شيء — وقد فصلت ذلك آنفاً — ألا نزرع من أصناف الفاكهة والخضراوات وغيرها من المحصولات بقصد التصدير الا الأصناف التى لها سوق فى البلاد الأجنبية، وأن ننتج منها الكميات التجارية التى تكفى حاجة هذه الأسواق المختلفة . ويجب بعد هذا أن نصدر هذه الأصناف بطريقة تسمح

(١) تبلغ نسبة محصول مصر من القطن الى المحصول العالمى كما يأتى :

٣٤/١٩٣٣		٦٠٠٥	فى المائة
» ٣٥/١٩٣٤		٥٩١	»
» ٣٦/١٩٣٥		٥٩٧	»
» ٣٧/١٩٣٦		٥٤٠	»

بوصولها سليمة وفي الوقت المناسب الذي يختاره المشترون، ومتى وصلت الى مكان بيعها استقبلها مندوب خبير بالأساليب التجارية ينوب عن المصدرين في بيعها بأحسن الأثمان، ويستطيع في الوقت نفسه أن يرشد المنتجين الى ما يجب عليهم عمله لكي يحصلوا لمنتجاتهم على أحسن الأثمان . والاهمال في عدم اتباع ذلك يؤدي في أكثر الأحيان الى خسارة المنتج أو المصدر أو خسارة الاثنين معا . ولقد سمعت في السنوات التي قضيتها بلندن من المستوردين الشكاوى المستمرة ، فتارة لا يصل الصنف المتفق عليه ، وأخرى يصل الصنف ولكن بكمية أقل من المتفق عليها، وطورا يصل الصنف والكمية المتفق عليهما ولكن في وقت لاحق أو سابق للتاريخ المتفق عليه . وكما سمعت شكاوى التجار سمعت كثيرا من شكاوى المنتجين، فتارة لا يجدون المشتري، وأخرى لا يجدون الأثمان التي اتفقوا عليها . وقد بحثت البعثة الاقتصادية المصرية التي انتدبتها الحكومة المصرية في سنة ١٩٣٥ هذا الموضوع . وأرى من المفيد أن أقطف من تقريرها النبذة الآتية الخاصة باقتراح لها وهو توحيد الاشراف على تصدير الحاصلات المصرية :

”لا شك في أن بعض المنتجات الزراعية المصرية كالبرتقال واليوسفي والبصل والبطاطس والبيض والأرز وغيرها مما يصدر الى أسواق أوروبا تمتاز على غيرها إما بجودتها أو باعتدال ثمنها أو بملاءمة موسمها . فلو نظم تصديرها لازدادت الكميات المصدرة وأصبحت موردا جديدا للزراعة المصرية . وللتجار الأجانب من وقت لآخر شكاوى تدل على ضرورة انشاء هيئة للاشراف على تصدير هذه الحاصلات حفظا لسمعتها في الأسواق الأجنبية . نعم ان الحكومة خطت خطوة موفقة بانشاء مكاتب مراقبة الصادرات في الموانئ المصرية، ولكن هذه المكاتب ليس من شأنها أن تعنى بكل مراحل حركة التصدير التي تتناول الفرز والتعبئة والنقل البرى والبحرى وتنظيم أوقات الارسال وتوجيه الرسائل الى أوفر الأسواق ربحا وتتبع تقلبات الأسعار واختيار المستوردين الموثوق بهم والاتفاق معهم على شروط البيع ... الخ . وكل ذلك يحتاج الى دراية خاصة ومرونة طويلة واتصال بالحياة التجارية في الأسواق الأجنبية .

والأساليب التي ألفها المنتجون في البلاد الأخرى التي تصدر الفاكهة وهي التي لا تزال شائعة عندنا تلخص في أن المنتج إما أن ترشده مصلحة التجارة الى طرق الفرز والتعبئة ثم يقوم هو وحده بالشحن والاتصال بالمستوردين في الأسواق الأجنبية لبيع الحاصلات المصدرة لحسابه بعد خصم العمولة والنفقات ، وإما أن يسلم منتجاته لبعض السماسرة المحليين لبيعها لحسابه بالعمولة بعد ما يتقاضى منه مقدما مبلغا صغيرا لسد النفقات الجزئية . وللطريقتين أضرار ظاهرة يستهدف لها المنتج إلا اذا كان على جانب عظيم من اليقظة والإلمام بالشؤون التجارية ؛ ولذلك قامت في كاليفورنيا وفلوريدا وكندا وجنوب إفريقيا وأستراليا وغيرها من البلدان التي تنتج الفواكه حركة لتنظيم التصدير على أساس تعاوني اختياري ، قوامه اشتراك المنتجين في كل منطقة زراعية في جمعية تعاونية تتخذ لها مكانا لتعبئة حاصلات المنطقة ، وتنتخب من يمثلها في جمعية مركزية لتولى انشاء هيئة تقوم بالشحن والتصدير بالنيابة عن جميع المنتجين . وكان من أهم المشاكل التي واجهت هذا النظام التعاوني امتناع المجهدين من الزراع الذين ينتجون الأصناف الجيدة الممتازة عن خلط محصولاتهم بسواها . وقد تغلبت حكومة نيوزيلندا على هذه الصعوبة وغيرها بقانون أصدرته في سنة ١٩٢٤ قوامه مبدأ التعاون الجبري ، ويدعى بقانون مراقبة الفاكهة (Fruit control act) . ولما كان العمل بهذا القانون قد عاد على تجارة الفاكهة فيها بفوائد جمّة فقد آثرنا تلخيصه استرشادا بأحكامه في سبيل معالجة هذا الموضوع في بلادنا .

نص القانون على انشاء مجلس لمراقبة الصادرات يؤلف من سبعة أشخاص يعينهم الحاكم العام ، منهم موظفان يرشحهما وزير الزراعة ، وينتخب المنتجون الخمسة الباقين من بينهم يمثلون المناطق المختلفة . ولا يشترك في هذا الانتخاب الا كل منتج صدر مائة صندوق من الفاكهة على الأقل في العام السابق . وتخضع جمعية الفواكه المعدة للتصدير لسلطة هذا المجلس ، فهو وحده الذي يعنى بفرز الفاكهة وتعبئتها وتخزينها وشحنها والتأمين عليها وبيعها بالشروط الملائمة ، وله أن

يرفض تصدير أى نوع من الفاكهة للأسباب التى يراها ، وأن يعين مندوبين فى الأسواق الخارجية لتصريف الفاكهة تحت رقابته ، وأن يتقاضى رسماً جزئياً على الفاكهة المعتمدة للتصدير ليست به ما تقتضيه أعماله من النفقات بين مرتبات ودعاية ... الخ .

وقد أنشأ مجلس مراقبة الصادرات فى زيلندا الجديدة مكتباً فى لندن يتولى تصريف الفاكهة والحاصلات الزراعية الأخرى التى ترد إليه من تلك البلاد لحساب المجلس ، فيوزع الرسائل عند وصولها بين مختلف الأسواق تبعاً لحالة الأسعار فى كل منها ، ويختار السماسرة الموثوق بهم للبيع بالمزاد أو بالممارسة تحت إشرافه ، ويقوم بعد بيع كل رسالة بأعداد فواتير البيع لكل مصدر باسمه ويرسلها مع تحويل بقيمة الثمن إلى المجلس فى زيلندا لتسليمها إلى ذويها . وقد بلغت نفقات هذه المراقبة فى سنة ١٩٣٣ ٧٤٠٠ جنيه منها ٤٤٠٠ جنيه للمجلس و ٣٠٠٠ جنيه لمكتب لندن ، وبلغت مبيعات المكتب فى تلك السنة ١,٤٣٣,٠٠٠ صندوق تقاضى على كل منها رسماً يوازى خمسة مليات . وقد لقي هذا المجلس كثيراً من معارضة تجار الصادرات والسماسرة ، كما لقي ترحيباً كبيراً من شركات الملاحه والمستوردين ؛ لأنه وحد أساليب التعامل وسهل وسائل التفاهم ، وكثيراً ما نجح فى خفض أجور الشحن وأثمان مواد التعبئة وعمولة السماسرة وما إلى ذلك مما لا يتسنى لأفراد المستجعين .

وقد كان لهذا المجلس الفضل فى تنظيم قواعد منح الإعانات لمصدرى الفاكهة ، فقررت الحكومة بالاتفاق معه وضع حد أدنى قدره تسعة شلنات لثمن كل صندوق من التفاح تسليم الموانى الإنجليزية . فإذا كان متوسط ثمن مبيعات كل منتج طوال الموسم يقل عن ذلك الحد الأدنى منح إعانة بقيمة الفرق وإلا فلا إعانة . وقد ترتب على هذه الطريقة الحكيمة أن مجموع الإعانات التى منحت المستجعين فى زيلندا لم تتجاوز ألفى جنيه فى العام . وقد كان من أثر ضمان الحكومة لهذا الحد الأدنى

أن البنوك المحلية تسابقت الى تقديم المال الى مجلس مراقبة الصادرات ليسلفه للتجيين، فأصبحوا في غنى عن الاقتراض من السماسرة .

هذا ما جاء في تقرير البعثة الاقتصادية بشأن وجوب اشراف هيئة على تصدير المنتجات الزراعية ، وفيه بيان شاف لما عمله غيرنا في هذا الصدد . ويحسن أن نفكر في هذا الأمر مليا . وعسى أن تجد وزارة التجارة الطريق لتشجيع تصدير صادراتنا وتنظيم أدوار هذا التصدير بما يضمن مصلحة المنتجين ومصلحة البلاد .

إننا اذا أردنا زيادة صادراتنا وجب علينا أن نسلك السبيل الذي سلكته البلاد الأخرى بعد طول التجارب . أما الاعتماد في جميع هذه الشؤون على القناصل أو على الملحقين التجاريين ، ولا خبرة لأكثرهم بالوسائل التجارية العملية ، فلا يمكن أن يؤدي الى نتيجة سارة .



إن نظرة سطحية للميزان التجاري كافية للدلالة على أنه في صالح مصر؛ فقد زادت الصادرات على الواردات في هذا العام بما يبلغ ٢,٧٩٣,٠٠٠ جنيه مقابل ٢,٣٨٧,٠٠٠ في العام الماضي و ٤,٣٥٧,٠٠٠ في العام الذي قبله^(١) . ولكن هذه الأرقام لا تعبر عن حقيقة الواقع؛ فان مصر تنفق أكثر مما تدفعه ثمنا للواردات، فهي تنفق فيما يسمى « الواردات غير المرئية » مبالغ كبيرة تزيد عن هذا الفرق بين الصادر والوارد . نعم تنفق ما يقرب من ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه وهو الفرق بين ما ينفقه المصريون في أوروبا كل عام وما ينفقه الأجانب في مصر، وقد سبق أن بينت هذا تفصيلا، وهي تنفق مبالغ كبيرة أجورا لشحن صادراتها على البواخر الأجنبية وأخرى فوائد للديون الأجنبية ولأرباح رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر .

(١) عن مذكرة وزير المالية مشروع ميزانية سنة ٣٨ - ٣٩ .

الواقع أن اضافة هذه المبالغ الى اثمان الواردات يزيد كثيرا عن قيمة الصادرات ، وهذا يدفعنا الى العمل المستمر لزيادة صادراتنا كما قدمت ، وعلى الأخص مع البلاد الآتى بيانها التى رجحت كفة ميزانها التجارى مع مصر :

اسم البلد	زيادة الواردات منها على الصادرات إليها فى سنة ٣٧ مقدرة بالجنهات	اسم البلد	زيادة الواردات منها على الصادرات إليها فى سنة ٣٧ مقدرة بالجنهات
إيطاليا	٨٣٢٠٠٠	إيران	٧٨٧٠٠٠
ألمانيا	٨٤٣٠٠٠	هولندا	٢٤٨٠٠٠
بلجيكا	١٤٤٧٠٠	فنلندا	٤٩٦٠٠٠
الاتحاد السوفيتى ...	٤٥٨٠٠٠	سيلان	١٥٩٠٠٠
النرويج	٤١٥٠٠٠	بلغاريا	١٨٠٠٠٠
رومانيا	٢٩٧٠٠٠	قبرص	٧٢٠٠٠

وهذه المسألة تحتاج الى عناية وزارتى المالية والخارجية . وكثرة هذه البلاد وصلت الى هذه النتائج لأنها فرضت كثيرا من القيود على تجارتها الخارجية وعلى عملتها . وفى اعتقادى أنه لن يصعب أمام حكومتنا إيجاد الوسائل التى تعالج هذا الموقف فى أقرب وقت .

فَهْرَسْتُ الْكِتَابِ

صفحة	
٣	مقدمة
١١	الصحة العامة في مصر :
١٦	تحسين مياه الشرب
١٩	المجاري العامة
٣٠	اصلاح منازل المدن
٣٢	اصلاح منازل القرى
٣٥	ابادة الحشرات الناقلة للأمراض
٤٦	تحسين غذاء الشعب
٥٣	زيادة المناعة ضد الأمراض
٥٣	المستشفيات
٥٨	التعليم :
٥٨	الفصل الأول — سياسته وأغراضه
٦٦	مناهج التعليم
٦٩	مسألة المدرسين
٧١	تعليم اللغة العربية
٧٨	أجور التعليم
٨٢	العناية بصحة التلاميذ
٨٥	الرياضة البدنية
٨٧	ضرورة بناء المدارس
٨٩	استخدام السينما والراديو في التعليم
٨٩	التعليم الحر
٩٣	الفصل الثاني — التعليم الإلزامي
١٠٤	الفصل الثالث — التعليم الجامعي
١١٧	البعثات العلمية
١٢٢	الفصل الرابع — التعليم الفني والخاص
١٢٩	مسائلنا المالية :
١٢٩	سياستنا المالية
١٣٢	مصرفات الحكومة

صفحة

١٥٢	... نققات مشروعات الاصلاح
١٥٣	... ايرادات الحكومة
١٥٣	... الضرائب
١٦٤	سياستنا الاقتصادية :
١٦٤	... مقدمة
١٦٨	... الفصل الأول — مواردنا الزراعية ووجوب السعى في تحسينها
١٧١	... انتخاب بذور التقاوى
١٧٤	... وجوب مداومة البحوث الزراعية العلمية
١٧٥	... تحديد الأساليب الزراعية
١٧٦	... نشر الدعوة الزراعية
١٧٧	... بنك التسليف الزراعى
١٧٨	... زيادة الانتاج الزراعى
١٧٩	... اصلاح الأراضى البور
١٨٣	... الفصل الثانى — الصناعة المصرية ووجوب العمل على تقدمها
١٩٣	... توحيد المصالح المشتغلة بمسائل الصناعة
١٩٣	... التعريفية الجمركية
١٩٥	... تشريع العمال
١٩٧	... المواصلات
١٩٩	... مشروعات الحكومة
٢٠٠	... التسليف الصناعى
٢٠١	... تحديد المناطق الصناعية في القطن
٢٠٢	... الشركات الأجنبية واشراك المصريين في أعمالها
٢٠٥	... صناعة السياحة
٢٠٩	... الفصل الثالث — التجارة في مصر ووسائل تشجيعها
٢١٦	... تجارتنا الخارجية



كَمَل طبع كتاب "على هامش السياسة" بمطبعة دار الكتب
المصرية في يوم الخميس ٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ (٥ مايو
سنة ١٩٣٨) م
مجد نديم
ملاحظ المطبعة بدار الكتب
المصرية

